

جمهورية مصر العربية  
معهد التخطيط القومي



## سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ودورها  
في تعزيز التنمية المستدامة : دراسة مقارنة بين مصر ودول البريكس

رقم ( 371 ) – 2026

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية  
رقم (371)  
(سلسلة علمية محكمة)

مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)

ودورها في تعزيز التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين مصر ودول البريكس

2026

"لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أية جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد كتابة"

"الآراء في هذا البحث تمثل رأي الباحثين فقط"



أبوالسعود، نفيسة وآخرون

عنوان البحث: مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ودورها في تعزيز التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين مصر ودول البريكس  
سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، معهد التخطيط القومي، 2026، 157 ص  
الكلمات الدالة: الاستدامة البيئية، الحوكمة، الاستدامة الاجتماعية، دول البريكس.

رقم الإيداع: 2026 /10032

ISBN: 978-977-8848-34-2

رئيس المعهد  
أ.د. أشرف العربي

نائب رئيس المعهد  
لشئون البحوث والدراسات العليا  
أ.د. خالد عطية

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن  
توجه المعهد بل تعبر عن رأي المؤلف وتوجهه في  
المقام الأول

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط القومي،  
يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن  
كتابي من معهد التخطيط القومي أو بالإشارة إلى المصدر

الطباعة والتنفيذ: معهد التخطيط القومي الطبعة  
الأولى: 2026

مدينة نصر- طريق صلاح سالم-  
القاهرة- جمهورية مصر العربية



<https://inp.edu.eg>



معهد التخطيط القومي



[res.unit@inp.edu.eg](mailto:res.unit@inp.edu.eg)



الهاتف/22627372-22634040 (+202)  
الفاكس/22634747-24011398 (+202)



## تقديم

تُعد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية إحدى القنوات الرئيسية لنشر نتائج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي التخصصات، مما يضيف قيمة وفائدة لمثل هذه الدراسات المتنوعة، بالإضافة إلى شموليتها، واهتمامها بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، والمعلوماتية للتنمية، وغيرها من القضايا التنموية الجديدة بالبحث. تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدء إصدارها في عام 1977 عددًا من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تخدم بصفة أساسية صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية، منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية والنقدية، والإنتاجية والأجور والأسعار والتضخم، والحسابات القومية، والاستهلاك والتجارة الداخلية، والتشغيل والبطالة وسوق العمل، وأسواق رأس المال، والمالية العامة، والحوكمة الاقتصادية والمؤسسية، والتجارة الخارجية، والتكتلات الدولية، والاتفاقيات الدولية والتمويل الدولي، واقتصاديات الطاقة بأنواعها، والتنمية الإقليمية والنمو الاحتوائي، وآفاق الاستثمار المحلي والأجنبي، والسياسات الصناعية، والثورة الصناعية الرابعة وتطبيقاتها، والثورة التكنولوجية واقتصاد المعرفة، والاقتصاد الرقمي، والسياسات الزراعية، والزراعة الذكية، والتنمية الريفية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة الأعمال والتكنولوجيات الناشئة، ومناهج النمذجة التخطيطية وأساليبها، واستشراف المستقبل، والبيئة والموارد الطبيعية، والتغيرات المناخية، وإدارة المخلفات، والاقتصاد الأخضر، والتعليم، والبحث العلمي والابتكار، والصحة، والفقر، والحماية الاجتماعية، والمرأة، والشباب، والهجرة، والأطفال، وذوي الإعاقة... إلخ

تتنوع مصادر النشر وقنواتها لدى المعهد إلى جانب سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة في التقارير العلمية، والكتب المرجعية، والمجلة المصرية للتنمية والتخطيط التي تصدر بصفة دورية ربع سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي السنوي وسلسلة أوراق السياسات في التخطيط والتنمية المستدامة، وكراسات السياسات، إضافة إلى ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع للعمل لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

أ.د. أشرف العربي

رئيس معهد التخطيط القومي

### فريق البحث

م	فريق الدراسة	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص
1	الباحث الرئيسي	أ.د./ نفيسة أبو السعود	أستاذ	تخطيط بيئي
2	باحثون من داخل المعهد	أ.د./ سحر البهائي	أستاذ	اقتصاد زراعي
3		أ.د./ خالد عطية	أستاذ	محاسبة بيئية
4		د/ زينب الصادي	أستاذ مساعد	تخطيط عمراني
5		د/ داليا إبراهيم	أستاذ مساعد	محاسبة مالية
6		د/ ولاء حسين	مدرس	اقتصاد بيئي
7		د/ شيماء عزب	مدرس	هندسة إنشائية
8		د/ أسماء حمدي	مدرس	تخطيط عمراني
9		أ/ إيمان عصام	مدرس مساعد	إدارة أعمال
10		أ/ احمد ابراهيم	مدرس مساعد	اقتصاد بيئي
11		باحثون من خارج المعهد	أ.د./ هاله يسرى	أستاذ

## موجز الدراسة

تهدف الدراسة إلى بناء إطار مفاهيمي وتحليلي واضح لمقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، وتحليل التجارب الدولية والإقليمية ذات الصلة، ثم إجراء تحليل مقارنة لتطبيقات هذه المقاييس في مصر ودول مجموعة البريكس وقياس انعكاساتها على التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة (SDGs). اعتمدت الدراسة على مزيج من المنهجيات، شمل الاستعراض المنهجي للأدبيات، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، بالاستناد إلى بيانات وتقارير دولية ورسمية؛ بهدف استخلاص أفضل الممارسات وصياغة توصيات عملية تدعم توظيف ESG لتحسين الأداء التنموي وجودة صنع القرار.

تناول الفصل الأول التطور المفاهيمي لمقاييس ESG ودورها كإطار عالمي لتقييم الأداء غير المالي وإدارة المخاطر وتعزيز القيمة طويلة الأجل، وأكد ترابط أبعادها الثلاثة، مع اعتبار الحوكمة الركيزة التي تضمن تحويل الالتزامات البيئية والاجتماعية إلى نتائج قابلة للقياس والتحقق. كما أوضح الفصل أن المؤشرات الاجتماعية ترتبط بأكبر عدد من أهداف التنمية المستدامة، بينما يسهم البعد البيئي مباشرة في العمل المناخي وحماية الموارد، وتظل الحوكمة عاملاً حاسماً لضمان الشفافية والمساءلة وكفاءة إدارة المخاطر.

استعرض الفصل الثاني التجارب الدولية والإقليمية، مبرزاً تقدم الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وكندا في أطر التشريع والإفصاح والتمويل المستدام، مقابل تباينات في الولايات المتحدة بين المبادرات الطوعية والتنظيم الفيدرالي. وعلى المستوى الإقليمي، أبرز الفصل تجارب السعودية وقطر والمغرب في دمج الاستدامة ضمن رؤية طويلة الأجل وتقديمها الاجتماعي والحوكيمي، مع استمرار البعد البيئي كتحدي رئيس. وخلص التحليل الرباعي (SWOT) إلى أن فجوات البيانات وتعقيد الامتثال والطوعية النسبية لبعض المعايير من أبرز القيود، مع فرص واعدة للتوسع في الاقتصاد الأخضر والابتكار. قدم الفصل الثالث مقارنة تطبيقات ESG في مصر ودول البريكس، مبرزاً أن مصر تحقق تقدماً اجتماعياً وبيئياً نسبياً مدعوماً بأطر وطنية وتمويل أخضر، بينما يمثل بُعد الحوكمة التحدي الأبرز. كما أظهر التباين داخل البريكس؛ إذ تبدو الصين والهند أكثر تكاملاً والزاماً، وتبرز البرازيل وجنوب أفريقيا بأطر تنظيمية أوضح، بينما تقيد العقوبات روسيا وإيران، وتحد القدرات المؤسسية من كفاءة التطبيق في إندونيسيا وإثيوبيا. ويحلل الفصل الرابع العلاقة بين ESG وSDGs، مؤكداً أن ضعف الحوكمة أو البيئة يقلل الأثر الكلي للتقدم الاجتماعي، وأن تحقيق تقدم متوازن يتطلب تكامل الأبعاد الثلاثة وتحويل الاستراتيجيات إلى تنفيذ قابل للقياس، مع تعزيز جودة البيانات والإفصاح وربط الاستثمار العام والتمويل السيادي بمعايير ESG وخلصت الدراسة بتقديم حزمة متكاملة من الإجراءات المقترحة لمصر ودول البريكس، مصنفة وفق الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكيمي، ومرتبطة مباشرة بأهداف التنمية المستدامة، بما يعزز جودة السياسات العامة، ويرفع كفاءة الأداء التنموي، ويدعم قدرة هذه الدول على جذب الاستثمار المستدام وتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة على المدى الطويل. وفي ضوء النتائج التحليلية والكمية التي توصلت إليها الدراسة، توصي بالانتقال التدريجي من الإفصاح الطوعي إلى شبه الإلزامي عن مقاييس (ESG)، مع توحيد معايير الإفصاح غير المالي. وتقوية آليات المساءلة والشفافية، وسد الفجوة بين الاستراتيجيات البيئية والتنفيذ العملي عبر برامج قابلة للقياس. وتبرز النتائج ضرورة دمج الاستدامة البيئية في السياسات الصناعية والاستثمارية، وتعظيم البعد الاجتماعي من خلال التمكين الاقتصادي، وربط الاستثمار العام والتمويل السيادي بمقاييس (ESG)، إلى جانب الاستثمار في بناء القدرات المؤسسية وتحسين جودة البيانات لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

**الكلمات المفتاحية:** ESG، دول البريكس، مقاييس الاستدامة، أهداف التنمية المستدامة.

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	م
1	مقدمة	
9-1	الإطار العام النظري	
10	الفصل الأول الإطار المفاهيمي لمقاييس الـ (ESG) وعلاقته بأهداف التنمية المستدامة (SDGs)	1
10	تمهيد:	
10	نشأة مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة الـ (ESG)	1-1
11	مفاهيم مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة الـ (ESG)	2-1
12	أهمية مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة الـ (ESG)	3-1
12	مؤشرات مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة الـ (ESG)	4-1
16	تطور العلاقة بين مقاييس الـ (ESG) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)	5-1
17	النظريات المفسرة لعلاقة مقاييس الـ (ESG) وأهداف (SDGs)	1-5-1
19	الأطر والمعايير الداعمة لعلاقة (ESG) و (SDGs)	2-5-1
20	الارتباط بين مقاييس الـ (ESG) وأهداف (SDGs)	6-1
20	الارتباط بين مقاييس الـ (ESG) وأهداف (SDGs) على المستوى الكلي	1-6-1
24	الارتباط بين مقاييس الـ (ESG) وأهداف (SDGs) على المستوى الفرعي	2-6-1
27	الارتباط بين المؤشرات الفرعية لمقاييس الـ (ESG) وأهداف (SDGs) على المستوى البيئي	3-6-1
28	الارتباط الكمي بين مقاييس الـ (ESG) وأهداف التنمية المستدامة	4-6-1
31	الفصل الثاني التجارب الدولية والإقليمية في تطبيقات مقاييس الـ (ESG).. الفرص والتحديات	2
31	تمهيد:	
31	تطبيقات مقاييس الـ (ESG) على المستوى الدولي	1-2
31	ممارسات مقاييس الـ (ESG) في الاتحاد الأوروبي	1-1-2
35	ممارسات مقاييس الـ (ESG) في المملكة المتحدة	2-1-2
40	ممارسات مقاييس الـ (ESG) في الولايات المتحدة الأمريكية	3-1-2
43	ممارسات مقاييس الـ (ESG) في كندا	4-1-2
45	تطبيقات مقاييس الـ (ESG) على المستوى الإقليمي	2-2
46	ممارسات مقاييس الـ (ESG) في المملكة العربية السعودية	1-2-2
50	ممارسات مقاييس الـ (ESG) في قطر	2-2-2
53	ممارسات مقاييس الـ (ESG) في المملكة المغربية	3-2-2
57	فرص وتحديات أداء مقاييس الـ (ESG) بالدول المتقدمة	3-2
58	فرص وتحديات أداء مقاييس الـ (ESG) بالدول الإقليمية	4-2
60	الفصل الثالث تحليل مقارنة بين مصر ودول البريكس في تطبيقات مقاييس الـ ESG	3
60	تمهيد:	

الصفحة	الموضوع	م
60	ممارسات مقاييس الـ (ESG) في مصر	1-3
63	ممارسات مقاييس الـ (ESG) في روسيا	2-3
66	ممارسات مقاييس الـ (ESG) في الصين	3-3
68	ممارسات مقاييس الـ (ESG) في الهند	4-3
70	ممارسات مقاييس الـ (ESG) في البرازيل	5-3
72	ممارسات مقاييس الـ (ESG) في جنوب أفريقيا	6-3
74	ممارسات مقاييس الـ (ESG) في الإمارات	7-3
77	ممارسات مقاييس الـ (ESG) في إندونيسيا	8-3
80	ممارسات مقاييس الـ (ESG) في إثيوبيا	9-3
81	ممارسات مقاييس الـ (ESG) في إيران	10-3
82	فرص وتحديات تطبيقات مقاييس الـ (ESG) في مصر ودول البريكس	11-3
87	التحليل المقارن لمقاييس الـ (ESG) بين مصر ودول البريكس	12-3
88	التحليل المقارن لمقاييس الـ (ESG) لمصر ودول البريكس على المستوى الكلي	1-12-3
90	التحليل المقارن للمؤشرات الفرعية لمقاييس الـ (ESG) لمصر ودول البريكس	2-12-3
99	<b>الفصل الرابع</b> <b>العلاقة بين مقاييس الـ (ESG) وتحقيق أهداف الـ (SDGs) مصر ودول البريكس</b>	4
99	تمهيد:	
99	مؤشرات تقييم أداء مقاييس الـ (ESG)	1-4
101	علاقة مقاييس الـ (ESG) بالتقدم المحرز في أهداف الـ (SDGs)	2-4
101	علاقة الـ (ESG) بالتقدم المحرز في أهداف الـ (SDGs) بمصر	1-2-4
102	علاقة الـ (ESG) بالتقدم المحرز في أهداف الـ (SDGs) بروسيا	2-2-4
104	علاقة الـ (ESG) بالتقدم المحرز في أهداف الـ (SDGs) بالصين	3-2-4
105	علاقة الـ (ESG) بالتقدم المحرز في أهداف الـ (SDGs) بالهند	4-2-4
107	علاقة الـ (ESG) بالتقدم المحرز في أهداف الـ (SDGs) بالبرازيل	5-2-4
109	علاقة الـ (ESG) بالتقدم المحرز في أهداف الـ (SDGs) بجنوب أفريقيا	6-2-4
110	علاقة الـ (ESG) بالتقدم المحرز في أهداف الـ (SDGs) بالإمارات	7-2-4
112	علاقة الـ (ESG) بالتقدم المحرز في أهداف الـ (SDGs) بإندونيسيا	8-2-4
114	علاقة الـ (ESG) بالتقدم المحرز في أهداف الـ (SDGs) بإثيوبيا	9-2-4
115	علاقة الـ (ESG) بالتقدم المحرز في أهداف الـ (SDGs) بإيران	10-2-4
118	استفادة مصر ودول البريكس من التجارب الدولية والإقليمية في تطبيق مقاييس الـ (ESG)	3-4
119	الإجراءات المقترحة لتحسين تطبيق مقاييس الـ (ESG) في مصر ودول البريكس	4-4
130	النتائج والتوصيات:	
135	قائمة المراجع:	

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
13	أهم مقاييس الاستدامة البيئية ومؤشراتها	(1-1)
14	أهم مقاييس الاستدامة الاجتماعية ومؤشراتها	(2-1)
15	أهم مقاييس الحوكمة ومؤشراتها	(3-1)
18	النظريات المفسرة لمقاييس الـ (ESG) وترابطه مع (SDGs)	(4-1)
21	علاقات الارتباط بين مقاييس الـ (ESG) وأهداف (SDGs) على المستوى الكلي	(5-1)
25	الارتباط بين مؤشرات البعد البيئي (E) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)	(6-1)
26	الارتباط بين مؤشرات البعد الاجتماعي (S) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)	(7-1)
27	الارتباط بين مؤشرات بُعد الحوكمة (G) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)	(8-1)
28	ارتباط المؤشرات البيئية والاجتماعية والحوكمة بأهداف التنمية المستدامة	(9-1)
29	علاقات معاملات الارتباط بين أبعاد (ESG) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)	(10-1)
34	التحليل الرباعي لتطبيق ممارسات مقاييس الـ (ESG) في الاتحاد الأوروبي	(1-2)
38	التحليل الرباعي لتطبيق ممارسات مقاييس الـ (ESG) في المملكة المتحدة	(2-2)
42	التحليل الرباعي لتطبيق ممارسات مقاييس الـ (ESG) في الولايات المتحدة	(3-2)
44	التحليل الرباعي لتطبيق ممارسات مقاييس الـ (ESG) في كندا	(4-2)
48	التحليل الرباعي لتطبيق ممارسات مقاييس الـ (ESG) في السعودية	(5-2)
52	التحليل الرباعي لتطبيق ممارسات مقاييس الـ (ESG) في قطر	(6-2)
56	التحليل الرباعي لتطبيق ممارسات مقاييس الـ (ESG) في المملكة المغربية	(7-2)
58	قيم مقاييس الـ ESG للدول المتقدمة محل الدراسة عام 2025	(8-2)
59	قيم مقاييس الـ ESG للدول الإقليمية محل الدراسة عام 2025	(9-2)
84	نتائج التحليل الرباعي لممارسات مقاييس الـ ESG بمصر ودول البريكس	(1-3)
89	قيم مقاييس الـ ESG لدول البريكس عام 2025	(2-3)
92	قيم المؤشرات الفرعية للبُعد البيئي (E) في مصر و دول البريكس خلال عام 2025	(3-3)
94	قيم المؤشرات الفرعية للبُعد الاجتماعي (S) في مصر و دول البريكس خلال عام 2025	(3-3)
96	قيم المؤشرات الفرعية لبُعد الحوكمة (G) في مصر و دول البريكس خلال عام 2025	(4-3)
117	نتائج علاقة مقاييس الـ ESG. بأهداف SDGs على مستوى مصر ودول البريكس	(1-4)
121	الإجراءات المقترحة لتحسين تطبيق مقاييس الـ (ESG) في مصر ودول البريكس	(2-4)

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
19	علاقة الترابط بين النظريات ومقاييس الـ (ESG) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)	(1-1)
30	معاملات الارتباط بين أبعاد مقاييس البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)	(2-1)
39	القيم الرئيسية والفرعية لمقاييس الـ (ESG) للمملكة المتحدة عام 2025	(1-2)
39	قيمة المؤشر (E) ومؤشراته الفرعية للمملكة المتحدة عام 2025	(2-2)
39	قيمة المؤشر (S) ومؤشراته الفرعية للمملكة المتحدة عام 2025	(3-2)
39	قيمة المؤشر (G) ومؤشراته الفرعية للمملكة المتحدة عام 2025	(4-2)
42	القيم الرئيسية والفرعية لمقاييس الـ (ESG) للولايات المتحدة الأمريكية عام 2025	(5-2)
42	قيمة المؤشر (E) ومؤشراته الفرعية للمغرب عام 2025	(6-2)
42	قيمة المؤشر (S) ومؤشراته الفرعية للولايات المتحدة عام 2025	(7-2)
42	قيمة المؤشر (G) ومؤشراته الفرعية للولايات المتحدة عام 2025	(8-2)
45	القيم الرئيسية والفرعية لمقاييس الـ (ESG) بكندا عام 2025	(9-2)
45	قيمة المؤشر (E) ومؤشراته الفرعية بكندا عام 2025	(10-2)
45	قيمة المؤشر (S) ومؤشراته الفرعية بكندا عام 2025	(11-2)
45	قيمة المؤشر (G) ومؤشراته الفرعية بكندا عام 2025	(12-2)
49	القيم الرئيسية والفرعية لمقاييس الـ (ESG) للمملكة العربية السعودية عام 2025	(13-2)
49	قيمة المؤشر (E) ومؤشراته الفرعية للمملكة العربية السعودية عام 2025	(14-2)
49	قيمة المؤشر (S) ومؤشراته الفرعية للمملكة العربية السعودية عام 2025	(15-2)
49	قيمة المؤشر (G) ومؤشراته الفرعية للمملكة العربية السعودية عام 2025	(16-2)
53	القيم الرئيسية والفرعية لمقاييس الـ (ESG) لدولة قطر عام 2025	(17-2)
53	قيمة المؤشر (E) ومؤشراته الفرعية لدولة قطر عام 2025	(18-2)
53	قيمة المؤشر (S) ومؤشراته الفرعية لدولة قطر عام 2025	(19-2)
53	قيمة المؤشر (G) ومؤشراته الفرعية لدولة قطر عام 2025	(20-2)
57	القيم الرئيسية والفرعية لمقاييس الـ (ESG) للمملكة المغربية عام 2025	(21-2)
57	قيمة المؤشر (E) ومؤشراته الفرعية للمملكة المغربية عام 2025	(22-2)
57	قيمة المؤشر (S) ومؤشراته الفرعية للمملكة المغربية عام 2025	(23-2)
57	قيمة المؤشر (G) ومؤشراته الفرعية للمملكة المغربية عام 2025	(24-2)
58	قيم مقاييس الـ ESG لبعض الدول المتقدمة خلال عام 2025	(25-2)
59	قيم مقاييس الـ ESG لبعض الدول الإقليمية خلال عام 2025	(26-2)
88	قيم مقاييس الـ (ESG) لمصر ودول البريكس خلال عام 2025	(1-3)
90	مقارنة بين قيم أبعاد (E) و (S) و (G) لمصر ودول البريكس عام 2025	(2-3)
92	قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الأداء البيئي لدول البريكس خلال عام 2025	(3-3)

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
95	قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الأداء الاجتماعي لدول البريكس خلال عام 2025	(4-3)
97	قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر أداء الحوكمة لدول البريكس خلال عام 2025	(5-3)
101	علاقة الـ ESG بالتقدم في أهداف الـSDGs لمصر خلال عام 2025	(1-4)
103	علاقة الـ ESG بالتقدم في أهداف الـSDGs لروسيا خلال عام 2025	(2-4)
105	علاقة الـ ESG بالتقدم في أهداف الـSDGs للصين خلال عام 2025	(3-4)
106	علاقة الـ ESG بالتقدم في أهداف الـSDGs للهند خلال عام 2025	(4-4)
108	علاقة الـ ESG بالتقدم في أهداف الـSDGs للبرازيل خلال عام 2025	(5-4)
109	علاقة الـ ESG بالتقدم في أهداف الـSDGs لجنوب أفريقيا خلال عام 2025	(6-4)
111	علاقة الـ ESG بالتقدم في أهداف الـSDGs للإمارات خلال عام 2025	(7-4)
113	علاقة الـ ESG بالتقدم في أهداف الـSDGs بإندونيسيا خلال عام 2025	(8-4)
114	علاقة الـ ESG بالتقدم في أهداف الـSDGs بإثيوبيا خلال عام 2025	(9-4)
116	علاقة الـ ESG بالتقدم في أهداف الـSDGs بإيران خلال عام 2025	(10-4)

<b>قائمة الاختصارات Abbreviations</b>		
<b>CEAP</b>	Circular Economy Action Plan	مبادرات الاقتصاد الدائري
<b>CFPI</b>	Corporate Financial Performance Indicators	مؤشرات الأداء المالي للشركات
<b>EGD</b>	European Green Deal	الصفقة الخضراء الأوروبية
<b>CSR</b>	Corporate Sustainability Reporting	إعداد تقارير الاستدامة للشركات
<b>EESG</b>	Economic, Environmental, Social, and Governance	الجانب الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي، والحوكمة
<b>ESG</b>	Environmental, Social, and Governance	مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة
<b>CRFD</b>	Climate-Related Financial Disclosures	الإفصاحات المالية المرتبطة بتغير المناخ
<b>EU-CAS</b>	EU Climate Adaptation Strategy	خطة التكيف مع تغير المناخ
<b>EU -TRSA</b>	EU Taxonomy Regulation for Sustainable Activities	لائحة تصنيف الاتحاد الأوروبي للأنشطة المستدامة
<b>CSDDD</b>	Corporate Sustainability Due Diligence Directive	توجيه العناية الواجبة بالاستدامة المؤسسية
<b>HRBP</b>	Human Rights and Business Policy	سياسة حقوق الإنسان والأعمال
<b>ISSB</b>	International Sustainability Standards Board	المجلس الدولي لمعايير الاستدامة
<b>GRI</b>	Global Reporting Initiative	المبادرة العالمية للتقارير
<b>MDGs</b>	Millennium Development Goals	الأهداف الإنمائية للألفية
<b>NFRD</b>	Non-Financial Reporting Directive	توجيه التقارير غير المالية
<b>PRI</b>	Principles for Responsible Investment	المبادئ الستة للاستثمار المسؤول
<b>REIPPPP</b>	Renewable Energy Independent Power Producer Procurement Programme	برنامج شراء الطاقة المتجددة من منتجي الطاقة المستقلين
<b>SDRIF</b>	Sustainability Disclosure Rules for Investment Funds	قواعد الإفصاح عن الاستدامة لصناديق الاستثمار
<b>SFDR</b>	Sustainable Finance Disclosure Regulation	لائحة الإفصاح عن التمويل المستدام
<b>SAS</b>	Sustainability Accounting Standards	معايير المحاسبة المستدامة
<b>SV</b>	Shared Value	القيمة المشتركة
<b>ST</b>	Stakeholder Theory	نظرية أصحاب المصلحة
<b>WBCSD</b>	World Business Council for Sustainable Development	المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة

## مقدمة

تكتسب مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) أهمية متزايدة بوصفها أداة تحليلية ومعارية تسهم في تقييم الأداء المؤسسي والحكومي بصورة تتجاوز المؤشرات الاقتصادية التقليدية، من خلال دمج الأبعاد البيئية والاجتماعية والتنظيمية في عملية صنع القرار. ويساعد تبني هذه المقاييس على تعزيز الشفافية والمساءلة ودعم مواءمة السياسات مع أهداف التنمية المستدامة.

وتبرز أهمية مقاييس الـ(ESG) على نحو خاص في الدول النامية والاقتصادات الناشئة التي تواجه تحديات متشابكة تتعلق بإدارة الموارد الطبيعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز الحوكمة الرشيدة. وينطبق ذلك بوضوح على الحالة المصرية وعلى دول مجموعة البريكس، والتي تتقاطع في العديد من التحديات المرتبطة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ففي مصر، تتزايد الضغوط الناتجة عن ندرة الموارد المائية، وتسارع التوسع العمراني، وتفاقم تداعيات التغيرات المناخية، إلى جانب الحاجة المستمرة لبرامج الحماية الاجتماعية، ولرفع مستوى كفاءة المؤسسات وتعزيز نظم الحوكمة. ومن ثم يصبح تبني منظومة فعّالة لمقاييس الـ(ESG) ضرورة أساسية لدعم مسار التنمية المستدامة وتعزيز قدرة الدولة على مواجهة الضغوط البيئية والاجتماعية وتحسين جودة الحوكمة.

أما مجموعة دول البريكس، (تأسست عام 2009 بعضوية البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، ثم توسّعت في عام 2024 لتضم مصر والإمارات وإندونيسيا وإثيوبيا وإيران) والتي تُعد محورًا جوهريًا لهذه الدراسة نظرًا لما تتميز به من تنوع واسع في هياكلها الاقتصادية وقدراتها البيئية وأنماط الحوكمة السائدة فيها. كما أن هذه الدول تواجه مجموعة من التحديات تتقاطع بدرجات متفاوتة مع التحديات المطروحة في الحالة المصرية. فالهند تتعامل مع تحديات خاصة بالطاقة النظيفة وتحسين الأوضاع الاجتماعية، بينما تواجه البرازيل ضغوطًا مرتبطة بالحفاظ على التنوع البيولوجي. وتتمثل أبرز التحديات الروسية في إدارة الموارد الطبيعية وتعزيز كفاءة الحوكمة، في حين تتركز التحديات الصينية حول معالجة آثار النمو الصناعي المتسارع. أما جنوب أفريقيا فتواجه وضعًا أكثر تعقيدًا يشمل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة واتساع فجوات عدم المساواة وضعف البنية التحتية وأزمات الطاقة والخدمات العامة، إلى جانب الضغوط البيئية المتزايدة، كما تواجه الإمارات تحديات تتمثل في ندرة الموارد المائية، وتواجه إندونيسيا وإيران تحديات تتمثل في تفاوت مستويات الالتزام بتطبيق مقاييس الـ(ESG) بين الشركات، وتواجه إثيوبيا تحديات تتمثل في الاعتماد الكبير على الزراعة الكثيفة للمياه.

ويؤكد هذا التنوع في التحديات على أن تبني مقاييس الـ(ESG) في هذه الدول لم يعد خيارًا تنظيميًا، بل أصبح ضرورة تنموية لدعم قدرتها على تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وتعزيز العدالة الاجتماعية، بما يسهم في تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

### ● مشكلة الدراسة:

على الرغم من تزايد الاهتمام العالمي بتطبيق مقاييس الـ(ESG) باعتبارها أحد المرتكزات الأساسية لدعم مسارات التنمية المستدامة وتعزيز كفاءة النظم الاقتصادية، إلا أن هناك فجوات في الدراسات التي تبحث في كيفية دمج مقاييس الاستدامة داخل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، خاصة في الدول النامية. فالدراسات المتاحة تفتقر إلى صياغة إطار مفاهيمي وتحليلي متكامل يوضح طبيعة العلاقات المتبادلة بين أبعاد الـ(ESG) ودورها في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أن الأدبيات التي تتناول التجارب الدولية والإقليمية في هذا المجال مازالت محدودة وغير كافية لاستخلاص نماذج فعّالة يمكن الاسترشاد بها.

ومن ثم تبرز الحاجة إلى إجراء دراسة تحليلية تُعنى ببناء إطار مفاهيمي واضح لمقاييس الـ(ESG) وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة، وتحليل التجارب الدولية والإقليمية ذات الصلة، وإجراء مقارنة بين مصر ودول البريكس في تطبيق هذه المقاييس، وصولاً إلى تحديد دورها في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل من مصر ودول البريكس.

#### ● أهداف الدراسة:

- (1) استعراض الإطار المفاهيمي والتحليلي لمقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة الـ(ESG) وبيان أهميتها وعلاقتها البيئية مع أهداف التنمية المستدامة.
- (2) تحليل مجموعة من التجارب الدولية والإقليمية في تطبيق مقاييس الـ(ESG)، لاستخلاص أفضل الممارسات التي يمكن الاستفادة منها لدول مجموعة البريكس ومصر.
- (3) إجراء تحليل مقارنة لتطبيقات مقاييس الـ(ESG) في مصر ودول البريكس.
- (4) تحليل أثر تطبيقات مقاييس الـ(ESG) على التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة في مصر ودول البريكس.

#### ● تساؤلات الدراسة:

- (1) ما الإطار المفاهيمي والمنهجي للمقاييس البيئية والاجتماعية والحوكمة الـ(ESG) وكيف ترتبط هذه المقاييس بعلاقات تبادلية وتكاملية مع أهداف التنمية المستدامة؟
- (2) إلى أي مدى نجحت بعض الدول الإقليمية والدولية في تطبيق مقاييس الـ(ESG)؟ وما أبرز الدروس المستفادة من تجاربها؟
- (3) كيف يتم تطبيق مقاييس الـ(ESG) في مصر ودول البريكس؟ وما أوجه التشابه والاختلاف الرئيسة؟ وما أبرز التحديات والفرص التي واجهتها هذه الدول؟
- (4) إلى أي مدى ساهم تطبيق مقاييس الـ(ESG) في التقدم المحرز بأهداف التنمية المستدامة؟ وكيف يمكن لمصر ودول البريكس توظيف مقاييس الـ(ESG) لتعزيز الأداء التنموي؟

#### ● منهجية الدراسة:

تتبنى الدراسة أكثر من منهج للتعرف على دور مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة الـ(ESG) في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث اعتمدت على مراجعة منهجية للأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت تطبيق مقاييس ESG وعلاقتها بالتنمية المستدامة، بهدف بناء أساس معرفي يوضح الاتجاهات البحثية والفجوات العلمية وأفضل الممارسات الدولية. كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في عرض الأطر النظرية والمفاهيم المرتبطة بمقاييس ESG وتحليل دورها في دعم التنمية المستدامة، إلى جانب المنهج المقارن والتحليل المقارن لمقارنة تطبيقات هذه المقاييس في مصر ودول مجموعة البريكس، ومقارنتها بتجارب الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا والسعودية وقطر والمغرب، بالاعتماد على البيانات الثانوية المستمدة من التقارير الرسمية والدراسات الأكاديمية. كما تستند الدراسة إلى تحليل مقارن لمؤشرات تقييم أداء الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة من خلال مراجعة المؤشرات المختلفة وبيان حدودها، إذ تركز بعض المؤشرات مثل ESG Barometer و S&P/EGX على أداء الشركات والإفصاح المالي دون تقديم تقييم شامل للأداء السيادي للدول، كما تظل المؤشرات الوطنية المنفردة ومعايير GRI محدودة لغياب إطار كمي متكامل. وفي هذا السياق، تعتمد الدراسة على منهجية مؤشر ESG السيادي المركب بوصفه نموذجاً تحليلياً أكثر شمولاً يدمج الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكومية في إطار موحد يسمح بالمقارنة الدولية، وقد طُبِّق على الحالة المصرية لتقييم مستوى الأداء العام وتحديد التحديات الرئيسة. ونظراً لصعوبة تطبيق هذه المنهجية على دول البريكس بسبب تباين البيانات والأولويات، تم الاعتماد على مؤشر المعرفة العالمي كأداة تحليلية مرجعية لإجراء

مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ودورها في تعزيز التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين مصر ودول البريكس

المقارنات الدولية، مع تحليل العلاقة بين تطبيق مقاييس ESG ومستوى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، استنادًا إلى التكامل بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكومية في دعم الاستدامة وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي.

### ● أهمية الدراسة:

- تساهم الدراسة في سد الفجوة المعرفية المتعلقة بتطبيق مقاييس الـ (ESG) في مصر ودول البريكس، خاصة في ظل تباين الهياكل الاقتصادية والأنظمة السياسية والاجتماعية بين هذه الدول، وهو ما يجعل التحليل المقارن ذا قيمة علمية وعملية كبيرة.
- تُقدم رؤية شاملة تربط بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة لمقاييس الاستدامة، في وقت تركز فيه العديد من الدراسات على أحد هذه الأبعاد دون غيره، مما يحد من قدرتها على تفسير العلاقات المتبادلة بين عناصر الاستدامة.
- مساعدة متخذي القرار في تبني استراتيجيات أكثر فاعلية لتعزيز التنمية المستدامة من خلال دمج مقاييس الـ (ESG) ضمن السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، بما يساهم في تحسين الأداء المؤسسي والتنمية الشاملة.
- تُعزز من قدرة مصر ودول البريكس على مواجهة التحديات المرتبطة بالضغوط البيئية والاجتماعية، وتحقيق التوازن المطلوب بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والعدالة الاجتماعية.
- دعم جهود مصر ضمن إطار عضويتها في مجموعة البريكس، من خلال طرح مقاربة علمية تدعم مواءمة سياساتها الوطنية مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، بما يعزز من مكانتها الدولية ويساهم في تحقيق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.
- كما تكتسب هذه الدراسة أهمية إضافية في ضوء انضمام معهد التخطيط القومي، إلى جانب مؤسسات وطنية أخرى مثل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، والمركز المصري للدراسات الاستراتيجية، إلى شبكة مراكز الفكر التابعة لدول البريكس. ويُعد هذا الانضمام نقلة نوعية تعمق الصلات البحثية والمعرفية بين مصر والدول الأعضاء، ويفتح آفاقًا واسعة للتبادل العلمي والبحثي، مما يعزز قدرة مصر على الاستفادة من الخبرات والتجارب التنموية لدول البريكس في تطبيق مقاييس الـ (ESG).

### ● الدراسات السابقة:

#### ● دراسة (Islam , 2025)

تشير الأدبيات الحديثة إلى تنامي الاهتمام بمقاييس الـ (ESG) بوصفها إطارًا محوريًا لدعم مسار التنمية المستدامة وتعزيز الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسات، حيث أكدت الدراسات على أهمية البيئة المؤسسية الديمقراطية والسياسات التشاركية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs). وفي سياق موازٍ، برزت الحاجة إلى توحيد مؤشرات الإفصاح والقياس، لاسيما في الأسواق الناشئة التي تواجه تحديات تتعلق بضعف الشفافية ونقص البيانات. وقد عمقت الدراسة هذا الاتجاه من خلال تحليلها للعلاقات المتشابكة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) استنادًا إلى بيانات عالمية للفترة 2000–2020. وأظهرت النتائج أن الابتكار الأخضر يمثل عاملاً وسيطًا مهمًا في هذه العلاقة، حيث يساهم في تعزيز الأثر الإيجابي للعوامل الاقتصادية والاجتماعية على التنمية المستدامة. وتقدم هذه النتائج دلالة عملية لصانعي السياسات في مصر على ضرورة دمج التكنولوجيا والابتكار الأخضر في استراتيجيات التنمية لتحقيق رؤية 2030.

#### ● دراسة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2025)

استهدفت الدراسة تحليل أبرز مؤشرات الأداء الرئيسة المقارنة (Comparative KPIs) التي تُستخدم في رصد تطور الشراكات الاقتصادية، وتقييم المنافع المحتملة لانضمام مصر إلى مجموعة البريكس. وقد أظهرت النتائج أن الاندماج في إطار البريكس من شأنه تعزيز المكانة الجيوسياسية والإقليمية لمصر، ودعم قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية

المباشرة، وزيادة حجم التبادل التجاري مع الدول الأعضاء، بما ينعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي الكلي. غير أن الدراسة كشفت كذلك عن وجود قصور ملحوظ في مستويات الإفصاح الخاصة بمقاييس الـ (ESG) داخل دول البريكس وكذلك مصر، وهو ما يشير إلى حاجة ملحة لتطوير مؤشر وطني قادر على قياس وتطبيق معايير الـ (ESG) بما يتناسب مع الخصائص الهيكلية والاقتصادية للسياق المحلي. وتسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية من خلال توفير قاعدة بيانات مقارنة يمكن أن يستند إليها الباحثون وصانعو السياسات عند تطوير استراتيجيات تنموية أكثر فاعلية. كما تمثل مرجعاً علمياً مهماً لدعم جهود تعزيز الإفصاح والشفافية في مصر، وبما ينسجم مع أهداف رؤية مصر 2030 ومتطلبات الاستدامة والمعايير العالمية ذات الصلة.

#### • دراسة (Manjengwa et al., 2025)

تناولت الدراسة تحليل العلاقة بين أداء مقاييس الـ (ESG) والنمو الاقتصادي في دول البريكس خلال الفترة 2000–2020، بهدف فهم كيفية انعكاس ممارسات الاستدامة على مسارات التنمية في الاقتصادات الناشئة. ومن خلال دمج الأطر النظرية الاقتصادية مع المفاهيم التحليلية الحديثة في مجال الاستدامة، قدمت الدراسة معالجة شاملة لديناميكيات الـ (ESG) على المستوى الكلي، وقد اعتمدت الدراسة نموذجاً ديناميكياً للبيانات اللوحية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للحدود (ARDL) بصياغة متوسطة التجميع الديناميكي (PMG)، بما يسمح بتقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل على نحو متكامل. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية قصيرة الأجل بين أداء الـ (ESG) والنمو الاقتصادي، بما يعكس طبيعة تكلفة الانتقال التي تتحملها الاقتصادات الناشئة عند تبني معايير استدامة أكثر صرامة.

كما تُظهر النتائج أن انبعاثات الكربون تُسهم إيجابياً في النمو الاقتصادي على المدى القصير، وهو ما يبرز التحدي المائل أمام دول البريكس في التوفيق بين متطلبات الاستدامة والاعتماد المستمر على الوقود الأحفوري. من ناحية أخرى، تشير التقديرات طويلة الأجل إلى أن تعزيز ممارسات الـ (ESG) يسهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام، ويشكل ركيزة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية وجودة النمو على المدى البعيد. ويؤكد هذا الاستنتاج أن الأطر القوية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، على الرغم مما تفرضه من مقايضات قصيرة الأجل، تُعدّ عنصراً حاسماً لتعزيز القدرة التنافسية والتنمية المستدامة في الاقتصادات الناشئة.

#### • دراسة (بنك قطر الوطني الأهلي، 2024)

استعرضت الدراسة تقرير الإفصاح السنوي لبنك قطر الوطني الأهلي (QNB Alahli) في مصر، والذي ركز على قياس مؤشرات الأداء البيئي، بما في ذلك إدارة استهلاك الطاقة والمياه، وخفض الانبعاثات الكربونية، والتوجه نحو استخدام مصادر بديلة للطاقة مثل الطاقة الشمسية والمركبات الكهربائية. كما تناولت المؤشرات الاجتماعية الخاصة بالتنوع بين الجنسين، والمساواة في الأجور، وبرامج الصحة والسلامة المهنية، إضافة إلى الالتزام بحظر عمالة الأطفال ومكافحة العمل الجبري. وعلى صعيد الحوكمة، أبرز التقرير سياسات البنك المتعلقة بمكافحة الفساد، وحماية البيانات، والالتزام بأطر الإفصاح الدولية مثل GRI و CDP و SASB و UNGC، فضلاً عن الاستعانة بمراجعة خارجية مستقلة لضمان مصداقية التقارير. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هذه الممارسات أسهمت في تعزيز ثقة المستثمرين وتقوية الموقف المالي للبنك، كما أكدت الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه القطاع المصرفي في مصر في دعم أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) وتعزيز الاستجابة لتغير المناخ من خلال الإفصاح الشفاف. وتُعدّ هذه الدراسة نموذجاً تطبيقياً رائداً في المنطقة العربية للالتزام المؤسسات المالية بمعايير الاستدامة والحوكمة وفق الأطر الدولية (ESG و TCFD)، ومرجعاً مهماً للباحثين المهتمين بالإفصاح غير المالي وتحول القطاع المصرفي نحو الاستدامة.

• دراسة (البورصة المصرية، 2024)

استهدفت دراسة البورصة المصرية تصميم وبناء مؤشر الـ (ESG) وطني وإقليمي يعكس أداء الشركات من منظور الاستدامة. وقد اعتمدت الدراسة على بيانات الشركات المصرية، وطبقت منهجية كمية قائمة على نماذج بناء المؤشرات (Index Construction Model) لتطوير إطار منهجي متكامل يمكن استخدامه كمعيار لقياس التزام الشركات بممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. كشفت النتائج أن المؤشر المقترح يُمثل خطوة مؤسسية مهمة نحو تعزيز الشفافية والاستدامة في السوق المصري، حيث يتيح للمستثمرين المحليين والأجانب أداة كمية لتقييم الأداء غير المالي للشركات. وأكدت الدراسة أن تبني هذا المؤشر من شأنه أن يدعم جهود مصر في تحسين مناخ الاستثمار وتوسيع قاعدة الإفصاح، إضافةً إلى توافقه مع الممارسات العالمية في مجال الاستدامة. تسهم هذه الدراسة في تزويد صانعي القرار بأداة عملية يمكن البناء عليها لتطوير إطار وطني شامل لمؤشرات الـ (ESG)، بما يتماشى مع رؤية مصر 2030 والتزاماتها الدولية.

• دراسة (Difa and Larasati, 2024)

أُجريت الدراسة على قطاع المواد الأساسية في إندونيسيا خلال الفترة 2015–2021، معتمدةً على أسلوب الانحدار الخطي العادي (OLS) لقياس أثر مستوى الإفصاح عن ممارسات الـ (ESG) على القيمة السوقية للشركات. وأظهرت النتائج أن الإفصاح المنتظم والمتسق عن ممارسات الاستدامة يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين ورفع القيمة السوقية، لا سيما في البيئات التي تتسم بانخفاض فجوة المعلومات. وتمثل هذه النتائج إطارًا تطبيقيًا يمكن الاستفادة منه في القطاعات الصناعية المصرية لتعزيز جاذبيتها الاستثمارية وتحسين تنافسيته.

• دراسة (Mazzioni et al. 2024)

استهدفت الدراسة تقييم أثر ممارسات الـ (ESG) على الأداء طويل الأجل في الاقتصادات الناشئة خلال الفترة 2010–2019، من خلال توظيف منهج بيانات البانل باستخدام نموذج (Panel ARDL). وقد بينت النتائج أن التزام الشركات بمبادئ الـ (ESG) يُسهم في تعزيز مسار النمو المستدام، لا سيما في البيئات التي تتسم بمحدودية الشفافية وضعف الهياكل المؤسسية. وتوفر هذه النتائج مرتكزًا مهمًا يمكن الاستناد إليه في السياق المصري ضمن جهود دعم التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز كفاءة بيئة الأعمال.

• دراسة (Yu et al. 2024).

استهدفت الدراسة تحليل أثر أداء الـ (ESG) على قرارات الاستثمار في دول البريكس خلال الفترة 2012–2020، وذلك بالاعتماد على منهجية الانحدار البنيوي. وقد كشفت النتائج أن الأداء المرتفع لمؤشرات الـ (ESG) يدفع الشركات إلى زيادة استثماراتها الرأسمالية، في حين يؤدي إلى خفض الاستثمارات البيئية نتيجة المقايضات القائمة بين تعظيم الربحية قصيرة الأجل والوفاء بالالتزامات البيئية.

تبرز هذه النتائج أهمية تطوير قاعدة بيانات دقيقة وشاملة لمؤشرات الـ (ESG) في مصر، بما يسهم في توجيه القرارات الاستثمارية نحو ممارسات أكثر استدامة ويدعم جهود التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

• دراسة (Chen and Fan, 2024)

تضمّنت الدراسة ثلاثة مقالات متكاملة تناولت مقاييس الـ (ESG) وبيّنت تأثير هذه الممارسات في كل من الأداء البيئي والمالي للشركات. فقد أظهرت الدراسة الأولى أن الروابط السياسية، تُسهم في تعزيز فعالية إنفاذ اللوائح البيئية والحد من مستويات التلوث. بينما بينت الدراسة الثانية أن المستثمرين المؤسسيين الأجانب طويلي الأجل يلعبون دورًا مهمًا في خفض التكاليف البيئية للشركات من خلال نقل معايير الاستدامة الأكثر تقدمًا، الأمر الذي انعكس إيجابيًا على تقييم الشركات وتقليل تكلفة حقوق الملكية. أما الدراسة الثالثة فقد كشفت عن إفادة المطلعين داخل الشركات من المعلومات البيئية المتاحة للعامّة لتحقيق مكاسب من التداول، ولا سيما في السياقات التي ينخفض فيها اهتمام المستثمرين بالبيانات البيئية.

وتشير هذه النتائج مجتمعةً إلى أهمية الإفصاح البيئي باعتباره آلية جوهرية لتعزيز الشفافية، وتحسين كفاءة الأسواق، ودعم تبني ممارسات الـ(ESG) بما يعزز مسار الاستدامة على المدى الطويل.

• دراسة (Abdelmalak,2024)

تُعد هذه الدراسة من أوائل الجهود البحثية التي تناولت الحالة المصرية ضمن إطار مقارنة عالمي، حيث قامت بتحليل تأثير مقاييس الـ(ESG) على أداء المؤشرات والشركات المالية في مصر، مع مقارنتها بمؤشرات دولية أبرزها مؤشر MSCI. اعتمدت الدراسة منهجًا قياسيًّا مقارنةً استنادًا إلى بيانات تمتد بين عامي 2015 و2022، وقد كشفت النتائج عن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي درجات الـ(ESG) والأداء المالي لأسهم الشركات المصرية، بما يدل على أن تبني معايير الاستدامة يسهم في تعزيز جاذبية السوق المصري ودعم توجهاته نحو الاستثمار المستدام.

• دراسة (عمران وآخرون، 2024)

استهدفت الدراسة التعرف على دور التمويل الأخضر في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال مراجعة شاملة وتحليل للأدوات والسياسات المالية الموجهة نحو الاستدامة. وركزت الدراسة على مفاهيم رئيسة تشمل التمويل الأخضر، والاستدامة، والحكومة البيئية والاجتماعية. وأبرزت النتائج ما يأتي: أهمية توجيه السياسات المالية نحو الاستدامة البيئية، بما يضمن دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في القرارات الاستثمارية. وضرورة استخدام أدوات مالية متخصصة مثل السندات الخضراء لدعم التمويل المستدام للمشروعات والمبادرات البيئية. فضلًا عن تحفيز التعاون بين المؤسسات المالية والمجتمع المدني، لتعزيز فعالية السياسات البيئية وتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية المستدامة. وتوضح النتائج بصفة عامة أن التمويل الأخضر لا يقتصر على كونه أداة مالية، بل يمثل عنصرًا استراتيجيًّا لتعزيز الاستدامة على مستوى السياسات الوطنية والمؤسسية.

• دراسة (Sadiq et al. 2023)

تناولت الدراسة تحليل العلاقة بين ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الـ(ESG) والتقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) خلال الفترة 2010–2021. واعتمدت الدراسة على بيانات بانل كمية، مستخدمةً نماذج انحدار متنوعة لقياس أثر الأبعاد الثلاثة لـ(ESG) على تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة. وقد أظهرت النتائج أن تعزيز ممارسات الـ(ESG) يسهم بفاعلية في دعم مسار التنمية المستدامة، مما يجعل التجربة قابلة للتطبيق في الاقتصادات الناشئة مثل مصر، خاصة في ظل توفر بيانات البورصة المصرية (EGX) التي يمكن توظيفها في تطوير سياسات وطنية أكثر اتساقًا مع أجندة الاستدامة.

• دراسة (Tsang et al. 2023)

قدمت الدراسة مراجعة شاملة للتطورات البحثية المتعلقة بالإفصاح الطوعي غير المالي المرتبط بـ(ESG) في المجال المحاسبي. وهدفت إلى إعادة تنظيم الأدبيات ضمن أربع فئات مركزية تشمل: دوافع الإفصاح، وآثاره، وخصائصه، وخصائص مستخدميه التي قد تؤثر في النتائج المترتبة عليه. أبرزت الدراسة الدور المتصاعد لوكالات التصنيف غير المالي بوصفها وسيطًا معلوماتيًا جديدًا في أسواق رأس المال، لما لها من تأثير مباشر في قرارات المستثمرين وفعالية الأسواق. وخلصت الدراسة إلى أن الإفصاح عن ممارسات الـ(ESG) أصبح عنصرًا محوريًّا في تعزيز الشفافية وترسيخ ثقة أصحاب المصلحة، مع التأكيد على أهمية التوسع في البحوث المستقبلية التي تتناول سُبل تحسين جودة هذه الإفصاحات وتوسيع نطاقها. ومن شأن ذلك أن يدعم تبني الممارسات المستدامة عالميًّا، وفي الأسواق الناشئة على وجه الخصوص، بما في ذلك السوق المصري.

• دراسة (Shen et al. 2023)

قدمت هذه الدراسة مراجعة نوعية للأدبيات والتجارب المتعلقة بممارسات الـ (ESG) في الصين، مع تركيز خاص على السياسات الحكومية التي أسهمت في تسريع تبني معايير الاستدامة وتعزيز جودتها. وأظهرت النتائج أن نجاح النموذج الصيني يرتبط بصورة وثيقة بالتدخلات الحكومية الفاعلة، التي وفّرت حوافز قوية للشركات لتحسين مستوى الإفصاح وتعزيز التزامها بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية. ويمثل هذا النموذج درسًا مهمًا يمكن لمصر الاستفادة منه، من خلال تبني آليات وحوافز حكومية محقّزة تدعم تطبيق (ESG) على نطاق أوسع، بما يساهم في ترسيخ مسار التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

• دراسة (chen et al. 2023)

حللت هذه الدراسة بيانات 3,332 شركة مدرجة على مستوى العالم خلال الفترة 2014–2020، مستندةً إلى نماذج الانحدار ذات الآثار الثابتة. وقد بيّنت النتائج وجود علاقة إيجابية بين أداء الـ (ESG) والأداء المالي للشركات، لا سيما في الأسواق الناشئة، مما يعكس الدور التعزيزي لممارسات الاستدامة في دعم الربحية والقدرة التنافسية. وتُعد هذه النتائج مؤشرًا مهمًا بالنسبة للسوق المصري، إذ توضح أن تطبيق مؤشر EGX ESG يمكن أن يشكل أداة فعالة لتعزيز الأداء المالي للشركات المدرجة ورفع تنافسيتها في بيئة الأعمال المحلية والدولية.

• دراسة (Madalena, 2023)

سعت الدراسة إلى فحص ما إذا كان الإفصاح عن ممارسات الـ (ESG) يساهم في رفع القيمة السوقية للشركات. واستندت إلى بيانات 353 شركة أوروبية خلال الفترة 2014–2018، مستخدمةً نماذج تحليلية تقيس أثر مستويات الإفصاح على تقييمات السوق. وأظهرت النتائج أن الإفصاح عن الـ (ESG) يرتبط بزيادة ملموسة في القيمة السوقية، مع بروز تأثير البعد الاجتماعي بشكل خاص. كما تبين أن قوة هذا الأثر تزداد كلما تراجعت فجوة المعلومات بين الشركات والمستثمرين، مما يؤكد أهمية الشفافية في تعزيز ثقة السوق ودعم تقييمات الشركات.

• دراسة (Shaikh, 2022)

حللت هذه الدراسة العلاقة بين ممارسات الـ (ESG) والأداء المالي للشركات متعددة الجنسيات تعمل في 17 دولة خلال الفترة 2015–2021، معتمدةً على نماذج الانحدار الخطي العادي (OLS) ونماذج التأثيرات الثابتة. وأظهرت النتائج أن التزام الشركات بمبادئ الـ (ESG) يساهم في تحسين أدائها المالي والمحاسبي، كما يعزز كفاءتها التشغيلية بصورة ملحوظة. وتؤكد هذه النتائج أهمية تطبيق مؤشر EGX ESG Index في السوق المصرية، باعتباره أداة استراتيجية يمكن أن تدعم قدرة الشركات المحلية على تعزيز تنافسيتها في الأسواق العالمية وتطوير ممارساتها المستدامة.

• دراسة (عمر وآخرون، 2022)

تناولت الدراسة أثر مقاييس الـ (ESG) على دقة التوصيات الاستثمارية في أسواق البريكس خلال الفترة 2012–2020. وباستخدام نماذج الانحدار القائمة على درجات الـ (ESG)، بيّنت النتائج أن ارتفاع مستوى الإفصاح والالتزام بممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية يساهم في تحسين دقة الأسعار المستهدفة وتقليل هامش أخطاء التنبؤ لدى المحللين. وتشير هذه النتائج إلى أهمية تعزيز الإفصاح والشفافية في الأسواق الناشئة، بما في ذلك السوق المصرية، لما لذلك من دور مباشر في رفع كفاءة التحليل المالي وزيادة جاذبية السوق أمام المستثمرين.

• دراسة (Hadwiger, 2022)

قدمت هذه الدراسة مراجعة منهجية شاملة للأدبيات المتعلقة بالاستثمار في مقاييس الـ (ESG) بالدول النامية خلال الفترة 2005–2020. وقد كشفت النتائج عن وجود فجوة ملحوظة في مستويات الإفصاح، إلى جانب ضعف في توحيد المؤشرات المستخدمة، الأمر الذي يحدّ من قدرة هذه الأسواق على جذب الاستثمارات المستدامة وتعزيز ثقة المستثمرين.

وانتهت الدراسة إلى توصية بضرورة تطوير أطر وطنية لقياس وتقويم الإفصاحات غير المالية، وهي توصية تكتسب أهمية خاصة في الحالة المصرية في ضوء الجهود الحالية لبناء مؤشر وطني للإفصاحات المرتبطة بالاستدامة.

● دراسة (Saygili et al. 2022)

بحثت الدراسة في أثر الإفصاح عن مقاييس الـ (ESG) على الأداء المالي للشركات المدرجة في مؤشر XKURY خلال الفترة 2007–2017. وقد استندت الدراسة إلى مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس أسواق رأس المال، وإلى معايير مبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI) لتحليل العلاقة بين 20 متغيراً مستقلاً تمثل أبعاد الـ (ESG) المختلفة، وبين مؤشرات الأداء المالي للشركات (CFP) وأظهرت النتائج أن الإفصاحات البيئية ترتبط سلباً بالأداء المالي، بينما يسهم البعد الاجتماعي، من خلال تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، في تحسين الكفاءة التشغيلية. كما بينت الدراسة أن لأبعاد الحوكمة، وخاصة ما يتعلق بحقوق المساهمين وتركيبه مجلس الإدارة، تأثيراً إيجابياً على الأداء المالي. وتعكس هذه النتائج الطبيعة غير المتجانسة لتأثير مكونات الـ (ESG) على الأداء المالي، مما يبرز أهمية تطوير سياسات إفصاح متوازنة وفعالة في الأسواق الناشئة، ومنها السوق المصرية، بما يدعم اتخاذ القرارات الاستثمارية ويعزز الاستدامة المؤسسية.

● دراسة (Olwagan, 2022)

تتوقع هذه الدراسة أن تتجاوز اقتصادات دول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا) معدلات نمو الاقتصادات المتقدمة بحلول عام 2050. غير أن هذا النمو السريع يرتبط بارتفاع ملحوظ في استهلاك الطاقة، ما يضع هذه الدول أمام تحدٍ محوري يتمثل في الموازنة بين متطلبات التوسع الاقتصادي والالتزام بأهداف الاستدامة العالمية. تبرز الدراسة أهمية تبني سياسات فعالة في مجالات كفاءة الطاقة وتعزيز ممارسات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)، بما يسهم في ضمان استدامة النمو على المدى الطويل وتقليل الآثار البيئية السلبية المصاحبة له.

● دراسة (Umar et al. 2022)

هدفت الدراسة إلى تقييم العلاقة بين مقاييس الـ (ESG) ودقة الأسعار المستهدفة المقدمة من محلي البيع في أسواق BRICS خلال الفترة 2011–2021. واعتمدت الدراسة على بيانات شركات مدرجة في هذه الأسواق، مع تحليل دقة التوقعات باستخدام مقاييس متعددة لتقييم الفجوات بين الأسعار المستهدفة والأسعار الفعلية. وأظهرت النتائج عدة نقاط رئيسية: وجود علاقة إيجابية واضحة بين مقاييس الـ (ESG) ودقة توقعات الأسعار المستهدفة، ما يعكس دور ممارسات الاستدامة في دعم تقييمات السوق. إن العوامل البيئية والإدارية كانت أكثر تأثيراً على دقة التوقعات مقارنة بالبعد الاجتماعي، مما يبرز أهمية دمج معايير الحوكمة والبيئة في تقييم الشركات. تؤكد الدراسة على أن مقاييس الـ (ESG) تمثل أداة مهمة لتحسين دقة التوقعات الاستثمارية، وهو ما يوفر إرشادات قيمة للمستثمرين حول استخدام مقاييس الـ (ESG) في اتخاذ القرارات المالية.

● دراسة (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2021)

قدمت الدراسة إطاراً دولياً لتحديد مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) الخاصة بالإفصاحات المتعلقة بممارسات الـ (ESG)، بهدف توحيد منهجيات القياس وتمكين المقارنة بين الشركات والدول. وأكدت الدراسة على أهمية تبني معايير قياس موحدة، لا سيما في الأسواق الناشئة التي تواجه تحديات تتعلق بضعف الإفصاح وعدم توفر بيانات متسقة. وتشكل هذه النتائج قاعدة مهمة لمصر الإفادة منها من خلال مؤسسات مثل (CAPMAS) والبورصة المصرية (EGX)، بما يعزز بناء نظام وطني شفاف لقياس ومتابعة ممارسات ESG وربطها بأهداف التنمية المستدامة.

● دراسة (Glass and Newig, 2019)

أجرت هذه الدراسة تحليلاً مقارنةً شمل 41 دولة ذات مستويات دخل مرتفعة ومتوسطة، بهدف استكشاف دور الحوكمة في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs). وأظهرت النتائج أن المؤسسات الديمقراطية والسياسات التشاركية

مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ودورها في تعزيز التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين مصر ودول البريكس

تعدّ عناصر أساسية لتعزيز التقدم نحو هذه الأهداف. وتشير الدراسة إلى أن مصر بحاجة إلى تعزيز الأطر المؤسسية، وتوسيع المشاركة المجتمعية لضمان التقدم الفعّال نحو تحقيق أهداف رؤية مصر 2030.

#### • التعقيب على الدراسات السابقة

تشير المراجعة الشاملة للأدبيات المتعلقة بممارسات الـ (ESG) إلى تزايد الاهتمام العالمي بدورها في دعم النمو الاقتصادي المستدام، وتحسين الأداء المالي، وتعزيز ثقة المستثمرين، لا سيما في الاقتصادات الناشئة. كما تكشف الأدبيات عن استمرار مجموعة من التحديات التي تواجه تطبيق الـ (ESG) في الأسواق الناشئة مثل مصر ودول البريكس، من بينها ضعف الإفصاح، وتباين المعايير، وتعدد منهجيات القياس، بالإضافة إلى غياب إطار متكامل يربط بين تطبيق مقاييس الـ (ESG) وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولا تقتصر إشكاليات الأدبيات على نقص البيانات أو محدودية توحيد المؤشرات، بل تمتد لتشمل ندرة الدراسات التي تربط بين ممارسات الـ (ESG) وأهداف الـ (SDGs) في الدول النامية أو تجارب الاقتصادات الصاعدة، بما في ذلك دول مجموعة البريكس والتي تمتلك خبرات متنوعة وواسعة في مواءمة ممارسات الحوكمة والاستدامة مع أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من امتلاك مصر لمبادرات مؤسسية مهمة، مثل جهود الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والبورصة المصرية في تطوير مؤشرات الاستدامة، إلا أن هذه الجهود لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدعم وتطوير آليات قياس أكثر فعالية وشمولاً.

ومن ثمّ، تبرز الحاجة إلى إجراء دراسة تحليلية تستعرض تطبيقات مقاييس الـ (ESG) في مصر ودول البريكس ودورها في تعزيز أهداف التنمية المستدامة، بما يساهم في صياغة مقترحات تُعزز الأداء التنموي في مصر ودول البريكس.

## الفصل الأول

### الإطار المفاهيمي لمقاييس الـ (ESG) وعلاقته بأهداف التنمية المستدامة (SDGs)

#### تمهيد:

تستمد مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) أهميتها من قدرتها على توفير إطار تحليلي متكامل لقياس الآثار المباشرة وغير المباشرة للأنشطة الاقتصادية على كلٍّ من البيئة والمجتمع وأداء المؤسسات. كما تسهم هذه المقاييس في دعم انتقال الشركات والمؤسسات نحو تبني ممارسات أكثر استدامة، فضلاً عن دورها المحوري في تعزيز مستويات الشفافية المؤسسية، وترسيخ ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في جودة الأداء وإدارة المخاطر طويلة الأجل. وانطلاقاً من ذلك، تبرز أهمية الإلمام بمفاهيم مقاييس الـ (ESG) ومناهجها المختلفة، وتحليل أبعادها، باعتبارها مدخلاً أساسياً لفهم كيفية ترجمة مبادئ هذه المقاييس إلى منهجيات قياس عملية وقابلة للتطبيق. كما تمثل هذه المقاييس أدوات فعالة لدعم صانعي القرار في تقييم الأداء، وتوجيه السياسات العامة، وتحديد الأولويات التنموية على أسس علمية وكمية واضحة.

وفي ضوء ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري وتحليلي متكامل يوضح الأسس المفاهيمية والمنهجية لمقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، من خلال تتبع نشأتها وتطور منهجيات قياسها، وصولاً إلى تحليل طبيعة الترابط بين مؤشرات مقاييس الـ (ESG) وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. مما يسهم في بلورة تصور شامل يمكن الاستناد إليه في تقييم الدور الذي تؤديه هذه المقاييس في دعم وتعزيز المسارات الوطنية للتنمية المستدامة، ولا سيما في الاقتصادات الناشئة.

#### 1.1 نشأة مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة الـ (ESG)

تعود الجذور التاريخية لظهور مفهوم مقاييس الـ (ESG) إلى فكرة الاستثمار المسؤول اجتماعياً والتي نشأت في القرن الثامن عشر استناداً إلى القيم الأخلاقية والدينية، حيث امتنعت بعض الجماعات الدينية، مثل الميثوديين، عن توجيه استثماراتهم إلى الأنشطة التي تُعد غير أخلاقية كصناعة التبغ والخمر وتجارة الرقيق. ومع مرور الوقت، تطورت هذه المبادئ لتتخذ طابعاً مؤسسياً أكثر وضوحاً، إذ يُعد صندوق Pioneer Fund الذي أُسس عام 1928 في الولايات المتحدة من أوائل الصناديق التي تبنت نهج الاستثمار القائم على المسؤولية الاجتماعية.

وفي سبعينيات القرن العشرين، ظهرت صناديق استثمارية أخرى مثل First Spectrum Fund (1971) و Dreyfus Third (1972) Century Fund التي ركزت على القضايا البيئية، والحقوق المدنية، وحماية المستهلك. كما ساهم الصحفي ميلتون موسكوفيتز (1972) في ترسيخ هذا التوجه من خلال نشره قائمة بالأسهل المسؤولة اجتماعياً، والتي أصبحت لاحقاً من الركائز الأساسية في تطوير مؤشرات الاستثمار المسؤول (Martini, 2021)

وقد شهد مفهوم الاستثمار المسؤول تطوراً تدريجياً على مدار العقود الماضية ليشمل مجموعة من الاستراتيجيات المتنوعة، من أبرزها استبعاد الاستثمارات في صناعات مثل التبغ والأسلحة والمقامرة، إلى جانب تبني استراتيجية أفضل في الفئة (Best in Class) التي تركز على اختيار الشركات الأكثر التزاماً بمعايير الاستدامة داخل كل قطاع اقتصادي. كما برزت استراتيجية الضغط والمشاركة، التي تستند إلى توظيف حقوق المساهمين للتأثير في قرارات الشركات وتوجيهها نحو ممارسات أكثر استدامة ومسؤولية اجتماعية.

ومع بداية الألفية الثالثة، شهدت مقاييس الـ (ESG) تحولاً نوعياً، إذ تجاوزت كونها مجرد امتداد للاستثمار الأخلاقي لتصبح إطاراً معيارياً عالمياً لتقييم الأداء المؤسسي. وقد أكد تقرير الأمم المتحدة (2004، Who Cares Wins) على هذا التحول، مشدداً على أهمية دمج مقاييس الـ (ESG) في القرارات الاستثمارية بوصفها أداة فاعلة لتقليل المخاطر وتعزيز العوائد

المستدامة على المدى الطويل. وفي ظل هذا الاهتمام الدولي، تزايدت المبادرات العالمية مثل المبادئ الستة للاستثمار المسؤول (PRI) ومعايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)، لترسخ الـ (ESG) كمنهج مؤسسي واستراتيجي معتمد في رسم السياسات الاقتصادية والتنموية حول العالم. ومن ثم، يمكن القول إن التحول المؤسسي الفعلي لتطبيق مقاييس الـ (ESG) قد بدأ منذ عام 2004، وظهر بصورة أوضح مع إطلاق مبادرة الأمم المتحدة للمسؤولية الاستثمارية عام 2006، التي أكدت ضرورة إدماج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكومية ضمن القرارات الاستثمارية. (Huber et al., 2018)

## 2.1 مفاهيم مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة الـ (ESG)

تُعرف مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، بأنها مجموعة من المعايير التي تستخدم لتقييم أداء الشركات والمؤسسات وتضم المقاييس التالية: (اليونسكو، 2020)

### ● مقاييس الاستدامة البيئية:

يقصد بالاستدامة البيئية، مفهوم يستخدم للدلالة على الجهود المبذولة لتقليل تأثيرات المؤسسات على البيئة الطبيعية. وتضم هذه المقاييس، مجموعة من المؤشرات التي تُعنى بمدى حماية الشركة للبيئة، وهي تقيس الأثر البيئي المباشر وغير المباشر للأنشطة التشغيلية للشركة، ومدى التزامها بالسياسات والممارسات التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة. وتركز هذه المؤشرات على كفاءة استخدام الطاقة، وحجم البصمة الكربونية، ومستويات الانبعاثات بما في ذلك غازات الاحتباس الحراري، بالإضافة إلى إدارة النفايات الصلبة والخطرة، ومدى الالتزام باللوائح والمعايير البيئية. كما تتضمن تقييم أنماط استهلاك الموارد الطبيعية واستخدامها، وفعالية المبادرات المتعلقة بالاقتصاد الدائري وخفض التلوث وتحسين كفاءة الإنتاج. (Alagna et al., 2019)

### ● مقاييس الاستدامة الاجتماعية:

يقصد بالاستدامة الاجتماعية، أنها عملية مخططة تهدف إلى تمكين الإنسان وبناء قدراته وزيادة مشاركته وتوسيع خياراته، مع مراعاة استدامة الموارد، وتحسين ظروف العمل، وتعزيز التنوع والشمول، والالتزام بحقوق الإنسان، والمساهمة في تنمية المجتمع المحلي، والعدالة الاجتماعية بين الأجيال الحالية والمستقبلية، واحترام الاختلاف والتنوع والهوية الاجتماعية وخصوصية كل مجتمع (أبو النصر، 2023)

تضم مقاييس الاستدامة الاجتماعية مجموعة من المؤشرات التي تركز على كيفية إدارة الشركة لعلاقاتها مع الموظفين والموردين والعملاء والمجتمعات، إذ تقيس مستوى التزامها بتوفير بيئة عمل آمنة وعادلة، وضمان حقوق العاملين، وتعزيز صحتهم وسلامتهم، وإتاحة فرص متكافئة للتدريب والترقي. كما تتناول العلاقة مع الموردين، ومدى تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية عبر تعزيز التنمية المحلية والمساهمة في تحسين أوضاع المجتمعات التي تعمل بها الشركة. وتشمل كذلك تقييم التزام المؤسسة بقيم التنوع والشمول، وحماية العملاء، وضمان جودة المنتجات والخدمات.

### ● مقاييس الحوكمة:

يقصد بالحوكمة وجود نظم تحكم العلاقات (إدارة الشركات وتنظيمها) بين الأطراف الأساسية في الشركة (أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، المساهمين، الخ) بهدف تحقيق الشفافية، والامتثال للقوانين واللوائح، ومكافحة الفساد، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة لحماية المساهمين، والتأكد من أن الشركة تعمل على تحقيق أهدافها واستراتيجياتها الطويلة الأمد مما يعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة. (مركز أبو ظبي للحوكمة، 2021)

يركز بُعد الحوكمة على تقييم جودة القيادة المؤسسية، وهيكل مكافآت ورواتب الإدارة التنفيذية، ونظم التدقيق والمراجعة، وآليات الرقابة والضبط الداخلي، إلى جانب حماية حقوق المساهمين. ويشمل هذا البُعد مجموعة من

المؤشرات التي تقيس مدى فاعلية السياسات والإجراءات الإدارية والرقابية، ومستوى الشفافية والإفصاح، فضلاً عن كفاءة الآليات المعتمدة للحد من تضارب المصالح داخل مجالس الإدارة. (مركز أبو ظبي للحوكمة، 2021) كما يهتم بُعد الحوكمة بتقييم سلامة الهياكل المؤسسية ومدى التزام الشركات بالأطر القانونية والتشريعية الحاكمة، وكفاءة نظم الرقابة الداخلية، ومستوى حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة على حد سواء. ويُعد هذا البُعد أحد المرتكزات الأساسية لتعزيز الثقة في الأداء المؤسسي، وتحسين السمعة المؤسسية، وزيادة جاذبية الشركات للاستثمار، بما يدعم الاستدامة طويلة الأجل. (مركز أبو ظبي للحوكمة، 2021) مما سبق يتضح أن المقاييس الثلاثة، ليست مجرد مؤشرات للقياس غير المالي، بل إطار متكامل يُترجم الاستدامة إلى ممارسات قابلة للقياس، ما يجعلها أداة استراتيجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

### 3.1 أهمية مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة ال (ESG)

تكمن أهمية مقاييس ال (ESG) في بناء الثقة، وجذب الاستثمار، وتقليل المخاطر، وتحسين الابتكار كما أنها تقلل من المخاطر القانونية والتنظيمية وتدفع إلى تحسين الكفاءة التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، تساهم في خلق قيمة طويلة الأجل للشركة ولجميع أصحاب المصلحة. وفيما يلي توضيح موجز لهذه الأهمية: (1) تحسين السمعة وقيمة العلامة التجارية: يُعزز الالتزام بمقاييس ال (ESG) من سمعة الشركة، ويزيد من ثقة المستهلكين والمستثمرين، والشركات التي تُظهر مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية غالبًا ما تُعد أكثر موثوقية وجاذبية للعملاء والشركاء. (2) جذب الاستثمار: يفضل المستثمرون الاستثمار في الشركات التي تظهر التزامًا واضحًا بمقاييس ال (ESG) مما يزيد فرص الحصول على التمويل والدعم المالي. (3) تقليل المخاطر: تساعد الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في الحد من المخاطر القانونية والتنظيمية، حيث تكون الشركات الملتزمة بالمعايير أقل عرضة للعقوبات والغرامات. (4) تحسين الابتكار والكفاءة: تدفع هذه الممارسات الشركات إلى الابتكار وتحسين كفاءة عملياتها، مما يؤدي إلى تقليل التكاليف وزيادة الربحية. (5) تحقيق الاستدامة طويلة الأجل: تساهم هذه الممارسات في خلق قيمة مستدامة على المدى الطويل للشركات والمجتمعات، من خلال معالجة المخاطر طويلة المدى واتخاذ قرارات استراتيجية سليمة. (www.ibm.com)

### 4.1 مؤشرات مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة ال (ESG)

تستخدم مقاييس ال (ESG) في تقييم أداء المؤسسات والقطاعات، وذلك عبر منظور شامل يدمج بين البعد الاقتصادي والاعتبارات البيئية والاجتماعية والتنظيمية. يهدف توفير أدوات كمية ونوعية يمكن من خلالها قياس مدى التزام المنشآت بمبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية المؤسسية، وتعتمد هذه المقاييس على ثلاثة أبعاد رئيسية، يختص كل منها بمجموعة محددة من المؤشرات القابلة للقياس، والتي تُستخدم لرصد جوانب الأداء المختلفة، وهي:

● **البعد البيئي:** يركّز على تقييم الأثار البيئية للعمليات الإنتاجية والخدمية، وقياس جهود الحد من الانبعاثات، وكفاءة استخدام الموارد، والتخفيف من حدة المخاطر المناخية. **البعد الاجتماعي:** يقيس مدى التزام المؤسسات بمسؤولياتها تجاه العاملين وأصحاب المصلحة والمجتمع، بما يشمل العدالة، وظروف العمل، وتنمية المجتمع، والصحة والسلامة المهنية.

● **بُعد الحوكمة:** يتناول جودة النظم الإدارية والرقابية، ودرجة الشفافية، وآليات الإفصاح، وكفاءة الهياكل المؤسسية في تعزيز اتخاذ القرار الرشيد والأخلاقيات ومكافحة الفساد، وبصفة عامة تتضافر هذه الأبعاد معًا لتقديم صورة شاملة عن أداء المؤسسة، أو القطاع. وتعرض الجداول (1-1)، (2-1)، (3-1) أهم المؤشرات المستخدمة في كل بُعد من أبعاد ال (ESG).

جدول رقم (1-1)

أهم مقاييس الاستدامة البيئية ومؤشراتها

الملاحظات	المؤشرات	المقياس
- انبعاثات الغلاف الجوي الفعلية أو المقدره الناتجة بشكل مباشر (أو غير مباشر) من جراء استهلاك الشركة للطاقة.	1- إجمالي كمية انبعاثات غازات الدفيئة المباشرة (نطاق 1) بالطن المتري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون CO <sub>2</sub> سنويًا. 2- إجمالي كمية انبعاثات غازات الدفيئة غير المباشرة للطاقة (نطاق 2) بالطن المتري لمكافئ ثاني أكسيد الكربون CO <sub>2</sub> سنويًا. 3- إجمالي كمية انبعاثات غازات الدفيئة غير المباشرة الأخرى (نطاق 3) بالطن المتري لمكافئ ثاني أكسيد الكربون CO <sub>2</sub> سنويًا.	(1) انبعاثات غازات الدفيئة
- تقسم الانبعاثات السنوية على المقاييس ذات الصلة بالنتائج الاقتصادي مثل الإيرادات، المبيعات، الخ	1- نسبة كثافة الانبعاثات السنوية من غازات الدفيئة للمنظمة. 2- نسبة كثافة الانبعاثات السنوية من غازات غير الدفيئة للمنظمة.	(2) كثافة الانبعاثات
- تُقاس عادة بالمليغاواط في الساعة، وتُنتج الطاقة المباشرة وتُستهلك في الملكية المملوكة للشركة أو التي تقوم بتشغيلها وتُنتج الطاقة غير المباشرة في أي مكان آخر (المرافق).	1- إجمالي كمية الطاقة المستهلكة مباشرة. 2- إجمالي كمية الطاقة المستهلكة بشكل غير مباشر.	(3) استخدام الطاقة
	- الإجمالي السنوي لاستخدام الطاقة المباشرة لكل عامل قياس الناتج.	(4) كثافة الطاقة
	- النسبة المئوية للطاقة المستخدمة حسب نوع التوليد.	(5) مزج الطاقة
	1- إجمالي كمية الماء المستهلكة. 2- إجمالي كمية الماء المعالجة.	(6) استخدام الماء
- نشر التزام أو وثيقة سياسات . أمثلة على نظم الإدارة: نظام الإدارة البيئية ISO14001 نظام إدارة الطاقة ISO50001	1- هل تتبع الشركة سياسة بيئية رسمية ؟ (نعم/لا) 2- هل تتبع الشركة سياسات معينة للنفائيات والمياه والطاقة و / أو إعادة التدوير ؟ (نعم/لا) 3- هل تستخدم الشركة نظامًا معترفًا به لإدارة الطاقة ؟(نعم/لا)	(7) العمليات البيئية
- هل تغطي الشركة المسائل المتعلقة بالاستدامة في الإدارة العليا أم لديها لجنة إدارة مخصصة للمسائل المتعلقة بالاستدامة؟	- هل يراقب فريق الإدارة و/ أو مدير المسائل المتعلقة بالاستدامة ؟ (نعم/لا)	(8) الرقابة البيئية
- هل تغطي الشركة المسائل المتعلقة بالاستدامة في مجلس الإدارة (كجزء من جدول الأعمال الرسمي) أم لديها لجنة مجلس إدارة مخصصة للمسائل المتعلقة بالاستدامة؟	- هل يراقب مجلس الإدارة و/ أو مدير المسائل المتعلقة بالاستدامة ؟ (نعم/لا)	(9) الرقابة البيئية
- قياس الشركات لإجمالي المبالغ المستثمرة في المسائل المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك الإنفاق على البحث والتطوير، إن وجد.	- إجمالي المبالغ المستثمرة سنويًا في البنية التحتية المتعلقة بالمناخ والمرونة وتطوير المنتجات.	(10) التخفيف من حدة المخاطر المناخية

المصدر: سوق أبو ظبي للأوراق المالية، دليل الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) للشركات المدرجة، <https://www.adx.ae>

جدول رقم (2-1)

أهم مقاييس الاستدامة الاجتماعية ومؤشراتها

الملاحظات	المؤشرات	المقياس
تُحسب النسبة بقسمة إجمالي أجر المدير التنفيذي على متوسط أجر جميع الموظفين (معادل الدوام الكامل).	1- نسبة إجمالي أجر المدير التنفيذي إلى متوسط أجر إجمالي معادل الدوام الكامل . 2- هل قامت الشركة بعمل تقرير عن هذا المقياس في عمليات التسجيل التنظيمية؟	(1) معدل راتب المدير التنفيذي
يحسب متوسط إجمالي أجر الرجال مقارنة بمتوسط إجمالي أجر النساء.	- متوسط أجر الذكور إلى متوسط أجر الإناث.	(2) معدل الراتب بين الرجل والمرأة
يشمل معدل دوران جميع التغييرات الوظيفية، سواء بسبب الفصل أو التقاعد أو انتقال الوظيفة أو الوفاة.	1- نسبة التغيير في الموظفين العاملين بنظام الدوام الكامل. 2- نسبة التغيير في الموظفين العاملين بنظام الدوام الجزئي. 3- نسبة التغيير في المقاولين/ الاستشاريين.	(3) معدل دوران الموظفين
النسبة المئوية لعدد الذكور إلى الإناث، موزعة حسب المستويات التنظيمية المختلفة.	1- نسبة إجمالي عدد الموظفين بالمؤسسة التي يشغلها الرجال والنساء . 2- نسبة المناصب الدنيا والمتوسطة التي يشغلها الرجال والنساء. 3- نسبة المناصب العليا والتنفيذية التي يشغلها الرجال والنساء.	(4) التنوع بين الجنسين
-	1- عدد الموظفين بالمؤسسة بنظام الدوام الجزئي كنسبة مئوية من إجمالي الموظفين. 2- عدد الموظفين بالمؤسسة بنظام الدوام الجزئي كنسبة مئوية من المقاولين و/أو الخبراء الاستشاريين.	(5) نسبة العمال المؤقتين
نشر التزام أو بيان موقف أو وثيقة سياسات تغطي هذا الموضوع.	هل تتبع الشركة سياسة عدم التمييز؟ (نعم/لا)	(6) عدم التمييز
إجمالي عدد الإصابات والوفيات، بالنسبة إلى إجمالي القوى العاملة	- نسبة تكرار أحداث الإصابات بالنسبة لإجمالي القوى العاملة	(7) معدل الإصابات
نشر التزام أو بيان موقف أو وثيقة سياسات تغطي هذا الموضوع.	- هل تتبع الشركة سياسة الصحة المهنية و/أو الصحة والسلامة المهنية؟ (نعم/لا)	(8) الصحة والسلامة المهنية
نشر التزام أو بيان موقف أو وثيقة سياسات تغطي هذا الموضوع.	1- هل تتبع الشركة سياسة عمالة الأطفال و/أو العمالة الإجبارية؟ (نعم/لا) 2- إذا كانت الإجابة نعم، هل تشمل سياسة عمالة الأطفال والعمالة الإجبارية أحدهما أو كلاهما كذلك ؟	(9) الطفل والعمالة الإجبارية
نشر التزام أو بيان موقف أو وثيقة سياسات تغطي هذا الموضوع.	1- هل تتبع الشركة سياسة حقوق الإنسان؟ (نعم/لا) 2- إذا كانت الإجابة نعم، هل تشمل سياسة حقوق الإنسان الخاصة بك؟ الموردین والبائعين؟	(10) حقوق الإنسان

المصدر: سوق أبو ظبي للأوراق المالية، دليل الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة ESG للشركات المدرجة، <https://www.adx.ae>

جدول رقم (3-1)

أهم مقاييس الحوكمة ومؤشراتها

الملاحظات	المؤشرات	المقياس
نسبة النساء في مجلس الإدارة نسبة رؤساء اللجان التي تشغلها النساء.	1- نسبة إجمالي مقاعد مجلس الإدارة التي يشغلها الرجال والنساء . 2- نسبة مقاعد اللجنة التي يشغلها الرجال والنساء	(1)تنوع مجلس الإدارة
إبراز الفصل بين دور الرئيس والمدير التنفيذي، والإفصاح عن نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.	1- هل تحول الشركة دون مباشرة المدير التنفيذي لمهامه بصفته رئيس مجلس الإدارة؟ (نعم/لا) 2- نسبة إجمالي مقاعد مجلس الإدارة المشغولة من قبل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين	(2)استقلالية مجلس الإدارة
وضح الروابط بين الأداء التنفيذي وأداء الاستدامة،	هل يحصل التنفيذيون على حوافز مقابل تحقيق الاستدامة؟ (نعم/لا)	(3)الرواتب بحوافز
نشر التزام أو بيان موقف أو وثيقة سياسات تغطي هذا الموضوع.	1- هل يُلزم البائعين والموردين بالامتثال للقواعد السلوكية؟ (نعم/لا) 2- إذا كانت الإجابة نعم . ما هي النسبة المئوية للموردين الذين صادقوا رسميًا على امتثالهم للقواعد	(4)القواعد السلوكية للمورد
نشر التزام أو بيان موقف أو وثيقة سياسات تغطي هذا الموضوع.	1- هل تتبع الشركة سياسة للأخلاقيات و/أو مكافحة الفساد؟ (نعم/لا) 2- إذا كانت الإجابة نعم . ما نسبة التصديق السابقة لامتثال القوى العاملة التابعة لك للسياسة؟	(5)الأخلاقيات ومكافحة الفساد
نشر التزام أو بيان موقف أو وثيقة سياسات تغطي هذا الموضوع.	1- هل تتبع الشركة سياسة خصوصية البيانات؟ (نعم/لا) 2- هل قامت الشركة باتخاذ خطوات الامتثال لقواعد النظام الأوروبي العام لحماية البيانات؟ (نعم/لا)	(6)خصوصية البيانات
إمكانية نشر الشركة لتقرير الاستدامة	- هل تنشر الشركة تقرير استدامة؟	(7)تقارير الاستدامة
هل تنشر الشركة تقريرًا يستند إلى المبادرة العالمية للتقارير أو مشروع الكشف عن الكربون أو مجلس معايير محاسبة الاستدامة أو مجلس التقارير المتكاملة الدولي أو الميثاق العالمي للأمم المتحدة.	1- هل تقدم الشركة بيانات استدامة لأطر تقارير الاستدامة؟(نعم/لا) 2- هل تركز الشركة على أهداف محددة للتنمية المستدامة المعتمدة من قبل الأمم المتحدة؟ (نعم/لا) 3- هل تضع الشركة الأهداف وتبلغ عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؟ (نعم/لا)	(8)ممارسات الإفصاح
تحديد ما إذا كانت بيانات الاستدامة تم التحقق منها من قبل الغير. إبراز مؤشرات الأداء الرئيسية المؤكدة، إن وجدت.	- هل الإفصاح عن الاستدامة مضمون أو هل يتم التحقق منه من قبل مدققين خارجيين؟	(9)المصادفة الخارجية

المصدر: سوق أبو ظبي للأوراق المالية، دليل الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة ESG للشركات المُدرجة، <https://www.adx.ae>

## 5.1 تطور العلاقة بين مقاييس الـ (ESG) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)

شهدت مقاييس الـ (ESG) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) مسارًا تطوريًا متداخلًا اتسم بتحويلات عميقة خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث ظهرت مجموعة من الاتجاهات والنظريات التفسيرية التي تناولت طبيعة الترابط بين الممارسات المؤسسية في مجال الـ (ESG) ومتطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية.

● **فترة التسعينيات (بدايات الاهتمام بالأثر غير المالي للشركات)** خلال تسعينيات القرن الماضي، بدأ الوعي العالمي يتزايد تجاه أهمية تقييم الأدوار غير المالية للشركات، وهو ما أدى إلى بروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) وقد مثل هذا المفهوم أول محاولة منهجية لقياس التأثيرات الاجتماعية والبيئية لأنشطة الشركات، بعيدًا عن معايير الربحية والعوائد المالية التقليدية.

في هذه المرحلة، ركزت الشركات بشكل أساسي على الأنشطة الخيرية والمبادرات التطوعية، مثل دعم المجتمعات المحلية، وتقديم التبرعات، والمشاركة في المشروعات الاجتماعية.

كما ارتبط مفهوم (CSR) بعمليات الإفصاح الطوعي، حيث كانت الشركات تُعلن من تلقاء نفسها عن بعض مبادراتها الاجتماعية دون وجود التزام قانوني أو إطار قياسي موحد لطرق القياس. تزامن مع هذه المرحلة اتجاه العالم نحو طرح رؤية تنموية شاملة أطلقها الأمم المتحدة عام 2000 وهي، الأهداف الإنمائية للألفية Millennium Development Goals (MDGs) والتي شملت ثمانية أهداف رئيسية، هي: (1) القضاء على الفقر المدقع والجوع. (2) تحقيق تعميم التعليم الابتدائي. (3) تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. (4) تقليل وفيات الأطفال. (5) تحسين الصحة النفسية. (6) مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض. (7) كفاءة الاستدامة البيئية. (8) إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. أسهم هذا التوجه في دفع المؤسسات إلى التفكير في دورها الاجتماعي الأوسع، لكنه لم يرتبط بعد بإطار قياس دقيق مثل الـ (ESG).

● **عام 2015 (إطار تنموي شامل):** يمثل عام محوري في تطور مقاييس الاستدامة. فقد بدأت المؤسسات المالية والمستثمرون حول العالم بدمج الإطار البيئية والاجتماعية والحوكمة الـ (ESG) ضمن قراراتهم الاستثمارية، وأصبح الحصول على تقارير الـ (ESG) شرطًا أساسيًا لتقييم المخاطر والفرص داخل الشركات. ومن ثم، أصبح المستثمرون لا ينظرون فقط إلى الأداء المالي، بل يطالبون أيضًا بتقارير مفصلة حول الانبعاثات، ومعايير العمل، والشفافية، والحوكمة، بهدف تكوين صورة متكاملة عن استدامة الأعمال.

في نفس العام، اعتمدت الأمم المتحدة أجندة التنمية المستدامة 2030، التي تضم 17 هدفًا و169 غاية تشكل إطارًا عالميًا شاملًا للتنمية. وتُمثل هذه الأهداف توسعًا كبيرًا مقارنة بأهداف الألفية، إذ شملت أبعادًا اقتصادية واجتماعية وبيئية، مثل الطاقة النظيفة، والعمل اللائق، والصناعة والابتكار، والمناخ، والمساواة. وهذه الأهداف موجهة للحكومات وتدعو إلى إشراك الشركات والمنظمات الاجتماعية في تحقيق الاستدامة، ودفع هذا الترابط بين الـ (ESG) و (SDGs) الشركات إلى النظر نحو الاستدامة باعتبارها جزءًا من استراتيجياتها طويلة المدى، وليس مجرد نشاط تطوعي.

### ● **ما بعد 2020 (معايير الـ ESG كمعيار عالمي ودمج البعد الاقتصادي)**

بعد عام 2020، شهد العالم نقلة كبيرة في تطبيق الاستدامة، إذ تحول إطار الـ (ESG) من مجرد مؤشر اختياري إلى معيار عالمي إلزامي في العديد من الأسواق. كما فرضت الكثير من البورصات والهيئات الرقابية متطلبات إلزامية للإفصاح غير

المالي، مما جعل تقارير الاستدامة جزءًا أساسيًا من حوكمة الشركات. ومع تطور مفهوم الاستدامة، ظهر مفهوم (EESG) الذي يُضيف البُعد الاقتصادي (Economic) إلى الأبعاد التقليدية للبيئة والمجتمع والحوكمة. ويأتي ذلك تأكيدًا على أن الأداء الاقتصادي المستدام والذي يمثل ركيزة أساسية لقياس قوة الشركات واستدامة عملياتها. وفي الوقت ذاته، توسع تطبيق أهداف التنمية المستدامة داخل المؤسسات، حيث بدأت الشركات بربط استراتيجياتها التشغيلية وخططها المستقبلية مع أهداف (SDGs)، كما تطورت أدوات القياس والمتابعة لإقامة ارتباط مباشر بين الأداء المؤسسي ومؤشرات التنمية العالمية. وأصبح قياس الأثر هو الأساس في تقييم مدى مساهمة المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى القومي والعالمي.

### 1.5.1 النظريات المفسرة لعلاقة مقاييس الـ (ESG) وأهداف (SDGs)

تكتسب هذه النظريات أهميتها من كونها توفر منظورًا تحليليًا يساعد على تفسير أساليب قياس الأداء في الـ (ESG) من خلال مؤشرات كمية ونوعية توضح كيفية ترجمة هذا الأداء إلى مساهمة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويوضح الجدول رقم (4-1) الترابط المنهجي بين الأبعاد الثلاثة، بما يعزز الفهم المتكامل للجوانب النظرية والتطبيقية لهذه العلاقة. حيث تركز نظرية أصحاب المصلحة على البعد الاجتماعي (S) وما يتعلق به من قضايا العمال والمجتمع. أما في البعد الحوكمي (G) فتُبرز نظرية الشرعية والنظرية المؤسسية أن الإفصاح والشفافية يمثلان أداة رئيسة لتعزيز ثقة المجتمع والأسواق. ومن زاوية أخرى، توضح نظريات مثل الموارد والقدرات (RBV) والقيمة المشتركة (SV) كيف يمكن تفسير مؤشرات الـ (ESG) كقيمة اجتماعية واقتصادية مضافة، بما يحولها إلى مصدر ميزة تنافسية. وتبرز نظرية الإشارة (ST) دور الإفصاحات غير المالية كرسائل موجهة للأسواق والمستثمرين لتعزيز الثقة وتقليل حالة عدم اليقين

أما فيما يتعلق بالارتباط مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) فإن النظريات تكشف عن خريطة تكاملية، إذ يظهر أن الهدف (SDG16) الخاص بالمؤسسات القوية والعدالة، والهدف (SDG17) الخاص بالشراكات العالمية، يشكلان محورًا مشتركًا يدعم تحقيق بقية الأهداف. كما يرتبط البعد البيئي (E) بشكل مباشر بأهداف المناخ (SDG13-15) والطاقة النظيفة (SDG7) والمياه (SDG6) بينما يدفع البعد الاجتماعي (S) نحو أهداف محورية مثل القضاء على الفقر، والتعليم، والصحة، والمساواة، والعمل اللائق (SDG5-10) (SDG8) (SDG10)

وبذلك، يشكّل هذا الإطار النظري خريطة متكاملة تربط بين القياس المؤسسي لأبعاد الـ (ESG) والأثر العملي على أجندة 2030 للتنمية المستدامة. كما يُظهر الدمج بين هذه النظريات أن تقارير (ESG) لم تعد مجرد ممارسة طوعية، بل تحولت إلى استجابة لضغوط متعددة من المستثمرين والتشريعات والمجتمع، تعكس بدورها تحولًا في مفهوم القيمة المؤسسية نحو تحقيق المنفعة المشتركة.

وتوضح هذه النظريات أن العلاقة بين الـ (ESG)، (SDGs) ليست علاقة خطية بسيطة، بل هي شبكة من الروابط المتداخلة التي تتقاطع فيها المبادئ الأخلاقية مع المصالح الاقتصادية، لتوجّه المؤسسات نحو مسار أكثر شمولاً في التنمية المستدامة. كما أن العلاقة بين النظريات المفسرة ومقاييس الـ (ESG) ليست علاقة خطية أو تقنية فحسب، بل هي علاقة تفسيرية تحدد أولويات القياس لكل بُعد. ومن ثم ينتقل هذا القياس إلى أهداف التنمية المستدامة عبر خريطة واضحة للتكامل، البيئة لحماية الموارد الطبيعية والمناخ، المجتمع لتعزيز العدالة والمساواة ورفاه الإنسان، الحوكمة لضمان الشفافية والمساءلة وبناء مؤسسات قوية. هذه الترابطات لا تبقى في الإطار النظري فقط، بل تنعكس في أمثلة عملية ملموسة مثل السندات الخضراء،

برامج المسؤولية الاجتماعية، وممارسات الحوكمة الرشيدة. وبذلك، يشكل المخطط أداة تفسيرية وتطبيقية لفهم كيف تتحول النظريات المفسرة لقياس الـ (ESG) إلى ممارسات عملية تدعم أجندة التنمية المستدامة 2030. شكل رقم (1-1).

#### جدول رقم (4-1)

#### النظريات المفسرة لمقاييس الـ (ESG) وترابطه مع (SDGs)

النظرة	الفكرة الأساسية	ماذا تعني لقياس (E/S/G)	الترايط مع (SDGs)
نظرية أصحاب المصاحبة <sup>(1)</sup>	الشركة مسؤولة أمام جميع أصحاب المصلحة وليس المساهمين فقط	تقيس (S) عبر مؤشرات: حقوق العمال، التنوع، الصحة والسلامة، مع G عبر الشفافية والمساءلة	توضح النظرية أن تحسين العدالة الاجتماعية يترجم إلى تقدم في أهداف مثل، SDG3, SDG4, SDG5, SDG8, SDG10, SDG16, SDG17
الخط القاعدي الثلاثي <sup>(2)</sup>	النجاح يقاس بالربح (Profit)، الناس (People)، الكوكب (Plane)	تدمج قياس (E/S/G) في إطار واحد شامل يعكس الأداء المالي وغير المالي	تربط الأداء البيئي والاجتماعي مباشرة بتحقيق SDG7, SDG8, SDG11, SDG13, SDG14, SDG15
نظرية الشرعية <sup>(3)</sup>	المؤسسات تسعى لشرعية اجتماعية عبر التوافق مع القيم والمعايير	تقيس (G) عبر الإفصاح والحوكمة، مما يعزز موثوقية بيانات (E/S)	الإفصاح المؤسسي والحوكمة يعززان من تحقيق SDG16 و SDG17
النظرية المؤسسية <sup>(4)</sup>	الضغوط التنظيمية والمعيارية تدفع لتبني ممارسات موحدة	تُظهر أهمية قياس (G) (حوكمة الإفصاح) وتوحيد مؤشرات (E/S) على مستوى القطاع	توضح كيف يقود الامتثال للتشريعات إلى تقدم في SDG9, SDG12, SDG16, SDG17
نظرية الموارد والقدرات <sup>(5)</sup>	الميزة التنافسية تأتي من موارد وقدرات فريدة	تقيس (ESG) كمورد استراتيجي يعكس الابتكار وإدارة المخاطر (E/G) وتأثير اجتماعي طويل المدى (S)	تربط تميز الموارد بالقدرة على دعم SDG9, SDG12, SDG13
نظرية الإشارة <sup>(6)</sup>	الإفصاح عن (ESG) يرسل إشارات إيجابية للأسواق والمستثمرين	تقيس (G) عبر الشفافية والإفصاح، و (E/S) من خلال جذب استثمارات مستدامة	توضح النظرية أن الشفافية تمكن من تمويل SDG12، بينما الإفصاح البيئي يدعم SDG17 و SDG13
نظرية القيمة المشتركة <sup>(7)</sup>	معالجة قضايا اجتماعية يمكن أن تخلق قيمة اقتصادية مشتركة	تقيس (S) عبر برامج الصحة والتعليم والمساواة، و (G) عبر إدماج المسؤولية في الاستراتيجيات	توضح أن خلق قيمة اجتماعية واقتصادية متوازنة يعزز SDG3, SDG4, SDG7, SDG8, SDG10, SDG11

#### Sources:

- Freeman, R. E. (1984). Strategic management: A stakeholder approach. Pitman /Rosati, F., & Faria, L. G. D. (2019). Business contribution to the Sustainable Development Goals: A framework for action. *Business Strategy and the Environment*, 28(5), 770–782.
- Elkington, J. (1997). *Cannibals with forks: The triple bottom line of 21st century business*. Oxford: Capstone./ Abela, A. (2024). Navigating the challenges of ESG reporting: The path to broader sustainable development. *Sustainability*, 16(2), 606. MDPI.
- Suchman, M. C. (1995). Managing legitimacy: Strategic and institutional approaches. *Academy of Management Review*, 20(3), 571–610. <https://doi.org/10.5465/amr.1995.9508080331/> Rosati, F., & Faria, L. G. D. (2019). Business contribution to the Sustainable Development Goals: A framework for action. *Business Strategy and the Environment*, 28(5), 770–782./ Freeman, R. E. (2010). *Strategic management: A stakeholder approach* (Revised edition). Cambridge University Press.
- DiMaggio, P., & Powell, W. (1991). The new institutionalism in organizational analysis. University of Chicago Press./ SEBI. (2024). Business responsibility and sustainability reporting (BRSR) Core: Annual update. Securities and Exchange Board of India.
- Barney, J. (1991). Firm resources and sustained competitive advantage. *Journal of Management*, 17(1), 99–120./ Mazzioni, S., Oliveira, A., & Rocha, C. (2024). ESG and SDGs in emerging economies: Evidence from BRICS. *Journal of Sustainable Finance*/ Mazzioni, S., Soschinski, C. K., Leite, M., Dal Magro, C. B., & Sanches, S. L. R. (2024). ESG performance in emerging economies. *Macro Management & Public Policies*, 6(1), 21–35.
- Radu, O. M., Dragomir, V. D., & Ionescu-Feleagă, L. (2023). The link between corporate ESG performance and the UN Sustainable Development Goals. *Proceedings of the 17th International Conference on Business Excellence*, 776–790./ ICMA & IFC. (2023). Sustainable bond market: Leveraging finance for SDGs. International Capital Market Association & International Finance Corporation.
- Porter, M. E., & Kramer, M. R. (2011). Creating shared value. *Harvard Business Review*, 89(1/2), 62–77.



المصدر: الجدول (4-1)

شكل رقم (1-1)

علاقة الترابط بين النظريات ومقاييس ال (ESG) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)

### 2.5.1 الأطر والمعايير الداعمة لعلاقة (ESG) و (SDGs)

يمثل وجود معايير وأطر دولية لقياس ال (ESG) خطوة جوهرية لتعزيز الشفافية وتوحيد المقاييس، بما يسمح بمقارنة الأداء بين الشركات والدول وتوجيه الاستثمارات نحو الأنشطة المستدامة. ومن ثم، أصبحت هذه الأطر أداة رئيسية لتقوية العلاقة بين ممارسات ال (ESG) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) لا سيما في الاقتصادات الناشئة مثل مصر ودول البريكس، التي تسعى إلى موازنة أولوياتها التنموية مع متطلبات السوق العالمية.

- المبادرة العالمية للتقارير (GRI): تُعد من أقدم الأطر المستخدمة للإفصاح عن الأداء غير المالي، إذ توفر مؤشرات شاملة بيئية واجتماعية واقتصادية (GRI, 2018). كما أطلقت دليلاً يربط مؤشرات الإفصاح مباشرة بأهداف (SDGs)، مما يعزز قدرة الشركات على إبراز مساهماتها في قضايا مثل الصحة (SDG3) والطاقة (SDG7) والمناخ (SDG13) وعلى الرغم من أهميتها، يظل الاعتماد على الإفصاح الذاتي تحدياً ما لم تُدعم بأليات تدقيق مستقلة. (GRI, 2018; Dwivedi, 2023)
- معايير المحاسبة المستدامة (SASB): تمتاز بتركيزها القطاعي، حيث تحدد المؤشرات الأكثر مادية لكل صناعة (SASB, 2020) وتكتسب أهمية خاصة في مصر ودول البريكس في قطاعات الطاقة والتعدين والزراعة التي تواجه تحديات بيئية كبيرة، ومع ذلك، فإن تركيزها على المالية قد يُضعف من تغطية بعض القضايا الاجتماعية الأوسع (Abela, 2024).
- الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ: يركز هذا الإطار على دمج المخاطر المناخية والسيناريوهات المستقبلية في التقارير المالية (TCFD, 2017) ويُعد محورياً في دول مثل روسيا والهند والصين لتقييم آثار الاعتماد على الوقود الأحفوري. أما في مصر فقد بدأت في تشجيع الإفصاح المناخي بما يتماشى مع توصيات الهيئة العامة للرقابة المالية والتي ألزمت الشركات بتطبيق معايير الإفصاح المالي المتعلق بالمناخ والمعايير الدولية الجديدة بدءاً من يناير 2024 مع ضرورة الإفصاح عن المخاطر المناخية والانبعاثات (FRA, 2021; 2025).

- **مبادئ الاستثمار المسؤول:** أُطلقت بدعم من الأمم المتحدة عام 2006، وتضم مستثمرين مؤسسيين يدمجون قضايا الـ (ESG) في قراراتهم الاستثمارية (PRI, 2006) لكن تبقى طبيعتها الطوعية عائقًا أمام قوة التطبيق (Radu et al., 2023).
  - **المجلس الدولي للإبلاغ المستدام:** أنشئ تحت مظلة مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عام 2023 لتوحيد تقارير الاستدامة عالميًا. ويتوقع أن يساهم في تقليل فجوة المقاييس، وتحسين القدرة على المقارنة بين الأسواق وهو يمثل فرصة لتعزيز الجاذبية الاستثمارية، وإن كان التطبيق يواجه تحديات متعلقة بالتكلفة والبنية المؤسسية (Lukács et al., 2025).
  - **الأطر التنظيمية الأوروبية:** تمثل هذه الأطر إلزامًا متناميًا في الاتحاد الأوروبي، إذ تربط تقارير الـ (ESG) مباشرة بالأنشطة المستدامة (Elspass, 2023) وعلى الرغم من أنها أنشئت للسوق الأوروبية، إلا أن أثرها يمتد لمصر ودول البريكس عبر سلاسل الإمداد العالمية، بما يفرض على الشركات في هذه الدول تحسين تقاريرها لمواكبة متطلبات الأسواق الأوروبية (EFRAG, 2023).
  - **الأطر والأدوات المساندة:** تشمل مبادرات مكملة مثل (SDG Compass (2015) الذي طوّره الأمم المتحدة بالتعاون مع (GRI) و(WBCSD)، حيث يقدم خطوات عملية للشركات لمواءمة استراتيجياتها مع (SDGs) عبر مراحل: الفهم، والتحديد، والدمج، والقياس والإفصاح. كما تشمل أدوات مالية مثل السندات الخضراء التي تمثل آلية مباشرة لتوجيه التمويل المستدام نحو مشروعات الطاقة النظيفة (IFC, ICMA, 2023).
- مما سبق يتضح، أن دمج الـ (ESG) مع (SDGs) لم يعد خيارًا، بل أصبح شرطًا أساسيًا لتعزيز ثقة المستثمرين ودعم التنمية الشاملة، وعلى الرغم مما يحيط بها من تحديات مرتبطة بالبيانات والتكاليف وضعف الالتزام الإلزامي. فإن مواءمة هذه الأطر مع السياقات المحلية في مصر ودول البريكس تمثل فرصة استراتيجية لتعزيز الجاذبية الاستثمارية ودعم الانتقال نحو اقتصاد أكثر استدامة وعدالة.

## 6.1 الارتباط بين مقاييس الـ (ESG) وأهداف (SDGs)

يقدم هذا الجزء إطارًا تحليليًا متكاملًا يُظهر أن العلاقة بين مقاييس الـ (ESG) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) لا تقتصر على كونها علاقة نظرية أو إفصاحية، بل تتجسد كمنظومة متعددة المستويات. فهذه العلاقة لا تتحدد في نطاق تحليلي واحد، بل تمتد عبر مستويات شمولية وفرعية وتكاملية تكشف عمق الترابط بين الجانبين. يمثل هذا النهج إطارًا استراتيجيًا مهمًا يساعد على توظيف مقاييس الـ (ESG) كأداة عملية لتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وذلك من خلال إيجاد توازن دقيق بين متطلبات النمو الاقتصادي وتعزيز العدالة الاجتماعية وحماية البيئة، بما يضمن بناء مسار تنموي مستدام وقابل للاستمرار على المدى الطويل.

### 1.6.1 الارتباط بين مقاييس الـ (ESG) وأهداف (SDGs) على المستوى الكلي

يتم تناول الارتباط بين الأبعاد الثلاثة لمقاييس الـ (ESG) وبين الأهداف الأممية السبعة عشر للتنمية المستدامة، بما يساعد على فهم كيفية إسهام كل بعد من هذه الأبعاد في دعم مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على نطاق واسع. حيث يقوم كل هدف من أهداف التنمية المستدامة بدورٍ فريدٍ في صياغة أولويات التنمية، وتتقاطع هذه الأهداف مع مقاييس الـ (ESG) بدرجات متفاوتة. ويوضح الجدول التالي علاقة الارتباط بين مقاييس الـ (ESG) وأهداف التنمية المستدامة. مع إيضاح بعض الأنشطة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

جدول رقم (5-1)

علاقات الارتباط بين مقاييس الـ (ESG) وأهداف (SDGs) على المستوى الكلي

أمثلة الأنشطة التطبيقية لتحقيق الهدف	مقاييس (E/S/G)			أهداف التنمية المستدامة (SDGs)
	G	S	E	
زيادة الحد الأدنى للأجور، توفير الحماية الاجتماعية، برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، الرقابة على سلاسل الإمداد لمنع العمل الجبري، الالتزام بالحوكمة الرشيدة ضمن عدالة توزيع الموارد	√	√	X	1. القضاء على الفقر
الاستثمار في الزراعة المستدامة، إدارة الأراضي، دعم المزارعين الصغار عبر برامج المسؤولية الاجتماعية، تقليل الفاقد والهدر الغذائي، تحسين السياسات الحكومية لتسهيل الوصول إلى التمويل	X	√	√	2. القضاء التام على الجوع
توفير تأمين صحي للموظفين، برامج السلامة في مكان العمل، مبادرات مجتمعية للرعاية الصحية، مكافحة الفساد في قطاع الرعاية الصحية لضمان وصول الموارد للمحتاجين	√	√	X	3. الصحة الجيدة والرفاه
تمويل برامج التدريب والتعليم، دعم المدارس والمبادرات التعليمية المحلية، الشفافية في الإنفاق على التعليم، سياسات حوكمة تضمن تكافؤ الفرص	√	√	X	4. التعليم الجيد
سياسات عدم التمييز، برامج القيادة للنساء، الإبلاغ عن فجوة الأجور بين الجنسين، تعزيز مشاركة النساء في مجالس الإدارة	√	√	X	5. المساواة بين الجنسين
إدارة استخدام المياه، الاستثمار في البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، تحسين الكفاءة المائية في العمليات الصناعية، دعم المجتمع المحلي للحصول على مصادر مياه نظيفة	X	√	√	6. المياه النظيفة والصرف الصحي
زيادة حصة الطاقة المتجددة، تحسين كفاءة الطاقة، الاستثمار في تقنية الطاقة المتجددة، توفير حلول طاقة للمجتمعات المحرومة	X	X	√	7. الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة
توفير وظائف لائقة مع حقوق عمالية، الامتثال للقوانين العمالية، الشفافية في ممارسات الأجور، آليات مكافحة الاحتكار لضمان سوق تنافسية	√	√	X	8. العمل اللائق ونمو الاقتصاد
الاستثمار في البحث والتطوير للتقنيات النظيفة، بناء بنية تحتية مستدامة، الابتكار في المنتجات والخدمات، إدارة المخاطر لتعزيز الاستدامة	√	√	√	9. الصناعة والابتكار والبنية التحتية
سياسات التوظيف العادل، تمكين المجتمعات المحرومة، الشفافية في توزيع الأرباح، تنوع مجلس الإدارة	√	√	X	10. الحد من أوجه عدم المساواة
تطوير مشروعات الإسكان المستدام، النقل العام النظيف، الحفاظ على التراث الثقافي، مشاركة المجتمع في التخطيط الحضري	√	√	√	11. مدن ومجتمعات مستدامة
الإدارة الفعالة للنفايات، التصميم الدائري للمنتجات، استخدام المواد الخام المستدامة، التقارير الشفافة عن دورة حياة المنتج	√	X	√	12. الاستهلاك والإنتاج المسؤولين
الحد من الانبعاثات، وضع خطط التكيف، الإفصاح عن مخاطر المناخ، دمج سيناريوهات المناخ في القرارات الاستثمارية	√	X	√	13. العمل المناخي
تقليل التلوث البحري، الامتثال للتشريعات المتعلقة بالصيد، الاستثمارات في حماية الشعاب المرجانية، حوكمة قوية لمراقبة الالتزام	√	X	√	14. الحياة تحت الماء
حماية الغابات والتنوع البيولوجي، إعادة التشجير، مكافحة التصحر، تقييم الأثر البيئي للمشروعات	√	X	√	15. الحياة في البر
سيادة القانون، مكافحة الفساد، شفافية إدارة الشركات، حماية حقوق الإنسان، توفير قنوات للإبلاغ عن المخالفات	√	X	X	16. السلام والعدل والمؤسسات القوية
الشراكة مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية، مبادرات متعددة الأطراف، نشر التقارير المشتركة، تعزيز التعاون عبر الحدود	√	√	X	17. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

المصدر: من إعداد الباحث

توضح النتائج المستخلصة من الجدول السابق أن العلاقة بين مقاييس الـ(ESG) وأهداف الـ(SDGs) لا تُختزل في كونها علاقة شكلية، بل تمثل ترابطاً هيكلياً متداخلاً، بحيث يصبح تحسين الأداء في أحد أبعاد الـ(ESG) مدخلاً مباشراً لدعم عدد من الأهداف الأممية، وذلك على النحو الآتي:

**أولاً: مقاييس الـ(E):** ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأهداف المناخية والبيئية، مثل العمل المناخي (SDG13) والحياة في البر (SDG15) والحياة تحت الماء (SDG14) على سبيل المثال، عندما تقوم الشركات الصناعية بخفض انبعاثاتها الكربونية والاستثمار في الطاقة الشمسية أو الهيدروجين الأخضر، فإنها لا تسهم فقط في تقليل الاحتباس الحراري (SDG13)، بل توفر أيضاً فرصاً جديدة لقطاع الطاقة النظيفة، بما يعزز النمو الاقتصادي (SDG8) كذلك، فإن تبني تقنيات الزراعة الذكية يقلل من استخدام المبيدات، ويحافظ على صحة المحاصيل والمجتمعات ويعزز الأمن الغذائي (SDG2) وتساهم المقاييس البيئية في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة وفق ما يأتي:

**الهدف الثاني:** من خلال تبني ممارسات الزراعة المستدامة للحد من تآكل التربة والتصحر، ودعم الري الذكي والتقنيات الزراعية الحديثة للحد من استهلاك المياه وتحسين الإنتاجية الزراعية. الهدف السادس: من خلال الاستثمار في إعادة تدوير المياه وتقنيات التحلية المستدامة لمواجهة ندرة المياه، وتشجيع استخدام تقنيات معالجة المياه المبتكرة لضمان وصول المياه النظيفة إلى الجميع. **الهدف السابع والتاسع:** من خلال تعزيز الاعتماد على الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح، وتحسين كفاءة الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، والاستثمار في البحث والتطوير للتقنيات النظيفة، وبناء بنية تحتية مستدامة. **الهدف الحادي والثاني عشر:** تعزيز التخطيط الحضري المستدام لتقليل الازدحام والتلوث، وتطوير مباني خضراء وأنظمة نقل نظيفة للحد من التأثير البيئي. وإدارة فعالة للنفايات. الهدف الثالث عشر: تعزيز سياسات خفض الانبعاثات الكربونية للتخفيف من آثار تغير المناخ، ودعم استراتيجيات التكيف مع المناخ مثل حماية الغابات والسواحل. **الهدف الرابع عشر:** من خلال الحد من التلوث البحري الناتج عن البلاستيك والمخلفات الصناعية، ودعم مشروعات استعادة الشعاب المرجانية وحماية التنوع البيولوجي البحري. الهدف الخامس عشر: من خلال مكافحة التصحر وإزالة الغابات وتنفيذ مشروعات لإعادة التشجير، وتعزيز حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية.

وتساعد هذه المقاييس في تحقيق الأهداف من خلال: ([www.unescwa.org](http://www.unescwa.org))

(1) تحفيز الاستثمارات البيئية، بتشجيع المستثمرين على دعم المشروعات الخضراء مثل الطاقة النظيفة والمباني المستدامة، وتقديم حوافز مالية للشركات التي تقلل من انبعاثاتها الكربونية. (2) تحسين التشريعات والسياسات البيئية، من خلال وضع قوانين صارمة تلزم الشركات بتقليل التلوث والاستهلاك غير المستدام للموارد، وتبني إجراءات الإفصاح البيئي لتشجيع الشفافية وتحفيز الامتثال للمعايير الدولية. (3) دعم الابتكار والتكنولوجيا الخضراء: من خلال الاستثمار في البحث لتطوير حلول مبتكرة لتقليل الانبعاثات وتحسين إدارة النفايات، وتشجيع استخدام الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لمراقبة الأداء البيئي وتحسين الكفاءة التشغيلية. (4) تعزيز مشاركة القطاع الخاص من خلال اشتراك الشركات في مبادرات الاستدامة مثل الاقتصاد الدائري والحياد الكربوني، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشروعات بيئية طويلة الأجل.

**ثانياً: مقاييس الـ(S):** تُعد الأكثر اتساعاً من حيث تغطية الأهداف، إذ يتقاطع مع محاور القضاء على الفقر (SDG1)، والتعليم (SDG4) والمساواة بين الجنسين (SDG5) والعمل اللائق (SDG8). على سبيل المثال، تساهم برامج التدريب المهني للشباب في رفع معدلات التوظيف وتحسين مستويات الدخل، وهو ما يدعم هدف العمل اللائق (SDG8) ويقلل من أوجه عدم المساواة (SDG10)

وتساهم المقاييس الاجتماعية في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة وفق ما يأتي: (www.unescwa.org)

**الهدف الأول والثاني:** تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفئات المهمشة عبر برامج المسؤولية الاجتماعية، وحصول الأفراد على فرص عمل لائقة، وحماية حقوق العمال، وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية للعاملين وأسرهم.

**الهدف الثالث:** تحسين ظروف العمل الصحية وتقليل المخاطر المهنية، وتوفير التأمين الصحي والحقوق الصحية للموظفين، مبادرات الصحة العقلية والرفاه في بيئات العمل. **الهدف الرابع:** إتاحة التعليم المستدام والتدريب المهني لتعزيز مهارات القوى العاملة، والحد من عمالة الأطفال وضمان حق الجميع في التعليم، والاستثمار في التعليم والتدريب للعاملين والمجتمعات المحلية. **الهدف الخامس:** مشاركة المرأة في سوق العمل وضمان حصولها على أجور متساوية، ودعم سياسات عدم التمييز في بيئات العمل، تمثيل النساء في المناصب القيادية والإدارية. **الهدف الثامن والتاسع:** ضمان حقوق العمال وتحسين ظروف العمل، وتعزيز بيئات العمل الآمنة والمرنة، وتبني الشركات استراتيجيات توظيف عادلة. **الهدف العاشر:** حصول الفئات المهمشة على فرص اقتصادية متساوية، ومكافحة التمييز في التوظيف والتدريب والتقدم المهني، ودعم الفئات الأكثر احتياجًا من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية.

وتساعد هذه المقاييس في تحقيق الأهداف من خلال: (1) تحسين بيئة العمل وحقوق العمال بوضع سياسات عادلة للأجور، وضمان الحد الأدنى للأجور وفق المعايير الدولية، وتحسين ظروف العمل والسلامة المهنية لحماية صحة العاملين، والمساواة في فرص التوظيف والتقدم المهني بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الخلفية الاجتماعية. (2) تعزيز الشمولية والمساواة الاجتماعية بتبني استراتيجيات لدعم المرأة والأقليات في سوق العمل. دعم برامج الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. تقليل الفجوة بين الفئات الاجتماعية من خلال سياسات توظيف عادلة. (3) ضمان المسؤولية الاجتماعية للشركات، بدعم الشركات للمجتمعات المحلية عبر برامج التعليم، والصحة، والتنمية الاجتماعية. تنفيذ مبادرات لدعم الشباب وريادة الأعمال، تعزيز الاستثمارات الاجتماعية المستدامة في المشروعات المجتمعية والتنمية. (4) تحسين إدارة سلاسل التوريد، تشجيع الشركات على ضمان حقوق العمال في المصانع والموردين. محاربة الاستغلال العمالي وعمالة الأطفال في القطاعات الإنتاجية. دعم التجارة العادلة وسلاسل التوريد المستدامة.

**ثالثًا: مقاييس ال(G):** تعمل كعامل تمكين لجميع الأهداف، إذ تضمن أن الاستثمارات البيئية والاجتماعية تتم في إطار من الشفافية والمساءلة. فعلى سبيل المثال، عندما تعتمد البورصات سياسات إفصاح إلزامية وفق توصيات فرقة العمل للإفصاحات المناخية (TCFD) فإنها تجبر الشركات على تضمين المخاطر المناخية في تقاريرها المالية، مما يحسن جودة القرارات الاستثمارية ويعزز المؤسسات القوية (SDG16) والشركات الدولية (SDG17). كذلك، فإن تعزيز تمثيل النساء في مجالس الإدارة، لا يقتصر على دعم المساواة بين الجنسين (SDG5) بل يسهم أيضًا في رفع جودة القرارات وزيادة التنوع المؤسسي، بما ينعكس إيجابًا على الأداء الاجتماعي والاقتصادي.

ويمكن توضيح دور مقاييس الحوكمة في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة وفقًا لما يأتي: (www.unescwa.org)

**الهدف الرابع:** ضمان الشفافية في تخصيص الميزانيات التعليمية والاستثمارات في البحث العلمي، وتعزيز الحوكمة الرشيدة في المؤسسات التعليمية لضمان جودة التعليم والمساواة في الوصول إليه. **الهدف الثامن:** تعزيز بيئة عمل قائمة على الشفافية والممارسات العادلة لزيادة الإنتاجية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. مكافحة الفساد والرشوة في سوق العمل لضمان تكافؤ الفرص للجميع. **الهدف التاسع:** تحسين إدارة الاستثمارات العامة والخاصة لتطوير البنية التحتية المستدامة. ضمان النزاهة في عقود المشروعات الكبرى وتطوير بيئة تنظيمية شفافة تحفز الابتكار. **الهدف الثاني عشر:** تعزيز حوكمة الشركات لضمان

التزامها بالمعايير البيئية والاجتماعية في الإنتاج وضع قوانين وإجراءات رقابية للحد من استهلاك الموارد الطبيعية بشكل غير مستدام. الهدف السادس عشر: الحوكمة الجيدة تعزز من سيادة القانون، ومكافحة الفساد، وحماية حقوق الإنسان. دعم الشفافية في المؤسسات العامة والخاصة لضمان العدالة الاجتماعية والاقتصادية. الهدف السابع عشر: تعزيز الشراكات بين الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني لضمان تنفيذ فعال لبرامج التنمية المستدامة ودعم آليات التعاون الدولي والتبادل المعرفي في مجال الحوكمة الرشيدة.

وتساعد هذه المقاييس في تحقيق الأهداف من خلال: (1) تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات بتطبيق آليات المساءلة القانونية لمكافحة الفساد والاحتيال. ضمان الوصول المفتوح للمعلومات حول استخدام الموارد العامة والخاص. واعتماد تقارير دورية حول الأداء المالي والإداري للمؤسسات والشركات. (2) تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات من خلال تبني إجراءات رقابية فعالة لضمان بيئة عمل عادلة ومستدامة. تعزيز ثقة المستثمرين من خلال أنظمة حوكمة واضحة وفعالة. وضمان التزام الشركات بمعايير الإفصاح عن المخاطر البيئية والاجتماعية. (3) تطوير سياسات مكافحة الفساد بإنشاء هيئات مستقلة لمراقبة النزاهة والشفافية في القطاعات الاقتصادية والسياسية. تشديد القوانين ضد الرشوة واستغلال السلطة. تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الجرائم المالية والفساد العابر للحدود. (4) تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية بتبني سياسات تشريعية واضحة لضمان توزيع عادل للثروات والموارد. دعم دور المؤسسات المالية في تقديم قروض واستثمارات عادلة للفئات المهمشة. تعزيز الحوكمة في أسواق المال والبنوك لضمان شفافية المعاملات المالية.

وعليه، فإن مقاييس الـ (ESG) تُعد مُحفزًا استراتيجيًا متكاملًا لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (البيئي، الاجتماعي، الاقتصادي) ومن ثم، فإن دمجها في استراتيجيات الشركات والدول، يُمثل فرصة حقيقية لتعزيز الجاذبية الاستثمارية ودعم الانتقال إلى اقتصاد أخضر أكثر عدالة وشمولية.

## 2.6.1 الارتباط بين مقاييس الـ (ESG) وأهداف (SDGs) على المستوى الفرعي

يمثل ربط المؤشرات الفرعية لمقاييس الـ (ESG) بأهداف (SDGs) أداة منهجية لفهم الكيفية التي تسهم من خلالها الأنشطة المؤسسية في تحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030.، حيث يُجرى تحليل للمؤشرات الكمية والنوعية التي توضح التأثير المباشر بين ممارسات الشركات والمؤسسات في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وبين تحقيق الغايات المحددة لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة، مما يتيح تقييمًا أكثر دقة ومدى إسهام الممارسات المؤسسية في التقدم نحو هذه الأهداف. ومن ثم، يتيح تحليل هذه المؤشرات كشف الروابط العملية بين الأداء المؤسسي غير المالي وبين الغايات الأممية، بما يعزز القدرة على تتبع أثر الممارسات المؤسسية على المستويات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

وتظهر الجداول أرقام (6-1)، (7-1)، (8-1) أن المؤشرات الفرعية لا تعمل بمعزل بل تتقاطع وتتداخل بحيث تدعم في آن واحد عدة أهداف وغايات من (SDGs)

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (6-1) إلى أن البُعد البيئي يشكّل الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الأممية. فمثلًا، يرتبط مؤشر انبعاثات غازات الاحتباس الحراري مباشرة بالعمل المناخي (SDG13) ولكنه يمتد أيضًا إلى أهداف الطاقة النظيفة (SDG7) والصحة (SDG3) كما يرتبط مؤشر استهلاك المياه والطاقة بتحقيق المياه النظيفة (SDG6) والطاقة النظيفة والمتجددة (SDG7). أما مؤشرات التنوع الحيوي والامتثال للقوانين البيئية، فإنها تترجم إلى مساهمات واضحة في أهداف الحياة

في البر وتحت الماء (SDG14-15) وبذلك، يشكل الارتباط بين هذه المؤشرات والغايات الأممية مدخلاً تحليلياً، يسمح بخلق مساحات واسعة من التكامل والتأثير المتبادل بين مختلف الأبعاد.

### جدول رقم (6-1)

#### الارتباط بين مؤشرات البعد البيئي (E) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)

مؤشرات البعد البيئي (E)	المؤشرات الفرعية	أهداف التنمية المستدامة المرتبطة/ ذات العلاقة
انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG)	قياس انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغيرها من الغازات؛ تشمل خطط خفض الانبعاثات واستخدام الطاقة المتجددة	الهدف (13) العمل المناخي الهدف(3) الصحة الجيدة الهدف(7) طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
استهلاك الطاقة	إجمالي الطاقة المستهلكة في العمليات، وكفاءة استخدام الطاقة	الهدف (7) طاقة نظيفة وبأسعار معقولة الهدف (12) الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
نسبة الطاقة المتجددة	نسبة الطاقة من مصادر متجددة مثل الشمس والرياح	الهدف (7) طاقة نظيفة وبأسعار معقولة الهدف (13) العمل المناخي
استهلاك المياه	كمية المياه المستخدمة وتدابير الحفاظ عليها	الهدف (6) المياه النظيفة الهدف (14) الحياة تحت الماء
إدارة النفايات وإعادة التدوير	استراتيجيات لإعادة التدوير وتقليل النفايات واستخدام المواد الخطرة	الهدف (12) الاستهلاك والإنتاج المسؤولان الهدف (11) مدن مستدامة
التنوع الحيوي والاستخدام المستدام للأراضي	الحفاظ على النظم البيئية والحد من إزالة الغابات	الهدف (14) الحياة تحت الماء الهدف (15) الحياة على البر
الامتثال للقوانين البيئية	الامتثال للتشريعات (مثل REACH وRoHS) والتقارير البيئية	الهدف (6) المياه النظيفة. الهدف (12) الإنتاج والاستهلاك المسؤولان. الهدف (13) العمل المناخي

المصدر: من إعداد الباحث

وتوضح نتائج الجدول (7-1) أن المؤشرات الاجتماعية بمقاييس الـ (ESG)، مثل حقوق العمال، والتنوع، والمساواة، والتدريب والتعليم، والصحة والسلامة المهنية، والمشاركة المجتمعية، وحقوق الإنسان، وحماية البيانات. كلها ترتبط بمجموعة كبيرة من أهداف التنمية المستدامة. فهي تدعم أهدافاً جوهرية مثل القضاء على الفقر (SDG1) والتعليم الجيد (SDG4) والمساواة بين الجنسين (SDG5) والصحة الجيدة والرفاه (SDG3) العمل اللائق والنمو الاقتصادي (SDG8) والحد من أوجه عدم المساواة (SDG10) فضلاً عن تعزيز السلام والعدل وبناء المؤسسات القوية (SDG16) ومن ثم، يتضح أن البُعد الاجتماعي يتمتع بأوسع نطاق من حيث تغطية الأهداف، وهو ما يعكس مركزية الإنسان ورفاهه في أجندة التنمية المستدامة، ويؤكد أن معالجة التحديات الاجتماعية لا تنفصل عن المسار البيئي والحوكيمي، بل تتكامل معهما لتحقيق أثر شامل.

### جدول رقم (7-1)

#### الارتباط بين مؤشرات البعد الاجتماعي (S) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)

مؤشرات البعد الاجتماعي (S)	المؤشرات الفرعية	أهداف التنمية المستدامة المرتبطة
حقوق العمال والأجور العادلة	توفير أجور عادلة، منع العمل الجبري أو عمل الأطفال، ضمان حقوق النقابات	الهدف (1) القضاء على الفقر الهدف (5) المساواة بين الجنسين الهدف (8) العمل اللائق والنمو الاقتصادي
التنوع والمساواة بين الجنسين	نسبة النساء والأقليات في القوى العاملة وخصوصًا في المناصب القيادية	الهدف (5) المساواة بين الجنسين الهدف (10) تقليل الفوارق بين المجتمعات
التدريب والتعليم	عدد ساعات التدريب وإتاحة برامج التطوير المهني	الهدف (4) التعليم الجيد الهدف (8) العمل اللائق والنمو الاقتصادي
الصحة والسلامة المهنية	معدلات الحوادث والإصابات، برامج سلامة مكان العمل	الهدف (3) الصحة الجيدة والرفاه الهدف (8) العمل اللائق والنمو الاقتصادي
مشاركة المجتمع والمسؤولية الاجتماعية	الاستثمار المجتمعي، التبرعات، التطوع، ودعم المشروعات المحلية	الهدف (1) القضاء على الفقر الهدف (2) القضاء على الجوع الهدف (11) مدن مستدامة الهدف (17) الشراكات العالمية
حقوق الإنسان وسلاسل الإمداد المسؤولة	تدقيق الموردين لضمان حقوق الإنسان ومنع الاتجار بالبشر والعمل القسري	الهدف (5) المساواة بين الجنسين الهدف (8) العمل اللائق والنمو الاقتصادي الهدف (16) السلام والعدل
رضا العملاء وحماية البيانات	حماية خصوصية العملاء والتعامل العادل والشكاوى	الهدف (16) المؤسسات القوية

المصدر: من إعداد الباحث

وتوضح نتائج الجدول رقم (7-1) أن مؤشرات الحوكمة (G) تمثل الإطار المؤسسي الضامن لبقية الأبعاد، إذ تشمل مؤشرات: هيكل مجلس الإدارة، وسياسات مكافحة الفساد، والشفافية والإفصاح المالي، وحماية حقوق المساهمين، وإدارة المخاطر، وسياسات مكافحة الاحتكار. وترتبط هذه المؤشرات أساسًا بهدف السلام والعدل والمؤسسات القوية (SDG16) كما تمتد لتشمل أهدافًا متقاطعة مثل الاستهلاك والإنتاج المسؤولين (SDG12) والعمل المناخي (SDG13). وبذلك، يتضح أن البُعد الحوكمي يعمل كعامل تمكين متكامل، يضمن أن الإنجازات البيئية والاجتماعية تتحقق في إطار من العدالة، الشفافية، والمساءلة المؤسسية.

جدول رقم (8-1)

الارتباط بين مؤشرات بُعد الحوكمة (G) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)

مؤشرات البعد الحوكمي (G)	المؤشرات الفرعية	أهداف التنمية المستدامة المرتبطة/ ذات العلاقة
هيكل مجلس الإدارة واستقلاله	نسبة الأعضاء المستقلين، وجود لجان للمراجعة والحوكمة	الهدف (16) السلام والعدل
تنوع أعضاء المجلس	نسبة النساء والأقليات في مجلس الإدارة	الهدف (5) المساواة بين الجنسين الهدف (10) تقليل الفوارق بين المجتمعات
سياسات مكافحة الفساد والرشوة	وجود مدونة سلوك، نظام للإبلاغ عن المخالفات، مراجعات دورية	الهدف (16) المؤسسات القوية
الشفافية والإفصاح المالي	جودة وشفافية التقارير المالية وغير المالية بما في ذلك تقارير (ESG)	الهدف (16) المؤسسات القوية الهدف (12) الاستهلاك والإنتاج المسؤولين
حماية حقوق المساهمين	حقوق التصويت، توزيع الأرباح، سياسات منع تعارض المصالح	الهدف (16) المؤسسات القوية
إدارة المخاطر والامتثال	وجود أنظمة لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والقانونية	الهدف (13) العمل المناخي الهدف (12) الاستهلاك والإنتاج المسؤولين
سياسات مكافحة الاحتكار والتنافس العادل	ضمان بيئة تنافسية ومنع الاحتكار	الهدف (16) المؤسسات القوية

المصدر: من إعداد الباحث

تشير النتائج الواردة في الجداول الثلاث السابقة إلى أنه، وعلى الرغم من أن الحوكمة ترتبط بعدد أقل من الأهداف مقارنة بالبعدين البيئي والاجتماعي، إلا أن دورها يظل محوريًا. فهي تمثل الإطار المؤسسي الذي يضمن الشفافية والرقابة والمساءلة، ويُمكن من تحويل الالتزامات البيئية والاجتماعية إلى نتائج عملية وملموسة.

### 3.6.1 الارتباط بين المؤشرات الفرعية لمقاييس الـ (ESG) وأهداف (SDGs) على المستوى البيئي

يُركز التحليل على نقاط التداخل والتكامل بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما يعكس كيف يساهم التفاعل المتبادل بينها في تحقيق أثر تنموي شامل ومستدام. حيث يعرض الجدول رقم (9-1) خريطة نوعية لارتباط المؤشرات البيئية والاجتماعية والحوكمة بأهداف التنمية المستدامة. وتوضح أهمية هذا الجدول في أنه لا يقتصر على توضيح العلاقات الثنائية بين كل مؤشر وهدف أممي، بل يقدم إطارًا وصفيًا يكشف عن المساحات المشتركة التي يتداخل فيها أكثر من بُعد من أبعاد (ESG) في دعم الهدف نفسه. وبذلك، يُبرز الطابع التكاملية للعلاقة بين الممارسات المؤسسية والاستدامة العالمية، ويوضح أن تحقيق أجندة 2030 يتطلب معالجة متوازنة ومتراصة للأبعاد الثلاثة في آن واحد.

## جدول رقم (9-1)

### ارتباط المؤشرات البيئية والاجتماعية والحوكمة بأهداف التنمية المستدامة

البعد	المؤشرات الفرعية	أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة	قوة العلاقة	الأثار المباشرة	الأثار غير المباشرة
البيئي (E)	الانبعاثات – الطاقة – المياه – التنوع الحيوي – إدارة النفايات	SDG6 – SDG7 – SDG11 – SDG12 – SDG13 – SDG14 – SDG15	قوية	خفض الانبعاثات، حماية التنوع، إدارة الموارد الطبيعية	تعزيز النمو الاقتصادي (SDG8) تحسين الصحة العامة (SDG3)
الاجتماعي (S)	حقوق الإنسان – ظروف العمل – الصحة والتعليم – المساواة – التنمية المجتمعية	SDG1 – SDG2 – SDG3 – SDG4 – SDG5 – SDG8 – SDG10 – SDG16	قوية – متوسطة	تحسين العدالة الاجتماعية، توفير التعليم والصحة، تمكين الفئات الضعيفة	دعم الاستقرار المجتمعي (SDG11) تعزيز الإنتاجية والابتكار (SDG9)
الحوكومي (G)	الشفافية – مكافحة الفساد – الهيكل الإداري – الإفصاح – مجالس الإدارة	SDG9 – SDG12 – SDG16 – SDG17	قوية – متوسطة	تعزيز الشفافية، مكافحة الفساد، تقوية المؤسسات	تمكين الأبعاد البيئية والاجتماعية، جذب الاستثمارات طويلة الأجل (SDG8)

المصدر: من إعداد الباحث

يتبين من الجدول، أن البُعد البيئي يتمتع بعلاقة قوية مع الأهداف الأممية، حيث يرتبط بخفض الانبعاثات وحماية التنوع وإدارة الموارد، كما يمتد أثره إلى دعم النمو الاقتصادي وتحسين الصحة العامة. (Liang et al., 2022) أما البُعد الاجتماعي، فهو الأكثر شمولاً، إذ يغطي طيفاً واسعاً من أهداف العدالة والتنمية البشرية مثل الفقر والتعليم والمساواة، مع تأثيرات غير مباشرة تعزز الاستقرار المجتمعي والإنتاجية والابتكار (Dwivedi, 2023; Mazzioni et al., 2024). وفي المقابل، يظل البُعد الحوكمي، على الرغم من ارتباطه بعدد أقل من الأهداف، الإطار المؤسسي الضامن للشفافية والمساءلة، بما يمكن من تنفيذ الالتزامات البيئية والاجتماعية ويعزز دور المؤسسات القوية والشراكات الدولية. (Lukács et al., 2025).

#### 4.6.1 الارتباط الكمي بين مقاييس ال (ESG) وأهداف التنمية المستدامة

تم استخدام معادلات الأرتباط (0-1) وذلك لقياس قوة العلاقة بين كل هدف و بُعد من أبعاد ال (ESG) حيث يسمح هذا النهج بتحديد الأولويات بصورة علمية، إذ يتسم البُعد الاجتماعي بالشمول والارتباط الواسع بالأهداف الإنسانية. بينما يركز البُعد البيئي على القضايا المناخية والموارد. في حين تُشكل الحوكمة الإطار التمكيني الذي يضمن استدامة التنفيذ وشفافية الممارسات، الأمر الذي يعزز فاعلية مختلف الأبعاد في دعم أهداف التنمية المستدامة. ويتضح من معاملات الارتباط الرقمية المعروضة في الجدول رقم (10-1) والشكل رقم (2-1) أن التحليل الكمي يعزز ما كشفه التحليل النوعي من نتائج. فالبُعد الاجتماعي يظل الأكثر شمولاً من حيث التغطية، محققاً أعلى معاملات مع المساواة بين الجنسين (SDG5 = 0.9) وتقليل الفوارق (SDG10 = 0.9) وهو ما يعكس أهمية العدالة الاجتماعية والإنصاف كمرتكزات أساسية في مسار الاستدامة (Chakrabarty, 2023). أما البُعد البيئي، فيُظهر بدوره أقوى الارتباطات مع الأهداف الأممية، إذ يسجل قيمة كاملة مع العمل المناخي (SDG13 = 1.0)، ويرتبط بقوة مع المياه النظيفة (SDG6 = 0.9) والطاقة النظيفة (SDG7 = 0.9) بما يؤكد أن مواجهة التغير المناخي وحماية الموارد الطبيعية تمثل أولوية لا غنى عنها. (Rosati & Faria, 2019) وفي المقابل، يبرز البُعد الحوكمي كإطار تمكيني واضح، حيث يسجل أعلى ارتباط مع المؤسسات القوية (SDG16 = 1.0) والشراكات العالمية (SDG17 = 0.9)، ما يعكس دوره المركزي في ضمان الشفافية، المساءلة، وبناء بيئة مؤسسية داعمة لبقية الأبعاد. (Lukács et al., 2025) ومن خلال التحليل الكمي لعلاقات الارتباط المعروضة بالجدول (10-1) والشكل التالي، يتبين

أن التكامل بين الأبعاد الثلاثة لمقياس البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) يمثل شرطاً جوهرياً لا يمكن تجاوزه لتحقيق الاستدامة الشاملة.

### جدول (10-1)

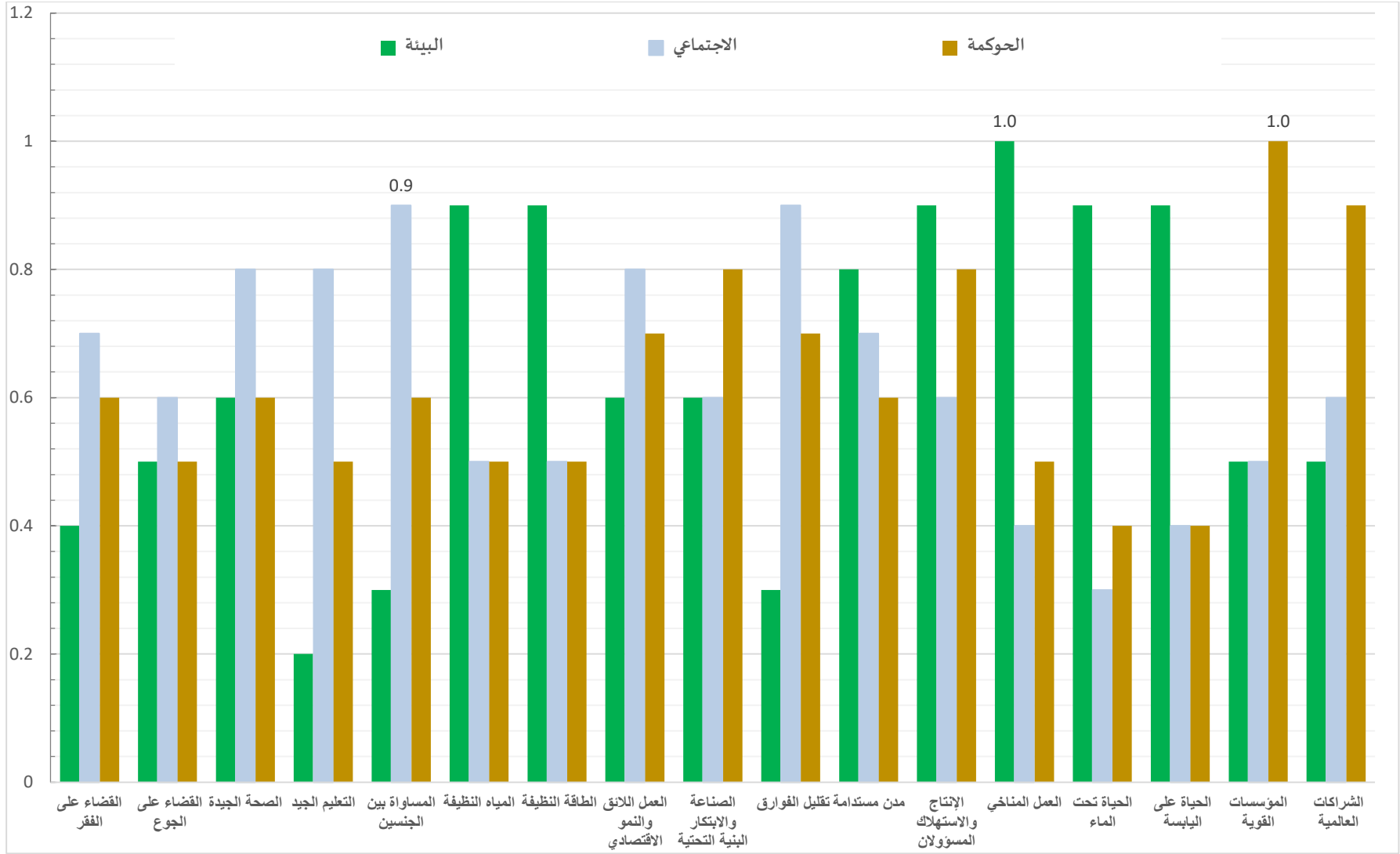
علاقات معاملات الارتباط بين أبعاد (ESG) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)\*

م	الأهداف (SDGs)	البيئة (E)	الاجتماعي (S)	الحوكمة (G)
1	القضاء على الفقر	0.4	0.7	0.6
2	القضاء على الجوع	0.5	0.6	0.5
3	الصحة الجيدة	0.6	0.8	0.6
4	التعليم الجيد	0.2	0.8	0.5
5	المساواة بين الجنسين	0.3	0.9	0.6
6	المياه النظيفة	0.9	0.5	0.5
7	الطاقة النظيفة	0.9	0.5	0.5
8	العمل اللائق والنمو الاقتصادي	0.6	0.8	0.7
9	الصناعة والابتكار البنية التحتية	0.6	0.6	0.8
10	تقليل الفوارق	0.3	0.9	0.7
11	مدن مستدامة	0.8	0.7	0.6
12	الإنتاج والاستهلاك المسؤولين	0.9	0.6	0.8
13	العمل المناخي	1.0	0.4	0.5
14	الحياة تحت الماء	0.9	0.3	0.4
15	الحياة على اليابسة	0.9	0.4	0.4
16	المؤسسات القوية	0.5	0.5	1.0
17	الشراكات العالمية	0.5	0.6	0.9

معاملات الارتباط بالجدول أعلاه محسوبة ومستخلصة من المصادر التالية: Lukács et. al., 2025; Rosati & Faria, 2019; Chakrabarty, 2023; Mazzioni et al., 2024).

من الجدير بالذكر هنا، أن قوة العلاقة المحسوبة في الجدول (9-1) قوية أو متوسطة قد تم استخلاصها من الأدبيات ذات الصلة، والمشار إليها تفصيلياً في التعليق على نتائج الجدول، والتي اختبرت مدى التداخل الوصفي بين كل بُعد من أبعاد (ESG) وكل هدف من أهداف التنمية المستدامة، من خلال حساب عدد مرات تقاطعات المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر (ESG) بكل هدف من أهداف التنمية المستدامة.

كما أن الجدول (10-1) الذي تضمن قياساً كمياً لقوة الارتباط بين كل بُعد من أبعاد (ESG) وأهداف SDGs، بما تضمنه معاملات ارتباط إحصائية، لم يتم حسابها من قبل الدراسة الحالية، وأنه قد تم تجميعها أيضاً من الدراسات التطبيقية، المشار إليها أسفل الجدول، والتي استهدفت اختبار درجة قوة ارتباط كل بُعد من أبعاد (ESG) بأهداف SDGs كميّاً. ولهذا، فإنه يمكننا القول بأن نتائج التحليل المعروضة وصفيّاً وكمياً بالجدولين (9-1) و (10-1) تستهدف بيان طبيعة وقوة العلاقة بين كل بُعد من أبعاد (ESG) وأهداف SDGs، من خلال بيانها كيف تتداخل الأبعاد المكونة لمقياس (ESG) مع أهداف التنمية المستدامة.



المصدر: الجدول (10-1)

شكل (2-1)

معاملات الارتباط بين أبعاد مقاييس البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)

## الفصل الثاني

### التجارب الدولية والإقليمية في تطبيقات مقاييس الـ (ESG).. الفرص والتحديات

#### تمهيد:

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورًا متسارعًا في تبني ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) حيث أصبحت هذه الممارسات إطارًا مرجعيًا حاكمًا لتوجيه السياسات الاقتصادية والمالية، وتنظيم الأسواق، وتحفيز الاستثمارات نحو مسارات أكثر مسؤولية واستدامة. وقد ساهم ذلك في بروز مجموعة من النماذج المتقدمة لتطبيقات مقاييس الـ (ESG)، على مستوى العديد من الدول أبرزها الاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وكندا على المستوى الدولي، مقابل المملكة العربية السعودية، وقطر، والمملكة المغربية على المستوى الإقليمي.

في ضوء ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تحليل تجارب هذه الدول في تطبيقات مقاييس الـ (ESG)، بغرض استخلاص مجموعة من الرؤى والدروس المستفادة من أفضل الممارسات العالمية، وتوظيفها في تصميم إطار متكامل لدعم وتعزيز الاستدامة في مصر ودول مجموعة البريكس،

#### 1.2 تطبيقات مقاييس الـ (ESG) على المستوى الدولي

##### 1.1.2 ممارسات مقاييس الـ (ESG) في الاتحاد الأوروبي

##### أولاً: الوضع الراهن لممارسات مقاييس الـ (ESG) في الاتحاد الأوروبي

يُعد الاتحاد الأوروبي من أكثر الأقاليم تقدمًا على مستوى العالم في تنظيم وتفعيل مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) حيث تبني إطارًا تشريعيًا صارمًا وشاملاً يهدف إلى دمج مبادئ الاستدامة في السياسات الاقتصادية والمالية، وفي ممارسات الشركات والأسواق، ويعتمد هذا الإطار على مجموعة من اللوائح والأدوات التنظيمية الرئيسية، من أبرزها لائحة تصنيف الاتحاد الأوروبي للأنشطة المستدامة (EU Taxonomy Regulation) ولائحة الإفصاح عن التمويل المستدام (SFDR)، إلى جانب توجيه إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة للشركات (CSRD) وتوجيه العناية الواجبة بالاستدامة المؤسسية (CSDDD) وجميعها أدوات مصممة لتعزيز الشفافية، وترسيخ ممارسات الاستدامة داخل الأسواق والمؤسسات الأوروبية. وفيما يأتي عرض موجز لأهم هذه الممارسات:

#### • الممارسات البيئية:

- لائحة تصنيف الاتحاد الأوروبي للأنشطة المستدامة (EU) تُعد إطارًا منهجيًا يهدف إلى تحديد الأنشطة الاقتصادية التي تُعد مستدامة بيئيًا، من خلال وضع معايير واضحة تُسهم في توجيه الاستثمارات نحو مشروعات الاقتصاد الأخضر. وتعمل اللائحة كأداة للتصنيف والقياس ودعم التحول، حيث تُساعد الشركات والمستثمرين على تقييم مدى توافق الأنشطة الاستثمارية مع أهداف الاستدامة، كما تُعزز الشفافية وتمنع التضليل البيئي في الأسواق المالية. وتشترط اللائحة أن يحقق النشاط الاقتصادي مساهمة قوية في أحد الأهداف البيئية الستة من دون التسبب في ضرر كبير للأهداف الأخرى، وتشمل هذه الأهداف: (1) التخفيف من آثار تغير المناخ. (2) التكيف مع تغير المناخ. (3) الاستخدام المستدام للموارد المائية والبحرية. (4) الانتقال إلى اقتصاد دائري. (5) منع التلوث ومكافحته. (6) حماية التنوع البيولوجي والنظم البيئية واستعادتها. (Canfora, et al, 2022) ويمثل هذا التصنيف أحد العناصر الأساسية في منظومة التمويل المستدام للاتحاد الأوروبي، إذ يوفر لغة موحدة ومرجعًا واضحًا لتحديد الأنشطة الخضراء وتقييم الاستدامة عبر القطاعات المختلفة (E C. 2020).

- الصفقة الخضراء الأوروبية (EGD) تمثل الإطار الاستراتيجي الأوسع للسياسات البيئية، وتهدف إلى: (1) الوصول إلى صفر صافي انبعاثات بحلول 2050. (2) خفض الانبعاثات بنسبة 55% بحلول 2030. (3) تعزيز الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة. (4) توسيع الاقتصاد الدائري وخفض الهدر. (E C. 2019).
- خطة التكيف مع تغير المناخ (EU CAS) تُركز على تعزيز جاهزية الدول الأوروبية لمواجهة تأثيرات تغير المناخ عبر تحسين إدارة مخاطر المناخ، وتعزيز البنى التحتية المرنة، ودعم الحلول القائمة على الطبيعة. (EC, 2021)
- إطار مكافحة التلوث ومنع التدهور البيئي يتضمن مجموعة من السياسات تهدف إلى الحد من التلوث الهوائي، والتلوث الصناعي والمخلفات وتعزيز جودة المياه وإدارة الكيماويات (E E A. 2022).
- استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي 2030 تركز على حماية النظم البيئية، وزيادة المناطق المحمية، واستعادة الموائل الطبيعية. تشمل الأهداف: (1) حماية 30% من الأراضي والبحار. (2) استعادة الأنظمة البيئية المتدهورة. (3) تقليل استخدام المبيدات. (E C. 2020).
- مبادرات الاقتصاد الدائري (CEAP) تتضمن إجراءات تهدف خفض النفايات، وتشجيع إعادة التدوير، وإطالة دورة حياة المنتجات، وخفض البصمة الكربونية في القطاعات الصناعية. (E C. 2020).
- دمج البعد البيئي في التقارير والإفصاحات (CSRD & ESRS) تلزم الشركات بالإفصاح عن استخدام الطاقة، والمخاطر والفرص المناخية، والانبعاثات (Scope 1, 2, 3) والتأثيرات البيئية عبر سلسلة القيمة. (EPCEU, 2022).

#### ● الممارسات الاجتماعية:

- توجيه العناية الواجبة بالاستدامة المؤسسية (CSDDD): يهدف تعزيز السلوك المؤسسي المسؤول عبر سلاسل القيمة العالمية، من خلال إلزام الشركات، وتقييم ومعالجة الآثار السلبية المحتملة أو الفعلية على حقوق الإنسان والبيئة. وتنفيذ خطط انتقالية للالتزام بمسارات خفض الانبعاثات المتسقة مع هدف الحياد المناخي لعام 2050. واعتماد نهج العناية الواجبة المتوافق مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويحقق هذا التوجيه فوائد عديدة: للمواطنين (حماية حقوق الإنسان وحقوق العمال. وتعزيز بيئة صحية للأجيال القادمة. وترسيخ الثقة في قطاع الأعمال وزيادة الشفافية) للشركات (توحيد الإطار القانوني داخل الاتحاد الأوروبي، وتعزيز القدرة التنافسية وجذب الاستثمار المسؤول، تحسين إدارة المخاطر والحد من المساءلة المحتملة) للدول النامية (تعزيز ممارسات الاستدامة في سلاسل القيمة، وتحسين أوضاع العمالة والبيئة، والحصول على دعم أكبر لبناء القدرات الاقتصادية European Commission. n.d.-a).
- سياسة حقوق الإنسان والأعمال (EU G H R & B) تركز على حماية حقوق العمال، بما في ذلك الحد من العمل القسري والتمييز، وتعزيز التزامات الشركات تجاه المجتمعات المحلية والموردين، وربط الالتزام بحقوق الإنسان بالتمويل والاستثمار المستدام (European Commission, 2018)
- دمج التنوع والشمول في سوق العمل: يتبنى الاتحاد الأوروبي سياسات لتشجيع التنوع بين الجنسين، وتسهيل إدماج الفئات المهمشة، ودعم العمالة المستدامة، مثل: مبادرة Gender Equality Strategy 2020-2025 وبرامج دعم الشباب والمهارات الرقمية ومبادرات تمكين العمال في القطاع غير الرسمي (European Commission. 2020)

- التزامات الشركات تجاه المجتمعات المحلية وسلاسل القيمة من خلال تقييم تأثير الشركات على المجتمعات المحلية، وتعزيز سياسات سلسلة القيمة المستدامة، خاصة في الدول النامية، والإفصاح عن مبادرات التنمية المجتمعية في تقارير الاستدامة (CSRD) (European Union, 2022a)
- الاستثمارات الاجتماعية المستدامة يهدف الاتحاد الأوروبي إلى توجيه استثماراته لمشروعات ذات أثر اجتماعي، مثل دعم البنية التحتية الصحية والتعليمية. والاستثمار في الإسكان الاجتماعي والمرافق العامة. تمويل المشروعات التي توفر فرص عمل عادلة ومستدامة. (European Commission, 2018)

#### • ممارسات الحوكمة:

- لائحة الإفصاح عن التمويل المستدام (SFDR) تُعد عنصرًا أساسيًا في إطار التمويل المستدام للاتحاد الأوروبي، وتهدف إلى تعزيز الشفافية وتوحيد الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة لدى المؤسسات المالية. وتُلزم اللائحة المشاركين في الأسواق المالية بالإفصاح عن كيفية دمج مخاطر الاستدامة في قراراتهم الاستثمارية، وعن الآثار السلبية المحتملة لاستثماراتهم على البيئة والمجتمع، بما يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات أكثر وعيًا. وتُصنّف اللائحة المنتجات المالية إلى ثلاث فئات: (1) منتجات ذات هدف استثماري مستدام. (2) منتجات تُعزّز خصائص بيئية أو اجتماعية. (3) منتجات تدمج مخاطر ESG أو تُفسر سبب عدم أهمية هذه المخاطر (Eurosif, 2025). كما تُلزم المشاركين في السوق بنشر: (1) معلومات عن تأثير قراراتهم الاستثمارية على عوامل الاستدامة. (2) كيفية دمج مخاطر الاستدامة في القرارات والسياسات. (3) أثر تلك المخاطر على العوائد المتوقعة.
- وتُميّز اللائحة بين مخاطر الاستدامة المالية والآثار السلبية الرئيسية، مما يوفر إطارًا شاملًا لتقييم المخاطر المتبادلة بين الاستثمار والاستدامة (European Commission, n.d.-b)
- توجيه إعداد تقارير الاستدامة للشركات (CSRD) يمثل هذا التوجيه خطوة أساسية في تطوير منظومة الإفصاح الأوروبية، إذ يُلزم الشركات بتقديم تقارير مفصّلة حول أدائها البيئي والاجتماعي والحوكمة، ويتضمن اعتماد معايير إعداد التقارير الأوروبية (ESRS) الملزمة والمدقّقة. وتبني مفهوم الأهمية المزدوجة، الذي يجمع بين تأثير الشركة على البيئة والمجتمع، وتأثير قضايا الاستدامة على أوضاعها المالية. والتحول إلى التقارير الرقمية الموحدة لرفع مستوى المقارنة والشفافية. ويشمل نطاق التطبيق: الشركات الكبرى في الاتحاد الأوروبي، والشركات المدرجة، وكيانات المصلحة العامة. وبعض الشركات غير الأوروبية العاملة داخل الاتحاد (European Union, 2022 a)
- وتواجه الشركات في إطار CSRD مجموعة من التحديات أبرزها: (1) إجراء تقييم شامل للأهمية المزدوجة. (2) تحديد الأهداف البيئية والاجتماعية ووضع خطوط أساس واضحة والإفصاح عن التقدم المحرز. (3) تغطية المعلومات الاستشرافية والأثر المرتد عبر سلسلة القيمة بالكامل. (4) الالتزام بالتوافق مع TCFD وتصنيف الاتحاد الأوروبي.
- توجيه التقارير غير المالية (NFRD) شكّل الأساس الأول للالتزامات الإفصاح الاستدامي في الاتحاد الأوروبي قبل تطوير CSRD، إذ ألزم الشركات الكبرى بالإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية بانتظام، وتهدف التوجيهات الوطنية للتنمية المستدامة إلى: المساعدة في منع التضليل البيئي من خلال ضمان تقارير موثوقة ومتسقة حول الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. تحسین ثقة أصحاب المصلحة من خلال تعزيز مساءلة الشركات. تشجيع ممارسات أعمال أكثر مسؤولية واستدامة. ولم يقتصر التوجيه على إلزام الشركات بالإفصاح عن سياساتها الداخلية فحسب، بل تضمن أيضًا تقديم معلومات

حول كيفية مساهمة الأطراف الثلاثة (مثل الموردين) في تأثيرها الإجمالي. ساعدت هذه الإفصاحات أصحاب المصلحة على فهم كيفية دمج مخاطر الاستدامة في نموذج أعمال الشركة واستراتيجيتها العامة. (Anderson, K., 2025). وبموجب توجيه التقارير غير المالية (NFRD)، طُلب من الشركات المعنية تضمين بيان غير مالي في تقرير إدارتها السنوي، يوضح كيفية تعاملها مع المخاطر الرئيسية المتعلقة بتحديات الاستدامة في عملياتها وسلاسل القيمة الخاصة بها. ولكن التوجيه لم يكتفِ بسؤال الشركات عما تفعله، بل ألزمها أيضًا بشرح ما يأتي: (Anderson, K., 2025). (1) نموذج الأعمال فيما يتعلق بمخاطر الاستدامة. (2) السياسات المعتمدة لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، نتائج تلك السياسات وأثرها. (3) عمليات العناية الواجبة ومؤشرات الأداء الرئيسية. وقد طُبق هذا التوجيه على الشركات المدرجة والبنوك وشركات التأمين والكيانات العامة التي يتجاوز عدد موظفيها 500 موظف. وأسهم في تعزيز الشفافية، والحد من التضليل البيئي، وزيادة مساءلة الشركات.

### ثانيًا: فرص وتحديات ممارسات مقاييس الـ (ESG) في الاتحاد الأوروبي

بتحليل ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة الـ (ESG) في الاتحاد الأوروبي باستخدام التحليل الرباعي Analysis SWOT تم تحديد أبرز نقاط القوة، والضعف، والفرص، والتحديات. والتي يوضحها الجدول الآتي:

#### جدول رقم (1-2)

#### التحليل الرباعي لتطبيق ممارسات مقاييس الـ (ESG) في الاتحاد الأوروبي

نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود إطار موحد لتحديد الأنشطة المستدامة عبر لائحة تصنيف الاتحاد الأوروبي (EU).</li> <li>- استراتيجية شاملة للحياد المناخي مدعومة بالصفقة الخضراء الأوروبية.</li> <li>- تعزيز التزامات الشركات تجاه حقوق الإنسان عبر CSDDD.</li> <li>- سياسات قوية لدمج الفئات المهمشة وتعزيز التنوع في سوق العمل.</li> <li>- أطر إفصاح قوية مثل SFDR و CSRD تعزز الشفافية والمحاسبة.</li> <li>- اعتماد معايير تقارير موحدة (ESRS) ترفع جودة المعلومات المنشورة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعقيد المعايير البيئية وصعوبة الامتثال عبر القطاعات المختلفة.</li> <li>- تفاوت قدرات الدول الأعضاء على تنفيذ أهداف الاستدامة.</li> <li>- صعوبة ضمان الامتثال الكامل عبر سلاسل القيمة العالمية.</li> <li>- تفاوت قدرات الشركات على تطبيق أنظمة العناية الواجبة الاجتماعية.</li> <li>- ارتفاع تعقيد التقارير وكثرة المتطلبات الفنية.</li> <li>- الحاجة إلى قدرات تحليلية عالية لتطبيق مبدأ "الأهمية المزدوجة"</li> </ul>
الفرص	التحديات
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعزيز الاستثمار الأخضر عبر أدوات تمويل مستندة إلى معايير واضحة.</li> <li>- توسيع الاقتصاد الدائري وتحسين كفاءة استخدام الموارد.</li> <li>- تحسين ظروف العمل من خلال معايير موحدة داخل الاتحاد الأوروبي.</li> <li>- زيادة الاستثمارات الاجتماعية الداعمة للصحة والتعليم والإسكان.</li> <li>- تحسين ثقة المستثمرين عبر بيانات دقيقة قابلة للمقارنة.</li> <li>- دفع الشركات لتطوير نماذج أعمال مستدامة طويلة الأجل.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ارتفاع تكاليف التحول البيئي للشركات والدول.</li> <li>- تأثيرات تغير المناخ المتزايدة التي تتطلب بنى تحتية أكثر مرونة.</li> <li>- مخاطر استمرار انتهاكات العمالة في الدول النامية على الرغم من الأطر التشريعية.</li> <li>- التكاليف المرتفعة لتطبيق متطلبات العناية الواجبة الشاملة.</li> <li>- مخاطر التضليل البيئي على الرغم من وجود لوائح مكافحة التضليل.</li> <li>- صعوبة تغطية بيانات سلسلة القيمة بالكامل بدقة وموثوقية.</li> </ul>

المصدر: من إعداد الباحث.

يشير تحليل SWOT لمنظومة ESG في الاتحاد الأوروبي إلى قوة الإطار التنظيمي البيئي والاجتماعي والحوكيمي المدعوم بتشريعات مثل التصنيف الأوروبي والصفقة الخضراء و CSRD و SFDR، مما يعزز الشفافية والاستثمار المستدام. وعلى الرغم من ذلك، تواجه المنظومة ضعفًا مرتبطًا بتعقيد المعايير وتفاوت قدرات الدول والشركات على الامتثال.

من ناحية أخرى، توفر السياسات الأوروبية فرصًا واسعة لتعزيز الاقتصاد الأخضر والعدالة الاجتماعية وجذب الاستثمار المسؤول. إلا أن التحديات تشمل ارتفاع تكاليف التحول، وصعوبات تطبيق العناية الواجبة، ومخاطر التضليل البيئي وفجوات البيانات عبر سلاسل القيمة.

## 2.1.2 ممارسات مقاييس الـ (ESG) في المملكة المتحدة

### أولاً: الوضع الراهن لممارسات مقاييس الـ (ESG) في المملكة المتحدة

تُعد مقاييس الـ (ESG) في المملكة المتحدة منظومةً شاملةً ومتطورةً من اللوائح والسياسات المصممة لتعزيز ممارسات الأعمال المستدامة والمسؤولة في الأعمال. وتزايد أهمية هذه المقاييس مع ارتفاع طلب المستثمرين على الاستثمارات المستدامة، والتزام المملكة المتحدة بتحقيق صافي انبعاثات صفري بحلول عام 2050. تجدر الإشارة إلى أن الشركات البريطانية التي ترغب في دخول سوق الاتحاد الأوروبي تتأثر ببعض لوائح الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي. وفيما يأتي عرض موجز لأهم هذه الممارسات:

#### • الممارسات البيئية:

- **قانون تغير المناخ (2008)** تُعد المملكة المتحدة أول دولة في العالم تضع إطارًا قانونيًا ملزمًا وطويل الأمد لخفض انبعاثات الكربون، من خلال قانون تغير المناخ الذي يحدد هدف الوصول إلى صفر انبعاثات بحلول عام 2050، ويُنشئ هذا القانون دورة مستمرة لتقييم مخاطر تغير المناخ وبرامج للتكيف معها، كما أصبح نموذجًا احتذت به دول عديدة مثل الدنمارك، وفرنسا، والمكسيك، والسويد، ونيوزيلندا عند صياغة تشريعاتها المناخية. ومن خلال هذا القانون، وضعت الحكومة مسارات واضحة لخفض غازات الاحتباس الحراري، وأنشأت لجنة تغير المناخ لضمان أن تكون الأهداف مستندة إلى الأدلة وقابلة للتقييم المستقل. ويلزم القانون الحكومة بوضع ميزانيات كربونية قانونية تُحدد الحد الأقصى للانبعاثات خلال فترة خمس سنوات، على أن تُحدد قبل 12 عامًا لإتاحة الوقت للتخطيط على مستوى السياسات والقطاعات الاقتصادية. وتقدم لجنة تغير المناخ المشورة بشأن مستوى كل ميزانية لضمان تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة، بينما تُلزم الحكومة بإعداد السياسات التي تضمن الالتزام بهذه الميزانيات وتحقيق الهدف النهائي لعام 2050 (Climate Change Committee, 2024).
- **قانون البيئة (2021)** يضع قانون البيئة لعام 2021 إطارًا شاملًا لتنظيم الأداء البيئي في إنجلترا، يشمل مسؤولية المنتج، وجودة الهواء، وحماية التنوع البيولوجي، خاصة في سياق التخطيط العمراني. إضافة إلى مكافحة إزالة الغابات غير القانونية. وفي 7 فبراير 2023 دخل القانون حيز التنفيذ، مثبتًا الأهداف البيئية والتشريعات المرتبطة بها، بالتزامن مع إصدار خطة التحسين البيئي 2023 ونتائج اختبار التحسين الكبير التي وثقت عملية المشاورات وصنع القرار حول هذه الأهداف. ويركز الإطار الجديد بشكل واسع على المياه، والزراعة، والبيئة الطبيعية، من خلال تطوير البنية التحتية، وتعزيز أنظمة الرصد، وتقديم الدعم الاستشاري، وتحقيق الاستدامة والتنوع البيولوجي، إضافة إلى دعم التوجه نحو صافي انبعاثات صفرية. وعلى الرغم من أن هذه الأهداف تمثل خطوة أولى ستبعتها سياسات ولوائح تفصيلية، فإن تنفيذها يعتمد على دور وكالة البيئة في إنجلترا التي تزود وزير الدولة بالبيانات اللازمة لمتابعة التقدم. ولا يحدد القانون آليات تنفيذ دقيقة تلزم الشركات والمؤسسات، إلا أن الامتثال المرجح سيتم عبر مزيج من التوجيهات المركزية، وإجراءات تصدرها هيئة البيئة ووزارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية والسلطات المحلية. (Climate Change Committee, 2024).

## • الممارسات الاجتماعية:

- تتبني المملكة المتحدة إطارًا اجتماعيًا يُعد الأكثر تطورًا في العالم لتعزيز العدالة الاجتماعية، وحماية العمال، وتحسين جودة الحياة، وضمان مشاركة الفئات الهشة في التنمية.
- حماية حقوق العمال وتحسين معايير العمل من خلال قانون العمل البريطاني والذي يفرض معايير صارمة فيما يتعلق بالأجور العادلة، وساعات العمل، والإجازات، وضمان الحقوق النقابية. (Creagh & Sukhram, 2025)
- تطبيق الحد الأدنى الوطني للأجور والذي يتم مراجعته سنويًا بهدف لرفع مستوى معيشة العاملين ذوي الدخل المنخفض (Creagh & Sukhram, 2025)
- تعزيز نظم المساواة في الفرص والتوظيف ومكافحة التمييز من خلال قوانين مثل **Equality Act 2010**.
- تعزيز التنوع والشمول الاجتماعي تعتمد الشركات البريطانية سياسات تهدف لزيادة تمثيل الفئات الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة في التوظيف والقيادة، بما يعزز العدالة في سوق العمل. (Government Equalities Office, 2023).
- تحسين ظروف العمل ورفاهية الموظفين تلتزم الشركات البريطانية بتطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية، وتوفير بيئة عمل آمنة، وبرامج دعم نفسي ورفاهية للعاملين. (British Business Bank, 2023).
- المشاركة المجتمعية والمسؤولية الاجتماعية للشركات تشجع الحكومة البريطانية الشركات على دعم المبادرات المجتمعية، والمساهمة في تحسين جودة الحياة، وتعزيز أثرها الاجتماعي المسؤول. (CIL, 2022)
- حماية حقوق العمال وسلاسل التوريد تطبق الشركات إجراءات لضمان مكافحة العمل القسري، وحماية حقوق العمال المحليين والعمال في سلاسل التوريد الدولية. (UK Government, 2021)
- تطوير المهارات وفرص التدريب للعاملين تُشجع المملكة المتحدة الاستثمار في تدريب الموظفين، ورفع مهاراتهم بما يدعم الاستدامة الاجتماعية ويزيد من فرص التطور المهني. (CIPD, 2022).

## • ممارسة الحوكمة:

- لوائح الإفصاح المالي المتعلقة بالمناخ (CRFD 2022) تُلزم هذه اللوائح فئات محددة من الشركات مثل كيانات المصلحة العامة، والشركات المدرجة في AIM التي تضم أكثر من 500 موظف، والشركات المسجلة ذات الحجم الكبير التي تتجاوز 500 موظف ويتجاوز رأس مالها 500 مليون جنيه إسترليني، إضافة إلى شركات التضامن المحدودة التداول، وتشمل الإفصاحات أربعة مجالات رئيسية: (1) الحوكمة. (2) الاستراتيجية. (3) إدارة المخاطر. (4) المقاييس والأهداف، بهدف تعزيز تحليل المخاطر والفرص المناخية ودعم قرارات الاستثمار في ظل الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. وتُدرج الشركات هذه الإفصاحات ضمن بيان المعلومات غير المالية والاستدامة في تقريرها الاستراتيجي، أو ضمن تقرير الطاقة والكربون للشركات غير الملزمة بإعداد تقرير استراتيجي. وتأتي هذه اللوائح ضمن جهد حكومي ومنظومي أوسع لفرض الإفصاحات المناخية، كما أكدت عليه استراتيجية الصافي (2021) وخارطة طريق التمويل الأخضر، بهدف توفير معلومات متسقة وموثوقة للمستثمرين. وتشمل الجوانب الأساسية للإفصاحات تحديد المخاطر والفرص المناخية، وبيان أثرها المالي على الإيرادات والأصول ونماذج الأعمال، والالتزام بالمعايير العالمية مثل TCFD و IFRS S2، إضافة إلى تعزيز التواصل مع المستثمرين وأصحاب المصلحة من خلال تقارير استدامة شفافة تدعم تقييم مرونة الشركات واستراتيجياتها طويلة الأجل. (Institute of Sustainability Studies, 2025)

- قانون الشركات 2006 والإفصاح غير المالي (NFI) يفرض قانون الشركات لعام 2006 وتوجيه الإفصاح غير المالي (NFI) على الشركات في المملكة المتحدة الإفصاح عن معلومات غير مالية تتعلق بالبيئة، والمسؤولية الاجتماعية، والموظفين، وحقوق الإنسان، ومكافحة الفساد، وتنوع مجالس الإدارة. وعلى الرغم من أن هذا القانون لا يُنظر إليه عادة كتشريع محوري في مجال الاستدامة، إلا أنه يُلزم جميع الشركات المتوسطة والكبيرة بتضمين وصف للمخاطر الجوهرية التي تواجهها، بما في ذلك المخاطر البيئية والاجتماعية عندما تكون ذات أهمية مادية، خاصةً للشركات عالية الانبعاثات أو الأكثر تعرضاً لمخاطر تغير المناخ. كما يفرض القانون المادة 172 على الشركات الكبيرة توضيح كيفية مراعاة مصالح أصحاب المصلحة في قراراتها، وتأثيرها البيئي وعلاقات سلسلة التوريد، مما يعزز التكامل بين الحوكمة والاستدامة. وبموازاة ذلك، يتطلب توجيه الإفصاح غير المالي من الشركات الكبرى المدرجة في المملكة المتحدة، والبنوك، وشركات التأمين التي تضم أكثر من 500 موظف، تقديم إفصاحات موسّعة حول البيئة والمسؤولية الاجتماعية وحقوق الإنسان وتدابير مكافحة الفساد ومنع الرشوة، وكل ذلك ضمن التقرير الاستراتيجي، ما يرسّخ إطاراً أكثر شمولاً وشفافية للحوكمة البيئية والاجتماعية في المملكة المتحدة.

- نظام الإبلاغ المبسط عن الطاقة والكربون (SECR) يُعد نظام الإبلاغ المُبسّط عن الطاقة والكربون (SECR) لائحة حكومية بريطانية إلزامية دخلت حيز التنفيذ في أبريل 2019، واستهدفت تبسيط عملية الإبلاغ البيئي وزيادة الشفافية، مع تشجيع الشركات الكبيرة والمُدرجة في بورصة لندن على تحسين كفاءة الطاقة وتقليل انبعاثات الكربون. وقد حل هذا النظام محل نظام الالتزام بخفض الكربون (CRC)، ووسع نطاق الإبلاغ ليشمل جميع الشركات الكبيرة في المملكة المتحدة، بما في ذلك الشركات المدرجة والشراكات ذات المسؤولية المحدودة، شريطة استيفاء معايير حجم محددة مثل تجاوز 250 موظفًا، أو مبيعات تفوق 36 مليون جنيه إسترليني، أو ميزانية عمومية تتجاوز 18 مليون جنيه إسترليني. وبموجب لوائح الشركات (تقرير المديرين) والشراكات ذات المسؤولية المحدودة (تقرير الطاقة والكربون) لعام 2018، يتعين على هذه الشركات الإفصاح سنويًا في تقرير المديرين عن استهلاكها للطاقة، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن الغاز والكهرباء والنقل إلى جانب ذكر التدابير التي أُتخذت لتحسين كفاءة الطاقة خلال العام، مع توسعة التشريعات لتشمل الشركات المدرجة التي باتت مطالبة أيضًا بالإفصاح عن إجراءات كفاءة الطاقة. وعلى الرغم من أن الإبلاغ بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة يظل طوعيًا، إلا أن الحكومة تشجع جميع الشركات على اتباع نفس النهج لتعزيز الاتساق في التقارير البيئية.

ولضمان سهولة تطبيق النظام ورفع مستوى المصدقية، تصدر الحكومة سنويًا معاملات التحويل الخاصة بإعداد تقارير غازات الاحتباس الحراري، والمناسبة للمنظمات المحلية والدولية العاملة داخل المملكة المتحدة. كما توفّر نماذج إلكترونية خاصة بنظام SECR نشرها مجلس التقارير المالية (FRC) في ديسمبر 2019 لتسهيل تقديم التقارير الرقمية، بهدف دعم الشفافية وإتاحة البيانات للمستخدمين الخارجيين بنفس مستوى الشفافية والجودة عبر مختلف قنوات الإبلاغ. وبهذا، يشكل نظام SECR عنصرًا محوريًا للحوكمة البيئية في المملكة المتحدة، عبر تعزيز مساءلة الشركات وتوفير بيانات واضحة تساعد على تقييم أدائها في مجال الطاقة والكربون وتوجيه الجهود نحو اقتصاد أكثر كفاءة واستدامة. (Krishnan & Maxwell, 2020)

- متطلبات الإفصاح عن الاستدامة (SDR) تُشكّل متطلبات الإفصاح عن الاستدامة في المملكة المتحدة (SDR) إطارًا تنظيميًا حديثًا وضعته هيئة السلوك المالي (FCA) لتعزيز الشفافية في قطاع الاستثمار ومنع التضليل البيئي عبر ضمان دقة وموثوقية الادعاءات المتعلقة بالاستدامة. ويهدف هذا الإطار إلى تزويد المستثمرين بمعلومات واضحة تساعد على اتخاذ قرارات مدروسة بشأن الاستثمارات المستدامة، مستندًا إلى أفضل الممارسات الدولية ومعايير الهيئات العملية مثل TCFD, ISSB, ويقوم هذا النظام على ثلاثة مكونات رئيسية: (1) قاعدة مكافحة التضليل البيئي، والتي تضع معيارًا ملزمًا لجميع الادعاءات المرتبطة

بالاستدامة، بحيث يُشترط أن تكون كل البيانات التسويقية والإفصاحات العامة دقيقة وقابلة للتحقق. (2) نظام التصنيف الطوعي، يوفر للمستثمرين أربع فئات واضحة لتمييز المنتجات الاستثمارية المستدامة، منتجات تركز على الأصول المستدامة، ومنتجات تستهدف تحسين أداء الاستدامة بمرور الوقت، منتجات ذات تأثير مستدام مباشر، منتجات ذات أهداف مختلطة تجمع بين الاستدامة والتحسين والتأثير. ويهدف هذا النظام إلى تبسيط اختيار المستثمرين وبناء الثقة في السوق. (3) تقارير الاستدامة على مستوى الكيانات، والتي تلزم مديري الأصول الذين تتجاوز أصولهم 5 مليارات جنيه إسترليني بإعداد تقارير سنوية مفصلة تتماشى مع معايير ISSB وTCFD، بما يعزز اتساق وتوافق التقارير داخل السوق المالية البريطانية. ومن خلال هذا الإطار المتكامل، تسعى المملكة المتحدة إلى خلق سوق استثماري أكثر شفافية وموثوقية، يدعم تحقيق الأهداف الوطنية للصفر الصافي ويضمن تدفق المعلومات الدقيقة بين الشركات والمستثمرين وأسواق رأس المال.

### ثانياً: فرص وتحديات تطبيق مقاييس الـ (ESG) في المملكة المتحدة

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في المملكة المتحدة، موضحاً أبرز نقاط القوة، نقاط الضعف، الفرص، والتحديات المتعلقة بتطبيق هذه المقاييس.

#### جدول رقم (2-2)

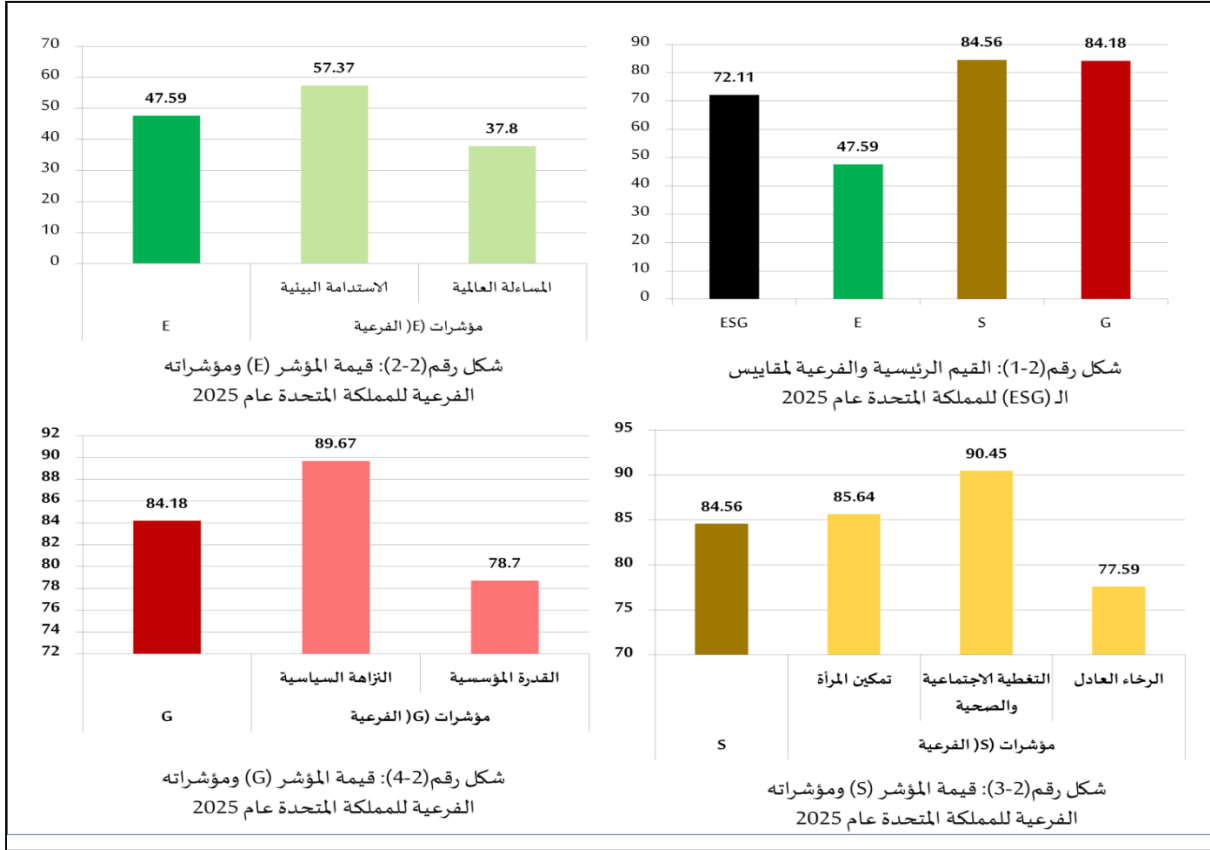
#### التحليل الرباعي لتطبيق ممارسات مقاييس الـ (ESG) في المملكة المتحدة

نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود تشريعات مناخية</li> <li>- نظام رقابي مستقل يضمن متابعة التقدم نحو أهداف الصفر الصافي.</li> <li>- تشريعات متقدمة للمساواة ومنع التمييز وحقوق العمال.</li> <li>- نظام وطني شفاف لمراقبة فجوة الأجور وتعزيز العدالة الاجتماعية.</li> <li>- أطر إفصاح مناخي ومالي متقدمة تعزز الشفافية والثقة.</li> <li>- توافق قوي مع المعايير الدولية لتقارير الاستدامة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- محدودية أدوات التنفيذ المباشر التي تُلزم الشركات فعلياً.</li> <li>- الاعتماد الكبير على الإرشادات الطوعية بدل العقوبات الملزمة.</li> <li>- تفاوت جودة تطبيق المعايير الاجتماعية بين الشركات.</li> <li>- صعوبة مراقبة الالتزام بحقوق العمال في سلاسل التوريد الخارجية.</li> <li>- تعقيد اللوائح وكثرة المتطلبات التي تزيد العبء على الشركات.</li> <li>- تفاوت قدرات المؤسسات على إعداد تقارير استدامة عالية الجودة.</li> </ul>
الفرص	التحديات
<ul style="list-style-type: none"> <li>- توسع الاستثمار في التكنولوجيا منخفضة الكربون والابتكار الأخضر.</li> <li>- إمكان تعزيز إدارة الموارد الطبيعية وتحسين البنية البيئية.</li> <li>- توسيع مشاركة الفئات الهشة في سوق العمل.</li> <li>- رفع كفاءة القوى العاملة عبر الاستثمار في التدريب المهني.</li> <li>- جذب مزيد من الاستثمارات المسؤولة والتمويل الأخضر.</li> <li>- تحسين مرونة الشركات عبر دمج المخاطر المناخية في الإدارة الاستراتيجية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ارتفاع تكاليف التحول البيئي على القطاعات كثيفة الانبعاثات.</li> <li>- فجوات البيانات البيئية التي تؤثر على دقة التقارير.</li> <li>- ارتفاع التكاليف التشغيلية المرتبطة بتعزيز الرفاهية الاجتماعية.</li> <li>- استمرار الفجوات في تمثيل الأقليات داخل المناصب القيادية.</li> <li>- مخاطر التضليل البيئي على الرغم من وجود لوائح مكافحة الادعاءات غير الدقيقة.</li> <li>- الحاجة المستمرة لتطوير آليات جمع بيانات موثوقة ومتسقة.</li> </ul>

المصدر: من إعداد الباحث

أظهر التحليل الرباعي لممارسات الـ (ESG) في المملكة المتحدة أن منظومة الاستدامة تتمتع بنقاط قوة واضحة، مدعومة بتشريعات مناخية متقدمة، وسياسات اجتماعية فعالة لتعزيز المساواة وحقوق العمال، إلى جانب نظام رقابي مستقل، وأطر

إفصاح مناخي ومالي تعكس شفافية عالية وتوافقاً مع المعايير الدولية. كما أظهر التحليل توفر فرص مهمة لتعزيز الاستدامة، تشمل التوسع في التكنولوجيا منخفضة الكربون، وتحسين إدارة الموارد، وتمكين الفئات المهمشة، وزيادة كفاءة القوى العاملة، وجذب التمويل الأخضر، وتعزيز مرونة الشركات عبر دمج المخاطر المناخية في استراتيجياتها. ومن ناحية أخرى تواجه المملكة المتحدة تحديات مستمرة تتمثل في ارتفاع تكاليف التحول البيئي والاجتماعي، فجوات البيانات، ضعف تمثيل الأقليات، ومخاطر التضليل البيئي، ما يستلزم تطوير آليات جمع بيانات موثوقة وتحسين تنفيذ السياسات لتحقيق استدامة متكاملة وموثوقة..



المصدر: تقرير مؤشر المعرفة العالمي (2025)، <https://www.knowledge4all.org/ar>. UNDP

وبمقارنة نتائج التحليل الرباعي بقييم مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) الواردة في تقرير المعرفة العالمي 2025، كما توضحها الأشكال (1-2)، (2-2)، (3-2)، (4-2) يتبين أن مقاييس الـ (ESG) تمثل مؤشراً مركباً يتكون من مجموعة من المؤشرات الفرعية، تشمل البعد البيئي (E) الذي يضم مؤشري الاستدامة البيئية والمساءلة العالمية، والبعد الاجتماعي (S) الذي يضم مؤشرات تمكين المرأة، والتغطية الاجتماعية والصحية، والرخاء العادل، إضافة إلى بُعد الحوكمة (G) الذي يشمل مؤشري النزاهة السياسية والقدرة المؤسسية (ويتناول الفصل الرابع شرحاً تفصيلياً لهذه المؤشرات) وقد أظهرت المقارنة تطابقاً ملحوظاً بين نتائج التحليل وقيم هذه المقاييس، حيث سجل البعد الاجتماعي قيمة مرتفعة بلغت (100/84.56)، وبُعد الحوكمة (100/84.18)، في حين سجل البعد البيئي قيمة أقل من المتوسط بلغت (100/47.59)، وهو ما يُعزى إلى التحديات المرتبطة بارتفاع تكاليف التحول البيئي في القطاعات كثيفة الانبعاثات، فضلاً عن وجود فجوة في البيانات البيئية، بما يشير إلى الحاجة لتعزيز الأداء البيئي وتحسين آليات القياس والمتابعة.

### 3.1.2 ممارسات مقاييس الـ (ESG) في الولايات المتحدة الأمريكية

#### أولاً: الوضع الراهن لممارسات مقاييس الـ (ESG) في الولايات المتحدة الأمريكية

تشهد الولايات المتحدة تحديات بيئية متشابكة تؤثر على النظام البيئي والصحة العامة والاقتصاد، أبرزها تداعيات التغير المناخي، وانتشار الأنواع الغازية التي تُخل بالنظم البيئية الأصلية وتسبب خسائر اقتصادية هائلة، إلى جانب فقدان التنوع البيولوجي نتيجة إزالة الغابات والتلوث الذي يهدد العديد من النباتات والحيوانات والمسطحات المائية. وتلوث الهواء الناتج عن الانبعاثات الصناعية، كما أن هناك ضعفًا في الالتزام بالتحول للطاقة النظيفة على الرغم من بعض المبادرات، إلا أن نسبة استخدام الطاقة المتجددة محدودة (Lunawat et al., 2025). كما أن هناك تفاوتًا في تطبيق سياسات البيئة عبر القطاعات، فالقطاعات كثيفة الانبعاثات لم تعتمد إجراءات فعالة للتحكم في التلوث وإدارة النفايات، مما يقلل من تأثير السياسات البيئية (U.S. Securities and Exchange Commission, 2024). تعكس هذه التحديات الحاجة إلى تطبيق ممارسات شاملة ومستدامة تساعد على الحد من التلوث وتعزيز الشفافية، مما يقلل المخاطر ويعزز الثقة والنمو المستدام، وفيما يأتي عرض موجز لأهم هذه الممارسات:

#### • الممارسات البيئية:

تدمج الشركات الأمريكية سياسات تقليل انبعاثات غازات الدفيئة، وإدارة استهلاك الطاقة والمياه، بالإضافة إلى إدارة النفايات والتلوث كجزء من استراتيجيتها البيئية (U.S. Securities and Exchange Commission, 2024) كما أن عددًا من الشركات تُدخل استدامة بيئية ضمن استراتيجيتها التشغيلية كتحويل نحو الطاقة المتجددة أو تحسين كفاءة استخدام الموارد لجعل نموذج أعمالها أكثر اخضرارًا. (Lunawat, R. M., et al. 2025) تعتمد العديد من الشركات الأمريكية على إعداد تقارير ESG طوعية، وتُظهر بيانات حول الانبعاثات، الطاقة، التلوث، الاستخدام المستدام للموارد، كجزء من الإفصاح للمستثمرين وأصحاب المصلحة (Bergmann. 2025)

#### • الممارسات الاجتماعية:

بعض الشركات في الولايات المتحدة تتبنى ممارسات داخلية للاستدامة تشمل تحسين بيئة العمل، التنوع والشمول، رعاية الموظفين وهي ممارسات تُعرف بـ (ISEs) Internal Sustainability Efforts وتظهر أن احترام رفاهية الموظفين يرتبط بتحقيق أداء مالي أفضل (Sen et al, 2022) وتدرج الشركات الأمريكية معايير العدالة والمساواة، وممارسات ضد التمييز، ضمن سياساتها لضمان بيئة عمل عادلة ومتنوعة تُراعي حقوق العاملين (Lunawat, R. M., et al. 2025) كما أن بعض الشركات تدمج مسؤوليات اجتماعية عبر سلسلة القيمة، مثل الاهتمام بحقوق الموردين، ودعم المجتمعات المحلية، وتحسين الظروف في سلاسل التوريد كجزء من التزامها الاجتماعي. (Harper, 2024)

#### • ممارسات الحوكمة:

- قواعد الإفصاح عن المناخ الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) أصدرت SEC في مارس 2024 قاعدة لتوحيد وتعزيز الإفصاحات المناخية للشركات العامة، تشمل الإفصاح عن انبعاثات النطاق 1 و2، المخاطر المناخية وتأثيرها على الاستراتيجية والأداء المالي، دور مجلس الإدارة والإدارة في إدارتها، وأنشطة التخفيف والتكيف، وتكاليف التعويض الكربوني وشهادات الطاقة المتجددة. على الرغم من الطموح التنظيمي، تم إيقاف تطبيق القاعدة في أبريل 2025

بسبب الطعون القانونية، ما يعكس تقلب السياسات الأمريكية المتعلقة بالإفصاح البيئي (U.S. Securities and Exchange Commission, 2024).

- قواعد الإفصاح عن الصناديق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية اقترحت هيئة الأوراق المالية والبورصات في مايو 2022 قواعد لإلزام صناديق الاستثمار ومستشاريها بالإفصاح عن التزامات ESG، بما يتيح للمستثمرين مقارنة الصناديق الملتزمة وغير الملتزمة، مع الإفصاح عن البصمة الكربونية للمحفظة. لكن هذه القواعد سُحبت في يونيو 2025 بعد تولي إدارة جديدة للرئاسة (U.S. Securities and Exchange Commission, 2022; U.S. Securities and Exchange Commission, 2025).

- قواعد أسماء شركات الاستثمار تفرض القاعدة المعدلة لعام 2023 أن يعكس اسم الصندوق تركيز الاستثمار بنسبة 80% على القطاع المشار إليه، لضمان الشفافية ومنع التضليل في التسويق الاستثماري.

- صناديق التقاعد الصادرة من وزارة العمل الأمريكية تسمح قواعد وزارة العمل منذ 2022 لأمناء صناديق التقاعد بمراعاة العوامل ESG عند اتخاذ قرارات الاستثمار والتصويت، شريطة ألا تتعارض هذه الاعتبارات مع مصالح المستفيدين، مع إمكانية اختيار الاستثمارات التي تحقق فوائد اقتصادية مع فوائد جانبية مستدامة (Harper, 2024).

- الأدلة الخضراء الصادرة عن لجنة التجارة الفيدرالية صدرت أول مرة عام 1992 وتم تحديثها عدة مرات، توجّه الشركات نحو تقديم ادعاءات بيئية دقيقة وشفافة حول المنتجات والخدمات، مع شروط للتحقق من الادعاءات، الإفصاح عن القيود، وضمان فهم المستهلكين لهذه الادعاءات، ما يقلل من التضليل البيئي ويعزز ثقة المستهلك (Federal Trade Commission, 2021).

- اللوائح على مستوى الولايات ما يقرب من ثلث الولايات الأمريكية تعتمد سياسات داعمة لاستثمارات ESG مع دور قيادي لكل من كاليفورنيا، ونيويورك، وإلينوي، وكونيتيكت في توجيه صناديق التقاعد والإفصاح عن المخاطر المناخية. كاليفورنيا أقرت في 2023 قوانين إلزامية للإفصاح عن الانبعاثات (النطاق 1 و 2 و 3) والمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ وسلسلة التوريد، لتعزيز الشفافية ومكافحة التضليل البيئي (SB 253 & SB 261). (Harper, 2024).

### ثانياً: فرص وتحديات تطبيق مقاييس الـ (ESG) في الولايات المتحدة

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل ممارسات الـ (ESG) في الولايات المتحدة، موضحاً أبرز نقاط القوة، والضعف، والفرص، والتحديات المتعلقة بتطبيق هذه المقاييس.

أوضحت نتائج التحليل الرباعي للممارسات الـ ESG المطبقة في الولايات المتحدة، أن نقاط القوة تكمن في دمج الشركات لسياسات خفض الانبعاثات وإدارة الموارد وتحسين بيئة العمل، مع وجود قواعد إفصاح لتعزيز الشفافية والمساءلة. أما نقاط الضعف فتتمثل في الاعتماد الكبير على التقارير الطوعية، تفاوت تطبيق سياسات العدالة والمساواة، وتقلب التنظيمات بسبب سحب بعض القواعد. وتشمل الفرص التحول نحو الطاقة المتجددة، تعزيز المسؤولية الاجتماعية عبر سلسلة القيمة، وتطوير سياسات الولايات لتعزيز الإفصاح عن المخاطر المناخية. وتتمثل التحديات في تسييس قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وصعوبة متابعة حقوق العمال في سلاسل التوريد الممتدة، وتعقيد اللوائح وتفاوت تطبيقها بين الولايات، مما يزيد من عبء الالتزام على الشركات.

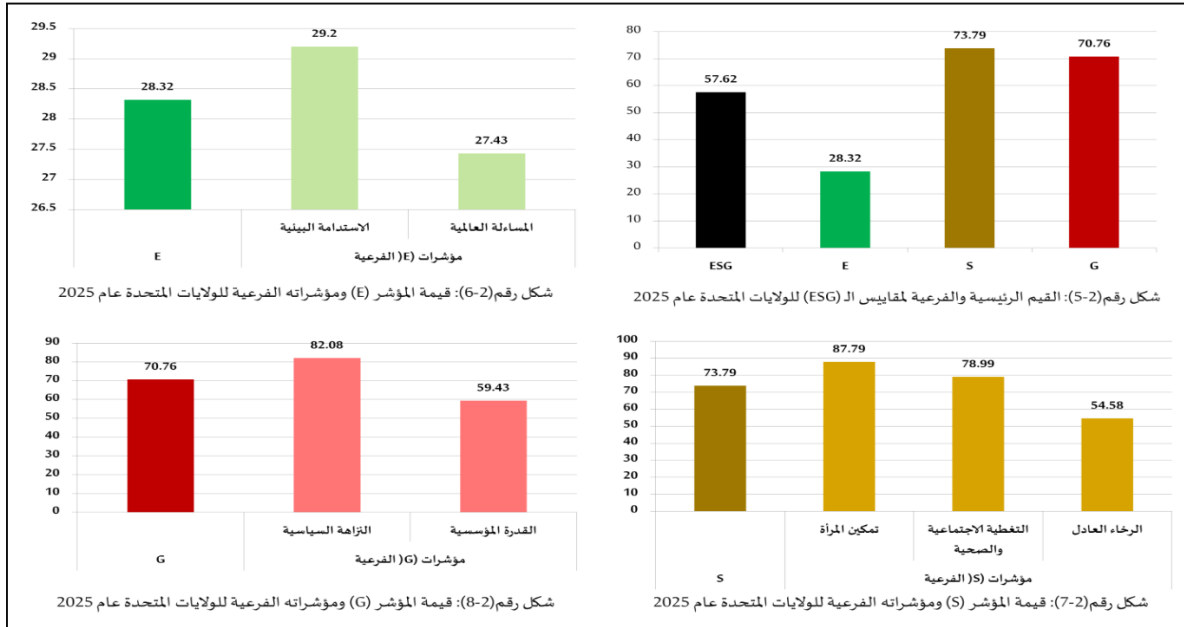
### جدول رقم (3-2)

#### التحليل الرباعي لتطبيق ممارسات مقاييس الـ (ESG) في الولايات المتحدة

نقاط الضعف	نقاط القوة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- ضعف الالتزام بالتحول للطاقة النظيفة</li> <li>- اعتماد كبير على التقارير الطوعية دون إلزام قانوني مباشر</li> <li>- تفاوت تطبيق سياسات العدالة والمساواة عبر الشركات وسلاسل التوريد</li> <li>- سحب بعض القواعد بسبب ضغوط سياسية وقانونية مما يقلل من استقرار التنظيمات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- دمج سياسات خفض الانبعاثات وإدارة الطاقة والمياه والنفائات ضمن استراتيجيات الشركات</li> <li>- تحسين بيئة العمل ودعم التنوع والشمول ورعاية الموظفين</li> <li>- قواعد إفصاح SEC للصادق والشركات لتعزيز الشفافية والمساءلة</li> </ul>
التحديات	الفرص
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تغير السياسات والتنظيمات وتنوع المبادرات على المستوى الفيدرالي والولايي وتأثيرها على استقرار الإفصاح البيئي</li> <li>- صعوبة متابعة حقوق العمال في سلاسل التوريد الطويلة</li> <li>- تسييس قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية</li> <li>- تحديات قانونية، وتعقيد اللوائح وتفاوت تطبيقها بين الولايات مما يزيد العبء على الشركات.</li> <li>- عدم وجود تقرير لـ ESG موحد عالمياً يخلق تناقضات عند مقارنة الإفصاحات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التحول نحو الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الموارد لتقليل البصمة الكربونية</li> <li>- دمج المسؤولية الاجتماعية عبر سلسلة القيمة ودعم المجتمعات المحلية</li> <li>- تطوير سياسات الولايات مثل كاليفورنيا لتعزيز الإفصاح عن المخاطر المناخية وسلاسل التوريد</li> </ul>

المصدر: من إعداد الباحث

وتُبرز الأشكال البيانية التالية القيم الرئيسية والفرعية لمقاييس (ESG)، حيث تعكس هذه القيم نتائج التحليل الرباعي لممارسات الـ (ESG) في الولايات المتحدة، حيث يسجل البعد الاجتماعي (73.79/100) والحوكمة (70.76/100)، في حين يبقى البعد البيئي ضعيفاً عند (28.32/100) مما يشير إلى فجوات واضحة في سياسات الحد من الانبعاثات وإدارة الموارد والطاقة المتجددة، ويبرز الحاجة إلى تعزيز الاستثمارات والمبادرات البيئية لتحقيق استدامة متكاملة.



المصدر: تقرير مؤشر المعرفة العالمي (2025)، <https://www.knowledge4all.org/ar.UNDP>

## 4.1.2 ممارسات مقاييس الـ (ESG) في كندا

### أولاً: الوضع الراهن لممارسات مقاييس الـ (ESG) في كندا

تشهد ممارسات الاستدامة في كندا تحولاً ملحوظاً، مع إطلاق المجلس الكندي لمعايير الاستدامة (CSSB) أول معايير الإفصاح عن الاستدامة في ديسمبر 2024، وهي 1 CSDS و 2 CSDS، التي تغطي الحوكمة، والاستراتيجية، وإدارة المخاطر، والمقاييس والأهداف. على الرغم من كون هذه المعايير طوعية حالياً، فقد تم تصميمها لتتوافق مع الأطر الدولية مثل معايير (ISSB)، ما يعكس توجهاً لتعزيز شفافية الشركات ومصداقية الإفصاح في الأسواق العالمية. ومع ذلك، تشير الدراسات الحديثة إلى أن العديد من الشركات لا تزال تواجه صعوبة في تقدير المخاطر المناخية مالياً ودمج هذه الممارسات بشكل كامل ضمن استراتيجياتها، وفيما يلي عرض موجز لأهم هذه الممارسات.

- **المعايير الكندية للإفصاح عن الاستدامة (CSDS) / المجلس الكندي لمعايير الاستدامة (CSSB)**، أصدر المجلس الكندي لمعايير الاستدامة (CSSB) في ديسمبر 2024 أولى معايير الإفصاح عن الاستدامة، وهي (1 CSDS): المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة) و(2 CSDS الإفصاحات الخاصة بالمناخ). تعد هذه المعايير اختيارية في الوقت الحالي وليست ملزمة، حيث إن مجلس CSSB هو جهة لوضع المعايير دون صلاحية قانونية لفرض الالتزام بها. تقع مسؤولية تطبيق متطلبات الإفصاح على الجهات التنظيمية، مثل هيئة الأوراق المالية الكندية (CSA) ومكتب مراقب المؤسسات المالية (OSFI). وقد تم تصميم هذه المعايير لتتوافق مع الأطر الدولية.

- **قاعدة الإفصاح عن المناخ - هيئة إدارة الأوراق المالية الكندية (CSA)** تهدف الهيئة إلى إرساء إطار إلزامي للإفصاح عن المخاطر المناخية من خلال الوثيقة الوطنية رقم 51-107، والذي يُلزم، اعتباراً من عام 2024، المؤسسات المالية الخاضعة للتنظيم الفيدرالي، بما في ذلك البنوك وشركات التأمين، بالإفصاح عن تعرضها للمخاطر المناخية، ولا سيما المخاطر المادية المرتبطة بتغير المناخ. وقد صُممت هذه القاعدة بما يتماشى مع الأطر التنظيمية الدولية، مثل قواعد الإفصاح المناخي المقترحة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. إلا أن الهيئة أعلنت في إبريل 2025 تعليقاً مؤقتاً لتطبيق هذه اللوائح في ضوء حالة عدم اليقين الاقتصادي والجيوسياسي والمخاوف التنافسية، مع التأكيد في الوقت ذاته على استمرار التزام الجهات المُصدرة بالإفصاح عن المخاطر المناخية الجوهرية وفقاً لقوانين الأوراق المالية السارية.

- **إرشادات إدارة مخاطر المناخ Guideline B-15** أصدر مكتب مراقب المؤسسات المالية الكندية (OSFI) الدليل B-15 لتوجيه المؤسسات المالية الفيدرالية في إدارة مخاطر المناخ، بما يشمل المخاطر المادية والتحولية نحو اقتصاد منخفض الكربون. يطالب الدليل بدمج هذه المخاطر ضمن الحوكمة وإدارة المخاطر الحالية، ويشترط تقديم إفصاحات مالية شاملة وشفافة وفق معايير مجلس معايير الاستدامة الكندي، لتمكين المستثمرين وأصحاب المصلحة من تقييم التأثيرات البيئية والمناخية على الأعمال والقرارات المالية.

- **قانون كندا لمكافحة العمل الجبري والعبودية الحديثة**، يلزم قانون كندا لمكافحة العمل الجبري وعمل الأطفال في سلاسل التوريد، المعروف باسم "قانون كندا لمكافحة العبودية الحديثة"، والذي دخل حيز التنفيذ منذ يناير 2024 بعض الشركات الكبرى بالإبلاغ عن مخاطر العمل الجبري وعمل الأطفال في عملياتها وسلاسل التوريد الخاصة بها. ويهدف القانون إلى تعزيز التزام كندا الدولي بمكافحة العمل الجبري وعمل الأطفال، من خلال فرض التزامات الإفصاح عن المؤسسات الحكومية التي تنتج أو تشتري أو توزع السلع في كندا أو خارجها. والكيانات التجارية التي تنتج السلع في كندا أو خارجها، أو تستورد سلعاً منتجة في الخارج. ويتيح القانون مراقبة ومحاسبة الشركات على التزامها بممارسات العمل اللائق في سلاسل التوريد.

- مكافحة التضليل البيئي- مشروع القانون C-59 يُعد مشروع القانون الكندي C-59 أحد أبرز الأطر التنظيمية في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، إذ أدخل تعديلات على قانون المنافسة لمكافحة التضليل البيئي. ويلزم القانون الشركات بتقديم أدلة دقيقة وموثوقة لدعم أي ادعاءات بيئية أو اجتماعية، أو الاستناد إلى منهجيات معترف بها دولياً عند الترويج لمنتجات أو أنشطة بوصفها «خضراء» أو «مستدامة». ويُمكن مشروع القانون مكتب المنافسة الكندي من فرض عقوبات قانونية، بما في ذلك رفع دعاوى قضائية ضد الشركات المخالفة. كما يمتد نطاق تطبيقه ليشمل جميع الشركات العاملة في كندا، بما يزيد من المخاطر القانونية والسمعية في حال عدم الامتثال.
- المشتريات المستدامة لحكومة كندا، اعتمدت حكومة كندا منذ أبريل 2023 متطلبات للمشتريات المستدامة تُلزم المقاولين الفيدراليين في العقود التي تتجاوز قيمتها 25 مليون دولار بالإفصاح عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحديد أهداف واضحة لخفضها. وتشمل هذه المتطلبات قياس الانبعاثات والإفصاح عنها، والالتزام بأهداف التخفيض، مع إمكانية الامتثال من خلال المشاركة في «تحدي صافي الانبعاثات الصفري» الكندي أو أي معايير مكافئة. أما العقود التي تقل قيمتها عن هذا الحد، فيبقى الإفصاح فيها اختياريًا، مع تشجيع الحكومة على اعتماد النهج نفسه لتعزيز الاتساق في تقارير الانبعاثات والتأثير البيئي عبر مختلف المشروعات.

#### ثانياً: فرص وتحديات تطبيق مقاييس الـ (ESG) في كندا

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في الولايات المتحدة، موضحاً أبرز نقاط القوة، نقاط الضعف، الفرص، والتحديات المتعلقة بتطبيق هذه المقاييس.

#### جدول رقم (2-4)

#### التحليل الرباعي لتطبيق ممارسات مقاييس الـ (ESG) في كندا

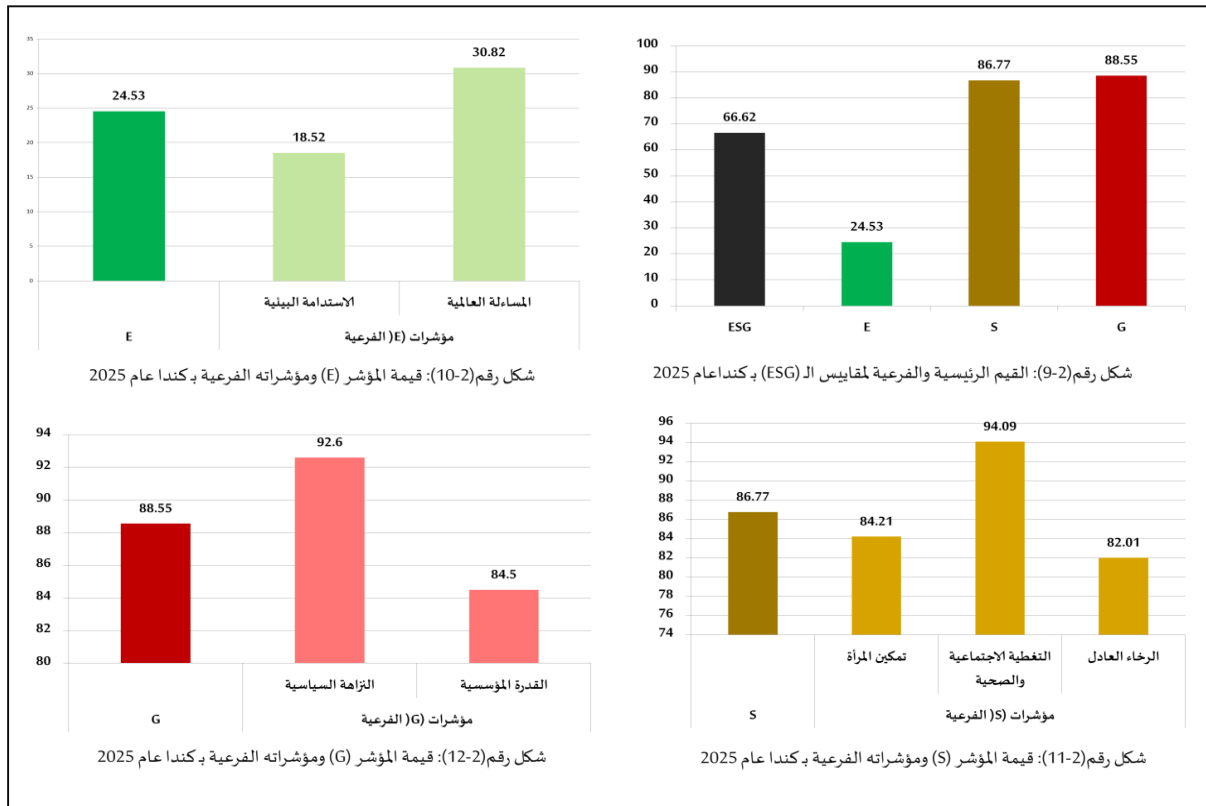
نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود إطار شامل للإفصاح عن الاستدامة والمخاطر المناخية يعزز الشفافية. وقاعدة الإفصاح عن المناخ (CSA) تدعم تقديم معلومات دقيقة للمستثمرين.</li> <li>- إرشادات إدارة مخاطر المناخ (Guideline B-15 / OSFI) تحسن إدارة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية. وقوانين كندا لمكافحة العمل الجبري والعبودية الحديثة تشجع ممارسات عمل عادلة ومسؤولة.</li> <li>- مبادرات المشتريات المستدامة تدعم تطوير سوق محلية صديقة للبيئة وتعزز الابتكار في تقنيات الحد من الانبعاثات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الإفصاح الطوعي لبعض المؤسسات يحد من شمولية البيانات.</li> <li>- الإرشادات مثل Guideline B-15 ليست ملزمة قانونياً، مما قد يقلل من التزام الشركات.</li> <li>- تركيز قوانين العمل الجبري على الشركات الكبرى يخلق فجوة في الشفافية مع المشروعات الصغيرة.</li> <li>- تعدد الأطر والمعايير المحلية والدولية يزيد عبء الامتثال على الشركات.</li> </ul>
الفرص	التحديات
<ul style="list-style-type: none"> <li>التطبيق المبكر للمعايير يعزز قدرات الشركات على الإفصاح وجذب الاستثمارات المستدامة. كما أن التوسع في الإفصاح المناخي يحفز الابتكار في أدوات مالية خضراء.</li> <li>توفر قوانين مكافحة العمل الجبري والتضليل البيئي ميزة تنافسية للشركات الملتزمة. المشتريات الحكومية المستدامة تفتح أسواقاً جديدة وتدعم الابتكار البيئي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>التحديث المستمر للمعايير وإضافة متطلبات جديدة يزيد من تعقيد الامتثال.</li> <li>غياب معيار موحد يزيد صعوبة توحيد التقارير ومقارنة الأداء بين الشركات.</li> <li>احتمالية المسؤولية القانونية والتدقيق المرتبط بعدم الامتثال أو التضليل البيئي تشكل ضغطاً على الشركات.</li> </ul>

المصدر: من إعداد الباحث

تُظهر نتائج التحليل التزامًا ملحوظًا بأبعاد الاستدامة، خاصة البعد الاجتماعي، مدعومًا بأطر إفصاح وتشريعات تنظيمية وممارسات للمشتريات الحكومية المستدامة. وفي المقابل، تظل بعض التحديات قائمة، أبرزها الاعتماد على الإفصاح الطوعي، وتعدد المعايير، وارتفاع أعباء الامتثال والمخاطر القانونية.

كما يتضح وجود فرص تتمثل في أن التطبيق المبكر للمعايير يساهم في تعزيز الإفصاح ومن ثم جذب الاستثمارات المستدامة وتحفيز الابتكار، بما يستدعي تبني استراتيجيات بيئية أكثر طموحًا لمواكبة أهداف الاستدامة العالمية.

وتوضح الأشكال البيانية التالية القيم الرئيسية والفرعية لمقاييس (ESG)، حيث تعكس هذه القيم نتائج التحليل الرباعي لممارسات ال (ESG) في كندا، حيث يسجل البعد الاجتماعي (100/86.77) والحوكمة (100/88.55)، ما يعكس التزامًا كبيرًا بحقوق العمال والعدالة الاجتماعية وحوكمة فعالة. في حين يبقى البعد البيئي ضعيفًا عند (100/24.53) ما يشير إلى الحاجة لتعزيز السياسات البيئية والاستثمارات الخضراء لتقليل الانبعاثات وتحسين كفاءة الموارد.



المصدر: تقرير مؤشر المعرفة العالمي (2025)، <https://www.knowledge4all.org/ar.UNDP>

## 2.2 تطبيقات مقاييس ال (ESG) على المستوى الإقليمي

تم اختيار المغرب والسعودية وقطر لدراسة تجارب تطبيق معايير ESG في الإقليم العربي استنادًا إلى مجموعة من الأسباب تجعلها تجارب مناسبة لدراسة تطبيق ESG في المنطقة، يمكن ايضاحها على النحو الآتي:

أولاً: تم اختيار هذه الدول استنادًا إلى تصنيفهم الاقتصادي، حيث تمثل هذه الدول تنوعًا اقتصاديًا وسياسيًا ملحوظًا. تمثل المغرب نموذجًا لدولة نامية تقع في شمال أفريقيا، وتُعد من أكثر الدول استقرارًا سياسيًا في المنطقة، وتتمتع باقتصاد متنوع

نسبيًا يشمل الزراعة، السياحة، الصناعة، والطاقة المتجددة، وتشهد نموًا اقتصاديًا متصاعدًا، لكنها تواجه تحديات تنموية مهمة، وبالتالي فهي دولة ناشئة تتشابه إلى حد كبير بالحالة المصرية. بينما تمثل السعودية وقطر دولًا متقدمة نسبيًا، فهي من ضمن دول الخليج ذات الاقتصادات النفطية الكبرى، التي تعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري وتواجه مشكلات اجتماعية واقتصادية مختلفة، ولكنها تسعى في نفس الوقت نحو التنوع الاقتصادي وتعزيز الاستدامة. يأتي هذا التوجه كجزء من رؤاها الوطنية للتنوع الاقتصادي والتحول نحو الاقتصاد المستدام مثل "رؤية 2030".

أظهر مؤشر المعرفة العالمي 2025 أن السعودية وقطر تصدران الدول العربية من حيث قدرتها المعرفية، والأداء العام في التعليم والبحث العلمي، والقدرة على الابتكار، والقدرة على تبني الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، مما يجعلهما نموذجين مهمين لدراسة أفضل الممارسات وتطبيقها في مصر. بالمقابل، تقع المغرب ضمن ترتيب متوسط في المؤشر، وهذا بدوره يوفر قاعدة مناسبة لمقارنة تجارب الدول المتقدمة نسبيًا والدول النامية التي تواجه تحديات في تطبيق ESG، حيث يساهم تنوع حجم الاقتصاد وطبيعة الموارد في تقديم تحليل شامل للتحديات والفرص المتعلقة بتطبيق معايير ESG في سياقات اقتصادية واجتماعية مختلفة داخل الإقليم. مما يقدم قاعدة علمية لاختيار السياسات الملائمة لمصر.

ثانيًا: تميزت هذه الدول بإطلاق سياسات ومبادرات واضحة ومتقدمة لتعزيز الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، مما يجعل دراسة تجاربها مفيدة للتطبيق في مصر ودول البريكس. تدمج هذه الدول الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في كل من السياسة الوطنية للدولة واستراتيجياتها التنموية والبورصات، وتعطي أولوية قصوى لهذه الممارسات بما يتناسب مع رؤيتها الوطنية 2030، وذلك بهدف تحقيق توازن شامل بين النمو الاقتصادي، التنمية الاجتماعية، وحماية البيئة. فضلًا عن قيام دولة السعودية بالتقدم مؤخرًا للانضمام لتكتل "البريكس"، كما تمثل قطر نموذجًا متقدمًا في توظيف الأدوات المالية الخضراء، حيث كانت سباقة في إصدار السندات والصكوك الخضراء في المنطقة. كذلك تُعد المغرب نموذجًا فريدًا في المنطقة في جانب الاستدامة البيئية.

ثالثًا: تقع هذه الدول في نفس الإقليم العربي، وبالتالي يشكل القرب الجغرافي عاملًا داعمًا للمقارنة الواقعية بين السياسات والاستراتيجيات بشكل عملي.

## 1.2.2 ممارسات مقاييس الـ (ESG) في المملكة العربية السعودية

### أولاً: الوضع الراهن لممارسات مقاييس الـ (ESG) في المملكة العربية السعودية

تهدف رؤية المملكة 2030 الانتقال إلى اقتصاد متنوع ومنخفض الكربون عن طريق تنوع مصادر الدخل، والذي يعتمد بشكل أساسي على النفط، والتخفيف من آثار تغير المناخ (Alomari, M. A. et al, 2021) وتشمل الاستراتيجيات الرئيسة لتحقيق ذلك رفع كفاءة الطاقة، والاستثمار في الطاقة المتجددة، وتقنيات احتجاز وتخزين الكربون. وتؤكد الرؤية على أن المملكة شريك عالمي في توفير الطاقة الموثوقة والمسؤولة (Almaqtari, 2025) وتدمج المملكة ممارسات المقاييس البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في كل من السياسة العامة للدولة والبورصات وتعطي أولوية قصوى لهذه الممارسات بما يتناسب مع رؤية المملكة الوطنية 2030، وفيما يلي عرض لأهم هذه الممارسات:

#### • الممارسات البيئية:

- إطلاق رؤية المملكة 2030 والتي تهدف إلى مكافحة التصحر، وتحسين إدارة النفايات وإعادة التدوير، وحماية التنوع البيولوجي، وترشيد استهلاك المياه، وتعزيز التنمية المستدامة.

- إطلاق الاستراتيجية البيئية الوطنية (2018) والتي تهدف إلى تعزيز فعالية القطاع البيئي، ورفع الالتزام البيئي لكافة القطاعات، وتحسين الإطار المؤسسي والحوكمة البيئية.
- تبني مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون، وهو نهج شامل لإدارة الانبعاثات الكربونية مع تعزيز النمو الاقتصادي.
- إطلاق المبادرات الخضراء، والتي تشمل "المبادرة السعودية الخضراء" و"مبادرة الشرق الأوسط الأخضر"، بهدف زيادة المساحات الخضراء، دعم الاقتصاد الأخضر، وحماية البيئة عبر مشروعات مجتمعية وتقنية.
- إطلاق برامج قطاع الطاقة، لترشيد استهلاك الطاقة، وتطوير الطاقة المتجددة، والبدء في مشروعات الهيدروجين الأخضر، بهدف تغطية 50% من الطاقة من مصادر متجددة بحلول 2030، ودعم الحياض الكربوني بحلول 2060.
- هذا وتشمل الموضوعات الأساسية للإفصاح البيئي ضمن تقارير ESG تغير المناخ، التلوث، إدارة النفايات، الموارد الطبيعية، والفرص البيئية.

#### • الممارسات الاجتماعية:

- تواجه المملكة تحديات اجتماعية تشمل البطالة، فجوة مشاركة المرأة في سوق العمل، وأزمة الإسكان وارتفاع أسعار العقارات. وسياسات التوطين، والرسوم على الوافدين، وزيادة تكاليف المعيشة.
- سجلت المملكة تقدماً كبيراً عبر برامج رؤية 2030، حيث تم تنفيذ الإصلاحات الممكنة للمرأة، وإنشاء أنظمة رعاية صحية واجتماعية متطورة. من خلال تقوية الروابط الأسرية. وتوفير بيئة داعمة للشركات من خلال مبادرات استراتيجية المسؤولية الاجتماعية، وإنشاء اللجنة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية، وإطلاق منصة إلكترونية لتشجيع وتسجيل مساهمات القطاع الخاص، ومبادرة "تشجيع الشركات لتبني وتطوير برامج المسؤولية الاجتماعية"، وغيرها من الجهود الوطنية. ما ترتب عليه انخفاض نسبة بطالة الإناث من 34.5% عام 2016 إلى نحو 11.9% عام 2024، وانخفضت البطالة بين الشباب من 12.3% عام 2016 إلى 7% عام 2024. وتزايدت ملكية الوحدات السكنية بفضل المبادرات الحكومية والدعم المالي، بما ساهم في تجاوز المستهدفات السنوية.
- وفيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)، فقد اتجهت الشركات الكبرى إلى إدراج الأبعاد الاجتماعية ضمن تقارير ESG، وفقاً للدليل الإرشادي للإفصاح في بورصة تداول السعودية.

#### • ممارسات الحوكمة:

- تمثل الحوكمة حجر الزاوية في تنفيذ رؤية المملكة 2030، التي تهدف إلى تطوير القطاع العام، إشراك القطاع الخاص، وتحسين كفاءة المؤسسات الحكومية، بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. كما شهدت المملكة تطوراً ملحوظاً في مجال الحوكمة ضمن إطار ESG منذ إطلاق رؤية 2030، عبر إجراءات تعزيز الشفافية والمساءلة، مكافحة الفساد، ورفع مستوى الأداء المؤسسي، مما جعل البيئة أكثر جاذبية للاستثمار المستدام. تم إنشاء كل من مجلس الشئون الاقتصادية والذي يُعد بمثابة نموذج حوكمة فعال ومتكامل، وهيئة الرقابة ومكافحة الفساد، والديوان العام للمحاسبة، والنيابة العامة، وهيئة سوق المال، وهيئة الحكومة الرقمية، والمركز الوطني للتنافسية، وغيرها. كما تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.
- إلزام ممارسة الحوكمة على القطاع العام وتطبيقها بالشكل الصحيح، بينما مارس القطاع المصرفي السعودي معايير الاستدامة ESG بشكل طوعي من خلال تقديم منتجات التمويل الأخضر والمستدام، وبخاصة بالبنوك المدرجة بالسوق

السعودي "تداول". كما أصدرت هيئة السوق المالية (CMA) إرشادات ومعايير للشركات المدرجة في سوق الأسهم "تداول" لتقديم تقارير للإفصاح عن ممارسات ESG منذ عام 2019.

- إنشاء صندوق الاستثمارات العامة، يعد أحد الصناديق الريادية عالمياً في ترسيخ الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. سُنت كذلك مجموعة من القوانين واللوائح مثل اللائحة العامة للبيئة وقانون البيئة 2020 لتحسين الحوكمة البيئية.

- مشاركة المملكة في المعاهدات والاتفاقيات البيئية الدولية، مثل اتفاق باريس للمناخ، وانضمام (تداول) السوق المالية السعودية إلى مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة في عام 2018

- إطلاق إرشادات الإفصاح الخاصة بـ ESG عام 2021، تغطي تقارير الشركات موضوعات رئيسة مثل الحوكمة المؤسسية، أخلاقيات العمل، حقوق المساهمين، استقلالية مجلس الإدارة، وملاءمة أعضائه لحجم الشركة ونشاطها، لضمان الشفافية وتحسين الأداء المؤسسي. وإطلاق مؤشر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG Index في الربع الأول من عام 2022. هذا التطور يعكس التزام السعودية بتطوير حوكمة قوية ومستدامة تعزز من فعالية المؤسسات، وتدعم البيئة الاستثمارية المستدامة، مع مراعاة متطلبات ESG المحلية والدولية.

### ثانياً: فرص وتحديات تطبيق مقاييس الـ (ESG) في المملكة العربية السعودية

يشرح الجدول التالي نتائج تحليل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في المملكة العربية السعودية، موضحاً أبرز نقاط القوة، نقاط الضعف، الفرص، والتحديات المتعلقة بتطبيق هذه المقاييس.

#### جدول رقم (2-5)

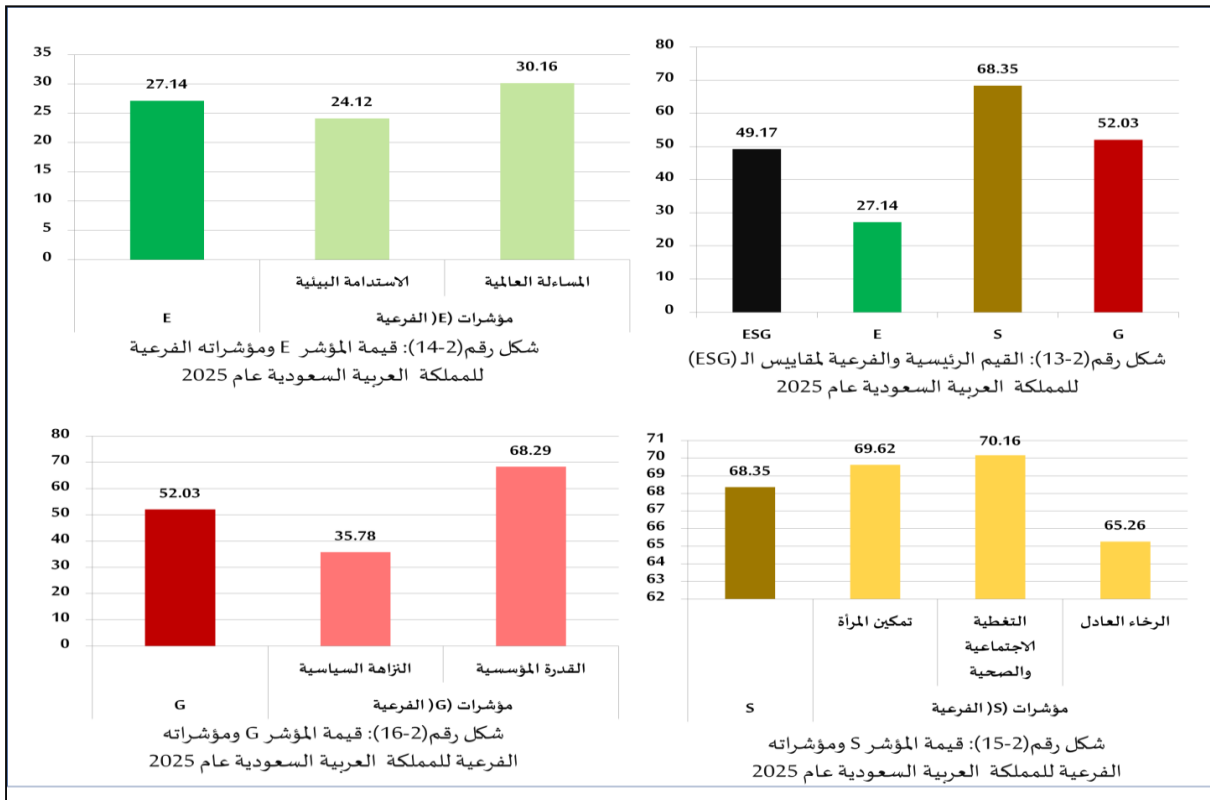
#### التحليل الرباعي لتطبيق ممارسات مقاييس الـ (ESG) في السعودية

نقاط القوة	نقاط الضعف
<p>- تبني المملكة لرؤية 2030 والاستراتيجية البيئية الوطنية لتعزيز الاستدامة وإدارة الموارد وحماية البيئة. ومبادرات الطاقة المتجددة والاقتصاد الدائري للكربون، ودعم المشروعات الخضراء لتعزيز الابتكار البيئي. كما أن هناك تحسين البعد الاجتماعي عبر خفض البطالة، دعم مشاركة المرأة، وتعزيز الرعاية الصحية والاجتماعية، مع مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات.</p> <p>- تطوير الحوكمة من خلال الشفافية، مكافحة الفساد، مؤسسات قوية مثل هيئة السوق المالية، صندوق الاستثمارات العامة، والمركز الوطني للتنافسية.</p>	<p>الاعتماد على الإفصاح الطوعي في القطاع الخاص وضعف الالتزام بالمعايير البيئية لبعض الشركات.</p> <p>تفاوت فعالية المبادرات الاجتماعية بين مناطق وسلاسل الأعمال المختلفة.</p> <p>الحاجة لتعزيز الممارسات البيئية لتقليل الانبعاثات وتحسين إدارة الموارد والطاقة المتجددة.</p>
الفرص	التحديات
<p>- تطوير مشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر لتغطية نصف الطاقة من مصادر مستدامة بحلول 2030. وتوسيع الاقتصاد الأخضر والمبادرات الخضراء لجذب الاستثمارات البيئية والتقنيات النظيفة. وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات والقطاع الخاص بما يرفع مستوى الابتكار الاجتماعي والاقتصادي</p>	<p>- مواجهة التحديات الاجتماعية مثل البطالة، فجوة مشاركة المرأة، وارتفاع تكاليف المعيشة مع ضرورة توحيد وتطوير الإطار المؤسسي والحوكمة البيئية والاجتماعية لتلبية معايير ESG الدولية. الحاجة إلى استدامة المبادرات البيئية والاجتماعية في ظل تغيرات السوق والتطورات الاقتصادية.</p>

المصدر: من إعداد الباحث

توضح نتائج تحليل SWOT لممارسات (ESG) في المملكة أن نقاط القوة تكمن في تبني رؤية 2030 والاستراتيجية البيئية الوطنية، ودعم الطاقة المتجددة والاقتصاد الدائري للكربون، إلى جانب تعزيز البعد الاجتماعي من خلال خفض البطالة، دعم مشاركة المرأة، وتعزيز الرعاية الاجتماعية، وتطوير الحوكمة عبر مؤسسات قوية مثل هيئة السوق المالية وصندوق الاستثمارات العامة.

أما نقاط الضعف فتشمل اعتماد القطاع الخاص على الإفصاح الطوعي، تفاوت فعالية المبادرات الاجتماعية بين المناطق، وضعف الالتزام البيئي لبعض الشركات. من ناحية أخرى، هناك فرص متاحة في مشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، والتوسع في الاقتصاد الأخضر، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، بينما تتمثل التحديات في البطالة، فجوة مشاركة المرأة، ارتفاع تكاليف المعيشة، والحاجة لتوحيد وتطوير الحوكمة والممارسات البيئية لضمان استدامة المبادرات. عند ربط نتائج هذا التحليل بنتائج مقاييس (ESG) والتي توضحها الأشكال البيانية التالية، يتبين أن البعد الاجتماعي (68.35) يعكس القوة الواضحة في السياسات الاجتماعية والإصلاحات المرتبطة بسوق العمل والمبادرات المجتمعية، كما يعكس بُعد الحوكمة (52.03) الأداء المتوسط للحكومة، مدعومًا بالمؤسسات الوطنية والمبادرات لمكافحة الفساد، لكنه يحتاج لتطوير الإطار المؤسسي لضمان الامتثال الكامل لمعايير (ESG) بينما البعد البيئي (27.14) يوضح الحاجة لتعزيز الالتزام والمعايير البيئية، بما يتوافق مع نقاط الضعف في الالتزام الطوعي وضعف بعض المبادرات.



المصدر: تقرير مؤشر المعرفة العالمي (2025)، <https://www.knowledge4all.org/ar/UNDP>

## 2.2.2 ممارسات مقاييس الـ (ESG) في قطر

أولاً: الوضع الراهن لممارسات مقاييس الـ (ESG) في قطر

يعتمد اقتصاد قطر على الهيدروكربونات (يقلل من قدرة الدولة على التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون) والتي مكنتها من تحقيق نمو سريع وارتفاع كبير في نصيب الفرد من الناتج المحلي. ومع اتجاهها لتنوع الاقتصاد، باتت معايير (ESG) جزءاً أساسياً من "رؤية قطر الوطنية 2030"، التي تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة.

وقد عززت الدولة جهودها عبر تشجيع الشركات على الإفصاح عن الاستدامة من خلال بورصة قطر، والسعي نحو خفض الانبعاثات وتحسين الأداء الاجتماعي والحوكومي. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ، لا تزال قطر تواجه تحديات بيئية مثل

الاعتماد على الغاز والتلوث وشح المياه، إلى جانب قضايا اجتماعية مرتبطة بتركيبية السكان وحقوق العمال، وحاجة مستمرة لتطوير الأطر التشريعية والحوكومية. وبصفة عامة، تسعى الدولة لتوسيع ممارسات تطبيقات (ESG) وتحقيق مواءمة أكبر مع أهداف التنمية المستدامة.

وفيما يلي عرض لأهم هذه الممارسات:

#### • الممارسات البيئية:

أصبحت الاستدامة البيئية محورًا رئيسًا في السياسات العامة لدولة قطر، مدفوعة بالنمو الاقتصادي السريع، والزيادة السكانية، والتوسع العمراني، وما ينتج عنها من ضغوط بيئية وتحديات مرتبطة بتغير المناخ. وفي ظل هذه التحولات، عملت قطر على تطوير إطار بيئي متكامل من خلال تبني استراتيجيات وطنية، وإصدار تشريعات متخصصة، وإنشاء مؤسسات معنية بإدارة القضايا البيئية وتعزيز الاستدامة.

- رؤية قطر الوطنية 2030، مثلت رؤية قطر الوطنية 2030، التي أطلقت عام 2008، نقطة تحول محورية، إذ وضعت الاستدامة البيئية كإحدى ركائز التنمية الأساسية. وتركز الرؤية على معالجة تحديات المناخ وارتفاع مستوى البحر، وشح المياه، والتلوث، والتدهور البيئي، مع التأكيد على حماية الأنظمة البيئية وضمان استدامتها.

- الاستراتيجية الوطنية للتنمية، استنادًا إلى الرؤية، أطلقت قطر استراتيجيتين للتنمية (2011) و(2018)، لتحديد أولويات التنمية ووضع أهداف قطاعية واضحة. وركزت البرامج البيئية ضمن هاتين الاستراتيجيتين على إدارة المياه، تحسين جودة الهواء، خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، إدارة النفايات، وحماية التنوع البيولوجي.

- التوسع في الطاقة المتجددة، تسعى قطر إلى رفع نسبة الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية، ضمن مزيج الطاقة الوطني، بهدف تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء وتعزيز جودة الهواء وتقليل الانبعاثات.

- الاستراتيجية الوطنية للبيئة وتغير المناخ (2021-2030)، والتي تحدد خمسة مجالات أولوية: الانبعاثات وجودة الهواء، التنوع البيولوجي، المياه، الاقتصاد الدائري وإدارة النفايات، واستخدامات الأراضي، مع تحديد أهداف أكثر تفصيلاً لتعزيز التنفيذ.

- خطة العمل الوطنية للتغير المناخي 2030، تشكل الخطة إطارًا موحدًا لجهود التخفيف والتكيف مع تغير المناخ، ويعد أبرز أهدافها خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 25% بحلول عام 2030.

#### • الممارسات الاجتماعية:

التنمية البشرية ضمن رؤية قطر 2030، ركزت رؤية قطر 2030 على بناء الإنسان: من خلال الاستثمار في التعليم، الصحة، والبحث العلمي، بوصفها ركائز أساسية للتنمية الاجتماعية المستدامة.

- دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD)، تشارك قطر بفاعلية في مبادرات التعليم من أجل التنمية المستدامة، عبر إدماج قيم SDGs والتعليم البيئي في المناهج من الروضة حتى الصف الثاني عشر.

- التقدم في حقوق الإنسان والحريات، تُعد قطر من الدول الخليجية الرائدة في تعزيز حقوق الإنسان، مدفوعة بثقافة التسامح، مما أسهم في توسيع الحريات السياسية والدينية وحقوق المرأة.

- إصلاحات شاملة لأوضاع العمال الوافدين، قامت قطر أيضًا بمراجعة نظام الكفالة واعتماد قوانين جديدة لحماية العمال، مثل السماح بتغيير جهة العمل، إنشاء لجان تسوية المنازعات، وتطبيق الحد الأدنى للأجور.

- تمكين المرأة وتوسيع مشاركتها الاقتصادية، شهدت قطر نموًا كبيرًا في مشاركة المرأة بسوق العمل، وتقلدها مناصب قيادية في القطاعين العام والخاص، إلى جانب تبني سياسات عمل مرنة أكثر دعمًا لها.
- دعم المجتمع عبر برامج المسؤولية الاجتماعية (CSR) تتبنى الشركات والمؤسسات الحكومية في قطر برامج واسعة للمسؤولية الاجتماعية، بهدف إحداث أثر إيجابي على المجتمع وتعزيز البعد الاجتماعي في إطار (ESG).

#### • ممارسات الحوكمة:

اتبعت قطر اتجاهات محددة لتعزيز الحوكمة هي:

- أولاً:** البناء الداخلي للدولة والمجتمع من خلال تعزيز الإطار الدستوري والمؤسسي، حيث شكل إصدار الدستور الدائم عام 2004 نقطة تحول في تنظيم مؤسسات الدولة وتحديد صلاحياتها على أسس حديثة.
- توسيع المشاركة المدنية، من خلال إنشاء المجلس البلدي المركزي لتفعيل مشاركة المواطنين في الحياة المدنية، مع تسجيل سابقة انتخاب امرأتين ضمن أعضائه.
  - ترسيخ الشفافية ومكافحة الفساد، تم تأسيس هيئة الرقابة الإدارية والشفافية (ACTA) وإطلاق جائزة الشيخ تميم لمكافحة الفساد مما يعكس التزام الدولة بتعزيز النزاهة والمساءلة.
  - تحسين الإفصاح والحوكمة في قطاع الأعمال، شهدت الشركات الكبرى المدرجة في بورصة قطر تقدمًا ملحوظًا في الإفصاح عن ممارسات (ESG) ضمن تقاريرها السنوية، ما يعزز الشفافية والحوكمة المؤسسية.
  - التطور في حقوق الإنسان وتمكين المرأة، حققت قطر تقدمًا كبيرًا في حقوق الإنسان، كما حققت المرأة القطرية مستويات غير مسبوقة من التمكين الاقتصادي والاجتماعي وتولتها مناصب قيادية.
- ثانيًا:** السياسة الخارجية من خلال: تعزيز العلاقات الاستراتيجية مع القوى الغربية، ركزت قطر على بناء شراكات قوية مع الولايات المتحدة والدول الغربية، بما في ذلك استضافة قاعدة عسكرية أمريكية. دور الوساطة الدولية، اكتسبت قطر مكانة بارزة كوسيط دبلوماسي في حل النزاعات الإقليمية والدولية، مما عزز حضورها وتأثيرها الدولي.
- ثالثًا:** ممارسات الحوكمة في القطاع الخاص ضمن إطار (ESG) من خلال: تعزيز الحوكمة المؤسسية المسؤولة، تُعد الحوكمة الركيزة الثالثة في إطار (ESG) حيث تركز على سلوك القيادة الإدارية تجاه أصحاب المصلحة، بما يضمن حماية الحقوق وتعزيز المساواة والشفافية.
- ترسيخ ثقافة الاستدامة داخل الشركات، حيث يتحمل المديرون وقادة الشركات مسؤولية بناء ثقافة مؤسسية داعمة للشفافية والمساءلة، بما يعزز الالتزام بتقارير الاستدامة.
  - دور الحوكمة في جودة تقارير الاستدامة، تشكل الحوكمة الفعالة أساسًا لتحسين جودة الإفصاح عن الأثر البيئي والاجتماعي للشركات، بما يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية.

#### ثانيًا: فرص وتحديات تطبيق مقاييس الـ (ESG) في قطر

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في قطر، موضحة أبرز نقاط القوة والضعف، والفرص، والتحديات المتعلقة بتطبيق هذه المقاييس.

جدول رقم (2-6)

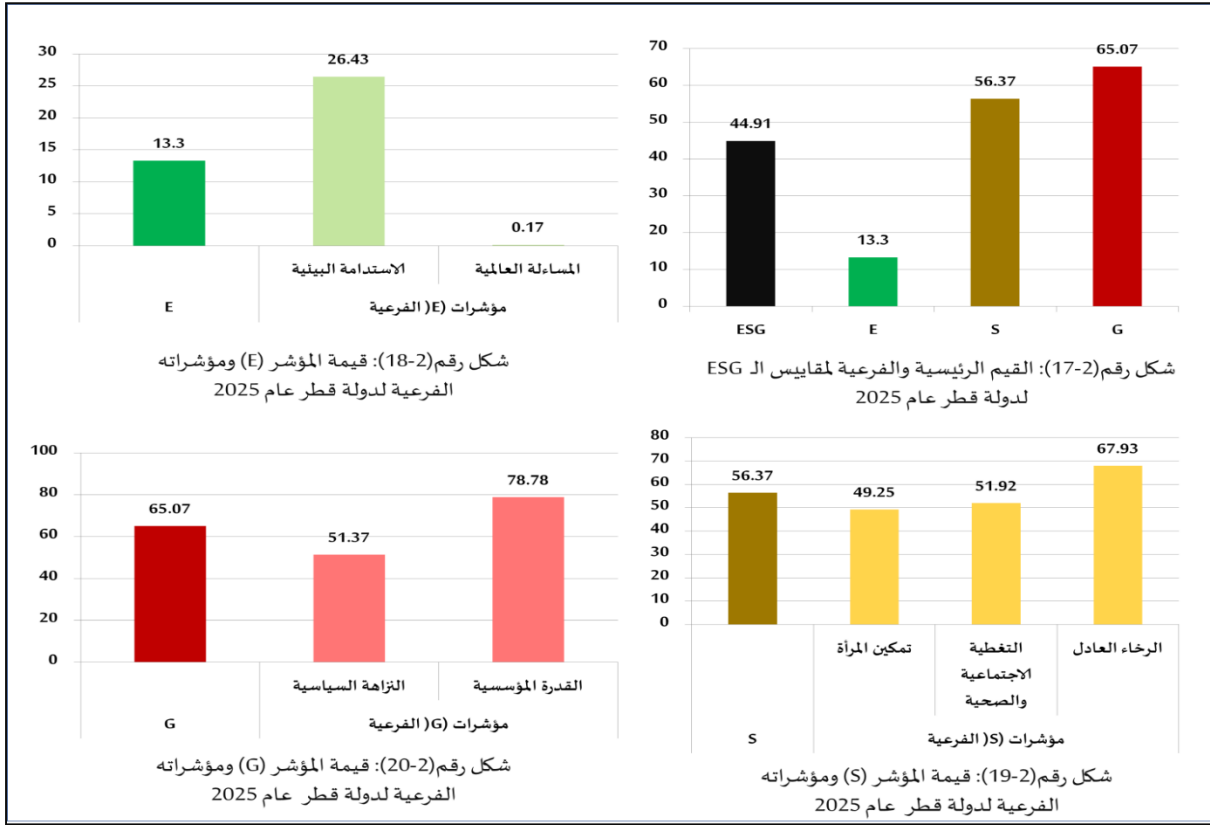
التحليل الرباعي لتطبيق ممارسات مقاييس الـ(ESG) في قطر

نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود إطار وطني شامل للاستدامة تدعمه رؤية قطر 2030 والاستراتيجيات البيئية الوطنية. كذلك وجود خطط واضحة للحد من الانبعاثات، تعزيز إدارة المياه، وحماية التنوع البيولوجي.</li> <li>- التوسع في الطاقة المتجددة، تركيز وطني على التنمية البشرية</li> <li>- إصلاحات قوية في حقوق العمال الوافدين</li> <li>- تقدم كبير في تمكين المرأة مع التوسع في برامج المسؤولية الاجتماعية</li> <li>- ترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة عبر هيئات مثل ACTA.</li> <li>- تحسن الإفصاح والحوكمة وتطور تقارير الاستدامة.</li> <li>- دور دبلوماسي دولي قوي يعزز المكانة الدولية للدولة ويعكس استقراراً سياسياً وحوكماً.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- اعتماد كبير على الطاقة الهيدروكربونية يجعل خفض الانبعاثات تحدياً هيكلياً طويل الأمد. ومحدودية مصادر المياه العذبة والاعتماد الشديد على تحلية المياه كثيفة الطاقة. تحديات مرتبطة بسرعة التوسع العمراني وتأثيره على جودة الهواء والموارد الطبيعية.</li> <li>- استمرار بعض التحديات الاجتماعية مثل فجوة المشاركة الاقتصادية بين الجنسين مقارنة بالدول المتقدمة.</li> <li>- بقاء فجوات في تطبيق السياسات الاجتماعية على مستوى بعض القطاعات أو المؤسسات.</li> <li>- تفاوت مستويات الإفصاح والحوكمة بين القطاعين العام والخاص.</li> <li>- محدودية مشاركة المجتمع المدني مقارنة بالدول ذات الأنظمة الأكثر انفتاحاً.</li> </ul>
الفرص	التحديات
<ul style="list-style-type: none"> <li>- إمكانية تسريع التحول للطاقة المتجددة وتطوير اقتصاد منخفض الكربون. تبني الاقتصاد الدائري وإدارة متقدمة للنفايات قد يعزز الأداء البيئي ويقلل البصمة الكربونية.</li> <li>- تعزيز برامج التعليم من أجل التنمية المستدامة لإعداد جيل داعم للتحول المستدام.</li> <li>- توسيع إصلاحات العمل وتمكين المرأة لرفع الإنتاجية وتنوع الاقتصاد. والإفادة من مكانة قطر الدبلوماسية لتعزيز شراكات دولية في مجالات الاستدامة.</li> <li>- تطوير أطر الحوكمة المؤسسية لمواءمة معايير ESG العالمية بما يعزز جاذبية الاستثمار.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مواجهة تأثيرات التغير المناخي مثل ارتفاع الحرارة ومستويات البحر.</li> <li>- الحاجة لاستثمارات ضخمة لتقليل انبعاثات القطاعات كثيفة الطاقة.</li> <li>- مواءمة سوق العمل مع النمو السكاني والاعتماد على العمالة الوافدة.</li> <li>- ضمان استدامة المكاسب الاجتماعية في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة.</li> <li>- الحاجة لاستمرار تحسين الشفافية ومكافحة الفساد في جميع القطاعات.</li> <li>- ضرورة زيادة مواءمة التشريعات مع تطلعات المستثمرين والمعايير الدولية في التقارير غير المالية.</li> </ul>

المصدر: من إعداد الباحث

يتبين من نتائج التحليل الرباعي، أن قطر تمتلك العديد من نقاط القوة، أبرزها الإطار الوطني الشامل للاستدامة والتوسع في الطاقة المتجددة، إلى جانب التطور الملحوظ في الحوكمة والشفافية، وتحسن في البعد الاجتماعي بفضل إصلاحات العمال وتمكين المرأة وتطور الخدمات الاجتماعية، وهو ما انعكس على ارتفاع قيمة البعد الاجتماعي (68.35) وتحسن الحوكمة (52.03) الشكل رقم (2-17) بينما تبرز نقاط ضعف هيكلية في البعد البيئي، الذي سجل قيمة منخفضة (27.14)، الشكل رقم (2-17) نتيجة الاعتماد على الطاقة الهيدروكربونية، ومحدودية المياه، وتأثير التوسع العمراني، إضافة إلى فجوات في تطبيق السياسات الاجتماعية وتفاوت الإفصاح. كما أن النتائج تشير إلى فرص مهمة كتطوير الاقتصاد منخفض الكربون، وتعزيز التعليم المستدام، وتوسيع الشراكات الدولية في مجالات البيئة والحوكمة، إلى جانب التوسع في الاقتصاد الدائري. إلا أن قطر تواجه تحديات جوهرية تتمثل في تأثيرات التغير المناخي، والحاجة لاستثمارات بيئية ضخمة، واستدامة التحولات الاجتماعية

والاقتصادية، مع ضرورة موازنة التشريعات والمعايير الوطنية مع متطلبات (ESG) العالمية لتحقيق تقدم متوازن عبر الأبعاد الثلاثة.



المصدر: تقرير مؤشر المعرفة العالمي (2025)، <https://www.knowledge4all.org/ar.UNDP>.

### 3.2.2 ممارسات مقاييس الـ (ESG) في المملكة المغربية

#### أولاً: الوضع الراهن لممارسات مقاييس الـ (ESG) في المملكة المغربية

تتميز المغرب، باستقرار سياسي نسبي واقتصاد متنوع يشمل الزراعة، والصناعة، والسياحة والطاقة المتجددة. ويواجه تحديات بيئية واجتماعية منها، ندرة المياه، والتصحر، والتفاوتات الإقليمية والفقر في المناطق الريفية، إضافة إلى بطالة الشباب، وضعف مشاركة الأقليات. كما تعاني الحوكمة من ضعف الشفافية، وضعف التنسيق بين الجهات الحكومية، مع محدودية المشاركة المجتمعية. وعلى الرغم من وجود سياسات وطنية للتنمية المستدامة، يظل الأداء الوطني في مؤشرات الاستدامة متراجعاً نسبياً، مع تراجع ترتيب المغرب في أهداف التنمية المستدامة. ويستلزم التصدي لهذه التحديات اعتماد تدابير وممارسات فعّالة على مستوى الدولة، والبورصات، والشركات في إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. وفيما يأتي عرض لأهم هذه الممارسات:

#### • الممارسات البيئية:

وضعت المملكة المغربية خارطة طريق للتحويل البيئي تهدف إلى تعزيز الحوكمة البيئية وتحقيق التوازن بين حماية البيئة والتقدم الاقتصادي، من خلال مجموعة من الاستراتيجيات والمبادرات الوطنية والدولية، أبرزها:

- الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2017، عززت المغرب التزامها بالتنمية المستدامة عبر صياغة الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة وتجسيدها في القانون الإطاري رقم 99-12 (2014)، الذي يحدد الأهداف الأساسية للدولة، ويلزم الحكومة بوضع استراتيجية وطنية شاملة. أطلقت النسخة المحدثة منها بهدف تحقيق تحول أخضر عادل وشامل بحلول 2035، مع التركيز على التمويل المستدام، وتعزيز الابتكار، وتسريع التحول الرقمي، وتطوير رأس المال البشري وتحسين الإطار القانوني والضريبي. تركز الاستراتيجية على ستة محاور رئيسية: (1) حماية الموارد الطبيعية. (2) ضمان الوصول العادل للخدمات الأساسية. (3) الانتقال نحو اقتصاد أخضر منخفض الكربون. (4) تحقيق الأمن الطاقى والمائى والغذائى. (5) التوزيع المتوازن لمشروعات التنمية. (6) حماية التراث الثقافى.

- سياسة تغير المناخ والمساهمات المحددة وطنياً، اعتمدت المغرب أهدافاً طموحة لمكافحة تغير المناخ منذ 2014، وقدمت مساهماتها المحددة وطنياً إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في 2016، قبل أن يتم تحديثها في 2021، حيث رفعت أهداف خفض الانبعاثات غير المشروطة من 17% إلى 18.3%، والمشروطة من 42% إلى 45.5%. أطلقت المغرب أيضاً استراتيجية وطنية للتمويل المناخي حتى 2030 لدعم التحول الأخضر.

- الاستراتيجية الوطنية للطاقة والانتقال الطاقى (2009)، تهدف هذه الاستراتيجية إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة إلى 52% بحلول عام 2030 في المزيج الكهربائى، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وتعزيز التكامل الإقليمى لأسواق الطاقة. مستفيدة من الموارد الطبيعية الهائلة في الطاقة الشمسية، والرياح، والطاقة المائية. ومن أبرز المشروعات مشروع "نور" للطاقة الشمسية، بالإضافة إلى إمكانية المغرب في إنتاج الهيدروجين الأخضر لتلبية أكثر من 4% من الطلب العالمى بحلول 2030. كما أطلقت مجموعة OCP برنامج استثمار أخضر 2023-2027، بهدف تحقيق الحياد الكربونى بحلول 2040 عبر استخدام الطاقة المتجددة وتقنيات احتجاز الكربون.

- الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية، أبدت المملكة المغربية اهتماماً طويلاً بالأمد بالقضايا البيئية، من خلال المصادقة على اتفاقيات دولية مثل اتفاقية ماربول (1973)، اتفاقية ريو للتنوع البيولوجى (1992)، اتفاقية باريس لمكافحة التصحر (1994)، واتفاق باريس للمناخ (2015). كما استضافت المغرب مؤتمر الأطراف COP22 في مراكش (2016)، وأطلقت خارطة طريق للقطاع المالى لتعزيز دمج معايير ESG في السياسات المالىة.

- برنامج تطوير النمو الأخضر، يهدف البرنامج إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في تبني التحول الأخضر، واستخدام الطاقات المتجددة، وتطبيق كفاءة الطاقة، وإنشاء قطاعات صناعية خضراء وتقنيات نظيفة، لتعزيز الاستدامة الصناعية والحد من البصمة الكربونية. على الرغم من هذه المبادرات، ما يزال هناك تحديات في مجال حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، مما يتطلب تعزيز السياسات البيئية وتحسين التنفيذ والمتابعة.

#### ● الممارسات الاجتماعية:

- الإطار التشريعى والاتفاقيات الدولية، صادقت المغرب على الاتفاقيات الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق الطفل، ومحاربة التعذيب والتمييز، فضلاً عن المعايير الأساسية للعمل التابعة لمنظمة العمل الدولية. كما تم تعزيز الإطار التشريعى من خلال تعديل قانون العمل لعام 2004، كما أطلقت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عام 2005 لمكافحة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعى. ثم جاء دستور 2011 ليؤكد على التزام الدولة بتحقيق تنمية بشرية مستدامة تعزز العدالة الاجتماعية.

- مسؤولية الشركات الاجتماعية. اعتمدت المغرب نهج المسؤولية الاجتماعية للشركات والذي يساهم في تحسين ظروف العمل، وتعزيز التنوع والشمول داخل القوة العاملة، وزيادة شعور الموظفين بالفخر والانتماء، كما يحفزهم على المساهمة في أهداف التنمية المستدامة للشركة.
- الهيئات المكلفة بالتنمية المستدامة .. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يقوم المجلس بمهام استشارية حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويصدر آراء ودراسات لتعزيز التنمية المستدامة، وقد صاغ المجلس مرجعية لميثاق اجتماعي جديد، يشمل الوصول إلى الخدمات الأساسية، والإدماج الاجتماعي، وحماية البيئة، والحوكمة، والتنمية الاقتصادية. كما ركز على المسؤولية المجتمعية للمؤسسات وأصدر توصيات لتعزيز دمجها في القطاع الخاص.
- اتحاد المقاولات المغربي، (يمثل الاتحاد القطاع الخاص) والذي يعزز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات. فقد أعد الاتحاد ميثاقاً بالتعاون مع الأطراف المعنية. يركز على تسعة محاور تشمل احترام حقوق الإنسان، وتحسين مستمر لظروف العمل والتشغيل والعلاقات المهنية، والحفاظ على البيئة، ومكافحة الفساد، واحترام قواعد المنافسة التزيهة، وتعزيز شفافية حوكمة الشركات، واحترام مصالح العملاء والمستهلكين، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للموردين والمقاولين الفرعيين، وتطوير الالتزام تجاه المجتمع.
- الحصول على تمييز رسمي يعرف بعلامة CGEM للمسؤولية الاجتماعية للمقاولات، تحصل الشركات الملتزمة بالميثاق على تمييز CGEM للمسؤولية الاجتماعية، مما يعكس التزامها بتطبيق المسؤولية الاجتماعية ودمجها في استراتيجياتها الإدارية والعملياتية اليومية.

#### • ممارسات الحوكمة:

شهدت المغرب تقدماً ملحوظاً في مجال الحوكمة، مدعوماً بلوائح وسياسات ومؤسسات تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة. كما أسهمت فترة ما بعد جائحة كوفيد-19 في تسريع الرقمنة، مما يعزز فعالية ممارسات الحوكمة ويُسهم في تحسين شفافية المؤسسات، هذا وتُعد الحوكمة السليمة والفعّالة عنصراً أساسياً في (ESG) حيث تُمكن المؤسسات من التصرف بمسؤولية اجتماعية وتطبيق نهج المسؤولية المجتمعية بشكل فعّال.

المؤسسات المكلفة بالحوكمة والتنمية البشرية في المغرب، ينص الدستور المغربي على وجود مؤسسات رئيسة مسؤولة عن الحوكمة الجيدة والتنظيم، إلى جانب هيئات معنية بتعزيز التنمية البشرية المستدامة والديمقراطية التشاركية ومسؤولية الشركات الاجتماعية، وهي:

مجلس المنافسة : يضمن الشفافية والنزاهة في السوق ويمنع الممارسات الاحتكارية.

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة : مكلفة بمكافحة الفساد وضمان الشفافية في الإدارة العامة.

المجلس الأعلى للحسابات : يراقب تنفيذ الميزانية العامة ويضمن كفاءة أداء المؤسسات العمومية.

#### ثانياً: فرص وتحديات تطبيق مقاييس الـ (ESG) في المملكة المغربية

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في المملكة المغربية، موضحاً أبرز نقاط القوة، نقاط الضعف، الفرص، والتحديات المتعلقة بتطبيق هذه المقاييس.

جدول رقم (2-7)

التحليل الرباعي لتطبيق ممارسات مقاييس الـ (ESG) في المملكة المغربية

نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود إطار وطني شامل للاستدامة تدعمه الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ورؤية 2035.</li> <li>- سياسات طموحة لخفض الانبعاثات وتعزيز الطاقة المتجددة وخاصة مشروعات مثل "نور" والهيدروجين الأخضر.</li> <li>- تطور تشريعي واجتماعي يشمل تعزيز حقوق الإنسان وحماية العمال وتمكين المجتمع عبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.</li> <li>- تقدم كبير في المسؤولية الاجتماعية للشركات ووجود معايير وميثاق واضح (CGEM).</li> <li>- مؤسسات قوية للحوكمة مثل مجلس المنافسة، هيئة مكافحة الفساد، والمجلس الأعلى للحسابات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- استمرار الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية على الرغم من التوسع في المتجددة.</li> <li>- تحديات في حماية الموارد الطبيعية وفعالية تطبيق السياسات البيئية.</li> <li>- فجوات في العدالة الاجتماعية ووجود تفاوت في الوصول للخدمات بين المناطق.</li> <li>- تفاوت مستوى التزام الشركات بمعايير المسؤولية الاجتماعية والحوكمة.</li> <li>- محدودية قدرات المتابعة والتنفيذ مقارنة بحجم الاستراتيجيات المطروحة.</li> </ul>
الفرص	التحديات
<ul style="list-style-type: none"> <li>- توسيع الاقتصاد الأخضر واستقطاب الاستثمار عبر مشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر.</li> <li>- تطوير برامج النمو الأخضر للشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الاستدامة الصناعية.</li> <li>- تقوية التعليم والتنمية البشرية لدعم رأس مال بشري قادر على قيادة التحول الأخضر.</li> <li>- تعزيز الشراكات الدولية في التمويل المناخي والمشروعات البيئية.</li> <li>- استثمار مكانة المغرب في الاتفاقيات الدولية لتسريع دمج معايير ESG في الاقتصاد.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تأثيرات تغير المناخ مثل شح المياه والضغط على الموارد الطبيعية.</li> <li>- الحاجة لاستثمارات ضخمة لتنفيذ خطط خفض الانبعاثات والبنية التحتية المستدامة.</li> <li>- الحفاظ على التوازن بين التنمية الاقتصادية السريعة وحماية البيئة.</li> <li>- ضمان تطبيق متجانس لمعايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية بين مختلف القطاعات.</li> <li>- مواكبة المعايير الدولية لـ ESG وضمان شفافية الإفصاح البيئي والاجتماعي.</li> </ul>

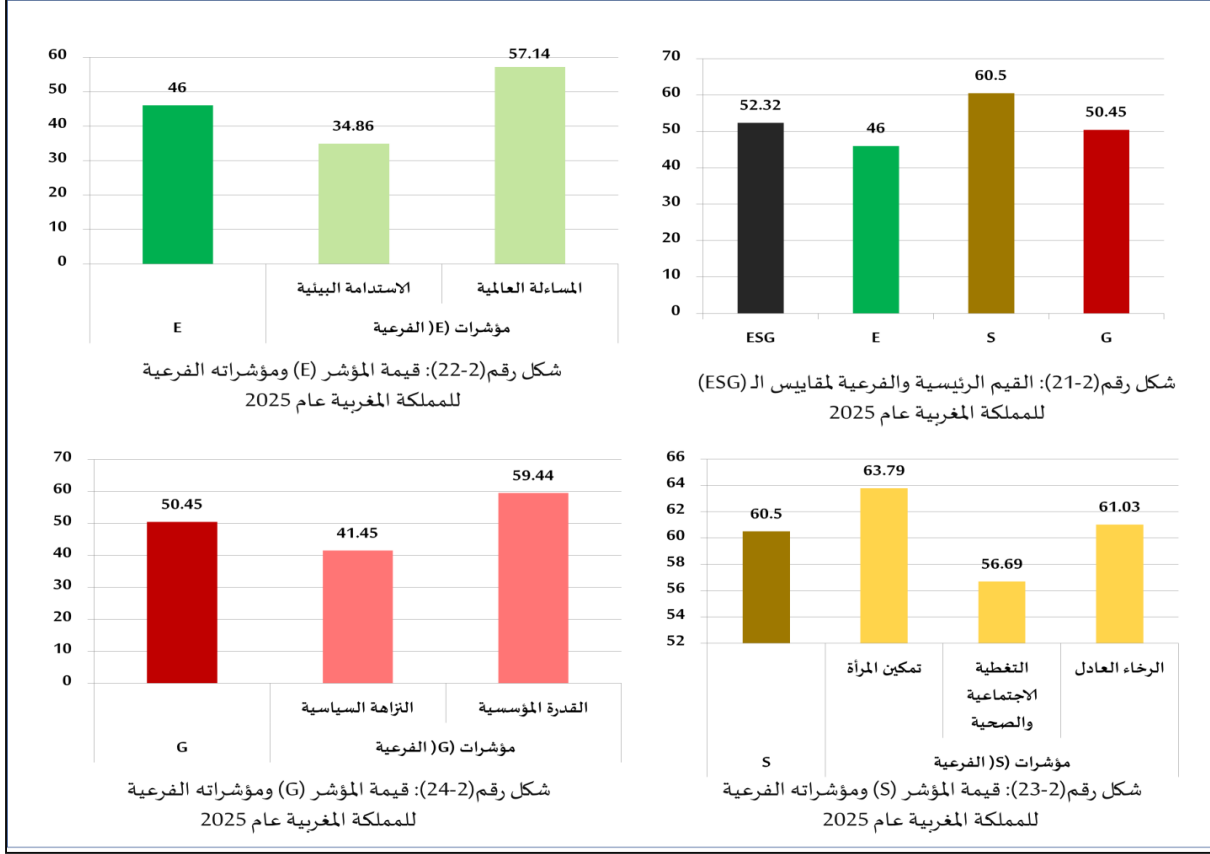
المصدر: من إعداد الباحث

تُظهر نتائج التحليل أن المغرب تمتلك مجموعة قوية من عوامل التمكين، أبرزها الإطار الوطني الشامل للاستدامة المدعوم بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ورؤية 2035، إلى جانب سياسات طموحة لخفض الانبعاثات والتوسع في الطاقة المتجددة ومشروعات رائدة مثل "نور" والهيدروجين الأخضر. كما يعزز التطور التشريعي والاجتماعي، بما في ذلك تحسين حقوق الإنسان، وإصلاحات العمل، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، النتائج الإيجابية في البعد الاجتماعي الذي بلغ (60.5) شكل رقم (21-2) مدعومًا كذلك بتوسع المسؤولية الاجتماعية للشركات واعتماد ميثاق CGEM. وعلى مستوى الحوكمة، تدعم مؤسسات مثل مجلس المنافسة، وهيئة مكافحة الفساد، والمجلس الأعلى للحسابات، الأداء الحوكمي الذي سجل (50.45) شكل رقم (21-2) على الرغم من الحاجة إلى تحسين التطبيق العملي للسياسات.

من ناحية أخرى، تظهر نقاط ضعف تتمثل في استمرار الاعتماد على الطاقة التقليدية، وتحديات حماية الموارد الطبيعية، وفجوات العدالة الاجتماعية بين المناطق، وتفاوت التزام الشركات بمعايير الحوكمة والاستدامة، إضافة إلى محدودية قدرات التنفيذ مقارنة بحجم الاستراتيجيات المطروحة. ويعكس مستوى البعد البيئي البالغ (46) شكل رقم (21-2) هذه التحديات، خاصة شح المياه والضغط على الموارد.

ويتوافر أمام المغرب فرص واسعة لتسريع التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وجذب الاستثمارات في الطاقة المتجددة والهيدروجين، وتطوير برامج النمو الأخضر للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز رأس المال البشري عبر التعليم المستدام،

إلى جانب استثمار مكانته الدولية في دعم التمويل المناخي. إلا أن مواجهة تأثيرات تغير المناخ، والحاجة لاستثمارات ضخمة للتحول الأخضر، وضمان تطبيق متجانس لمعايير الحوكمة ومواءمة التشريعات مع متطلبات (ESG) الدولية تبقى تحديات رئيسة تتطلب تعزيز التنسيق لتحقيق تحول بيئي واجتماعي متوازن ومستدام.



المصدر: تقرير مؤشر المعرفة العالمي (2025)، <https://www.knowledge4all.org/ar/UNDP>

### 3.2 فرص وتحديات أداء مقاييس ال (ESG) بالدول المتقدمة

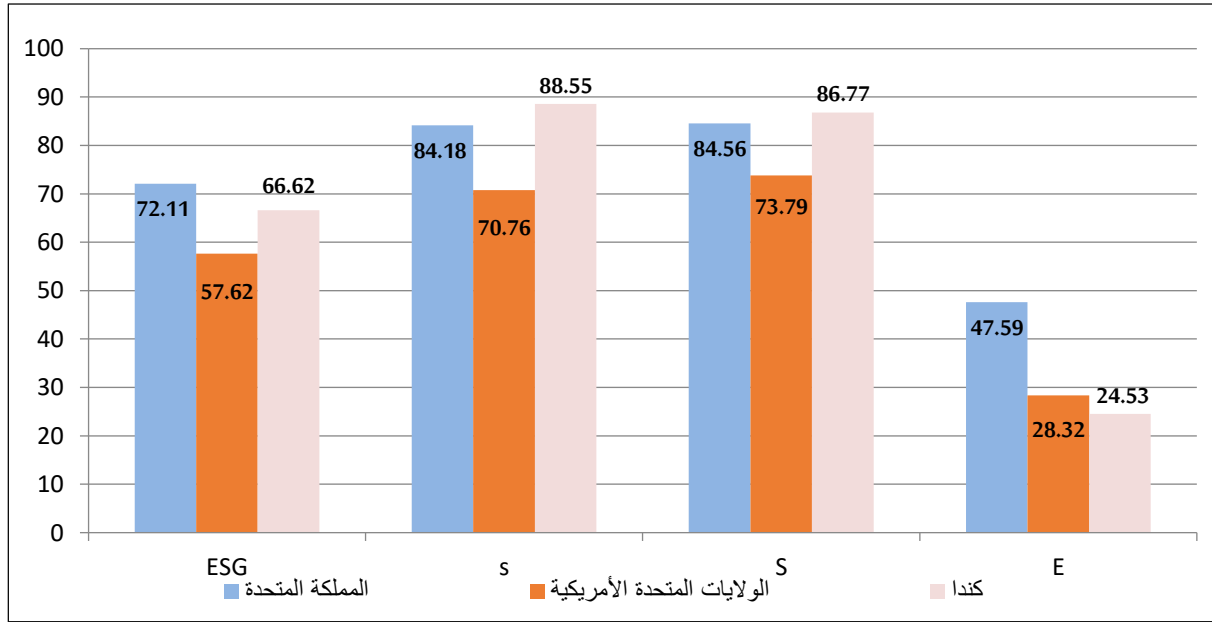
أظهرت نتائج تحليل (SWOT) لمنظومة (ESG) في الاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وكندا أن نقاط القوة تتمثل في الأطر التنظيمية والتشريعية المتقدمة، وشفافية الإفصاح، وقوة الحوكمة، والسياسات الاجتماعية الداعمة لحقوق العمال والمساواة. في المقابل، يظل البعد البيئي الأضعف نسبيًا، بما يشير إلى الحاجة لتعزيز سياسات خفض الانبعاثات والتحول للطاقة المتجددة. وتشمل نقاط الضعف التفاوت في تطبيق المعايير، والاعتماد على الإفصاح الطوعي، وتعقيد متطلبات الامتثال. وتتمثل الفرص في توسيع الاقتصاد الأخضر، وزيادة الاستثمار المستدام، والابتكار في التقنيات منخفضة الكربون. بينما تشمل التحديات ارتفاع تكاليف التحول، فجوات البيانات، مخاطر التضليل البيئي، والحاجة المستمرة لتحديث المعايير، مما يستلزم استراتيجيات أكثر تكاملاً لضمان استدامة فعالة ومتوافقة دوليًا. وتؤكد هذه النتائج القيم المحسوبة لأبعاد (ESG) وفقًا لمؤشر المعرفة العالمي عام 2025 والواردة بالجدول رقم (8-2) والشكل (2-25)

## جدول رقم (8-2)

### قيم مقاييس الـ ESG للدول المتقدمة محل الدراسة عام 2025

البيان	ESG	G	S	E	البُعد الأكثر تقدمًا	البُعد الأكثر تحديًا
المملكة المتحدة	72.11	84.18	84.56	47.59	البُعد الاجتماعي	البُعد البيئي
الولايات المتحدة الأمريكية	57.62	70.76	73.79	28.32	البُعد الاجتماعي	البُعد البيئي
كندا	66.62	88.55	86.77	24.53	الحوكمة	البُعد البيئي

المصدر: تقرير مؤشر المعرفة العالمي (2025)، UNDP، <https://www.knowledge4all.org/ar>



المصدر: تقرير مؤشر المعرفة العالمي (2025)، UNDP، <https://www.knowledge4all.org/ar>

## شكل رقم (25-2)

### قيم مقاييس الـ ESG لبعض الدول المتقدمة خلال عام 2025

## 4.2 فرص وتحديات أداء مقاييس الـ (ESG) بالدول الإقليمية

أظهرت نتائج تحليل (SWOT) لممارسات (ESG) في كل من المملكة العربية السعودية، وقطر، والمغرب أن أبرز نقاط القوة تتمثل في وجود أطر وطنية شاملة للاستدامة، واستراتيجيات واضحة للطاقة المتجددة، وتقدم ملحوظ في البعد الاجتماعي عبر خفض البطالة وتمكين المرأة، إلى جانب تحسن الحوكمة من خلال مؤسسات قوية تعزز الشفافية ومكافحة الفساد. في المقابل، برزت نقاط الضعف في الاعتماد على الإفصاح الطوعي، وتفاوت فعالية المبادرات الاجتماعية، وضعف الالتزام البيئي لبعض الشركات، واستمرار الاعتماد على الطاقة التقليدية وضغط الموارد الطبيعية. وتتمثل الفرص في التوسع نحو الاقتصاد منخفض الكربون، ومشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، وتعزيز التعليم المستدام والمسؤولية الاجتماعية، واستثمار الشراكات الدولية والتمويل المناخي. بينما تشمل التحديات تأثيرات التغير المناخي، وارتفاع تكاليف التحول، وفجوات سوق العمل، والحاجة إلى مواءمة التشريعات الوطنية مع معايير ESG العالمية.

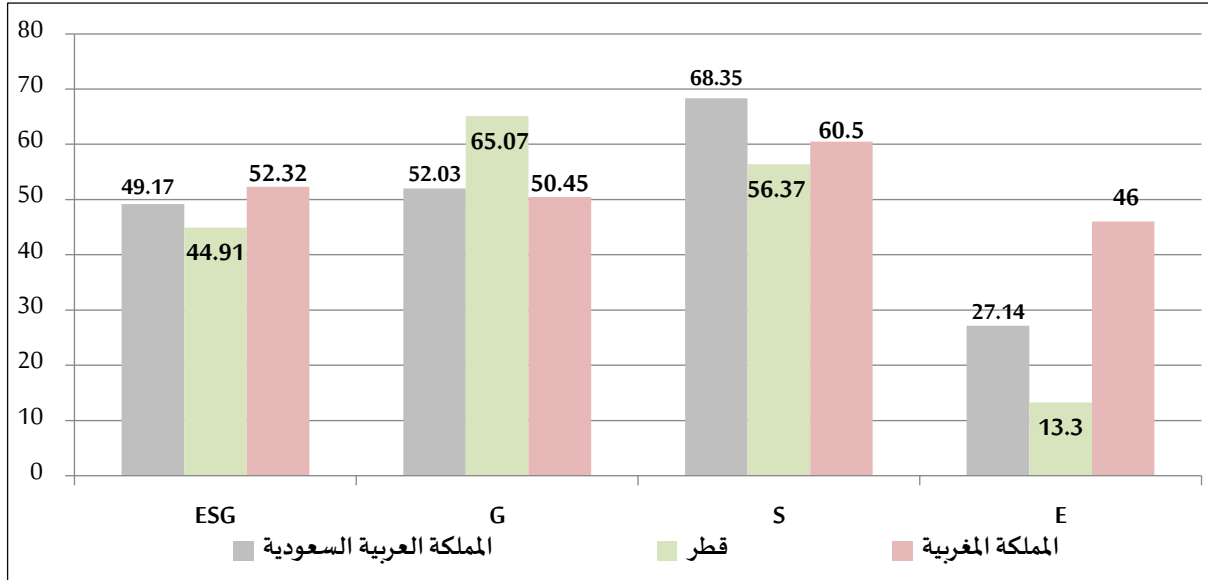
وتؤكد هذه النتائج القيم المحسوبة لأبعاد (ESG) وفقاً لمؤشر المعرفة العالمي عام 2025، حيث يعكس البعد الاجتماعي قوة واضحة (السعودية والمغرب)، والحوكمة أداءً قوياً (قطر)، بينما يبقى البعد البيئي الأضعف (السعودية، وقطر، والمغرب)، مما يؤكد الحاجة لتعزيز الالتزام البيئي والسياسات الوطنية لضمان استدامة متوازنة وشاملة يوضح الجدول رقم (2-9) والشكل (2-26) قيم مقاييس الـ ESG للدول الإقليمية محل الدراسة.

### جدول رقم (2-9)

#### قيم مقاييس الـ ESG للدول الإقليمية محل الدراسة عام 2025

البيان	ESG	G	S	E	البُعد الأكثر تقدماً	البُعد الأكثر تحدياً
المملكة العربية السعودية	49.17	52.03	68.35	27.14	البُعد الاجتماعي	البُعد البيئي
قطر	44.91	65.07	56.37	13.3	الحوكمة	البُعد البيئي
المملكة المغربية	52.32	50.45	60.5	46	البُعد الاجتماعي	البُعد البيئي

المصدر: تقرير مؤشر المعرفة العالمي (2025)، UNDP، <https://www.knowledge4all.org/ar..>



المصدر: تقرير مؤشر المعرفة العالمي (2025)، UNDP، <https://www.knowledge4all.org/ar..>

### شكل رقم (2-26)

#### قيم مقاييس الـ ESG لبعض الدول الإقليمية خلال عام 2025

## الفصل الثالث

### تحليل مقارن بين مصر ودول البريكس في تطبيقات مقاييس الـ ESG

#### تمهيد:

انطلاقاً من أن الدراسة تركز في الأساس على تحليل واقع تطبيق مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في مصر ودول مجموعة البريكس، فقد جاء استعراض الخبرات الدولية والإقليمية (بالفصل الثاني) بوصفه إطاراً مرجعياً داعماً يهدف إلى الاستفادة من التجارب الأكثر تقدماً في هذا المجال، لما تتيحه من فهم لتطور الأطر التنظيمية والمؤسسية لتطبيق مقاييس الـ (ESG)، ورصد الإجراءات والسياسات التي أسهمت في تعزيز فاعليتها. ومن ثم، يمثل تحليل هذه التجارب مدخلاً يمهد لتحليل مقارن بين مصر ودول البريكس (محور الدراسة الرئيس)، من خلال توفير معايير مرجعية للمقارنة، وتحديد الممارسات القابلة للتكييف مع الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية لتلك الدول. وعليه يستهدف هذا الفصل إجراء تحليل مقارن لممارسات مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، بهدف تحديد أبرز نقاط القوة والضعف، واستكشاف الفرص المتاحة، ورصد التحديات التي تواجه تطبيق هذه المقاييس، إلى جانب تحليل العوامل المفسرة لتباين مستويات الأداء في هذه الدول، بما يدعم صانعي القرار في وضع سياسات أكثر فاعلية لتعزيز الأداء المستدام، ويسهم في دفع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

#### 1.3 ممارسات مقاييس الـ (ESG) في مصر

تستند ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في مصر على حزمة متكاملة من الدوافع المؤسسية والتنظيمية والاقتصادية التي تدعم التحول نحو التنمية المستدامة. وقد أسهمت «رؤية مصر 2030» والاستراتيجية الوطنية للتغير المناخي 2050 في إرساء هذا التوجه من خلال التركيز على خفض الانبعاثات الكربونية، وتعزيز القدرة على التكيف مع تداعيات التغيرات المناخية، ودمج اعتبارات الاستدامة ضمن السياسات العامة.

وفي هذا السياق، عزز البنك المركزي إدراج اعتبارات الاستدامة من خلال إرشادات تنظيمية لإدارة المخاطر البيئية والمناخية وتطوير منتجات التمويل المستدام، إلى جانب الانضمام لمبادرات دولية مثل (NGFS) و (SBFN) كما دعمت البورصة المصرية الاستثمار المستدام عبر مؤشر الاستدامة ومتطلبات الإفصاح غير المالي، في ظل تزايد الضغوط العالمية المرتبطة بتدفقات الاستثمار الأجنبي ومتطلبات المؤسسات الدولية وآليات تنظيمية مثل آلية تعديل حدود الكربون (CBAM).

ويُعد الإطار التشريعي والتنظيمي أحد الركائز الأساسية لترسيخ تطبيق مقاييس (ESG) في مصر، فقد طوّرت الدولة هذا الإطار تدريجياً من قوانين في التسعينيات مثل قانون سوق المال، وقانون البيئة، إلى تشريعات حديثة تُعزز الشفافية وتمكّن أدوات التمويل المستدام. وتساهم الجهات الرقابية، مثل البنك المركزي، والهيئة العامة للرقابة المالية، والبورصة، في استكمال هذا الإطار عبر لوائح تُعنى بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، وتعزيز الإفصاح، وتحسين الحوكمة. ويتناول الجزء التالي أهم ممارسات مقاييس الـ ESG في مصر

#### ● الممارسات البيئية:

- تعزيز الاستدامة البيئية، من خلال تبني سياسات تستهدف تقليل الانبعاثات، وتحسين إدارة المخلفات، وتوسيع استخدام الطاقة المتجددة، واعتماد معايير للتمويل والبناء الأخضر، كما تبنت الشركات المصنعة والمصدرة سلاسل توريد شفافة تضمن ممارسات عمل عادلة، ونفذت برامج ومبادرات لتطوير المهارات خاصة في قطاعات التكنولوجيا والخدمات، لدعم

- المساواة الاجتماعية وتعزيز مرونة القوى العاملة. كما تم إطلاق أول سندات خضراء سيادية في الشرق الأوسط (2020)، وشجعت الشركات على الإفصاح البيئي. (Ministry of Environment, 2022, World Bank, 2022)
- التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة، يأتي في مقدمتها مجمع بنبان للطاقة الشمسية في صعيد مصر، ويُعد من أكبر مشروعات الطاقة الشمسية في أفريقيا، يسهم هذا المشروع في الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو مليوني طن سنوياً، ويبرز الدور الاجتماعي بتوفير وظائف لأبناء المناطق المجاورة، كما يؤكد على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث شاركت شركات عالمية ومحلية إلى جانب الحكومة في تمويل المشروع. (Ministry of Environment, 2022)
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050، تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام مع خفض الانبعاثات عبر التحول إلى الطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة الطاقة، مع بناء المرونة والقدرة على التكيف مع تغيرات المناخ وتخفيف الآثار السلبية المرتبطة بتغير المناخ، كما تسعى إلى تحسين الحوكمة وإدارة العمل في مجال تغير المناخ، وتحسين البنية التحتية لتمويل الأنشطة المناخية، ودعم البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وإدارة المعرفة ورفع الوعي لمكافحة تغير المناخ، لضمان تخطيط وتنفيذ سياسات مناخية تشاركية وفعالة.
- برنامج إدارة المخلفات والنفايات الصلبة، يهدف إلى إنشاء منظومة متكاملة ومستدامة لجمع النفايات ونقلها ومعالجتها أو تدويرها والتخلص الآمن منها، بما يحمي البيئة والصحة العامة. كما يسعى إلى تطوير البنية التحتية والقدرات الفنية للجهات المعنية، ووضع إطار تشريعي ومؤسسي فعال على مستوى الدولة والمحافظات. ويعمل البرنامج على تقليل الأضرار البيئية والمناخية الناتجة عن النفايات، ودعم الاقتصاد الدائري من خلال إعادة التدوير والإفادة من المخلفات. كما يشجع مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص، ويعزز الوعي البيئي، مع خلق فرص عمل في قطاع إدارة المخلفات (Egyptian Environmental Affairs Agency, 2023)
- دعم المشروعات الخضراء، يهدف تسريع التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، من خلال تمويل مشروعات الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، وإدارة المخلفات، مما يساهم في خفض الانبعاثات الكربونية ويحسن من الأداء البيئي. في هذا الإطار، تعبر الحكومة عن التزامها بخطة استثمار عامة 2026/2025 حيث خصّصت 55% من الاستثمارات العامة للمشروعات الخضراء، مقابل 50% في العام المالي الحالي (2024-2025). مما يعكس قناعة بأن التحول البيئي ليس خياراً بل ضرورة لتوازن التنمية مع الحماية البيئية.
- إطلاق دليل الاستدامة البيئية، أطلقت البورصة المصرية دليل الاستدامة البيئية لتوجيه الشركات المقيدة نحو الإفصاح الشفاف عن ممارساتها البيئية ضمن إطار ESG (البورصة المصرية، 2024)
- دليل معايير الاستدامة البيئية، والإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر، يهدف إلى التوعية بالقطاعات والتدخلات ذات التأثير الإيجابي المباشر على البيئة، ويوجه القطاعين العام والخاص تجاه الاستثمار فيها.
- استبدال الوقود الأحفوري، اعتماد بعض شركات التطوير العقاري في مصر على الكهرباء بدل الوقود الأحفوري لتقليل الانبعاثات الكربونية وتحسين كفاءة الطاقة في المباني (Mountain View, 2022)
- تبني مفهوم الاقتصاد الدائري، من خلال تطبيق ممارسات إعادة التدوير وإدارة النفايات الصلبة، وتحويل النفايات الزراعية أو الصناعية إلى موارد قابلة للاستخدام (SAP, 2021)
- الحفاظ على الموارد الطبيعية، بتقليل استهلاك المياه والطاقة، واستخدام مواد بناء منخفضة البصمة الكربونية ضمن سلسلة التوريد.

- الإفصاح والشفافية البيئية عن الأداء والتأثيرات البيئية، إصدار تقرير استدامة سنوي يوضح جهود الشركة في إدارة البيئة، الانبعاثات، استهلاك الموارد، وإدارة النفايات (SAP, 2021)

#### ● الممارسات الاجتماعية:

- تركز مصر على تطوير رأس المال البشري، وتحسين ظروف العمل، وتمكين الفئات المهمشة. وتشجع الشركات على تطبيق معايير السلامة المهنية، والمسؤولية الاجتماعية، ومبادرات التعليم والصحة، ومن أبرز هذه الممارسات: (1) جهود تمكين المرأة اقتصاديًا وسياسيًا. (2) دعم بيئة عمل آمنة وتطبيق معايير السلامة والصحة المهنية. (3) إدماج مبادئ المسؤولية الاجتماعية في الشركات الكبرى (4) الاستثمار في الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية: من خلال مبادرات تستهدف تحسين التعليم، وتوفير خدمات صحية، وتنمية مهارات القوى العاملة أو المجتمع المحلي (World Bank, 2021).
- دعم المجتمعات المحلية والفئات المحتاجة، بعض الشركات والمؤسسات في مصر تُنقذ برامج لدعم الفئات المحتاجة، مثل توفير مساعدات اجتماعية، ورعاية الأيتام، وتحسين ظروف الأسر، ضمن مسؤوليتها المجتمعية.
- مبادرات تنمية المجتمع ورفع مستوى المعيشة، من خلال إعادة بناء وتأثيث منازل الأسر الأكثر استحقالًا، كمساهمة اجتماعية لتحسين مستوى المعيشة.

#### ● ممارسات الحوكمة:

- ومن أبرز هذه الممارسات، تطبيق قواعد الحوكمة للشركات من خلال الهيئة العامة للرقابة المالية. وتشجيع الإفصاح غير المالي وتقارير الاستدامة. ومكافحة الفساد من خلال هيئة الرقابة الإدارية (OECD 2022).
- مراجعة الحوكمة العامة في مصر، تم إعداد (Public Governance Review) في إطار مشروع دعم الحوكمة العامة والاقتصادية في مصر، والذي تنفذه الحكومة المصرية بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ويتمويل من الاتحاد الأوروبي، خلال الأعوام (2022-2026). وتُعد مراجعة الحوكمة العامة في مصر، هي الأولى من نوعها، وقد أجرت المراجعة تقييمًا شاملاً لإصلاحات الحوكمة العامة ذات الأولوية، مع تقديم التوصيات التي تتلاءم مع الدولة المصرية لضمان التنفيذ الفعال لهذه الإصلاحات، وذلك من خلال دعم تطوير إطار سياسات تنفيذ ومتابعة أجندة التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030)، وخطة الإصلاح الإداري، وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، مع تعزيز الشفافية والمشاركة من خلال الاتصال العام والوصول إلى المعلومات.
- إطلاق مبادرات للتمويل الأخضر والتمويل المستدام، وربط هذا التمويل بمشروعات بيئية لدعم التحول نحو اقتصاد صديق للبيئة. وإلزام جميع البنوك بدمج معايير الاستدامة ومخاطر المناخ في استراتيجياتها وعملياتها.
- دليل استرشادي لإفصاح الشركات، أصدرت البورصة المصرية دليل استرشادي لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الاستدامة بين أسواق الأوراق المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك بهدف تعزيز الشفافية حول موضوعات الاستدامة وحث الشركات المقيدة على دمج مفهوم الاستدامة في استراتيجية وخطط عملها، بما يمكنها من الإفصاح عن أدائها فيما يتعلق بموضوعات الاستدامة (EGX, 2022).
- مؤشر البورصة، أطلقت البورصة المصرية مؤشرها الخاص بالشركات الملتزمة بممارسات ESG بالشراكة مع "Standard and Poor's" لتشجيع الشركات على الإفصاح عن أدائها غير المالي واجتذاب المستثمرين المهتمين بالاستدامة. كما أطلقت الإطار السيادي للتمويل المستدام (2022) وهو وثيقة توجيهية لدمج معايير ESG في إدارة الدين العام والاستثمارات.

- المبادئ الاستراتيجية للتمويل المستدام، أصدر البنك المركزي المصري، هذه المبادئ لوضع الإطار العام للتمويل المستدام في القطاع المصرفي المصري، وليتم دمج عناصر البيئية والاجتماعية والحوكمة في العمليات والقرارات المتعلقة بالعمليات المصرفية.

- حساب البصمة الكربونية، في إطار تعزيز دور البنوك في مواجهة تغير المناخ، قام البنك المركزي بتوجيه البنوك لحساب البصمة الكربونية للأنشطة الداخلية للبنك كخطوة أولى نحو تنفيذ المبدأ الخامس من المبادئ الاستراتيجية للتمويل المستدام "تطبيق مبادئ الاستدامة على أنشطة وأعمال البنك الداخلية". يأتي ذلك ضمن مسؤولية القطاع المصرفي في دفع التحول نحو التنمية المستدامة ودراسة الحلول المتاحة للحد من الآثار السلبية للتغيرات المناخية. كما تسهم تلك الخطوة في تطوير عملية الإفصاح عن ممارسات الاستدامة لدى البنوك.

### 2.3 ممارسات مقاييس الـ (ESG) في روسيا

تشهد روسيا تطورًا تدريجيًا في تبني مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة الـ (ESG)، إلا أن هذا التطور ما يزال محدودًا بطبيعته الطوعية وغياب الإطار التنظيمي الملزم، وعلى الرغم من عدم إلزام الشركات الروسية بإعداد تقارير الـ (ESG) قامت الحكومة في عام 2023 بإصدار معيار توجيهي عبر أمر وزارة التنمية الاقتصادية للاتحاد الروسي، يتضمن 44 مؤشرًا أساسيًا للتقارير المستدامة. ويهدف هذا المعيار إلى إنشاء قاعدة مرجعية للإفصاح الطوعي عن بيانات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، غير أن طبيعته غير الملزمة جعلت الإفادة منه متفاوتة بين الشركات (Kuzmin, et al., 2023). ومن ناحية أخرى تواجه الشركات الروسية تحديات إضافية بسبب العقوبات الاقتصادية، ما يؤثر على القدرة على تطبيق معايير حوكمة متقدمة مقارنة بالأسواق الغربية. مع ذلك، يظل دمج ممارسات الحوكمة ضمن استراتيجية ESG جزءًا أساسيًا للحفاظ على الاستدامة المؤسسية. (EdGC, 2021) وفيما يأتي بعض الأمثلة للممارسات الفعلية:

#### • الممارسات البيئية:

اعتمدت روسيا برنامجًا وطنيًا للتمويل الأخضر بالتعاون بين VEB.RF ووزارة التنمية الاقتصادية والبنك المركزي لتصنيف الاستثمارات وفق معايير صديقة للبيئة (VEB.RF, n.d). كما أنشأت بورصة موسكو قطاعًا للسندات البيئية والمستدامة لتوجيه التمويل نحو المشروعات ذات الأثر البيئي الإيجابي بما يشمل الطاقة النظيفة وإدارة النفايات والمبادرات البيئية الأخرى (Moscow Exchange, 2024).

- خفض الانبعاثات والتلوث في الشركات الصناعية وقطاع الطاقة، استثمرت شركات روسية كبرى Rosneft وNornickel بشكل مكثف في برامج حماية البيئة وتقليل الانبعاثات، شملت معالجة المياه، استصلاح الأراضي، وخفض الانبعاثات الكربونية. أسهمت هذه الجهود في خفض انبعاثات الهواء بنسبة 25% والتقليل من التصريفات المائية بنسبة 10% لدى Rosneft، وخفض كثافة الانبعاثات في إنتاج النفط والغاز بنسبة 30% (Rosneft, 2022; Rosneft, 2023a) كما قامت Nornickel بمراقبة الالتزام البيئي وإيقاف العمل عند الانتهاكات، وتحويل نظام التدفئة إلى الكهرباء لتقليل الانبعاثات السنوية بمقدار 17.5 ألف طن مكافئ CO2 (Nornickel, 2021; Nornickel, 2024).

- الانتقال نحو مصادر طاقة أقل انبعاثات كربونية، قامت بعض الشركات مثل Nornickel بخفض استهلاك الوقود الأحفوري في منشآتها، كما شملت تحديث إرشادات (ESG) في بورصة موسكو توصيات لاستخدام الطاقة النظيفة وتقييم الأثر البيئي ضمن استراتيجيات الشركات. (Nornickel, 2024; Moscow Exchange, 2024)

- إدارة الموارد المائية ومعالجة مياه الصرف، ركزت شركة Rosneft على إدارة الموارد المائية بكفاءة، حيث خفّضت سحب المياه بنسبة 8% وأعدت تدوير 93% من المياه المستخدمة في العمليات الصناعية. (Rosneft, 2023b) كما استخدمت الشركة تقنيات معالجة متقدمة لمياه الصرف الصناعي والمنزلي، ما ساعد على تقليل التأثير على المسطحات المائية. كما أطلقت الشركة أيضًا مشروعات لإعادة تأهيل الأحياء المائية، مثل إطلاق صغار الأسماك في الأنهار الروسية لتعويض الخسائر البيولوجية. (Rosneft, 2023b)
- تأسيس إطار تنظيمي ومنهجي للحوكمة البيئية، تم اعتماد معايير Green Finance Standard لتصنيف المشروعات البيئية وإصدار السندات الخضراء، مما يوفر إطارًا منهجيًا لتقييم الالتزام البيئي للشركات (VEB.RF, n.d.)
- كما قامت بورصة موسكو بحساب مؤشرات ESG مثل RAEX ESG Balanced Index لتقييم أداء الشركات وفق معايير الاستدامة. (Moscow Exchange, 2023) يعزز هذا الإطار الشفافية والمساءلة ويحفز الشركات على جذب مستثمرين مهتمين بالاستدامة. (DLA Piper, 2021)
- تقليل الأثر البيئي وخفض انبعاثات غازات الدفيئة، تسعى العديد من الشركات الروسية إلى تقليل أثرها البيئي عبر تطبيق سياسات أكثر استدامة في الإنتاج والطاقة. فمثلًا، تعمل شركات مثل (RUSAL) و (Gazprom) على خفض انبعاثات غازات الدفيئة من خلال تحديث المعدات، وتحسين كفاءة الطاقة، واستخدام تقنيات حديثة للحدّ من التلوث. كما تنفذ بعض الشركات مبادرات للحفاظ على الموارد الطبيعية، مثل مبادرة لتقليل استهلاك المياه في عمليات التصنيع، وزيادة معدلات إعادة التدوير، والاعتماد التدريجي على مصادر طاقة أقل ضررًا. كذلك تنتشر مبادرات لحماية النظم البيئية المحلية في المناطق الصناعية من خلال برامج لإعادة التشجير، واستعادة الأراضي المتضررة، ومراقبة جودة الهواء والمياه في مناطق العمل. (United Company RUSAL, 2023 , Gazprom Group , 2023)
- مشروعات الطاقة المتجددة، بدأت روسيا في تنفيذ مشروعات متعددة للطاقة المتجددة، مثل مزرعة الرياح في أوليانوفسك، ومجمع الطاقة الشمسية في جمهورية بشكيريا. تهدف هذه المشروعات إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتحقيق أهداف خفض الانبعاثات. كما تم إنشاء صندوق تنمية للطاقة المتجددة يقدم حوافز مالية للشركات التي تستثمر في هذا المجال. وتساهم هذه المبادرات في خلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية، وتعزز مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية ( Rusagro Group. 2024).

#### ● الممارسات الاجتماعية:

- احترام حقوق الإنسان ومعايير العمل، العديد من الشركات الروسية العاملة تحت مظلة الـ (ESG) تلتزم باحترام حقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية، بما في ذلك حظر العمل القسري أو عمالة الأطفال، وضمان شروط عمل عادلة وأمنة، بالإضافة إلى توفير التدريب وفرص التطوير للعاملين. (Rusagro, 2021)
- المساواة وعدم التمييز والتنوع والشمول، يُعد الشمول مكوّنًا مهمًا في السياسات الاجتماعية للشركات، حيث ترفض الشركات أي شكل من أشكال التمييز، وتعمل على تكافؤ الفرص وتعزيز ثقافة مؤسسية تحترم التنوع. (Rusagro, 2021)
- الاستثمار في رأس المال البشري وتنمية المجتمع المحلي، بعض الشركات الروسية تستثمر جزء من أرباحها أو مواردها في مبادرات تعليمية، وثقافية، واجتماعية أو تنمية، سواء من خلال دعم البنية التحتية للمجتمعات المحلية، أو من خلال برامج تنمية وتدريب قدرات العاملين، أو من خلال مبادرات مجتمعية، بما يعكس مسؤولية اجتماعية وتعزيز رفاهية المجتمع أو تقدم خدمات صحية وتأمينية للموظفين وأسرتهم (Sistema, n.d.) كما تستثمر العديد من المؤسسات في دعم ورعاية

- الأنشطة الرياضية، ودعم الفئات الأكثر احتياجًا. وتعمل الشركات أيضًا على تعزيز التنوع والاندماج في أماكن العمل، وتشجيع مشاركة النساء والشباب في المناصب القيادية والقطاعات التقنية. (Sistema PJSC, 2023)
- دمج مبادرات الشركات مع أولويات الدولة/المجتمع ضمن عملية تنظيم أفضل للمسؤولية الاجتماعية، لا تعتمد ممارسات المسؤولية الاجتماعية على قرارات الشركات وحدها، بل تتداخل مع سياسات الدولة وأولويات التنمية الاجتماعية والبنية التحتية. تلعب بعض الهيئات المؤسسية مثل RSPP و CCI of Russian Federation و Russian Managers Association دورًا في توجيه هذه الممارسات. (EdGC, 2021)
- دمج مبادئ المساءلة والشفافية والممارسات المؤسسية مع المسؤولية الاجتماعية، في نموذج الشركات الروسية التي تتبنى ESG، لا يُعامل البعد الاجتماعي بمعزل عن الحوكمة، بل يُنظر إليه كجزء متكامل من الإدارة المستدامة للشركة، بهدف توسيع مفهوم الأعمال المسؤولة ليشمل التأثير على المجتمع والبيئة وشفافية الإدارة. (RCSI, 2022)
- التحديات والضغوط وإعادة تشكيل CSR/ESG في ظل العقوبات والعزلة الدولية، تواجه بعض الشركات الروسية صعوبات في تطبيق معايير ESG الاجتماعية في ظل الضغوط الاقتصادية والجيوسياسية، مثل العقوبات والعزلة الدولية. غالبًا ما تُعاد توجيه استثمارات المسؤولية الاجتماعية نحو أولويات البنية التحتية أو البرامج الوطنية، بما يعكس أجندة الدولة أكثر من احتياجات المجتمع المحلي. (EdGC, 2021)
- حديد منهج تقييم ESG موحد للدولة الروسية، أظهرت الدراسات أن البعد الاجتماعي غالبًا يُعطي وزنًا أكبر في التقييم العام لـ ESG في الشركات الروسية مقارنة بالمكونات الأخرى. ومع ذلك، فإن هناك تحديًا في توحيد معايير التقييم وضبطها بحيث تتكيف مع الخصائص المحلية بما في ذلك حقوق العمال، والحوكمة، والشفافية. (Richtmann, 2021; ECSN, 2025)

#### ● ممارسات الحوكمة:

- الشفافية والإفصاح المالي، تعد الشفافية والإفصاح المالي من الركائز الأساسية لممارسات الحوكمة في الشركات الروسية. حيث تتبنى الشركات الكبرى سياسات دقيقة للإفصاح عن البيانات المالية والقرارات الاستراتيجية، بهدف ضمان ثقة المستثمرين والجهات الرقابية، وتقليل مخاطر الفساد الداخلي. (RCSI, 2022)
- هيكل مجلس الإدارة والمسؤولية المؤسسية، تعتمد الشركات الروسية على هيكل حوكمة يشمل مجلس إدارة مستقل نسبيًا، مع توزيع واضح للسلطات والمسؤوليات بين المديرين التنفيذيين وأعضاء المجلس، تهدف هذه الممارسات إلى تعزيز الرقابة على القرارات الاستراتيجية وضمان مساءلة الإدارة. (Sistema, n.d.)
- مكافحة الفساد وممارسات الأخلاقيات المؤسسية، تُولي الشركات الروسية اهتمامًا متزايدًا بتطبيق سياسات مكافحة الفساد والأخلاقيات المهنية. ويشمل ذلك وضع مدونات سلوك، وتدريب الموظفين، وإجراءات للإبلاغ عن المخالفات. هذه السياسات تُسهم في تحسين السمعة المؤسسية وتقليل المخاطر القانونية والمالية. (EdGC, 2021)
- حقوق المساهمين وحماية المستثمرين، تعمل الشركات الروسية على ضمان حقوق المساهمين وحماية مصالح المستثمرين، بما في ذلك المساهمين الأقلية. ويتم ذلك عبر تنظيم اجتماعات سنوية شفافة، الإفصاح الدوري عن الأداء المالي، ووضع آليات لتقديم الشكاوى والتظلمات. (Richtmann, 2021)
- الامتثال للقوانين واللوائح المحلية والدولية، تُظهر الشركات التي تتبنى ESG في روسيا التزامًا بالامتثال للقوانين المحلية، بما في ذلك اللوائح المالية والضريبية، إضافة إلى تبني أفضل الممارسات الدولية في الحوكمة. هذا الالتزام يُعزز الثقة في السوق ويُسهل العلاقات مع الشركاء الدوليين. (ECSN, 2025)

- دمج الحوكمة مع الأبعاد البيئية والاجتماعية، تُعتمد الحوكمة في سياق ESG ليس فقط كأداة رقابة داخلية، بل كوسيلة لضمان التكامل بين الأبعاد البيئية والاجتماعية، مما يخلق إطارًا متماسكًا لإدارة المخاطر وتحقيق الاستدامة المؤسسية (RCSI, 2022; Richtmann, 2021).

- نُشر تقارير الاستدامة، تعمل الشركات الكبرى على نشر تقارير استدامة سنوية تتماشى مع معايير دولية مثل GRI، مما يعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح. بالإضافة إلى ذلك، تبنت العديد من المؤسسات هياكل إدارية أكثر كفاءة تشمل مجالس إدارة مستقلة، وسياسات لحماية حقوق المساهمين، ونظمًا متقدمة لإدارة المخاطر. (Aleshkova & Kodaneva, 2025).

### 3.3 ممارسات مقاييس الـ (ESG) في الصين

بدأت الصين تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية تدريجيًا منذ انضمامها لمنظمة التجارة العالمية عام 2001، مع إلزام بعض الشركات بالإفصاح عن تقارير المسؤولية الاجتماعية بحلول 2008، مما زاد عدد الشركات المصدرة لهذه التقارير بحلول عام 2011. وعقب المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي عام 2012 وفلسفة التنمية الجديدة في 2015، تحولت التنمية المستدامة إلى هدف وطني، مع إنشاء النظام المالي الأخضر وزيادة استخدام تصنيفات الـ (ESG) وإدراج بعض أسهم China A في مؤشر MSCI للأسواق الناشئة عام 2018. ومع إعلان هدف الكربون المزدوج عام 2020، أصبح التحول منخفض الكربون أولوية وطنية، وزاد تركيز الشركات على العوامل البيئية ودمجها في أسواق رأس المال، ما جذب اهتمام مختلف القطاعات (Chinese Association for Public Companies, 2022).

يعكس نهج الصين تجاه مقاييس الـ (ESG) إدراك الحكومة والشركات لدور هذه الممارسات في تعزيز التنمية المستدامة والأداء المالي على المدى الطويل (Zhou, 2025) وشهدت البلاد مؤخرًا خطوات مهمة لتعزيز الإفصاح عن معلومات الاستدامة، سواء بشكل إلزامي أو طوعي، بما في ذلك إصدار إرشادات اللجنة الصينية لتنظيم الأوراق المالية (CSRC) لعام 2024، وتبني معايير مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) كما ركزت السياسات الصينية على زيادة التمويل الأخضر لتسريع التحول الاقتصادي منخفض الكربون، وإطلاق الركائز الخمس للنظام المالي الحديث في يوليو 2024، والتي تشمل: تمويل التكنولوجيا. التمويل الأخضر. التمويل الشامل. التمويل الرقمي. معاشات التقاعد. يرتبط هذا التوجه بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، خاصة القضاء على الفقر والجوع، وتعزيز العمل اللائق، والنمو الاقتصادي، وتشجيع الابتكار والبنية التحتية، ودعم المدن والمجتمعات المستدامة، والحفاظ على الحياة البرية، وتقليل أوجه عدم المساواة، وتعزيز الشراكات العالمية (United Nations, 2022). وفيما يلي بعض الأمثلة للممارسات الفعلية:

#### • الممارسات البيئية:

تتبنى العديد من الشركات الصينية استراتيجيات خضراء تتماشى مع تعهدات الحكومة، مثل ذروة الكربون والحياد الكربوني من خلال تحسين كفاءة الطاقة، وخفض الانبعاثات، والتحول نحو اقتصاد أكثر صداقة للبيئة (Pascoe, 2023) التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة (طاقة شمسية ورياح) لتصبح أكبر منتج عالمي لمكونات الطاقة المتجددة، مما خفض تكلفة معدات الطاقة النظيفة محليًا وعالميًا (People's Daily Online, 2025). أطلقت الصين مشروعًا لإنشاء أكبر محطة طاقة شمسية على مستوى العالم لدعم خفض الانبعاثات (Euronews, 2025) خفضت نسبة الفحم في مزيج الطاقة من 67.4% عام 2013 إلى 53.2% عام 2024 في إطار استراتيجية وطنية للتحول الأخضر (People's Daily Online, 2025)

أعلنت الصين أهدافاً طويلة الأجل لخفض الانبعاثات وتطبيق سياسات قطاعية لتحقيق الحياد الكربوني (People's Daily Online, 2025). شهد قطاع الكهرباء في الصين مستويات قياسية من **decarbonization** حيث تم تلبية معظم الزيادة في الطلب من مصادر منخفضة الكربون (Zhu et al., 2021).

نفذت الصين مشروعات واسعة لزراعة ملايين الهكتارات من الغابات وتحسين الأراضي العشبية والتربة ومكافحة التصحر ضمن برنامج وطني ضخمة (BRNN, 2025). فرضت الحكومة تحسينات إجبارية على الصناعات الثقيلة (مثل الحديد والصلب) باستخدام تكنولوجيا منخفضة الانبعاثات، وإغلاق خطوط الإنتاج الملوثة (People's Daily Online, 2025).

### ● الممارسات الاجتماعية:

تمتد ممارسات الصين في (ESG) إلى مسؤولية الشركات الاجتماعية، مثل تحسين ظروف العمل، وحقوق العمال، والمشاركة في تنمية المجتمع، خاصة مع ضغوط متزايدة من المجتمع والمستثمرين (Cui, J, 2025).

طوّرت الصين قوانين العمل بما يشمل الحد الأدنى للأجور، وساعات العمل، والتأمين الاجتماعي، وتطبيق نظام صارم لمراقبة المصانع، خصوصاً في الصناعات كثيفة العمالة (Ministry of Human Resources and Social Security, 2023).

وسّعت الصين نظام التأمين الصحي ليشمل أكثر من 95% من السكان، مع إصلاحات لتحسين جودة الخدمات الطبية وتقليل العبء المالي على الأسر (World Health Organization, 2021).

تبنتت الصين سياسات لزيادة مشاركة النساء في سوق العمل، والحماية من العنف الأسري، ودعم المساواة في الأجور والتوظيف (UN Women, 2023).

طوّرت الصين نظاماً رقابياً قوياً لرفع معايير الصحة والسلامة المهنية، خاصة في التعدين والبناء. كما أطلقت الصين برامج تعليم رقمي واسع النطاق لتحسين مهارات القوى العاملة، خاصة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي. تُلزم الحكومة الشركات بالمساهمة في تطوير المجتمعات المحلية، وتحسين ظروف الموردين، ورفع مستوى الاستدامة الاجتماعية عبر سلسلة القيمة (OECD, 2023).

### ● ممارسات الحوكمة:

- نفذت الصين أكبر حملة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية العامة في تاريخها، ركزت على المسؤولين والقطاع العام والخاص، ما عزز من ثقة المستثمرين (Transparency International, 2023).

- الإفصاح عن موارد الحوكمة والاستدامة، حيث بدأت الشركات الصينية تنشر تقارير ال (ESG)، مع تطبيق أنظمة حوكمة داخلية، في إطار تشريع وتنظيم يمكن من المساءلة والشفافية (Pascoe, 2023).

- تعزيز شفافية الشركات من خلال إلزامها بالإفصاحات المالية والبيئية، تُلزم الصين الشركات المدرجة في البورصات بتقديم إفصاحات مالية وبيئية سنوية، وزيادة مستوى الشفافية بما يتوافق مع متطلبات هيئة تنظيم الأوراق المالية الصينية (CSRC, 2023).

- تقوية دور مجالس الإدارة من خلال متطلبات الاستقلالية والرقابة الداخلية، فرضت الصين وجود أعضاء مستقلين في مجالس الإدارة للشركات المدرجة، وإقامة لجان مراجعة ولجان تدقيق (OECD, 2022).

- تعزيز حوكمة الشركات المملوكة للدولة، تعمل الصين على تحسين الكفاءة والحوكمة والشفافية في شركات الدولة من خلال خطط إصلاح تتضمن فصل الملكية عن الإدارة وتحسين الأداء.

- تطوير إطار حوكمة الشركات اعتمدت الصين توجهات مبادئ حوكمة الشركات وفق مبادئ مجموعة العشرين و OECD لتحديث هياكل الحوكمة وتعزيز حماية المساهمين.
- تعزيز حماية المستثمرين وحقوق المساهمين، أدخلت الصين تعديلات في قانون الأوراق المالية عام 2020، لتوسيع حماية المستثمرين، وتقييد ممارسات التداول غير العادل، وتسهيل الدعاوى الجماعية (China Securities Law. 2020).
- تطبيق متطلبات الإفصاح عن المخاطر المناخية والاستدامة، بدأت الصين في توسيع نطاق الإفصاح الإلزامي عن المخاطر المناخية، خاصة في المؤسسات المالية والشركات الكبرى، تمهيداً لاعتماد معايير ISSB.
- تطوير منظومة الحوكمة في القطاع المالي لخفض المخاطر النظامية، أجرت الصين إصلاحات في مؤسسات التمويل، ومنها تنظيم شركات التكنولوجيا المالية، وإدارة المخاطر الائتمانية والامتثال.
- تشجيع الشركات على دمج الحوكمة المسؤولة والشفافية عبر تقارير ESG، فقد أصدرت بورصة شنغهاي وبورصة شنتشن إرشادات تشجع الشركات على إصدار تقارير ESG، مع توصيات خاصة بالحوكمة والشفافية.
- تعزيز الرقابة على سلاسل التوريد وحماية حقوق العمال، طبقت الصين لوائح تلزم الشركات بمراقبة الموردين والامتثال لمعايير العمل والممارسات الأخلاقية في سلاسل التوريد.
- تعزيز الامتثال الضريبي والحوكمة المالية، اتخذت الصين إجراءات لتعزيز الامتثال الضريبي، وتقليل التهرب الضريبي، وتحسين الشفافية المالية للشركات.

### 4.3 ممارسات مقاييس ال (ESG) في الهند

تدمج الهند مقاييس ال (ESG) ضمن الاستراتيجيات المؤسسية والأطر التنظيمية، حيث ألزمت هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEBI) منذ 2023/2022 أكبر ألف شركة مدرجة بالإفصاح عن مؤشرات الاستدامة عبر تقارير BRSR، ما عزز مكانة الاستدامة في التقارير المؤسسية. (SEBI, 2025).

حققت الشركات الهندية تقدماً في جودة وكمية البيانات المعلنة، بينما توسع قطاع التمويل في أدوات الدين المستدامة والسندات الخضراء لتوجيه الاستثمارات نحو مشروعات منخفضة الكربون. وبذلك تمر الهند بمرحلة انتقالية من المسؤولية المجتمعية الطوعية إلى حوكمة مؤسسية ملزمة، مع تصاعد الاهتمام الحكومي والأسواق بتعزيز الاستدامة كركيزة للنمو والشفافية. (Sharma, 2024)، وفيما يلي موجز عن أهم ممارسات ال ESG:

#### ● الممارسات البيئية:

- سياسات وطنية وبرامج للاقتصاد الدائري، تعطي الهند أولوية للاستدامة البيئية من خلال تبني سياسات وطنية تهدف إلى الحد من التلوث الصناعي وتحسين جودة الهواء، بالإضافة إلى برامج لإدارة النفايات وتعزيز الاقتصاد الدائري، فضلاً عن التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة مثل مشروع سلال الطاقة الشمسية (Solar Parks) كما أطلقت الحكومة الهندية مبادرات مثل "الهند النظيفة"، و"المهمة الوطنية للطاقة الشمسية"، و"سياسة النفايات الإلكترونية". وألزمت هيئة (SEBI) الشركات الكبرى بالإفصاح عن أدائها البيئي ضمن تقارير (BRSR). (MEFCC, 2023).
- خفض الانبعاثات وتبني الطاقة المتجددة، تتجه العديد من الشركات الهندية إلى تقليل بصمتها الكربونية عبر خفض الانبعاثات واستخدام الطاقة المتجددة. والتوسع في استخدام الوقود الحيوي والتكنولوجيا النظيفة، وتحسين كفاءة العمليات لتقليل غازات الدفيئة والملوثات. (Tata Chemicals, 2023–2024)

- إدارة الموارد الطبيعية المياه، النفايات، التنوع البيولوجي، تعتمد بعض الشركات على «كيمياء خضراء» وتقنيات إعادة تدوير النفايات الصلبة، وتطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري ضمن عملياتها الصناعية. كما تهتم بحماية التنوع البيولوجي والحفاظ على النظم البيئية، سواء عبر جهود إعادة التشجير، أو حماية الأنواع، أو المحافظة على النظم الساحلية والبحرية (Tata Chemicals, 2023–2024).

- التحول الصناعي نحو نموذج مستدام، عبر استخدام تكنولوجيا حديثة وحلول مبتكرة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وتقليل استهلاك الموارد، وخفض التلوث، بما في ذلك الاعتماد على الطاقة الشمسية والمعدات الحديثة ووسائل النقل منخفضة الانبعاثات. هذا التحول يعكس التزامًا بيئيًا واستراتيجية طويلة الأجل للحفاظ على استدامة العمليات وخفض التكاليف التشغيلية. (RSM Global, 2025)

- الإفصاح في الأداء البيئي، بغرض الإفصاح عن الانبعاثات واستهلاك الطاقة والمياه وإدارة النفايات، مما يعزز من مسؤولية الشركات تجاه البيئة ويسمح للمستثمرين وأصحاب المصلحة بتقييم مدى التزام الشركة بمعايير الاستدامة، (Mohanty, 2025).

- التحول المؤسسي ضمن استراتيجية الشركة، من خلال دمج الممارسات البيئية في استراتيجية الشركة الأساسية على مستوى العمليات، والإنتاج، وسلسلة التوريد، والتخطيط المستقبلي (Research Study on Corporate Sustainability in India, 2025) هذا الدمج يُحوّل الاستدامة إلى عنصر أساسي في نموذج الأعمال. (RSM Global, 2025)

- تفاوت ممارسات ESG وإمكانيات التنفيذ، على الرغم من التقدم الملحوظ، تميل الشركات الكبيرة إلى تبني معايير بيئية متقدمة، بينما قد تفتقر الشركات الصغيرة أو المتوسطة إلى الموارد أو الخبرة في تطبيق ممارسات بيئية مستدامة (Quest Journals, 2023) كما أن جودة الإفصاح تختلف بين الشركات، مما يثير تساؤلات حول مدى اتساق معايير التقارير والشفافية. (Quest Journals, 2023)

#### ● الممارسات الاجتماعية:

- حقوق العمال وظروف العمل، تركز الشركات الهندية على تحسين ظروف العمل، وتمكين المرأة، ودعم التعليم، وحماية الفئات الضعيفة والمحرومة. فضلاً عن حظر عمالة الأطفال والعمل القسري. (Tata Chemicals, 2023–2024).

- التنوع والشمول والمساواة بين الجنسين، تعمل بعض الشركات الكبرى على تعزيز التنوع والشمول داخل بيئة العمل، بما في ذلك تعزيز فرص النساء في المناصب القيادية، ودعم الموظفين من خلفيات مختلفة، وخلق ثقافة مؤسسية عادلة وغير تمييزية. (Infosys, 2023)

- التعليم والتدريب وتنمية رأس المال البشري، تستثمر الشركات في برامج تدريبية وتطويرية للموظفين، وتشمل مبادرات التعليم المجتمعي، وتنمية المهارات التقنية والشخصية، لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية للشركة والمجتمع المحلي بصفة عامة. (Tata Chemicals, 2023–2024)

- المسؤولية الاجتماعية للشركات وتنمية المجتمعات المحلية، تعتمد الشركات الهندية استراتيجيات CSR لتنمية المجتمعات المحيطة بأنشطتها، مثل دعم البنية التحتية، ومشروعات المياه والطاقة النظيفة، والرعاية الصحية، بهدف تعزيز رفاهية المجتمع. (Infosys, 2023)

- الشفافية والمساءلة الاجتماعية، تُعزز الشركات الشفافية عبر نشر تقارير ESG و CSR الدورية مما يتيح لأصحاب المصلحة تقييم تأثير الشركة الاجتماعي. (Mohanty, 2025)

### • ممارسات الحوكمة:

- الشفافية والإفصاح المالي، تطبق الشركات الهندية سياسات دقيقة للإفصاح المالي وإصدار التقارير الدورية لتعزيز الثقة مع المستثمرين وأصحاب المصلحة، بما يشمل الإفصاح عن القرارات الاستراتيجية والأداء المالي. (RSM Global, 2025)
- هيكل مجلس الإدارة والمسؤولية المؤسسية، تعتمد الشركات على مجلس إدارة مستقل نسبيًا، مع توزيع واضح للسلطات بين المديرين التنفيذيين وأعضاء المجلس، لضمان الرقابة والمساءلة على القرارات الاستراتيجية. (Tata Chemicals, 2023-2024).
- مكافحة الفساد والأخلاقيات المؤسسية، تُطبق الشركات سياسات صارمة لمكافحة الفساد تشمل مدونات السلوك، برامج تدريب الموظفين، وآليات للإبلاغ عن المخالفات، ما يقلل المخاطر القانونية ويحسن السمعة المؤسسية. (Infosys, 2023)
- حقوق المساهمين وحماية المستثمرين، تحرص الشركات الهندية على حماية حقوق المساهمين، والمساهمين الأقلية، عبر تنظيم اجتماعات سنوية شفافة، والإفصاح الدوري عن الأداء المالي، وتوفير آليات تقديم الشكاوى. (Mohanty, 2025)
- الامتثال للقوانين واللوائح: تلتزم الشركات الهندية بالقوانين المحلية والدولية ذات الصلة بالحوكمة، بما يشمل اللوائح المالية والضريبية، وتبني أفضل الممارسات الدولية لتعزيز الثقة والشفافية. (Research Study on Corporate Sustainability in India, 2025).
- دمج الحوكمة مع الاستدامة البيئية والاجتماعية، تدمج الشركات الحوكمة مع أبعاد ESG الأخرى لضمان إدارة متكاملة للمخاطر وتحقيق الاستدامة المؤسسية على المدى الطويل. (RSM Global, 2025)
- إصدار تقارير الاستدامة، أصدرت هيئة الأوراق المالية والبورصات الهندية إطارًا لتقارير الاستدامة يُعد من أكثر الأطر التزامًا عالميًا. وتشمل أبرز ممارسات الحوكمة تطبيق (BRSR) على الشركات الكبرى، وتعزيز الشفافية في التقارير المالية وغير المالية، وإنشاء لجان لمكافحة الفساد، وضمان الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى تبني مجالس إدارة مستقلة ومتنوعة تعكس التزام الهند بالحوكمة الرشيدة والمعايير العالمية. (SEBI, 2021; Sharma, 2024).

### 5.3 ممارسات مقاييس ال (ESG) في البرازيل

تشهد البرازيل تقدمًا ملحوظًا في دمج ممارسات ال (ESG) في بيئة الأعمال، حيث أصبحت معايير الاستدامة جزءًا أساسيًا من سياسات الشركات، مع التركيز على الحد من الأثر البيئي من خلال الطاقة النظيفة وحماية التنوع البيولوجي واتخاذ قرارات استثمارية مستدامة. كما برزت البلاد في سوق السندات الخضراء لتمويل المشروعات المستدامة، ما يعكس توسيع دمج الاستدامة في القطاع المالي. على المستوى الاجتماعي، تعزز الشركات مسؤوليتها تجاه المجتمع المحلي بتحسين رفاهية العمال والخدمات الصحية وجودة الحياة. أما في الحوكمة، فتسعى البرازيل لتطوير إطار تنظيمي واضح لممارسات ESG، بما يشمل تنظيم سوق الكربون وتشريعات للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لتعزيز المساءلة القانونية والمؤسسية (Kreston Global, 2024) وفيم يلي عرض موجز لبعض الممارسات الفعلية لتطبيق مقاييس ال (ESG).

### • الممارسات البيئية:

- إدارة الموارد المائية والصرف الصحي، تعتمد شركات المرافق البرازيلية مثل Sabesp و Copasa و Sanepar على ممارسات بيئية متقدمة تشمل معالجة مياه الصرف، إدارة الموارد المائية، والالتزام بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه والصرف (SDG 6) (Comparative Study of ESG Practices Among Brazilian Sanitation Companies, 2025)

- إدماج الاستدامة البيئية ضمن استراتيجية الشركات، الشركات المدرجة في بورصة البرازيل (ISE B3) تدمج الاستدامة البيئية في خططها الاستراتيجية، بحيث أصبحت جزءًا من ميزة تنافسية طويلة الأجل وليست مجرد مبادرات تطوعية .
- الاقتصاد الدائري وتقليل النفايات، بهدف تحسين الكفاءة المادية للطاقة والموارد، وتقليل من الانبعاثات الضارة (Alencar Nääs et al., 2024).
- حماية التنوع البيولوجي وإعادة التشجير، تشمل الممارسات البيئية برامج حماية التنوع البيولوجي، مثل إعادة التشجير في غابات الأمازون، والحفاظ على النظم البيئية الطبيعية في مشروعات التعدين والطاقة. (Godoi, 2024) .
- مؤشرات الاستدامة وتقاريرها، أظهرت شركات طاقة برازيلية التزامًا بمؤشرات الاستدامة، من خلال العمل على تحسين كفاءة الطاقة والالتزام بالتشريعات البيئية عند تنفيذ مشروعات الطاقة الكهرومائية أو غيرها (Pysklevitz, 2022).
- من ناحية أخرى، يتبنى قطاع الموانئ إطارًا منظمًا لمقاييس الـ (ESG) من خلال دليل ممارسات مستدامة (ESG Guide 2023) الذي يشمل إدارة المخاطر البيئية، ومراقبة الانبعاثات، وحماية البيئة المحيطة، وتحسين معايير التشغيل لتقليل الأثر البيئي (Galvao et al., 2025) كما تعمل شركات صناعية وتصنيعية (مثل Aeris Energy) على إدارة النفايات الصناعية، وإعادة التدوير، واستخدام تقنيات تصنيع صديقة للبيئة، وخفض الاستخدام المكثف للموارد، مع نشر تقارير الاستدامة البيئية (aerisenergy.com.br).

#### • الممارسات الاجتماعية:

- سياسات لتنمية الموارد البشرية، تتبنى بعض الشركات البرازيلية أنماط بيئة العمل الكريمة، وتُدعم الرفاه للموظفين، وتلتزم بحقوق العاملين (Campos, 2014)
- المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي، تلتزم شركات الخدمات العامة مثل Copasa بمشروعات اجتماعية متعلقة بتحسين جودة الحياة، كبرامج الصحة العامة، التعليم، وتطوير البنية التحتية المجتمعية (Comparative Study of ESG Practices Among Brazilian Sanitation Companies, 2025).
- التوسع الكبير لاعتماد ESG داخل الشركات، أظهر تقرير دولي أن 71% من الشركات البرازيلية تعتمد اليوم ممارسات ESG، بما يشمل المبادرات الاجتماعية المتعلقة بالموظفين والمجتمع، مما يعكس تحول ESG إلى عنصر استراتيجي مهم في بيئة الأعمال البرازيلية. (Ferso ESG, 2024)
- تعزيز السمعة المؤسسية عبر البعد الاجتماعي، تطبق الشركات البرازيلية الكبيرة مشروعات اجتماعية وتتبنى سياسات مسؤولية اجتماعية مما يساهم في تعزيز ثقة المستهلك والمستثمر. (Ferso ESG, 2024)
- دعم العمال وتحسين ظروف العمل، من خلال تنفيذ برامج للصحة المهنية، وبرامج تدريب، المساواة، وحماية العمال من المخاطر المهنية. (campos.2014)
- التفاوت الاجتماعي وتحديات التطبيق، على الرغم من الانتشار السريع لـ ESG إلا أنّ هناك تفاوت كبير بين المناطق والشركات من حيث الالتزام الاجتماعي، ما يعكس تباين القدرات والموارد. (Godoi, 2024)

#### • ممارسات الحوكمة:

- التشريعات الملزمة لإفصاحات (ESG (CVM Resolution No. 59/2021 ، أقرت لجنة الأوراق المالية البرازيلية CVM تشريعًا يلزم الشركات المدرجة بالإفصاح عن بيانات ESG اعتبارًا من يناير 2023، بما يشمل المادية (Materiality Matrix) ومؤشرات الأداء. (CVM Resolution No. 59, 2021) كما أصدرت القرار رقم 193 في 20 من أكتوبر 2023، وأصدر المجلس

- المحاسبي الفيدرالي القرار رقم 1710 في 25 من أكتوبر 2023 معايير جديدة تلزم الشركات الخاصة بنشر تقارير الاستدامة وبيانات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. ومن المقرر أن يبدأ العمل بهذه القرارات اعتبارًا من عام 2026، بما يعزز الشفافية ويدعم دمج ممارسات الـ ESG في بيئة الأعمال البرازيلية. (brunoteixeirapeixoto.com)
- تعزيز الشفافية والمساءلة عبر الإفصاح الإلزامي، تشترط التشريعات البرازيلية على الشركات اعتماد نموذج Practice or Explain، والذي يُلزم الشركات إما بإظهار ممارسات ESG أو شرح سبب عدم تطبيقها. (CVM Resolution No. 59, 2021)
- دمج الحوكمة في الاستراتيجيات المؤسسية وتقارير الاستدامة، أظهرت تقارير مثل ESG Integrity Yearbook 2024 أن الشركات البرازيلية الأكثر تقدمًا تعتمد على هياكل حوكمة قوية تشمل لجان تدقيق، وسياسات أخلاقية، وممارسات شفافية ومساءلة. (FGV ESG Yearbook, 2024) كما أن هناك اتجاهًا متزايدًا لإدماج معايير الحوكمة ضمن تقارير الاستدامة، فالشركات المدرجة في سوق الأسهم البرازيلي تظهر تحسنًا في ممارسات الـ (ESG) بحسب دراسة لقطاع الشركات من 2005 إلى 2022 (Nääs, 2024)
- مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، طورت الشركات مدونات سلوك، ولجان مستقلة للرقابة، خاصة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية. (ISA Energia Brasil, 2024)
- الالتزام بممارسات الحوكمة، عدد كبير من الشركات العامة والخاصة يلتزمون بـ Brazilian Corporate Governance Code (CBGC) ما يُظهر التزامًا بممارسات الحوكمة مثل استقلال مجلس الإدارة، والشفافية، ومسؤولية أصحاب المصالح، والمساءلة. (Vale, 2025)

### 6.3 ممارسات مقاييس الـ (ESG) في جنوب أفريقيا

- تشهد جنوب أفريقيا تحولًا متناميًا نحو دمج مقاييس الـ (ESG) ضمن منظومة الأعمال والمؤسسات المالية. فقد ساهم اعتماد إطار King IV (مجموعة من المبادئ والممارسات تهدف لضمان الشفافية، والنزاهة، والمساءلة، والإدارة الرشيدة، والاستدامة داخل الشركات والمؤسسات) في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والإبلاغ المتكامل في الشركات، مما جعل جنوب أفريقيا رائدة عالميًا في تقارير الإفصاح المتكاملة. (Institute of Directors in South Africa, 2016)
- كما دفع هذا الإطار الشركات الكبرى المدرجة في بورصة جوهانسبرغ إلى اهتمام أكبر بمقاييس الـ (ESG)، نتيجة لتوجهات البورصة التي ركزت على تعزيز الإفصاح المستدام. (JSE, 2021) وفيما يأتي عرض لبعض هذه الممارسات.

#### ● الممارسات البيئية:

- دمج ممارسات بيئية ضمن نموذج الأعمال واستراتيجيات الشركات، العديد من الشركات في جنوب أفريقيا بدأت تنفذ ممارسات الـ ESG لينتقل من كونه نهج تطوعي إلى أن يكون جزءًا من نموذج التشغيل الأساسي، بحيث تُدمج الاعتبارات البيئية (كانبعاثات غازات الدفيئة، واستخدامات الطاقة، واستهلاك المياه، وإدارة النفايات وإعادة التدوير) ضمن قرارات الاستثمار والإنتاج (Marais, et al, 2022)
- مساهمة شركات النفط في تبني CSR/ESG لتحسين الأداء البيئي، في قطاع النفط، بعض الشركات تنظر إلى المسؤولية الاجتماعية (CSR) باعتبارها أداة لتحسين ممارسات الاستدامة البيئية (Yini et al, 2025).
- تحفيز الابتكار في الصناعات الثقيلة والمناجم نحو نماذج مستدامة، من خلال إدارة النفايات الناتجة عن هذه الصناعات، والحفاظ على المياه، وتقليل الانبعاثات الناجمة (Nhlanhla, 2023)

- التحول نحو الطاقة المتجددة: من خلال التوسع في مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وخاصة عبر برنامج الطاقة النظيفة في أفريقيا (KPMG South Africa, 2023).
  - إدارة المياه وتحسين كفاءة الاستهلاك، اتجهت العديد من الشركات، خاصة في قطاعي التعدين والصناعة، إلى تطبيق تقنيات إعادة تدوير المياه، وتحسين كفاءة الاستهلاك نتيجة التحديات المرتبطة بندرة المياه (World Bank, 2023).
  - خفض الانبعاثات والتخفيف من تداعيات التغيرات المناخية، تطبق الشركات الكبرى بجنوب أفريقيا خططاً لخفض انبعاثات غازات الدفيئة من خلال تحديث التقنيات، وزيادة كفاءة الطاقة، واعتماد استراتيجيات الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون (Nkosi et al., 2022).
  - إدارة النفايات والتحول إلى الاقتصاد الدائري، تعتمد الشركات خاصة في قطاع التعدين على برامج لإعادة تدوير النفايات الصناعية وتقليل النفايات الخطرة، إضافة إلى دمج مبادئ الاقتصاد الدائري في عمليات الإنتاج (World Bank, 2023).
  - حماية التنوع البيولوجي وإعادة تأهيل الأراضي، تشارك الشركات خاصة في قطاعي التعدين والطاقة في مبادرات لحماية النظم البيئية، وإعادة تأهيل الأراضي المتضررة من النشاط الصناعي، وذلك بهدف الحد من فقدان التنوع البيولوجي. (KPMG SA, 2023)
  - الالتزام بالتشريعات الوطنية البيئية، تلتزم الشركات خاصة في قطاعي التعدين والصناعة بالأطر البيئية الوطنية، وقوانين جودة الهواء والمياه، وهي تشريعات تفرض ضوابط واضحة للحد من التلوث وحماية البيئة. (JSE, 2021)
- الممارسات الاجتماعية:

- تعزيز المساواة والاندماج الاجتماعي، تركّز الشركات والمؤسسات على تعزيز المساواة بين الفئات السكانية المختلفة، مع تنفيذ سياسات دعم التوظيف العادل وبرامج تمكين الفئات المهمشة. (World Bank, 2023).
- برامج التنمية المجتمعية، تطبق العديد من الشركات الكبرى برامج تنمية محلية في مجالات التعليم، والصحة، والبنية التحتية المجتمعية، والتنمية الريفية، وذلك ضمن مسؤوليتها الاجتماعية والاستثمار المجتمعي (KPMG, 2023). كما تطلق بعض الشركات في جنوب أفريقيا مبادرات لدعم المجتمعات المحلية من خلال خلق فرص عمل، دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تنمية المهارات. (Guqula, 2023)
- تحسين ظروف العمل وحماية العمال، تلتزم الشركات الكبرى بتطبيق سياسات السلامة والصحة المهنية، ومكافحة التمييز في أماكن العمل، خاصة في القطاعات عالية المخاطر مثل التعدين والطاقة. (ILO, 2022)
- تعزيز مهارات العمال، تستثمر الشركات في تدريب القوى العاملة، وبرامج تنمية القدرات والمهارات، مما يساهم في زيادة فرص العمل. (South African Department of Labour, 2021)
- حماية حقوق الإنسان، تعمل الشركات على دمج مبادئ حقوق الإنسان في سياساتها الداخلية، بما يشمل احترام حقوق المجتمعات المحلية، وتطبيق ممارسات الشفافية (UNDP, 2022).
- تعزيز الشمول المالي والحماية الاجتماعية، تقدم المؤسسات المالية برامج للشمول المالي تستهدف الفئات منخفضة الدخل، مما يوفر خدمات ومنتجات تدعم الفئات الضعيفة اجتماعياً (World Bank, 2023).
- دمج البعد الاجتماعي مع البعد البيئي في استراتيجيات شاملة، بعض الشركات تنظر إلى الـ ESG ككل متكامل وتسعى لتوظيفها معاً في بناء علاقة مستدامة مع المجتمع والبيئة، وتعزيز الصورة المؤسسية (Marais, et al, 2022).

## • ممارسات الحوكمة :

- تطبيق إطار King IV للحوكمة، تعد جنوب أفريقيا من الدول الرائدة عالمياً في تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال King IV Code، الذي يركز على النزاهة، المساءلة، الشفافية، والقيمة المستدامة للمؤسسات (IoDSA, 2016).
- تعزيز الشفافية والإفصاح، تُلزم بورصة جوهانسبرغ الشركات المدرجة بالإفصاح عن ممارسات الحوكمة، وأداء ESG، وتقارير الاستدامة، مما يعزز الثقة بين المستثمرين (JSE, 2021).
- مجالس إدارة مستقلة ومتنوعة، تطبق الشركات قواعد تضمن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتنوعهم في الخبرات والجنس والمهارات، بهدف تحسين جودة اتخاذ القرار وتقليل تضارب المصالح (KPMG, 2023).
- مكافحة الفساد وتعزيز المساءلة، تتبع المؤسسات أنظمة صارمة للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وتفعّل آليات الكشف عن الفساد، تماشيًا مع Public Finance Management Act (PFMA) (South African National Treasury, 2022).
- حماية حقوق المساهمين، تتبنى الشركات لوائح تضمن حقوق المساهمين، بما في ذلك حق التصويت، والحصول على المعلومات، والمشاركة في القرارات، بما يتماشى مع مبادئ King IV (IoDSA, 2016).
- دمج مقاييس الـ (ESG) في الحوكمة المؤسسية، تقوم الشركات بدمج ممارسات الاستدامة في هياكل الحوكمة، عبر لجان مخصصة للاستدامة وإدارة المخاطر، وذلك استجابة لتوجهات بورصة JSE ومعايير الإفصاح الدولية (JSE, 2021).
- الإفصاح عن ESG كمتطلب للمستثمرين وتقليل مخاطر رأس المال، الشركات التي تلتزم بإفصاح واضح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة الـ ESG تنال ثقة المستثمرين، وغالبًا يحصلون على تكلفة تمويل أقل، ما يشجع على الشفافية والمساءلة (Matemane, et al, 2025).

## 7.3 ممارسات مقاييس الـ (ESG) في الإمارات

- تعد الإمارات من الدول المتقدمة التي حققت معدلات مرتفعة في مستوى المعيشة والتنمية المستدامة، وتسعى لأن تصبح الدولة الأولى عالمياً في التنمية المستدامة بحلول 2071.
- على الرغم من التقدم الكبير، الذي أحرزته دولة الإمارات في مجال التنمية المستدامة، تواجه الدولة تحديات بيئية مثل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وندرة المياه، وإدارة النفايات، ومكافحة التلوث، بالإضافة إلى تحديات اجتماعية تتعلق بحقوق العمال وسلامتهم، وتحسين التوازن بين الجنسين، واحتياجات تعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد لضمان بيئة عمل عادلة ومستدامة (بوجعدار وعباس، 2022).
- هذا وقد، اتخذت الإمارات خطوات مهمة لتطبيق مقاييس الـ (ESG) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، حيث توفر بورصة أبوظبي مؤشرات إفصاح بيئي واجتماعي وحوكمي للشركات وفق المبادرات الدولية مثل SSE، GRI، مع تخصيص الإفصاح حسب القطاع والشركة لتلبية توقعات المستثمرين والمجتمع المدني. (سوق أبو ظبي للأوراق المالية، دليل الإفصاح) وفيما يلي بعض الأمثلة للممارسات الفعلية لمقاييس الـ (ESG)

## • الممارسات البيئية:

- رؤية الإمارات 2021، قامت دولة الإمارات بجهود مكثفة نحو دفع الاستدامة إلى الأمام في أرجاء الدولة تحت إطار رؤية الإمارات 2021 بالتوافق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتركز الرؤية على تحسين جودة الهواء، وتقليل النفايات الصلبة، والحفاظ على موارد المياه، وزيادة حصة الطاقة النظيفة.

- رؤية أبوظبي 2030، تُبرز رؤية أبوظبي 2030 أهمية الاستدامة وتهدف إلى بناء اقتصاد مستدام متنوع، وتهدف الرؤية إلى صون وتعزيز التراث الطبيعي لإمارة أبوظبي، مع القيام بدور إقليمي رائد في مجال كفاءة استخدام الموارد، والمساهمة بتحسين نوعية الحياة للجميع.
- مبادرة الاقتصاد الأخضر من أجل التنمية المستدامة 2012، أطلقتها الحكومة بهدف تعزيز إنتاج واستخدام الطاقة المتجددة وتشجيع الاستثمارات في الاقتصاد الأخضر.
- خطة دبي الحضرية الرئيسة 2040، تركز على مضاعفة المساحات الخضراء والترفيهية.
- الخطة الوطنية للتغير المناخي 2017-2050، تعد إطاراً استراتيجياً شاملاً لأعمال التخفيف والتكيف مع آثار التغير المناخي.
- استراتيجية الإمارات للطاقة 2050، تستهدف زيادة مساهمة الطاقة النظيفة في مزيج الطاقة الإجمالي إلى 50% حتى عام 2050، لضمان تلبية الطلب المتزايد على الطاقة في الدولة بسبب النمو الاقتصادي المتسارع. كما تستهدف رفع كفاءة الاستهلاك الفردي والمؤسسي بنسبة 40%.
- مركزاً لاستضافة فعاليات وطنية ودولية، مثل أسبوع أبوظبي للاستدامة الذي تستضيفه مدينة مصدر في شهر يناير سنوياً، والقمة العالمية للاستدامة في أبوظبي 2019، ومؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ "COP 28" لعام 2023
- سياسة الاقتصاد الدائري، تبنت الدولة هذه السياسة، وهي نطاق عمل شامل يرسم معالم استراتيجية الدولة لتحقيق الحوكمة المستدامة، والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، من خلال تبني أساليب استهلاكية وإنتاجية تضمن تحسين جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية.
- إنشاء مشروعات ضخمة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مثل مشروع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية لإنتاج طاقة نظيفة، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. (Dubai Government, 2025).
- إدارة المياه والموارد الطبيعية، من خلال مشروعات تحلية مياه مستدامة، وتقليل استهلاك المياه عبر تقنيات متقدمة في الري والصناعة. (Environment Agency, 2025).
- برامج وطنية لإدارة النفايات الصلبة وإعادة التدوير، تشمل المخلفات الصناعية والمنزلية، وتشجيع الاقتصاد الدائري. (MEI, 2025).
- حماية البيئة الطبيعية والتنوع البيولوجي، من خلال إنشاء محميات طبيعية، وبرامج لإعادة تأهيل الحياة البرية، مثل محمية المها الصحراوية في أبوظبي (Environment Agency, 2025)
- تشجيع الشركات على تطبيق ممارسات بيئية، حيث توفر بورصة أبوظبي وأدنوك ومؤسسات أخرى، مؤشرات الإفصاح البيئي ضمن دليل الـ (ESG) لتشجيع الشركات على تقليل تأثيرها البيئي.
- مشروعات المدن الذكية والمستدامة، تطبيق تصميمات عمرانية صديقة للبيئة، مثل مشروع مدينة مصدر (Masdar City) الذي يعتمد الطاقة الشمسية والمواد المستدامة. وقد احتلت دولة الإمارات مرتبة الصدارة في تجارب التطوير العمراني المستدام منذ ما يزيد عن عقد من الزمن.
- ومثالاً على ذلك مبادرة "مدينة مصدر" في إمارة أبوظبي التي تستخدم الطاقة الخضراء لتعزيز البيئة العمرانية المستدامة، ويتضمن ذلك توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، وإعادة تدوير المياه (Masdar, 2025)

## • الممارسات الاجتماعية:

- العمل الخيري، تركز الشركات في الإمارات بشكل كبير على الأعمال الخيرية وتقديم العطاء، ويعد هذا نهجًا لتعزيز العلاقات مع أصحاب المصلحة مثل العملاء، والموظفين، والمجتمعات المحلية.
- الشركات العائلية، تتميز الإمارات بوجود شركات عائلية واعتماد كبير على قطاعات مثل النفط والغاز والبنوك والإنشاءات، مما يوجه أنشطة المسؤولية الاجتماعية نحو دعم المجتمعات المحلية، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، والاستثمار في التعليم والتدريب.
- القيم الإسلامية والثقافية، تؤثر المبادئ والقيم الإسلامية، مثل العدالة الاجتماعية والعمل الخيري والإحسان، على ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في الإمارات.
- مبادرات حكومية، تقوم الحكومة الإماراتية بالترويج للمسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال مبادرات مثل "شبكة دبي للاستدامة" و"صندوق الإمارات للمسؤولية الاجتماعية للشركات"، وهي هيئة اتحادية تحدد إطار عمل وحوكمة المسؤولية الاجتماعية للشركات. كما أنشأت الحكومة منصة "CSR Smart Platform" لتسهيل الإبلاغ عن المساهمات المالية وغير المالية. على عكس مناطق أخرى قد يكون فيها الدافع الأساسي هو طلب السوق وضغط المستهلكين.
- حماية حقوق العمال وتعزيز رفاه العمالة الوافدة، من خلال تطبيق قانون العمل، وتحديث تشريعات حماية الأجور، وتأمين السلامة المهنية.
- تطبيق نظام حماية الأجور، والذي يضمن تحويل رواتب العمال إلكترونياً شهرياً لمنع التأخير والاستغلال.
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال إنشاء مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين، وزيادة مشاركة المرأة في العمل، ووجودها في المناصب القيادية. (UAE Gender Balance Council).
- تطوير التعليم والابتكار في منظومة التعلم، من خلال تنفيذ برامج التعليم الرقمي مثل منصة مدرسة، وتطوير التعليم الذكي. (Ministry of Education) وتحسين خدمات الرعاية الصحية، من خلال تطوير بنية صحية ذكية، وتطبيق برامج للوقاية، وتعزيز الصحة العامة.
- دعم الفئات الضعيفة وتمكين المجتمع من خلال برامج موجهة لكبار المواطنين، وأصحاب الهمم
- وتعزيز الصحة والسلامة المهنية، من خلال فرض أنظمة صارمة لإدارة السلامة في مواقع العمل الصناعية والإنشائية.
- دعم المسؤولية المجتمعية للشركات، نفذت شركات مثل أدنوك وبنوك إماراتية برامج اجتماعية في التعليم، الشباب، الصحة، والتمكين (www.adnoc.ae) ومبادرات البنوك في الاستدامة الاجتماعية، يوفر بنك الإمارات دبي الوطني برامج توظيف للشباب، ودعم للمؤسسات الاجتماعية.

## • ممارسات الحوكمة:

- تشجع الإمارات الشركات على تبني ممارسات حوكمة فعالة، بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة واتخاذ قرارات أخلاقية وتعزيز أدائها العام. كما تحث الشركات على الإفصاح عن معلوماتها المتعلقة بالحوكمة، والتي تشمل الشفافية، ومكافحة الفساد، والأخلاقيات والامتثال، وحوكمة الشركات، وأعضاء مجلس الإدارة المستقلين، والامتثال لهيئة الأوراق المالية والسلع، وممارسات مكافحة المنافسة، وإدارة مخاطر المؤسسات، وسياسة حقوق المساهمين، وسياسة تضارب المصالح، وسياسة حماية المبلغين عن المخالفات، ومكافحة غسيل الأموال، والامتثال للأمن السيبراني، والشراكات والشبكات العالمية (Remeithi & Al Omani, 2022).

- الدعم الحكومي والسياسات الوطنية، مثل مبادرة "حوكمة" وسياسة الاقتصاد الدائري، لها تأثير كبير على تبني الشركات لممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.
- تنوع مجالس الإدارة/ التنوع الوظيفي، يؤثر بشكل مباشر على نتائج الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG).
- تعزيز الشفافية والإفصاح للشركات المدرجة، من خلال تطبيق دليل الإفصاح الـ (ESG) في سوق أبوظبي للأوراق المالية، والذي يُلزم الشركات بالإفصاح عن البيانات البيئية والاجتماعية والحوكمة وفق 31 مؤشرًا .
- تقوية أنظمة حوكمة الشركات، بوضع إطار تنظيمي يشمل حقوق المساهمين، وهيكله مجلس الإدارة، ولجان التدقيق، وإدارة المخاطر لضمان النزاهة والشفافية (www.sca.gov.ae,2020).
- إدماج معايير الـ (ESG) في البنوك والقطاع المالي، البنوك الإماراتية الكبرى مثل Emirates NBD أنشأت لجان حوكمة مخصصة للإشراف على تطبيق معايير الاستدامة وسياسات الإفصاح والمخاطر (Emirates NBD).
- الالتزام بمعايير مكافحة الفساد والنزاهة من خلال تنفيذ سياسات وطنية لمكافحة الفساد والرشوة، وتعزيز أنظمة النزاهة داخل المؤسسات الحكومية والخاصة (UAE Government).
- تطوير أنظمة إدارة المخاطر المؤسسية، القطاعات العامة والخاصة تطبق سياسات لإدارة المخاطر، بما فيها المخاطر التشغيلية، والمالية، والامتثال القانوني (2020). Securities and Commodities Authority.
- تعزيز المساءلة في الشركات الحكومية وشبه الحكومية، مثل شركات مثل أدنوك وهيئات اقتصادية كبرى، تطبق تقارير سنوية للحوكمة، ومساهمات تدقيق داخلية وخارجية. (Abu Dhabi National Oil Company, 2024).
- معايير صارمة لحوكمة البيانات والأمن السيبراني، تبني سياسات وطنية لضمان حماية البيانات، أمن المعلومات، وإدارة الخصوصية بالتماشي مع التحول الرقمي (www.tdra.gov.ae).
- تشجيع السلوك الأخلاقي والمسؤولية المهنية، من خلال إصدار مدونات سلوك في القطاعات الحكومية والخاصة تعزز أخلاقيات العمل، والشفافية، ومنع تضارب المصالح (UAE Government).
- الإفصاح عن تقارير الاستدامة والحوكمة بشكل دوري، شركات مثل ADNEC تنشر تقارير الـ (ESG) سنوية تشمل الحوكمة، ولجان الرقابة، وإدارة المخاطر، والقيم المؤسسية.

### 8.3 ممارسات مقاييس الـ (ESG) في إندونيسيا

تنبّي إندونيسيا مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة الـ (ESG) انعكاسًا لتزايد الاهتمام الدولي والإقليمي بقضايا حماية البيئة، إلى جانب رغبة الشركات الإندونيسية في تعزيز قدرتها التنافسية وتحسين فرصها في جذب الاستثمار الأجنبي. وبصفة عامة تزداد أهمية تطبيق مقاييس الـ (ESG) في إندونيسيا نظرًا لطبيعتها البيئية المتنوعة والتحديات التي تواجهها في مجالات إزالة الغابات، والتلوث البحري، وإدارة الموارد الطبيعية. ولهذا أصبحت هذه المقاييس جزءًا من التوجهات الاستراتيجية للدولة، كما اعتمدها الشركات الكبرى خاصة العاملة في قطاعات الطاقة والزراعة والتصنيع، وذلك من خلال مبادرات تهدف إلى حماية البيئة، وتحسين شروط العمل، وترسيخ الحوكمة الرشيدة. ومع تطور معايير الإفصاح على المستوى العالمي، وتزايد متطلبات الاستدامة، يكتسب تطبيق مقاييس الـ (ESG) في إندونيسيا دورًا متزايد الأهمية في دعم النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز جاذبية البلاد للاستثمارات المسؤولة. وفيما يأتي بعض الأمثلة لممارسات مقاييس الـ (ESG).

## • الممارسات البيئية:

- تنفيذ برامج إعادة التشجير واستعادة الغابات مثل GERHAN بهدف استعادة الأراضي المتدهورة والحد من إزالة الغابات. (Gaveau, 2016)
- مبادرة الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات، شاركت إندونيسيا في المبادرة بدعم من UNFCCC والنرويج، وتظهر الدراسات انخفاضًا ملحوظًا في الانبعاثات نتيجة سياسات تجميد التراخيص. (Busch et al. 2015)
- مصادر للطاقة المتجددة، تعمل إندونيسيا على زيادة الاعتماد على الطاقة الحرارية الجوفية والطاقة الشمسية ضمن خططها للطاقة المستدامة، لما تمتلكه من موارد طبيعية ضخمة. (Jenderal, 2021)
- إنشاء محميات بحرية، قامت الحكومة الإندونيسية بإنشاء مناطق بحرية محمية ضمن مبادرة Coral Triangle Initiative بهدف الحفاظ على الشعاب المرجانية والتنوع الحيوي البحري. (Coral Triangle Initiative, 2017)
- خفض النفايات البلاستيكية، وضعت إندونيسيا خطة لخفض النفايات البلاستيكية البحرية وبدأت في تطبيق برامج Zero Waste Cities. (World Bank, 2019)
- غرامات على الحرق الزراعي، تستخدم الحكومة الإندونيسية تقنيات مراقبة بالأقمار الصناعية وتفرض غرامات صارمة للحد من الحرق الزراعي الذي يتسبب في الضباب الدخاني. (Tacconi, 2016)
- إنتاج مستدام للزيوت النباتية، تنفذ إندونيسيا معايير منظمة المائدة المستديرة لزيت النخيل المستدام Roundtable on Sustainable Palm Oil RSPO لضمان إنتاج مستدام للزيوت النباتية وتقليل الأثر البيئي لمزارع النخيل. (Resosudarmo & Burke, 2018)
- إدارة الغابات، تنشر وزارة البيئة والغابات تقارير سنوية عن حالة البيئة، تشمل جهود إدارة الغابات والمحميات الطبيعية وجودة الهواء. (MEFI, 2020)
- إدارة البيئة وتقليل البصمة البيئية في شركات صناعية، بعض الشركات الإندونيسية أعلنت التزامها بخطة استدامة تتضمن خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، وإدارة الانبعاثات والغبار، ورفع كفاءة الطاقة والمياه، وإعادة تدوير النفايات، والحفاظ على التنوع البيولوجي. (SIG, n.d.)
- الإفصاح البيئي والتقرير عن الأداء البيئي كمؤشر للشفافية، بدأت شركات عديدة تضم بيانات بيئية في تقارير الاستدامة السنوية، تشمل البيانات عن استهلاك الطاقة، وانبعاثات الكربون، وإدارة المخلفات، ما يعكس تزايد الوعي بأهمية الإفصاح البيئي كجزء من ممارسة مسؤولية. (Rumaningsih & Rusmanto, 2024)

## • الممارسات الاجتماعية:

- تعزيز قوانين العمل وحماية حقوق العمال، بما يشمل المساواة في الأجور، وتحسين شروط السلامة المهنية، وتقليل العمالة غير الرسمية، خاصة في الصناعات الكبرى مثل صناعتي النسيج وزيت النخيل (Hill, 2018).
- تنفيذ برامج لحماية الغابات وإدارتها، تشترك فيها المجتمعات المحلية، مما يحقق منافع اقتصادية واجتماعية للسكان المحليين (Moeliono, et al. 2017).
- دعم مشاركة النساء في ريادة الأعمال، خاصة في المناطق الريفية حيث تقوم الحكومة بتوفير برامج تدريب مما يساعد في تحسين مستويات الدخل والاستقلال الاقتصادي (Blackwood & Wieringa, 2020).

- برامج تحويلات نقدية، تنفذ الحكومة برامج مثل "Program Keluarga Harapan (PKH)" الذي يدعم الأسر منخفضة الدخل من خلال التحويلات النقدية المشروطة وتحفيز الالتحاق بالمدارس والرعاية الصحية (World Bank, 2018).
- السياسات التعليمية، تركز السياسات التعليمية في إندونيسيا على التوسع في التعليم الأساسي، وتمويل المدارس، وتدريب المعلمين، مما رفع من معدلات الالتحاق بالمدارس في معظم الجزر الإندونيسية (Chang et al, 2014).
- نظام تأمين صحي، أطلقت الحكومة برنامج Jaminan Kesehatan Nasional (JKN) الذي يُعد أكبر نظام تأمين صحي في جنوب شرق آسيا، ويوفر خدمات طبية للملايين (Agustina, R., et al., 2019).
- دعم السكان الأصليين: تقدم الحكومة الإندونيسية دعمًا للسكان الأصليين في بابوا، خاصة فيما يتعلق بالأراضي والهوية الثقافية. (Moniaga, 2010).
- المشاركة في صنع القرار، تشجع الدولة مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار المحلي عبر آليات تسمح للمجتمعات باقتراح مشروعات التنمية؛ مما يعكس الشفافية والمشاركة المجتمعية (Widianingsih & Morrell, 2007).
- دمج ESG في أنشطة التمويل المستدام، تسعى البنوك الإسلامية بإندونيسيا لتطبيق معايير ESG عند منح التمويل، بحيث لا يقتصر القرار المالي على الربحية فقط، بل يشمل الأثر البيئي والاجتماعي، في محاولة لتحقيق تنمية مستدامة متوافقة مع القيم الأخلاقية. (Sulistyowati, et al, 2025).

#### ● ممارسات الحوكمة:

- تعزيز آليات الرقابة والشفافية، في المؤسسات الحكومية للحد من الفساد وتحسين الثقة في المؤسسات العامة وذلك من خلال تقوية دور هيئة مكافحة الفساد (Sherlock, 2019).
- توسيع مبادرات E-Government عملت الحكومة هذه المبادرات لتسهيل الوصول إلى المعلومات الحكومية وتبسيط الإجراءات الإدارية، مما يساهم في تحسين كفاءة الخدمات العامة. (Suryaningtyas & Wibowo, 2020).
- المساءلة: اعتمدت إندونيسيا آليات للمساءلة تشمل التقارير الدورية، والتدقيق المالي، وإشراك المجتمع المدني في تقييم الأداء الحكومي (Pratikno, 2015).
- تعزيز معايير الحوكمة، عملت إندونيسيا على تعزيز معايير الحوكمة المؤسسية عبر لوائح تتعلق بمجالس الإدارة، وحقوق المساهمين، والإفصاح المالي، خاصة في الشركات المدرجة في البورصة. (Claessens & Yurtoglu, 2013).
- تطبيق سياسة اللامركزية، والتي تمنح الحكومات المحلية صلاحيات أوسع في وضع السياسات واتخاذ القرار، بما يعزز المشاركة العامة ويحسن من كفاءة الإدارة. (Fitrani et al, 2005).
- تقديم تقارير استدامة، فرضت الحكومة متطلبات على الشركات لتقديم تقارير استدامة تتضمن الأداء البيئي والاجتماعي والحوكومي، خاصة في القطاعات عالية المخاطر مثل التعدين والطاقة. (Gunawan & Hermawan, 2020).
- تعزيز سيادة القانون وإصلاح النظام القضائي، من خلال سعي الدولة إلى تحسين كفاءة النظام القضائي وضمان استقلاليتها، مما يدعم بيئة أعمال مستقرة ويحسن حماية الحقوق القانونية. (Butt, 2012).
- قواعد أكثر صرامة لإدارة الموارد الطبيعية، خاصة في مجالات الغابات والتعدين، لضمان العدالة في توزيع العوائد والحد من الفساد. (Sachs & Warner, 2011).

### 9.3 ممارسات مقاييس ال (ESG) في إثيوبيا

بدأت الحكومة الإثيوبية والمؤسسات المحلية في إدماج مبادئ الاستدامة ضمن أجندة التنمية الوطنية بما ينسجم مع التزاماتها الإقليمية والدولية. وتعكس هذه الجهود توجهاً نحو بناء نموذج تنموي يوازن بين إدارة الموارد الطبيعية، وتحسين جودة الحياة، وتعزيز الشفافية المؤسسية، مما يمهد الطريق لتطبيق أوسع لمقاييس ال (ESG) في السنوات المقبلة. وفيما يأتي بعض الأمثلة للممارسات الفعلية لمقاييس ال (ESG).

#### • الممارسات البيئية:

- تنبئ إثيوبيا استراتيجية وطنية، تهدف إلى تقليل الانبعاثات، وتعزيز المرونة المناخية، وتشجيع الاستثمار في المشروعات منخفضة الكربون، مما يجعلها إحدى أهم ممارساتها البيئية. (FDRE, 2011)
- تركز إثيوبيا على تطوير الطاقة النظيفة، خاصة الطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية، مما يساهم في خفض الانبعاثات الكربونية وتحسين أمن الطاقة. (Bekele & Tadesse, 2012)
- تبذل الدولة جهوداً كبيرة للحد من تدهور التربة، وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية المتدهورة. (Gebreselassie & Kirui, 2016)
- تنفذ إثيوبيا برامج واسعة للتشجير وإعادة تأهيل الغابات، بما في ذلك مبادرة النهضة الخضراء التي تهدف إلى زراعة مليارات الأشجار لمواجهة التغير المناخي. (Alemu, 2015)
- تعمل البلاد على الحفاظ على التنوع البيولوجي عبر إنشاء محميات وطنية وإدارة الحياة البرية، خاصة في المناطق الحساسة بيئياً مثل الهضاب الشرقية والوديان الجافة. (Kelboro & Stellmacher, 2015)
- تنبئ إثيوبيا ممارسات زراعية مستدامة تشمل تقنيات حفظ التربة، والري المستدام، واستخدام أصناف مقاومة للجفاف بما يدعم الأمن الغذائي ويقلل الأثر البيئي. (Araya, et al, 2011)
- إنشاء مرافق لإعادة التدوير، وتطوير محطات تحويل النفايات إلى طاقة (Kassa, 2021)
- طبقت الحكومة خططاً وطنية للتكيف مع التغير المناخي، تشمل حماية المجتمعات الزراعية وتطوير بنية تحتية مرنة للمناخ. (MEFCC, 2019)

#### • الممارسات الاجتماعية:

- تعمل الحكومة على توسيع الوصول إلى التعليم من خلال بناء المدارس في المناطق الريفية، وتحسين جودة التدريس، ما أسهم في ارتفاع معدلات الالتحاق وتحسين المساواة التعليمية. (UNESCO, 2019)
- نفذت إثيوبيا برامج صحية تستهدف الحد من الأمراض المعدية مثل الملاريا والسل، وتوسيع نطاق الرعاية الأولية، مما أدى إلى تحسن ملحوظ في المؤشرات الصحية. (Deribew et al. 2016)
- دعم الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة من خلال برنامج شبكة الأمان الإنتاجي (PSNP) والذي يُعد من أكبر البرامج الاجتماعية في أفريقيا، حيث يوفر دعماً للأسر الفقيرة عبر تحويلات نقدية ومشروعات تشغيل (Berhane et al. 2014)
- تبذل الدولة جهوداً لتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، ودعم رائدات الأعمال، وتحسين فرص التعليم للفتيات، مما ساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين (Kebede, 2017)
- تطبق الحكومة والمنظمات الدولية برامج لدعم الأمن الغذائي، خاصة في المناطق الجافة والمعرضة للجفاف من خلال الزراعة التكيفية وبرامج توزيع الغذاء. (Headey & Taffesse, 2014)

- تعزيز مشاركة المحليات في التنمية الريفية، مما يعزز من ملكية المجتمع للمشروعات ويزيد استدامتها (Gebre, 2011).
- تنفيذ الحكومة برامج لحماية الأطفال عبر دعم التعليم، ومراقبة العمالة غير القانونية، وتعزيز الوعي المجتمعي بحقوق الطفل (ILO, 2021).
- تعمل إثيوبيا على توسيع شبكات المياه النظيفة وتحسين الصرف الصحي، مما ينعكس مباشرة على الصحة العامة وجودة الحياة (Adane et al., 2017).
- تتضمن الجهود الحكومية والمجتمعية برامج لحل النزاعات وتعزيز السلم الأهلي، خاصة في المناطق الريفية متعددة الإثنيات (Abbink, 2011).

#### ● ممارسات الحوكمة:

- التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في تطوير سياسات حوكمة مرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية، خاصة في قطاعات الزراعة والطاقة (Wondimu, 2020).
- تحسين الشفافية، تبذل الحكومة الإثيوبية جهودًا لتحسين الشفافية في العمليات الإدارية والمالية، بما في ذلك نشر الميزانيات والتقارير السنوية للوزارات والهيئات الحكومية (Vaughan & Gebremichael, 2011).
- إصلاح الإدارة العامة، نفذت الحكومة الإثيوبية برامج لإصلاح الإدارة العامة، بما في ذلك تحسين كفاءة الأجهزة الحكومية، وتطوير نظم الرقابة الداخلية لضمان حسن سير العمليات (Abebe, 2016).
- إطلاق استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد، بما يشمل تشديد الرقابة على الموظفين العموميين وتعزيز دور مؤسسات التدقيق والمحاسبة (Transparency International, 2020).
- قامت إثيوبيا بتحديث القوانين التجارية وقوانين الشركات لتعزيز الحوكمة المؤسسية، بما في ذلك حقوق المساهمين ومتطلبات الإفصاح المالي (Ayalew, 2017).
- تطبق الحكومة نماذج للحوكمة التشاركية في بعض المناطق، حيث يشارك المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات التنموية ومراقبة تنفيذ المشروعات (Gebre, 2011).
- تعزيز استقلالية الجهات الرقابية والمؤسسات القضائية: تعزيز لضمان نزاهة العمليات الحكومية، وحماية الحقوق القانونية للمواطنين (World Bank, 2018).

### 10.3 ممارسات مقاييس ال (ESG) في إيران

تمثل ممارسات ال (ESG) في إيران مرحلة انتقالية، حيث بدأت بعض الشركات في تبني استراتيجيات مستدامة، لكن انتشار هذه الممارسات لا يزال محدودًا، مما يبرز الحاجة إلى إصلاحات مؤسسية وتشريعية لدعم الاستدامة وتعزيز الثقة لدى المستثمرين. وفيما يأتي بعض الأمثلة لممارسات مقاييس ال (ESG)

#### ● الممارسات البيئية:

الحد من تلوث الهواء، تركز الشركات والحكومة على خفض الانبعاثات الصناعية والمركبات، خاصة في المدن الكبرى مثل طهران، من خلال تطبيق تقنيات تنظيف الهواء ومراقبة الانبعاثات (Mahmoudi & Goudarzi, 2019).  
تتبنى إيران سياسات للحد من استنزاف المياه عبر تحسين الري الزراعي وإعادة استخدام المياه في الصناعة والمجتمعات المحلية (Madani, 2014).

استثمارات محدودة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لدعم الاستدامة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. (Rashidi et al., 2020).

#### • الممارسات الاجتماعية:

- تعزيز السلامة المهنية، تعمل الشركات الكبرى على تعزيز السلامة المهنية وتوفير بيئة عمل آمنة للموظفين. (Zarei, 2018)
- تنمية المناطق الريفية، تنفذ الشركات مشروعات تنمية صغيرة في المناطق الريفية مثل دعم التعليم والصحة، ما يعزز البعد الاجتماعي في ممارسات مقاييس ESG (Salehi-Isfahani, 2017).
- تمكين المرأة: تسعى بعض الشركات والمؤسسات الحكومية لزيادة مشاركة النساء في سوق العمل وتحسين فرص التعليم للفتيات. (Moghadam, 2014).
- المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية والغذائية، أوضحت إحدى الدراسات أن شركات الغذاء والدواء في إيران تبذل جهودًا في جودة المنتج، وسلامة المستهلك، وحقوق العمال، والتفاعل مع المجتمع، لكنها تحتاج إلى نظام مؤسسي قوي. (Daniali et al., 2021).
- تأثير الابتكار المؤسسي على تعزيز البعد الاجتماعي، تؤكد دراسة 2025 أن الابتكار في بيئة العمل يعزز السلوكيات الاجتماعية الإيجابية للموظفين، ما يقوي الأداء الاجتماعي ضمن ESG (Shabani et al., 2025).

#### • ممارسات الحوكمة:

- إصدار تقارير مالية وغير مالية، بدأت الشركات الكبرى في إيران بإصدار تقارير مالية وغير مالية لتعزيز الثقة مع المستثمرين المحليين والدوليين. (Hosseini & Jandaghi, 2015).
- تحسين نظم الرقابة، تعمل الشركات على تحسين نظم الرقابة الداخلية والحوكمة لتعزيز الأداء المؤسسي وتقليل المخاطر. (Ahmadzadeh & Mohammadi, 2019).
- الإمتثال للأنظمة والمعايير الدولية، تسعى الشركات إلى الامتثال للأنظمة الحكومية والمعايير الدولية، على الرغم من التحديات المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية. (Ebrahimi & Shafiee, 2018).
- الانتقال نحو تقارير متكاملة تربط بين الاستدامة والحوكمة، بعض الشركات بدأت في اعتماد تقارير استدامة متكاملة تشمل عناصر ESG ضمن نموذج الحوكمة الاستراتيجية بدلاً من أن تكون مبادرات متفرقة (Mirzaei & Karimi, 2023).

### 11.3 فرص وتحديات تطبيقات مقاييس الـ (ESG) في مصر ودول البريكس

لتحديد الفرص والتحديات التي تواجه تطبيقات مقاييس الـ ESG في مصر ودول البريكس تم إجراء تحليل رباعي لممارسات هذه الدول في مقاييس الـ ESG السابق عرضها، ويوضح الجدول (3-1) نتائج تحليل SWOT لهذه الدول. يشير إلى أهم نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات لتطبيقات مقاييس الـ (ESG) الموجودة بمصر ودول مجموعة البريكس خلال عام 2025 يتبين أن:

تتميز **مصر** بسياسات واضحة للاستدامة وريادتها في السندات الخضراء و ESG إلى جانب التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة، والإفصاح عن الأداء البيئي عبر البورصة. بينما تمتلك **روسيا** برامج للتمويل الأخضر وسوقاً نشطة للسندات البيئية، مع خفض الانبعاثات وتحسين كفاءة الطاقة والمياه، وأطر تنظيمية تعزز الشفافية، إضافة إلى التزام بمعايير العمل والتنمية المجتمعية. كما نجد أن **الصين** توسعت في الطاقة المتجددة مقابل انخفاض تدريجي في الاعتماد على الوقود الأحفوري بدعم

حكومي للتمويل الأخضر، مع تحسين ظروف العمل والتأمين الصحي، وحوكمة قوية لمكافحة الفساد وحماية المستثمرين. وتتميز الهند بالتزام تنظيمي قوي عبر تقارير BRSR، وتوسع سريع في الطاقة المتجددة، مع تركيز على حقوق العمال والمساواة وتنمية المجتمع، وشفافية عالية بالإفصاح المالي وغير المالي. وشهدت البرازيل توسعًا في الطاقة النظيفة وحماية التنوع البيولوجي، واعتمادًا واسعًا على إفصاحات ESG الإلزامية، مع نمو سوق السندات الخضراء ومبادرات اجتماعية لتحسين رفاه المجتمعات والعمال. وتعتمد جنوب أفريقيا على إطار King IV للحوكمة والشفافية، وانتشار تقارير الإفصاح المتكامل، مع توسع في مشروعات الطاقة المتجددة وإدارة المياه والنفائات وحماية التنوع البيولوجي. وبالنسبة لدولة الإمارات فإن لديها رؤية وطنية واضحة للاستدامة والطاقة النظيفة، مع مشروعات مستدامة مثل "مدينة مصدر"، وحماية العمال ودعم المساواة، إضافة إلى حوكمة قوية وشفافة ومكافحة للفساد. وتعتمد إندونيسيا بشكل متزايد على مقاييس ESG، مع دعم حكومي لبرامج الاستدامة والطاقة المتجددة، وسياسات تعليمية وصحية لتعزيز التنمية البشرية والمجتمعية. وتمتلك إثيوبيا موارد طبيعية واسعة، ومبادرات حكومية قوية للطاقة النظيفة وإعادة التشجير، وبرامج اجتماعية شاملة، مع جهود لتحسين الحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد. أما إيران، فتبدأ الشركات الكبرى بالاهتمام بتقليل التلوث وتحسين إدارة المياه، مع مشروعات اجتماعية لدعم السلامة وتنمية المناطق الريفية، إضافة إلى مبادرات محدودة لتمكين المرأة وبداية إصدار تقارير مالية وغير مالية لتعزيز الشفافية.

مما سبق يتضح أن مصر ودول البريكس تتميز بإمكانات قوية في تعزيز الاستدامة والتنمية الشاملة، بفضل التركيز على مشروعات الطاقة المتجددة، وتحسين الحوكمة، وتعزيز الحقوق الاجتماعية والعمل، بالإضافة إلى تنوع الموارد الطبيعية الذي يتيح تنفيذ برامج بيئية واسعة. كما يسعى التكتل لتعزيز الشفافية والإفصاح المالي وغير المالي لجذب الاستثمارات المستدامة ودعم النمو الأخضر، مع وجود فرص لتوسيع تطبيق ممارسات ESG بشكل أعمق وأكثر تكاملاً بين الدول الأعضاء.

من ناحية أخرى، تُظهر نقاط الضعف للدول العشر تحديات مشتركة تتعلق بتفاوت تطبيق معايير الاستدامة بين الشركات والقطاعات، وضعف القدرات الفنية والمؤسسية لقياس وتنفيذ ESG بشكل متكامل. كما تواجه العديد من الدول اعتمادًا كبيرًا على الصناعات كثيفة الانبعاثات والوقود الأحفوري، مما يبطئ التحول للطاقة النظيفة، هناك أيضًا تفاوت في جودة الإفصاح والشفافية، خاصة لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تحديات اجتماعية مثل الفقر، ضعف البنية التحتية، ونقص الموارد في بعض المناطق. بالإضافة إلى بعض العوائق القانونية والمؤسسية، بما في ذلك العقوبات (روسيا وإيران) أو ضعف التشريعات مما يحد من إمكانية تطبيق معايير الحوكمة والاستدامة بشكل شامل ومتسق.

وبالنسبة للفرص المتاحة لتطبيقات مقاييس الـ ESG في مصر ودول التكتل، تتركز حول التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة والمشروعات الخضراء، سواء كانت كهرباء شمسية أو رياح أو هيدروجين أخضر، مما يتيح وظائف جديدة. هناك أيضًا إمكانات كبيرة للاستثمار في الاقتصاد الدائري وإدارة النفائات وإعادة التدوير، كما تتوفر فرص لجذب التمويل الدولي والمستثمرين الأجانب، خاصة للشركات التي تطبق معايير ESG بشكل قوي. وأخيرًا، يمكن تحسين الشفافية والحوكمة من خلال اعتماد تقارير ESG متكاملة، وتطوير الابتكار المؤسسي لدعم الأداء الاجتماعي والبيئي.

وتواجه الدول العشر تحديات مشتركة مرتبطة بالتحول نحو الاستدامة، أبرزها التغير المناخي وآثاره على الموارد الطبيعية والزراعة والمياه. كما أن هناك صعوبات مالية وتقنية مرتبطة بتحديث البنية التحتية وتقليل الانبعاثات، خاصة في الصناعات الثقيلة، إلى جانب ارتفاع تكلفة التحول الأخضر. كما تواجه بعض الدول قيودًا سياسية أو جيوسياسية تؤثر على جذب الاستثمارات وتطوير الحوكمة. إضافة لذلك، يبرز تحدٍ اجتماعي يتمثل في الفقر وعدم المساواة وصعوبات تطبيق المعايير

البيئية والاجتماعية بشكل متساوٍ بين الشركات والمناطق. وأخيرًا، توجد حاجة لتعزيز الشفافية والمساءلة ومراقبة سلسلة التوريد لضمان التزام الشركات بالمعايير الدولية لممارسات ESG

### جدول رقم (1-3)

#### نتائج التحليل الرباعي لممارسات مقاييس الـ ESG بمصر ودول البريكس

التحديات	الفرص	نقاط الضعف	نقاط القوة	البيان
<ul style="list-style-type: none"> <li>- التأثير بتغير المناخ واحتياج الاستثمار.</li> <li>- ضعف الالتزام البيئي والحوكهي لبعض الشركات.</li> <li>- منافسة دولية ضاغطة على التحول الأخضر.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- توافر تمويل دولي للمشروعات الخضراء.</li> <li>- التوسع في الطاقة النظيفة وخلق وظائف.</li> <li>- جذب المستثمرين العالميين للأصول المستدامة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تفاوت تطبيق الاستدامة بين الشركات.</li> <li>- محدودية البيانات والقدرات الفنية للقياس.</li> <li>- ارتفاع تكلفة التحول للطاقة النظيفة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- سياسات وطنية واضحة للاستدامة.</li> <li>- زيادة في السندات الخضراء وESG.</li> <li>- توسع في مشروعات الطاقة المتجددة والمعايير البيئية.</li> <li>- إفصاحات ESG عبر البورصة المصرية.</li> </ul>	مصر
<ul style="list-style-type: none"> <li>- صعوبة دمج ESG لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة.</li> <li>- قيود التمويل والتكنولوجيا بسبب العقوبات.</li> <li>- الحاجة لاستثمارات كبيرة لخفض انبعاثات الصناعات الثقيلة.</li> <li>- تحديات جيوسياسية تقلل جذب المستثمرين وتطور الحوكمة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- زيادة الطلب العالمي على الاستثمارات الخضراء.</li> <li>- تطوير تقنيات لإعادة التدوير ومعالجة المياه.</li> <li>- دعم حكومي لتوسيع التمويل والطاقة المتجددة.</li> <li>- فرص لتعزيز الشفافية عبر تقارير ESG دولية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- عدم إلزامية تطبيق ESG وتفاوته بين القطاعات.</li> <li>- اعتماد كبير على صناعات كثيفة الانبعاثات.</li> <li>- ضعف قدرات الشركات الصغيرة على تطبيق ESG.</li> <li>- تأثير المسؤولية الاجتماعية بضغط العقوبات والسياسات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود برامج وطنية للتمويل الأخضر وسوق نشطة للسندات البيئية.</li> <li>- خفض واضح للانبعاثات وتحسين كفاءة الطاقة والمياه في الشركات الكبرى.</li> <li>- أطر تنظيمية مثل GFS ومؤشرات ESG تعزز الشفافية.</li> <li>- التزام قوي بمعايير العمل والتنمية المجتمعية.</li> </ul>	روسيا
<ul style="list-style-type: none"> <li>- ارتفاع تكلفة التحول الأخضر.</li> <li>- ضغوط دولية على سلاسل التوريد والشفافية.</li> <li>- مخاطر في النظام المالي والتكنولوجيا المالية.</li> <li>- فجوات تطبيق معايير العمل في بعض الصناعات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- نمو سريع للطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر.</li> <li>- توسع التمويل الأخضر والدعم الحكومي.</li> <li>- إمكان قيادة سلاسل توريد خضراء عالميًا.</li> <li>- جذب استثمارات كبرى مع تحسن الإفصاح.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- استمرار اعتماد بعض القطاعات على الصناعات الملوثة.</li> <li>- تفاوت جودة الإفصاح عن بيانات ESG.</li> <li>- صعوبة مراقبة سلاسل التوريد الواسعة.</li> <li>- بطء التوافق الكامل مع معايير الاستدامة الدولية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- توسع كبير في الطاقة المتجددة وخفض استخدام الفحم.</li> <li>- دعم حكومي قوي للتمويل الأخضر ومعايير الإفصاح.</li> <li>- تحسين ظروف العمل والتأمين الصحي الشامل.</li> <li>- حوكمة قوية تشمل مكافحة الفساد وحماية المستثمرين</li> </ul>	الصين
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تكاليف مرتفعة لتحديث التكنولوجيا وخفض الانبعاثات.</li> <li>- فجوات تشريعية تحتاج إلى توحيد وتطبيق أقوى.</li> <li>- ضغوط اجتماعية وبيئية بسبب النمو السكاني والصناعي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- نمو ضخم في سوق السندات الخضراء والتمويل المستدام.</li> <li>- إمكانات كبيرة للتوسع في الطاقة الشمسية والاقتصاد الدائري.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تفاوت كبير بين قدرات الشركات الكبيرة والصغيرة.</li> <li>- ضعف جودة بعض بيانات الإفصاح وعدم اتساقها.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التزام تنظيمي قوي عبر تقارير IBSR للإلزامية.</li> <li>- توسع سريع في الطاقة المتجددة وخفض الانبعاثات.</li> <li>- تركيز على حقوق العمال والمساواة وتنمية المجتمع.</li> <li>- شفافية أعلى بفضل الإفصاح المالي وغير المالي.</li> </ul>	الهند

التحديات	الفرص	نقاط الضعف	نقاط القوة	البيان
<ul style="list-style-type: none"> <li>- صعوبة مراقبة سلسلة التوريد في الصناعات واسعة النطاق.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- اهتمام حكومي متزايد بتحقيق الحياد الكربوني والنمو الأخضر.</li> <li>- جذب استثمارات أجنبية للشركات ذات ESG قوي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- محدودية الخبرات في تنفيذ معايير ESG المتقدمة.</li> <li>- بطء تبني الممارسات البيئية في بعض القطاعات الصناعية.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- ضغوط بيئية كبيرة مثل إزالة الغابات وتلوث المياه.</li> <li>- تحديات في تنظيم سوق الكربون وتطبيقه فعليًا.</li> <li>- مخاطر فساد تتطلب حوكمة أكثر صرامة.</li> <li>- صعوبة التطبيق المتوازن بين المناطق الفقيرة والمتقدمة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إمكانات ضخمة في الاقتصاد الدائري وإدارة النفايات.</li> <li>- فرص توسع في مشروعات الطاقة وإعادة التشجير.</li> <li>- دعم تنظيمي متزايد يعزز الشفافية وحوكمة الشركات.</li> <li>- جذب استثمارات دولية لشركات ذات أداء ESG قوي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تفاوت كبير بين الشركات في تطبيق ESG.</li> <li>- ضعف قدرات بعض القطاعات على الالتزام البيئي المتقدم.</li> <li>- محدودية الموارد في مناطق فقيرة تُضعف الأداء الاجتماعي.</li> <li>- اختلاف جودة الإفصاح وغياب اتساق المعايير عبر الشركات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- توسع كبير في الطاقة النظيفة وحماية التنوع البيولوجي.</li> <li>- ارتفاع اعتماد الشركات على إفصاحات ESG الإلزامية.</li> <li>- نمو سوق السندات الخضراء وتمويل الاستدامة.</li> <li>- مبادرات اجتماعية قوية لتحسين رفاه العمال والمجتمعات.</li> </ul>	البرازيل
<ul style="list-style-type: none"> <li>- أزمة ندرة المياه تؤثر على القطاعات الصناعية والتعدينية.</li> <li>- ارتفاع الانبعاثات يجعل الانتقال منخفض الكربون أكثر صعوبة.</li> <li>- استمرار مشكلات الفساد والحوكمة في بعض المؤسسات.</li> <li>- تحديات اجتماعية عميقة مثل الفقر والبطالة تعيق تقدم ESG.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- توسع مشروعات الطاقة الشمسية والرياح يتيح نموًا بيئيًا سريعًا.</li> <li>- فرص كبيرة لدمج الاقتصاد الدائري في التعدين والصناعة.</li> <li>- زيادة اهتمام المستثمرين العالميين بالأسواق ذات الإفصاح المتكامل.</li> <li>- إمكانية تطوير سلاسل توريد أكثر استدامة وابتكارًا.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- اعتماد كبير على الصناعات الثقيلة كثيفة الانبعاثات.</li> <li>- تفاوت واضح بين الشركات في جودة تطبيق ESG.</li> <li>- تحديات اجتماعية مستمرة مثل عدم المساواة وضعف البنية المجتمعية.</li> <li>- محدودية الموارد لدى الشركات الصغيرة للتقيد بمعايير الاستدامة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إطار King IV يوفر حوكمة قوية وشفافية عالية.</li> <li>- انتشار تقارير الإفصاح المتكامل يجعل الشركات أكثر التزامًا بالاستدامة.</li> <li>- توسع ملحوظ في الطاقة المتجددة وبرامج REIPPPP.</li> <li>- مبادرات قوية لإدارة المياه، النفايات، وحماية التنوع البيولوجي.</li> </ul>	جنوب أفريقيا
<ul style="list-style-type: none"> <li>- إدارة المياه والموارد في بيئة صحراوية.</li> <li>- التكيف مع آثار التغير المناخي.</li> <li>- تفاوت تطبيق ESG بين الشركات.</li> <li>- تحسين الشفافية والمساءلة بشكل كامل.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- توسع الطاقة المتجددة والمشروعات الخضراء.</li> <li>- دعم حكومي للاستدامة والابتكار البيئي.</li> <li>- تعزيز الاقتصاد الدائري وإعادة التدوير.</li> <li>- رفع مكانة الإمارات في تقارير ESG عالميًا.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- اعتماد على الوقود الأحفوري.</li> <li>- ندرة المياه ومشكلات النفايات والتلوث.</li> <li>- تحديات حقوق العمال وتوازن الجنسين.</li> <li>- تفاوت الشفافية بين الشركات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- رؤية وطنية واضحة للاستدامة والطاقة النظيفة.</li> <li>- مشروعات مستدامة مثل "مدينة مصدر" والطاقة الشمسية.</li> <li>- حماية العمال والمساواة ودعم الفئات الضعيفة. الزامية الإفصاح.</li> <li>- حوكمة قوية وشفافة مع مكافحة الفساد.</li> </ul>	الإمارات

التحديات	الفرص	نقاط الضعف	نقاط القوة	البيان
<ul style="list-style-type: none"> <li>- السيطرة على إزالة الغابات والتلوث الصناعي والزراعي.</li> <li>- ضمان تطبيق ESG بشكل متكامل في جميع القطاعات.</li> <li>- تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاعين العام والخاص.</li> <li>- حماية حقوق العمال والمجتمعات المحلية في المناطق الريفية والنائية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تطوير مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية والحرارية الجوفية.</li> <li>- الاستثمار في الاقتصاد الأخضر وإدارة النفايات وإعادة التدوير.</li> <li>- تعزيز السياحة البيئية والمحميات البحرية والغابات.</li> <li>- جذب الاستثمار الأجنبي من خلال الالتزام بالمعايير العالمية للاستدامة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إزالة الغابات وارتفاع الانبعاثات البيئية.</li> <li>- تلوث بحري وبلستيكي يؤثر على التنوع البيولوجي.</li> <li>- تفاوت في تطبيق سياسات ESG بين الشركات والمناطق.</li> <li>- ضعف بعض التشريعات ومراقبة الموارد الطبيعية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- موارد طبيعية غنية ومتنوعة، تشمل الغابات والشواطئ والشعاب المرجانية.</li> <li>- اعتماد متزايد على مقاييس ESG من قبل الشركات الكبرى.</li> <li>- دعم حكومي واضح لبرامج الاستدامة والطاقة المتجددة.</li> <li>- سياسات تعليمية وصحية تعزز التنمية البشرية والمجتمعية.</li> </ul>	إندونيسيا
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تغير المناخ وتأثيره على الزراعة والمياه.</li> <li>- النزاعات المحلية وتأثيرها على التنمية الريفية.</li> <li>- الحاجة لتعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار.</li> <li>- حماية التنوع البيولوجي ومراقبة الموارد الطبيعية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تطوير الطاقة المتجددة والاعتماد على مصادر منخفضة الكربون.</li> <li>- الاستثمار في الزراعة المستدامة والأمن الغذائي.</li> <li>- تعزيز السياحة البيئية والمحميات الوطنية.</li> <li>- الشراكات الدولية لدعم مشروعات الاستدامة والمناخ.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تدهور الأراضي ومخاطر الفقر في المناطق الريفية.</li> <li>- ضعف البنية التحتية في بعض المناطق النائية.</li> <li>- تحديات في تطبيق ESG بشكل متساوٍ بين القطاعات.</li> <li>- محدودية التمويل للمشروعات المستدامة مقارنة بالاحتياجات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- موارد طبيعية واسعة ومتنوعة، تشمل الغابات والطاقة الكهرومائية.</li> <li>- مبادرات حكومية قوية للطاقة النظيفة وإعادة التشجير.</li> <li>- برامج اجتماعية واسعة تشمل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية. جهود لتحسين الحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد.</li> </ul>	إثيوبيا
<ul style="list-style-type: none"> <li>- العقوبات الاقتصادية التي تحد من الاستثمارات والمشروعات البيئية.</li> <li>- الحاجة لإصلاحات مؤسسية وتشريعية لتعزيز تطبيق ESG.</li> <li>- ضعف المشاركة المجتمعية وتعزيز الثقافة المؤسسية للاستدامة.</li> <li>- صعوبة الموازنة بين النمو الاقتصادي والحد من التلوث</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- زيادة الاستثمار في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لدعم الاستدامة.</li> <li>- تطوير نظم الابتكار المؤسسي لتعزيز الأداء الاجتماعي.</li> <li>- تحسين الامتثال للمعايير الدولية لتعزيز الثقة بالمستثمرين.</li> <li>- دمج ESG في تقارير الشركات بشكل متكامل ومستدام.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- انتشار محدود لممارسات ESG على مستوى الشركات والمؤسسات.</li> <li>- اعتماد كبير على الوقود الأحفوري وضعف الاستثمار في الطاقة المتجددة.</li> <li>- ضعف البنية المؤسسية لدعم المسؤولية الاجتماعية للشركات.</li> <li>- ضعف في تطبيق معايير الحوكمة بشكل متكامل ومستدام</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- اهتمام الشركات الكبرى بتقليل تلوث الهواء وتحسين إدارة المياه.</li> <li>- مشروعات اجتماعية لتعزيز السلامة المهنية وتنمية المناطق الريفية.</li> <li>- مبادرات محدودة لتمكين المرأة وزيادة مشاركتها في سوق العمل.</li> <li>- بداية إصدار تقارير مالية وغير مالية لتعزيز الشفافية والثقة.</li> </ul>	أيران

المصدر: من إعداد الباحث.

### 12.3 التحليل المقارن لمقاييس الـ (ESG) بين مصر ودول البريكس

$$CI = \sum_{j=1}^n W_j \times SC_j$$

بعد الانتهاء من إجراء التحليل الرباعي لتطبيقات مقاييس الـ (ESG) في مصر ودول البريكس بصورة منفصلة، يتناول هذا الجزء تحليل مقارن لقيم هذه المقاييس بهذه الدول، وذلك بالاعتماد على قيم مؤشر المعرفة العالمي 2025، وهو مقياس عالمي لتقييم أداء الدول في إنتاج ونشر وتطبيق المعرفة لتعزيز التنمية البشرية المستدامة.

يقيس المؤشر الأداء عبر ستة أبعاد رئيسية هي:

(1) التعليم قبل الجامعي. (2) التعليم التقني والمهني. (3) التعليم العالي والبحث والتطوير والابتكار. (4) تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات. (5) الاقتصاد. (6) البيئة والمجتمع والحوكمة، مجسدة أساسيات الاقتصاد والمجتمع القائمين على المعرفة. وسوف يتم التركيز في هذه المقارنة على البعد الخاص بالبيئة والمجتمع والحوكمة الـ (ESG) وذلك على مستوى الكلي، والمستوى الفرعي والذي يضم المؤشرات الفرعية لكل بُعد على حدة بهدف إبراز التباين بين تطبيقات مقاييس الـ (ESG) في مصر ودول البريكس.

- طرق حساب أوزان مؤشرات الـ (ESG) وفقاً لمؤشر المعرفة العالمي: تم تخصيص أوزان متساوية لجميع المؤشرات الفرعية الستة، بحيث يُسهم كل منها بنسبة 6/1 في النتيجة الإجمالية لمؤشر المعرفة العالمي. وبالمثل، تم تخصيص أوزان متساوية لجميع المحاور ضمن كل مؤشر فرعي بنسبة 3/1 مما يضمن أن مجموع أوزان المحاور داخل كل مؤشر فرعي يساوي واحد. (تقرير مؤشر المعرفة العالمي 2025)؟

وقد تم استخدام أسلوب التجميع الحسابي في حساب قيم كل المؤشرات الفرعية، والمحاور، والمحاور الفرعية، ضمن المؤشر ويحتسب المؤشر المركب من خلال تجميع مكوناته الفرعية كما يأتي:

حيث:

CI المؤشر المركب الذي سيتم حسابه (مثل المؤشر الفرعي أو المحور أو المحور الفرعي)

Wj هو الوزن النسبي للمكون الفرعي

SC المحور أو المحور الفرعي أو المتغير

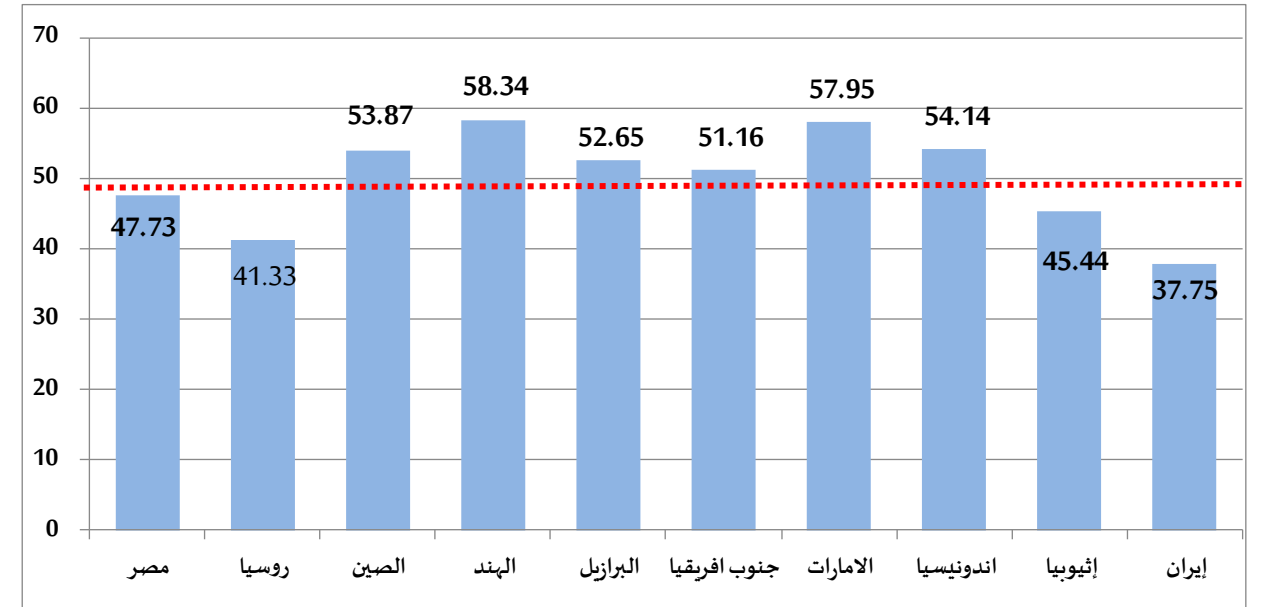
n هو عدد المكونات الفرعية التي تم تجميعها لتشكيل المؤشر المركب.

ويتم استخدام المتوسط الهندسي لحساب مؤشر المعرفة العالمي، نظرًا لعدم وجود إمكانية استبدال مثالية بين المؤشرات الفرعية الستة. كما يتم حساب المؤشر الكلي لكل دولة فقط إذا كانت جميع المؤشرات الفرعية الستة متاحة. ويعد المتوسط الهندسي أكثر ملاءمة في هذا السياق لأنه يعكس العلاقة التكميلية بين المؤشرات الفرعية، بحيث لا يمكن لمؤشر واحد أن يعوض تمامًا عن غياب آخر. وبالتالي، لا يمكن حساب المؤشر العام إلا إذا توفرت البيانات لجميع المؤشرات الفرعية. وتحسب قيمة المؤشر من 100، ويعد أداء الدولة متوسط إذ حصلت على 100/50، وأعلى من المتوسط إذ تجاوزت الـ 50 وأدنى من المتوسط في حالة أقل من الـ 50. (تقرير مؤشر المعرفة العالمي 2025).

### 1.12.3 التحليل المقارن لمقاييس الـ (ESG) لمصر ودول البريكس على المستوى الكلي

يهدف التحليل على المستوى الكلي برصد قيم مقاييس الـ (ESG) استنادًا إلى منهجية مؤشر المعرفة العالمي لكل من مصر ودول البريكس، بهدف قياس مستوى التقدم الفعلي في الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة. يتبين من الشكل رقم (1-3) وجود تباين واضح في أداء هذه المقاييس بين الدول محل الدراسة، وهو تباين يعكس الخصائص الفردية لكل دولة من حيث البنية الاقتصادية، والإطار التشريعي، والأولويات الاجتماعية والسياسية المؤثرة في مسار تطبيق معايير الاستدامة. وبمقارنة قيم مقاييس الـ ESG الإجمالية بين مصر ودول البريكس، يتضح أن:

جاءت مصر دون المتوسط بين دول مجموعة البريكس، حيث تتأخر عن كل من الصين (53.87)، والهند (58.34)، والبرازيل (52.65)، وجنوب أفريقيا (51.16)، والإمارات (57.95)، وإندونيسيا (54.14)، هذا يشير إلى أن هذه الدول تحقق أداءً أفضل من مصر في تطبيق مقاييس ESG، من ناحية أخرى، تتفوق مصر على روسيا (41.33)، وإثيوبيا (45.44)، وإيران (37.75)، وهذا يعكس قدرة مصر على تحقيق مستوى أفضل من التوازن بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة مقارنة بهذه الدول، على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها. شكل رقم (1-3)



Source: <https://www.knowledge4all.org/ar>

قيمة المؤشر من 100

شكل رقم (1-3)

قيم مقاييس الـ (ESG) لمصر ودول البريكس خلال عام 2025

من ناحية أخرى يوضح الجدول (2-3)، والشكل (2-3) مقارنة بين أداء كل بُعد من أبعاد مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، بمصر ودول البريكس والذي يتبين منه، أن الأولويات الوطنية لدول مجموعة البريكس ومصر تميل إلى التركيز بشكل أساسي على البُعد الاجتماعي، وهو توجه يتماشى مع متطلبات تعزيز التعليم والصحة وتحقيق العدالة الاجتماعية (FRA, 2021; 2025)

في المقابل، تحتل القضايا البيئية مكانة بارزة في الهند، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والإمارات، واندونيسيا، حيث تزايد الضغوط الناتجة عن التغير المناخي والتحديات البيئية المتعددة. وهو ما يستوجب تبني سياسات بيئية مستدامة وابتكارات تكنولوجية تدعم الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، بالإضافة إلى تعزيز جهود التكيف مع التغيرات المناخية من خلال إدارة الموارد الطبيعية بشكل أكثر كفاءة وحماية التنوع البيولوجي. كما يتطلب ذلك تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لتبادل الخبرات والموارد، مع العمل على دمج البعد البيئي ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام متوازن يحافظ على البيئة للأجيال القادمة.

أما مصر، وروسيا، والصين، وإثيوبيا، وإيران فتواجه تحديات ملحوظة في مجال الحوكمة، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز المؤسسات الوطنية وتطوير آليات فعالة للشراكات على المستويين المحلي والدولي، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمؤسسات القوية والشراكات (SDG16, SDG17) ويشير ذلك إلى أن تحسين جودة الحوكمة يشكل ركيزة أساسية لتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد، ودعم الاستقرار المؤسسي الضروري لتحقيق التنمية المستدامة

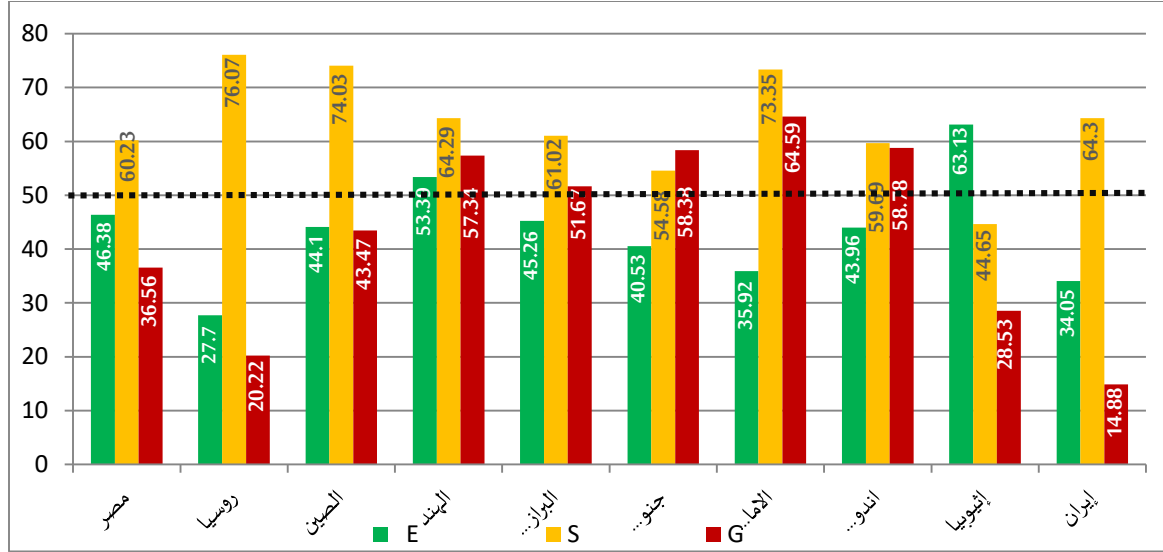
وبصفة عامة، يوضح هذا التباين على المستوى الكلي تنوع الآليات المتبعة في تطبيق مقاييس ال(ESG)، مع بقاء القاسم المشترك بينها متمثلاً في الاعتراف بأهميتها كأداة استراتيجية لدعم مسار التنمية المستدامة. فبينما تمنح معظم الدول أولوية أكبر للبُعد الاجتماعي، تظل الحوكمة والبُعد البيئي أبعاداً أساسية تتطلب مزيداً من التطوير والالتزام المؤسسي، خاصة في ظل الدور المحوري الذي تلعبه هذه الأبعاد في تحسين بيئة الاستثمار، وتعزيز الشفافية، ودعم القدرة على التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. ويساهم ذلك كله في بناء منظومة أكثر توازناً واستدامة في تطبيق معايير ال(ESG) على المدى الطويل. جدول (2-3) والشكل (2-3)

### جدول رقم (2-3)

#### قيم مقاييس ال ESG لدول البريكس عام 2025

البيان	ESG	G	S	E	البُعد الأكثر تقدماً	البُعد الأكثر تحدياً
مصر	47.73	36.56	60.23	46.38	البُعد الاجتماعي	بُعد الحوكمة
روسيا	41.33	20.22	76.07	27.7	البُعد الاجتماعي	بُعد الحوكمة
الصين	53.87	43.47	74.03	44.1	البُعد الاجتماعي	بُعد الحوكمة
الهند	58.34	57.34	64.29	53.39	البُعد الاجتماعي	البُعد البيئي
البرازيل	52.65	51.67	61.02	45.26	البُعد الاجتماعي	البُعد البيئي
جنوب أفريقيا	51.16	58.38	54.58	40.53	بُعد الحوكمة	البُعد البيئي
الإمارات	57.95	64.59	73.35	35.92	البُعد الاجتماعي	البُعد البيئي
إندونيسيا	54.14	58.78	59.69	43.96	البُعد الاجتماعي	البُعد البيئي
إثيوبيا	45.44	28.53	44.65	63.13	البُعد البيئي	بُعد الحوكمة
إيران	37.75	14.88	64.3	34.05	البُعد الاجتماعي	بُعد الحوكمة

المصدر: تقرير مؤشر المعرفة العالمي (2025)، UNDP، <https://www.knowledge4all.org/ar..>



Source: <https://www.knowledge4all.org/ar>

شكل رقم (2-3)

مقارنة بين قيم أبعاد (E) و (S) و (G) لمصر ودول البريكس عام 2025

### 2.12.3 التحليل المقارن للمؤشرات الفرعية لمقاييس الـ (ESG) لمصر ودول البريكس

هذا الجزء يعتمد على تحليل مقارن للمؤشرات الفرعية لكل بُعد من أبعاد الـ ESG لمصر ودول البريكس

#### أولاً: المؤشرات الفرعية للبعد البيئي (E)

يتكون مؤشر الأداء البيئي (E) من المؤشرات الفرعية التالية، مؤشر الاستدامة البيئية، ومؤشر المساءلة العالمية، وبالتالي فإن أي زيادة أو انخفاض في قيمة هذا المؤشر يرجع بالأساس لقيم مؤشرات الفرعية، هذا ويتكون كل مؤشر من هذه المؤشرات الفرعية من مجموعة من المؤشرات تحت الفرعية.

حيث يعكس مؤشر الاستدامة البيئية المستوى العام لقدرة الدولة على إدارة مواردها الطبيعية بكفاءة، وهو في جوهره متوسط مركب لمجموعة من المؤشرات الفرعية هي: (تقرير مؤشر المعرفة العالمي 2025).

- مؤشر الإدارة البيئية المحلية: يقيس قدرة الدولة على وضع وتنفيذ سياسات فعالة لإدارة البيئة على المستوى الداخلي، مثل إدارة المخلفات، جودة الهواء، وحماية الموارد الطبيعية. وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر ارتفع مستوى الاستدامة الفعلية. مؤشر إنتاجية البصمة المادية تعكس مدى كفاءة الدولة في استخدام الموارد مقارنة بحجم الأثر البيئي الناتج عنها. ويُعد مؤشراً مهماً لقياس التحول نحو اقتصاد مستدام منخفض الاستهلاك للموارد.

- مؤشر شهادات نظام إدارة البيئة (ISO 14001) تمثل مدى التزام المؤسسات داخل الدولة بالمعايير البيئية العالمية، مما يعكس قوة الإطار المؤسسي وقدرته على تحقيق استدامة بيئية حقيقية.

بناءً على ما سبق، فإن زيادة القيمة الإجمالية لمؤشر الاستدامة البيئية ترتفع عندما تحقق الدولة توازناً إيجابياً عبر الإدارة المحلية الفعالة للبيئة، وكفاءة الاستخدام المادي للموارد، واعتماد أنظمة إدارة بيئية معترف بها دولياً.

- بينما يعكس مؤشر المساءلة العالمية قدرة الدولة على الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بالشفافية، والإفصاح، والالتزام

بالاتفاقيات البيئية، والرقابة العالمية على الأداء البيئي. وهو في جوهره متوسط مركّب لمجموعة من المؤشرات الفرعية التي تمثل الالتزامات الدولية. ويشمل ذلك:

- مؤشر الإدارة البيئية العالمية: يقيس قدرة الدولة على المشاركة الفعالة في الجهود الدولية لإدارة البيئة وامتثالها لنظم الحوكمة البيئية العالمية، بما يشمل إدارة الموارد العابرة للحدود.

- مؤشر البصمة البيئية: تمثل مقدار الضغط الذي تُحدثه الدولة على البيئة من خلال استهلاك الموارد الطبيعية وانبعاث الغازات وتأثير الأنشطة الاقتصادية على النظم البيئية. وتُعد مؤشرًا على التزام الدولة بالمعايير الدولية للحد من التأثير البيئي، حيث كلما كانت منخفضة، دلّ ذلك على قدرة الدولة على إدارة مواردها بشكل مستدام والالتزام بالاتفاقيات الدولية. والبصمة المرتفعة تشير إلى تحديات في الالتزام الدولي، سواء في تقارير الانبعاثات أو مراقبة الأداء البيئي، وقد تعكس ضعفًا في المساءلة والشفافية تجاه المنظمات العالمية.

- مؤشر استهلاك الطاقة المتجددة: يعكس التزام الدولة بالتحول نحو مصادر طاقة منخفضة الانبعاثات، وهو جزء من الالتزام بالمعايير الدولية لمكافحة التغير المناخي، حيث كلما ارتفع استهلاك الطاقة المتجددة عزز مؤشر المساءلة العالمية لأنه يوضح مدى التزام الدولة بالاتفاقيات البيئية الدولية والحد من انبعاث الكربون. بينما انخفاض الاستهلاك يشير إلى فجوة في التحول الأخضر.

بناءً على ما سبق، وبمقارنة النتائج الواردة بالجدول رقم (3-3) يتضح وجود تباين واضح في الأداء البيئي بين دول البريكس، وذلك على النحو الآتي:

تصدّرت كل من إثيوبيا والهند قائمة الدول الأعلى أداءً بيئيًا، مسجلتين قيمًا بلغت (63.13) و(53.39) على التوالي. ويُعزى هذا التقدم في حالة إثيوبيا إلى الارتفاع في قيم مؤشري الإدارة البيئية العالمية (99.35) واستهلاك الطاقة المتجددة، (94.06)، بما يعكس نجاح السياسات الموجهة نحو الطاقة النظيفة والإدارة المستدامة للموارد. أما في حالة الهند، فقد ارتكز الأداء البيئي المرتفع على تحسّن مؤشري الإدارة البيئية المحلية والعالمية، بقيم بلغت (59.59) و(91.35)، وهو ما يشير إلى فاعلية الأطر المؤسسية والتنظيمية في دعم السياسات البيئية. جدول (3-3)

في المقابل، جاءت كل من مصر (46.38) والبرازيل (45.26) والصين (44.1) وإندونيسيا (43.96) في مرتبة متوسطة إلى منخفضة من حيث الأداء البيئي، وعلى الرغم من هذا التراجع النسبي، فإن هذه الدول تُظهر نقاط قوة متفاوتة في بعض المؤشرات الفرعية، يتمثل في تحسّن مؤشر الإدارة البيئية العالمية في مصر (67.79) والبرازيل (73.5) وإندونيسيا (82.07) فضلًا عن ارتفاع مؤشر الشهادات البيئية في الصين (80.98)، وتقدّم مؤشر الطاقة المتجددة في البرازيل (53.48)، بما يعكس وجود إمكانات غير مستغلة بالكامل لتحسين الأداء البيئي الكلي. جدول (3-3)

من ناحية أخرى، سجلت كل من جنوب أفريقيا (40.53)، والإمارات (35.92)، وإيران (34.05)، وروسيا (27.7) أدنى مستويات الأداء البيئي نسبيًا، ويعود هذا الضعف بدرجة كبيرة إلى التديني الواضح في مؤشرات الاستدامة البيئية لكل من روسيا والبرازيل والإمارات (باستثناء مؤشر شهادات نظام إدارة البيئة) وإيران، فضلًا عن تدني معدلات استهلاك الطاقة المتجددة في روسيا (3.59) وإيران (0.8) والإمارات (1.26) إضافة إلى جنوب أفريقيا (8.16) الأمر الذي حدّ من قدرتها على تحقيق تحسّن ملموس في مؤشرات الاستدامة البيئية. جدول (3-3)

وتشير القيم المرتفعة للبصمة البيئية في غالبية دول البريكس إلى وجود ضغوط متزايدة على الموارد الطبيعية، بما يؤكد الحاجة إلى تسريع التحول نحو مصادر الطاقة النظيفة، وتعزيز كفاءة الإدارة البيئية، وتطوير الأطر المؤسسية، بما يساهم في تحسين الأداء البيئي ودعم مسارات التنمية المستدامة. جدول (3-3):

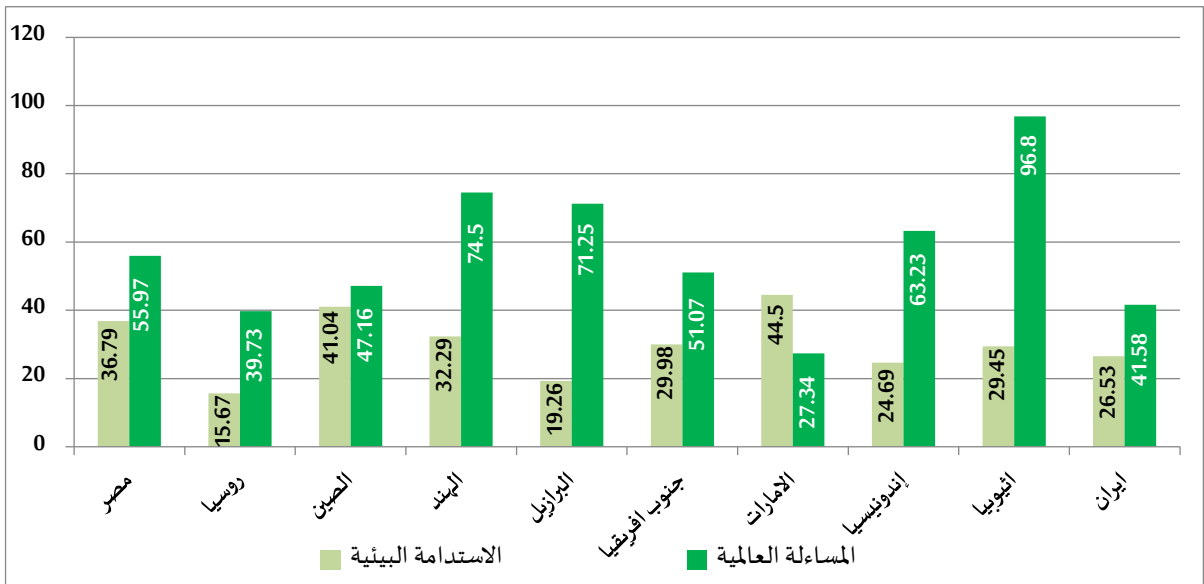
### جدول رقم (3-3)

قيم المؤشرات الفرعية للبعد البيئي (E) في مصر ودول البريكس خلال عام 2025

إيران	إثيوبيا	إندونيسيا	الإمارات	جنوب أفريقيا	البرازيل	الهند	الصين	روسيا	مصر	البيان
34.05	63.13	43.96	35.92	40.53	45.26	53.39	44.1	27.7	46.38	الأداء البيئي (E)
26.53	29.45	24.69	44.5	29.98	19.26	32.29	41.04	15.67	36.79	الاستدامة البيئية
32.08	74.93	35.56	36.81	29.69	22.28	59.59	29.62	13.36	56.8	الإدارة البيئية المحلية
28.01	4.71	14.2	34.92	29.51	14.22	10.55	12.52	27	31.16	إنتاجية البصمة المادية
19.48	8.71	24.32	61.78	30.75	21.27	26.74	80.98	6.66	22.42	شهادات نظام إدارة البيئة
41.58	96.8	63.23	27.34	51.07	71.25	74.5	47.16	39.73	55.97	المساءلة العالمية
44.52	99.35	82.07	23.55	62.64	73.5	91.35	46.76	54.05	67.79	الإدارة البيئية العالمية
79.42	97	90.98	57.21	82.42	86.78	95.81	78.57	61.55	93.5	البصمة البيئية
0.8	94.06	16.65	1.26	8.16	53.48	36.33	16.14	3.59	6.64	استهلاك الطاقة المتجددة

Source: <https://www.knowledge4all.org/ar>

يوضح الشكل التالي قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الأداء البيئي لدول البريكس خلال عام 2025



Source: <https://www.knowledge4all.org/ar>

### شكل رقم (3-3)

قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الأداء البيئي لدول البريكس خلال عام 2025

#### • المؤشرات الفرعية للبعد الاجتماعي (S)

يتكون مؤشر الأداء الاجتماعي (S) من المؤشرات الفرعية التالية، مؤشر تمكين المرأة، ومؤشر التغطية الاجتماعية والصحية، ومؤشر الرخاء العادل، وبالتالي فإن أي زيادة أو انخفاض في قيمة مؤشر الأداء الاجتماعي ترجع بالأساس لقيم مؤشرات الفرعية، هذا ويتكون كل مؤشر من هذه المؤشرات الفرعية من مجموعة من المؤشرات تحت الفرعية.

- حيث يعكس مؤشر تمكين المرأة قدرة النساء على المشاركة في التعليم والعمل والمجتمع، ومستوى المساواة في الفرص مقارنة بالرجال، ومدى تمتعهن بحقوق وحماية فعّالة، وهو في جوهره متوسط مركب لمجموعة من المؤشرات الفرعية هي:
- مؤشر المهن العليا والتكافؤ بين الجنسين، يرصد تمثيل النساء في الوظائف القيادية والمراكز العليا، ومدى التوازن بين الرجال والنساء في المناصب المتقدمة وسوق العمل عالي المهارة.
  - مؤشر الحقوق القانونية للمرأة يعكس قوة الأطر التشريعية التي تحمي المرأة في مجالات مثل الملكية، والعمل، والزواج، والتنقل، والمساواة أمام القانون.
  - مؤشر استخدام الإنترنت والتكافؤ بين الجنسين، يقيس نسبة النساء اللاتي يستخدمن الإنترنت مقارنة بالرجال، ومدى توفر فرص متساوية للوصول إلى التكنولوجيا والخدمات الرقمية.
  - بينما يقيس مؤشر التغطية الاجتماعية والصحية مدى إفادة الأفراد من شبكات الحماية الصحية والاجتماعية مثل برامج الدعم، والرعاية الصحية، والتأمينات، والخدمات الأساسية. ويضم المؤشرات الفرعية التالية:
  - مؤشر تغطية الحماية الاجتماعية يركز على مدى شمول برامج الحماية (مثل المعاشات، ودعم الفقراء، وإعانات البطالة، ودعم الأمومة) لمختلف الفئات، خاصة الأكثر هشاشة.
  - مؤشر التغطية الصحية الشاملة، يقيس مدى توفر خدمات صحية أساسية عالية الجودة للجميع، دون معاناة من التكاليف الباهظة التي تمنع الوصول للعلاج.
  - مؤشر متوسط العمر المتوقع بصحة جيدة يعكس عدد السنوات المتوقعة التي يعيشها الفرد بصحة جيدة دون أمراض مزمنة أو إعاقات تمنع المشاركة الطبيعية في الحياة.
  - ويقيس مؤشر الرخاء العادل مدى إفادة جميع فئات المجتمع من النمو الاقتصادي، ومدى عدالة توزيع الخدمات والفرص والموارد، ويضم المؤشرات الفرعية التالية:
  - مؤشر عدد الفقراء يعكس نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني أو الدولي، ما يوضح مستوى الرفاه الاقتصادي العام.
  - مؤشر جيني يقيس عدم المساواة في توزيع الدخل، حيث الرقم المرتفع يشير لعدم مساواة، بينما الرقم المنخفض يشير لتوزيع دخل أكثر عدالة.
  - مؤشر حصة الدخل للأفقر يقيس نسبة الدخل التي يحصل عليها أفقر 20% من السكان، وكلما ارتفعت القيمة دلّ ذلك على عدالة أكبر في توزيع الدخل.
- بناءً على ما سبق، وبمقارنة النتائج الواردة بالجدول رقم (3-4) يتضح وجود تباين واضح في الأداء الاجتماعي بين دول البريكس، وذلك على النحو التالي: تصدّرت كل من روسيا (76.07) والصين (74.03) والإمارات (73.35) قائمة الدول الأعلى أداءً اجتماعيًا، ويُعزى ذلك لارتفاع قيم مؤشرات استخدام الإنترنت والتكافؤ بين الجنسين، والذي سجل في روسيا قيمة (99.24)، والصين (99.09)، والإمارات (100)، ومؤشر تغطية الحماية الاجتماعية (95.4) في روسيا، ومؤشر التغطية الصحية الشاملة (84.43) في الصين، (85.67) في الإمارات. ومؤشر الرخاء العادل (85.87) في الإمارات، بما يعكس فاعلية السياسات الاجتماعية واتساع نطاق الشمول. جدول (3-4).

كما حققت كل من إيران (64.3) والهند (64.29) والبرازيل (61.029) ومصر (60.23) أداءً اجتماعيًا أعلى من المتوسط، وتعكس هذه النتائج تباين مصادر القوة بين هذه الدول؛ إذ برز تحسن مؤشرات استخدام الإنترنت والتكافؤ بين الجنسين في مصر (63.68) والهند (63.72) والبرازيل (96.39) وإيران (94.92) إلى جانب تقدم مؤشرات الحماية الاجتماعية في الهند (64.3)

وإيران (100) وتحسن التغطية الصحية الشاملة في مصر (67.66) والبرازيل (83.49) كما سجلت مصر (91.14) والهند (100) مستويات مرتفعة في مؤشر حصة الدخل للخمس الأفقر، وهو ما يشير إلى تحسن نسبي في عدالة توزيع الدخل داخل هذه الاقتصادات. جدول (4-3)

وجاءت كل من إندونيسيا (59.69) وجنوب أفريقيا (54.58) بأداء متوسط، مع تميز كل منهما بنقاط قوة محددة؛ حيث أظهرت جنوب أفريقيا تحسناً في مؤشري الحقوق القانونية للمرأة (58.62) والتغطية الصحية (68.78) في حين ارتكز الأداء الاجتماعي في إندونيسيا على ارتفاع مؤشرات النفاذ الرقمي والتكافؤ بين الجنسين (83.59) ومتوسط العمر المتوقع بصحة جيدة (55.27) إلى جانب تحسن مؤشر الرخاء العادل (72.55) جدول (4-3)

وعلى الجانب الآخر، سجلت إثيوبيا أدنى مستويات الأداء الاجتماعي بين دول البريكس، بقيمة بلغت (44.65)، ويُعزى ذلك إلى الانخفاض الواضح في مؤشرات التغطية الاجتماعية والصحية (23.11) إلى جانب ضعف مؤشر تمكين المرأة (40.6) وهو ما يعكس التحديات الهيكلية التي تواجهها الدولة في مجال التنمية الاجتماعية والشمول. جدول (4-3) وتشير هذه النتائج مجتمعة إلى أن تحسن الأداء الاجتماعي يرتبط بدرجة كبيرة باتساع نطاق الحماية الاجتماعية، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتحسين النفاذ إلى الخدمات الصحية والرقمية، بما يؤكد أهمية توجيه السياسات العامة نحو تعزيز هذه المحاور لدعم التقدم في البعد الاجتماعي من مقاييس الاستدامة.

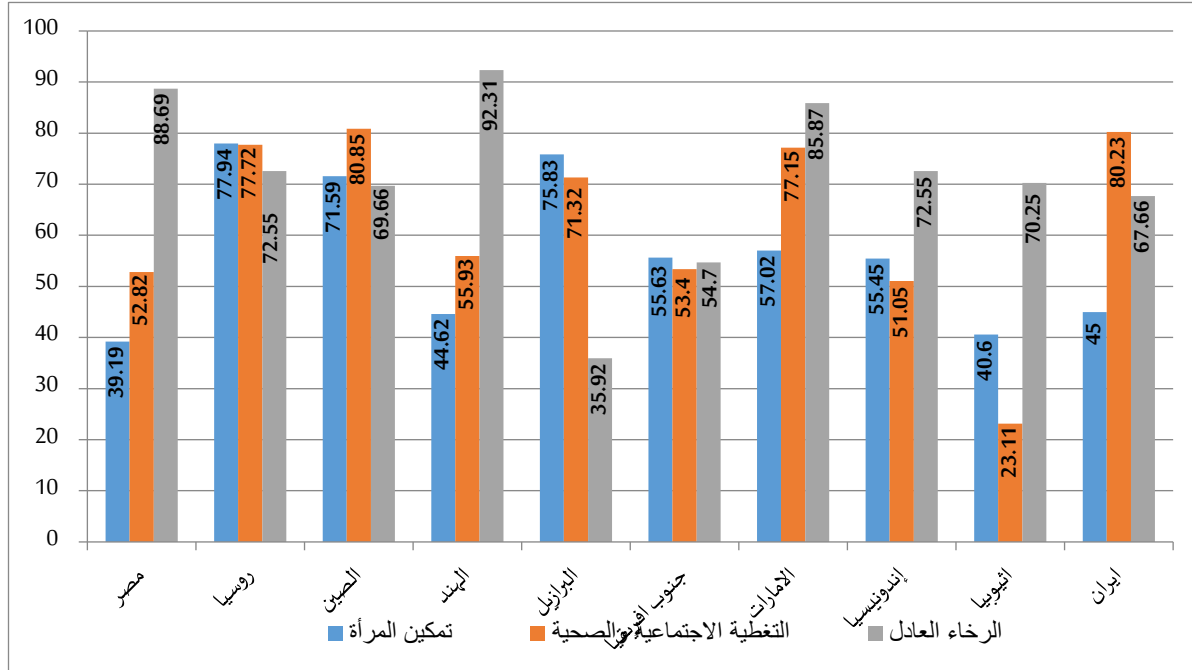
#### جدول رقم (4-3)

قيم المؤشرات الفرعية للبُعد الاجتماعي (S) في مصر ودول البريكس خلال عام 2025

البيان	مصر	روسيا	الصين	الهند	البرازيل	جنوب أفريقيا	الإمارات	إندونيسيا	إثيوبيا	إيران
الأداء الاجتماعي (S)	60.23	76.07	74.03	64.29	61.02	54.58	73.35	59.69	44.65	64.3
تمكين المرأة	39.19	77.94	71.59	44.62	75.83	55.63	57.02	55.45	40.6	45
المهن العليا، التكافؤ بين الجنسين	26.8	69.07	56.56	13.49	61.64	53.57	30.66	33.02	36.99	24.82
الحقوق القانونية للمرأة	27.09	65.52	59.11	56.65	69.46	58.62	40.39	49.75	42.86	15.27
استخدام الإنترنت، التكافؤ بين الجنسين	63.68	99.24	99.09	63.72	96.39	54.7	100	83.59	41.95	94.92
التغطية الاجتماعية والصحية	52.82	77.72	80.85	55.93	71.32	53.4	77.15	51.05	23.11	80.23
تغطية الحماية الاجتماعية	36.6	95.4	75.6	64.3	71.2	63.4	67.75	54.3	7.4	100
التغطية الصحية الشاملة	67.66	81.56	84.43	56.91	83.49	68.78	85.67	43.59	13.01	74
متوسط العمر المتوقع بصحة جيدة	54.2	56.2	82.53	46.59	59.27	28.02	78.02	55.27	48.93	66.68
الرخاء العادل	88.69	72.55	69.66	92.31	35.92	54.7	85.87	72.55	70.25	67.66
عدد الفقراء	88.15	90.43	83.85	81.75	74.4	54.7	93.35	78.53	58.21	81.09
مؤشر جيني	86.77	65.25	65.38	95.18	21.07	54.7	92.68	68.58	79.22	65.77
حصة الدخل للخمس الأفقر	91.14	61.98	59.73	100	12.3	54.7	71.59	70.55	73.31	56.13

Source: <https://www.knowledge4all.org/ar>

يوضح الشكل التالي قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الأداء الاجتماعي لدول البريكس خلال عام 2025



Source: <https://www.knowledge4all.org/ar>

شكل رقم (3-4)

قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الأداء الاجتماعي لدول البريكس خلال عام 2025

#### • المؤشرات الفرعية لبُعد الحوكمة (E)

- يتكون مؤشر أداء الحوكمة (E) من المؤشرات الفرعية التالية، مؤشر النزاهة السياسية، والذي يقيس مستوى الشفافية والنزاهة داخل النظام السياسي، ومدى خلوّ العملية السياسية من الفساد، وتأثير المصالح الخاصة، ومدى احترام المعايير الديمقراطية والرقابة السياسية، ومؤشر النزاهة السياسية هو متوسط مركب لمجموعة من المؤشرات الفرعية هي:
- مؤشر الصوت والمساءلة يرصد قدرة المواطنين على التعبير عن آرائهم بحرية، والمشاركة في صنع القرار، ووجود إعلام مستقل، ومستوى احترام الحقوق المدنية، ومدى خضوع الحكومات للمساءلة الشعبية.
  - مؤشر سيادة القانون يعكس قوة النظام القانوني واستقلال القضاء، ومدى حماية الحقوق الفردية، وحفظ الأمن، وقدرة الدولة على تطبيق القوانين بشكل عادل ومتساوٍ دون تمييز.
  - ومؤشر القدرة المؤسسية، يقيس كفاءة المؤسسات الحكومية وقدرتها على تنفيذ السياسات، إدارة الموارد، تقديم الخدمات العامة، والتخطيط طويل المدى. ويضم المؤشرات الفرعية التالية:
  - مؤشر فعالية الحكومة يعكس مدى نجاح الحكومة في تقديم خدمات عالية الجودة، وتنفيذ السياسات العامة بكفاءة، وقدرتها على إدارة القطاع العام واستجابة الدولة لاحتياجات المجتمع.
  - مؤشر جودة التنظيم يقيس جودة الإطار التشريعي والتنظيمي، ومدى دعم القوانين للقطاع الخاص، والاستثمار، والمنافسة، إضافة إلى وضوح القواعد وتطبيقها بشكل فعّال.

- مؤشر دعم التعددية الدولية ضمن إطار الأمم المتحدة يرصد مدى التزام الدولة بالمشاركة الفعالة في النظام الدولي، ودعمها للتعددية، واحترامها لمواثيق الأمم المتحدة، وتعاونها في القضايا العالمية مثل السلام، حقوق الإنسان، التنمية، المناخ، ومكافحة الفساد.

بناءً على ما سبق، وبمقارنة النتائج الواردة بالجدول رقم (5-3) يتضح وجود تباين واضح في أداء الحوكمة بين دول البريكس على النحو التالي:

تصدّرت دولة الإمارات مجموعة دول البريكس من حيث أداء الحوكمة بقيمة بلغت (64.59)، تلتها إندونيسيا (58.78)، وجنوب أفريقيا (58.38)، ثم الهند (57.34). ويُعزى هذا الأداء المتقدم إلى القوة الملحوظة في مؤشر فعالية الحكومة الذي سجل مستويات مرتفعة في الإمارات (95.28)، وإندونيسيا (69.81) والهند (67.92) بما يعكس قدرة هذه الدول على تقديم خدمات عامة عالية الجودة وتنفيذ السياسات بكفاءة. كما عزز الأداء المرتفع في الإمارات تحسّن مؤشري جودة التنظيم (82.08) وسيادة القانون (78.77) في حين ساهم تحسّن مؤشر سيادة القانون (56.13) في دعم أداء الهند ضمن هذا البُعد. بينما جاءت كل من روسيا (51.67) والبرازيل (51.67) بأداء متوسط، ويعود هذا الأداء إلى تميز الدولتين في بعض المؤشرات الفرعية، ولا سيما مؤشر دعم التعددية الدولية، والذي يعكس مدى التزام الدولة بالمشاركة الفعالة في النظام الدولي والتعاون متعدد الأطراف. جدول (5-3).

من ناحية أخرى، سجلت كل من الصين (43.47) ومصر (36.56) أداءً أقل من المتوسط في بُعد الحوكمة، ويرجع ذلك لانخفاض مستويات مؤشر المساءلة (10.78) في مصر، (7.35) في الصين، مما يشير إلى محدودية آليات الرقابة والمساءلة العامة وتأثيرها السلبي على كفاءة الحوكمة المؤسسية. بينما احتلت كل من إثيوبيا (28.53) وإيران (14.88) أدنى مراتب الأداء في بُعد الحوكمة، نتيجة لتدني قيمة مؤشر المساءلة (20.1) ومؤشر جودة التنظيم (14.15) ومؤشر فعالية الحكومة (24.06) في إثيوبيا، ومؤشر النزاهة السياسية في إيران (11.94) ومؤشر جودة التنظيم (4.25) ومؤشر فعالية الحكومة (14.15) وهو ما يعكس تحديات مؤسسية وهيكلية تؤثر سلبيًا على قدرة هذه الدول على ترسيخ نظم حوكمة فعالة ومستدامة. جدول (5-3)

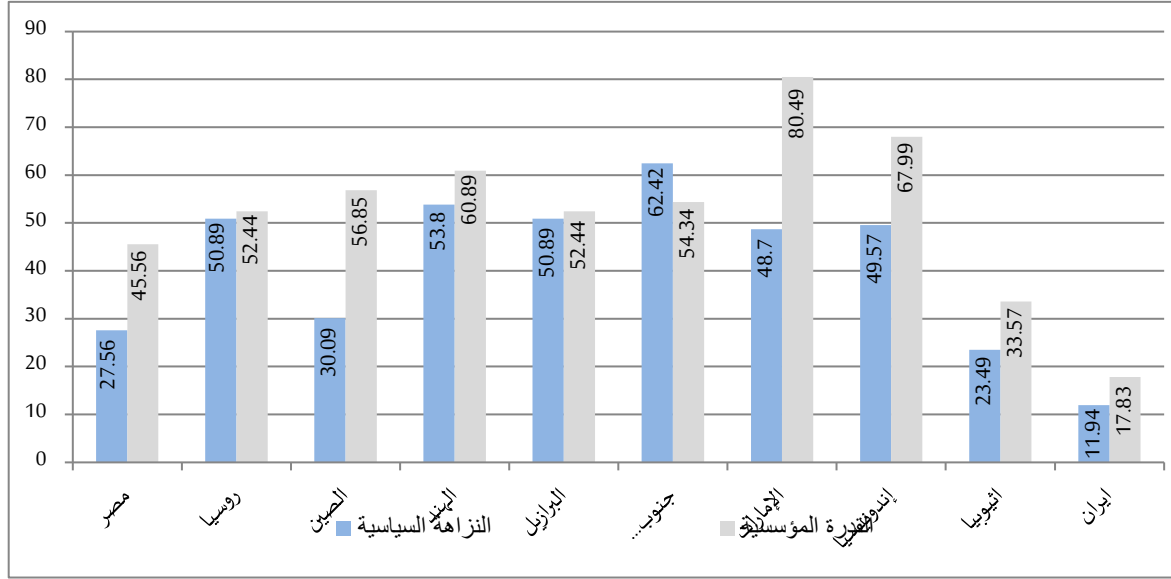
#### جدول رقم (5-3)

#### قيم المؤشرات الفرعية لبُعد الحوكمة (G) في مصر ودول البريكس خلال عام 2025

البيان	مصر	روسيا	الصين	الهند	البرازيل	جنوب أفريقيا	الإمارات	إندونيسيا	إثيوبيا	إيران
أداء الحوكمة (E)	36.56	51.67	43.47	57.34	51.67	58.38	64.59	58.78	28.53	14.88
النزاهة السياسية	27.56	50.89	30.09	53.8	50.89	62.42	48.7	49.57	23.49	11.94
الصوت والمساءلة	10.78	59.8	7.35	51.47	59.8	70.59	18.63	52.45	20.1	7.84
سيادة القانون	44.34	41.98	52.83	56.13	41.98	54.25	78.77	46.7	26.89	16.04
القدرة المؤسسية	45.56	52.44	56.85	60.89	52.44	54.34	80.49	67.99	33.57	17.83
فعالية الحكومة	41.98	32.08	73.58	67.92	32.08	40.57	95.28	69.81	24.06	14.15
جودة التنظيم	26.89	40.09	38.68	47.17	40.09	44.34	82.08	60.85	14.15	4.25
دعم التعددية الدولية ضمن إطار الأمم المتحدة	67.81	85.16	58.28	67.57	85.16	78.12	64.11	73.3	62.49	35.09

Source: <https://www.knowledge4all.org/ar>

ويوضح الشكل التالي قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر أداء الحوكمة لدول البريكس خلال عام 2025



Source: <https://www.knowledge4all.org/ar>

شكل رقم (3-5)

قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر أداء الحوكمة لدول البريكس خلال عام 2025

تكشف نتائج التحليل الكمي لمقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) عن تباين واضح في أنماط الأداء بين دول البريكس، بما يعكس اختلاف الأولويات والسياسات العامة والهياكل المؤسسية. وذلك على النحو التالي:

• مستوى أداء البعد البيئي:

تصدّرت إثيوبيا والهند الدول الأعلى أداءً، لارتفاع مؤشرات الإدارة البيئية والطاقة المتجددة، وهو ما يعكس فاعلية السياسات البيئية والأطر التنظيمية الداعمة للاستدامة، بينما سجلت دول مثل مصر والبرازيل والصين وإندونيسيا أداءً متوسطاً إلى منخفض، على الرغم من امتلاكها نقاط قوة جزئية في بعض المؤشرات الفرعية، بما يشير إلى وجود فرص غير مستغلة لتعزيز الأداء البيئي الشامل. أما روسيا وإيران والإمارات وجنوب أفريقيا، فقد جاء أدائها البيئي الأضعف نتيجة الانخفاض الحاد في معدلات استهلاك الطاقة المتجددة، الأمر الذي حدّ من قدرتها على تحقيق تقدم ملموس في هذا البعد. وبوجه عام، تعكس القيم المرتفعة للبصمة البيئية في معظم الدول ضغوطاً متزايدة على الموارد الطبيعية، بما يؤكد الحاجة إلى تسريع التحول نحو الطاقة النظيفة وتحسين كفاءة الإدارة البيئية.

• مستوى أداء البعد الاجتماعي:

تصدّرت روسيا والصين والإمارات الأداء الاجتماعي بفضل التقدم الملحوظ في مؤشرات النفاذ الرقمي، والمساواة بين الجنسين، واتساع نطاق الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، بما يعكس شمولية السياسات الاجتماعية وفعاليتها. كما حققت إيران والهند والبرازيل ومصر أداءً أعلى من المتوسط، مدعوماً بتحسين مؤشرات النفاذ إلى الإنترنت، والحماية الاجتماعية، وعدالة توزيع الدخل، وإن بدرجات متفاوتة بين الدول. في المقابل، جاءت إندونيسيا وجنوب أفريقيا ضمن فئة الأداء المتوسط مع تميز نسبي في بعض المؤشرات، بينما سجلت إثيوبيا أدنى أداء اجتماعي نتيجة ضعف التغطية الاجتماعية والصحية ومحدودية

تمكين المرأة. وتشير هذه النتائج إلى ارتباط وثيق بين تحسن الأداء الاجتماعي واتساع مظلة الحماية الاجتماعية وتعزيز المساواة وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية.

#### • مستوى أداء بُعد الحوكمة:

فقد تصدرت دولة الإمارات دول البريكس، تلتها إندونيسيا وجنوب أفريقيا والهند، مدعومة بارتفاع مؤشرات فعالية الحكومة وجودة التنظيم وسيادة القانون، بما يعكس كفاءة مؤسسية أعلى وقدرة أفضل على تنفيذ السياسات العامة. في المقابل، سجلت روسيا والبرازيل أداءً متوسطاً، مدفوعاً بالالتزام النسبي بالتعددية الدولية، في حين جاء أداء الصين ومصر أقل من المتوسط نتيجة تدني مؤشرات المساءلة. واحتلت إثيوبيا وإيران أدنى المراتب في بُعد الحوكمة، بسبب ضعف فعالية الحكومة وجودة التنظيم والمساءلة، وهو ما يعكس تحديات مؤسسية وهيكلية تحدّ من تحقيق حوكمة فعالة ومستدامة.

وبصورة عامة، تُظهر النتائج ترابطاً وثيقاً بين الأبعاد الثلاثة لمقاييس (ESG) إذ يرتبط ضعف الحوكمة بحدود الأداء البيئي والاجتماعي، في حين يسهم تحسن الإطار المؤسسي والحوكمي في تعزيز كفاءة السياسات البيئية و اتساع نطاق الشمول الاجتماعي، بما يدعم التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

## الفصل الرابع

### العلاقة بين مقاييس الـ (ESG) وتحقيق أهداف الـ (SDGs) مصر ودول البريكس

#### تمهيد:

أظهرت الدراسة الأهمية المتزايدة لمقاييس الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) باعتبارها أداة تحليلية تجمع بين البعدين الكمي والنوعي في آن واحد، إذ تتيح إطارًا منهجيًا متكاملًا لتقييم أداء الحكومات والمؤسسات، ورصد الفجوة بين السياسات المعلنة ومخرجاتها الفعلية، فضلًا عن دورها المحوري كمرجع معتمد لتقدير قدرة الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

وفي ضوء ذلك، يستهدف هذا الفصل تحليل العلاقة بين تطبيق هذه المقاييس في مصر ودول البريكس، وبين مستوى التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لهذه الدول وذلك خلال عام 2025. واستخلاص مجموعة من الإجراءات والتوصيات العملية الموجهة لمتخذي القرار بهذه الدول، بما يساعد على تحديد الأولويات الاستراتيجية، وتعزيز كفاءة تطبيق مقاييس (ESG)، وتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على نحو يتسق مع الاتجاهات العالمية ويعزز مكانة مصر ودول البريكس ضمن الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

#### 1.4 مؤشرات تقييم أداء مقاييس الـ (ESG)

تنوع المؤشرات المستخدمة في تقييم أداء مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) حيث يعكس كل زاوية مختلفة من منظومة الاستدامة، إلا أن قدرة هذه المؤشرات على تقييم الأداء السيادي للدول تختلف من حيث الشمول والدقة. فبعض المؤشرات، مثل مؤشر ESG Barometer ومؤشر S&P/EGX ESG تركز أساسًا على أداء الشركات وجودة الإفصاح والاستدامة في الأسواق المالية، وهو ما يجعلها أدوات مهمة للمستثمرين لكنها لا تقدم تقييمًا شاملًا لأداء الدولة ككل، ولا تصلح لإجراء مقارنات دولية على المستوى السيادي.

كما أن الاعتماد على مؤشرات وطنية منفردة، مثل الانبعاثات الكربونية أو الطاقة المتجددة أو بعض مؤشرات الحوكمة، على الرغم من أهميته في رصد جوانب محددة من الأداء، يظل محدودًا لغياب إطار موحد لدمج هذه المؤشرات وترجيحها. وعلى الرغم من أن تبني معايير GRI يساهم في تحسين جودة الإفصاح الوطني والقطاعي، إلا أنها تظل إطارًا إرشاديًا لإعداد التقارير، ولا تمثل أداة كمية مباشرة لتصنيف أداء الدول أو قياس جاهزيتها للاستدامة.

وعلى النقيض من ذلك، يُعد مؤشر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية السيادي المركب (Sovereign ESG Index) أكثر المنهجيات شمولًا وكفاءة، إذ يعتمد على إطار كمي متكامل يجمع بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكومية في نموذج واحد، ويقلل من التحيز من خلال تقييم القيمة المعلوماتية للمؤشرات، بما يتيح إجراء مقارنات دقيقة بين الدول المتقدمة والنامية. (Jiang, et al, 2022).

ويتميز المؤشر السيادي المركب بمنظور مالي واستشراقي، حيث لا ينظر إلى الاستدامة بوصفها قضية تنموية فقط، بل باعتبارها عاملاً مؤثرًا في الاستقرار الاقتصادي والمالي وقدرة الدولة على جذب الاستثمارات على المدى المتوسط والطويل. ويعتمد المؤشر على تقييم يمتد بين 5 و7 سنوات، ويُنتج المؤشر تصنيفًا دوليًا متعدد المستويات يتدرج من AAA للأداء المرتفع وينتهي عند (CCC) للأداء الضعيف، مع التركيز على تحديد القضايا الأكثر جوهرية وفق مستوى تعرض الدولة للمخاطر، إلى جانب تقييم شامل لجودة الحوكمة وقدرة المؤسسات على إدارة مخاطر وفرص ESG

ويتطابق هذا النهج على الحالة المصرية، تم تحديد القضايا الجوهرية وفق أولويات رؤية مصر 2030، بما يضمن اتساق التقييم مع الأهداف الوطنية طويلة الأجل. وشمل ذلك اختيار مجموعة من القضايا البيئية المرتبطة بالعمل المناخي والطاقة المتجددة وإدارة الموارد، إلى جانب القضايا الاجتماعية المتعلقة بالتنمية البشرية والعدالة الاجتماعية وجودة الحياة، فضلاً عن قضايا الحوكمة المرتبطة بفعالية المؤسسات والشفافية وسيادة القانون.

هذا وقد وتم تجميع البيانات من مصادر دولية موثوقة، وتوحيد مقاييس المؤشرات على نطاق معياري يتراوح بين (0-10)، مع تطبيق أوزان نسبية للركائز الثلاث، بما أتاح احتساب درجة مركبة تعكس الصورة الكلية للأداء الوطني. وقد أسفر تطبيق المؤشر عن حصول مصر على درجة مركبة بلغت 4.7968، ما يضعها ضمن فئة الأداء المتوسط (BBB) وهو ما يعكس مستوى من الاستقرار في الأداء العام، يقابله استمرار عدد من التحديات، خاصة في البعد البيئي، مثل ارتفاع الانبعاثات الكربونية وتلوث الهواء وضعف مساهمة الطاقة المتجددة. ويشير هذا التصنيف إلى أن الارتقاء إلى مستويات أعلى من الاستدامة يتطلب تعزيز كفاءة إدارة الموارد البيئية، وتوسيع الاعتماد على الطاقة النظيفة، إلى جانب تحسين مؤشرات الحوكمة بما يدعم الشفافية والكفاءة المؤسسية.

إلا أنه ونظرًا لصعوبة تطبيق المنهجية الكاملة للمؤشر السيادي المركب للحوكمة والبيئية والاجتماعية على دول البريكس، وذلك بسبب التباين الحاد في أولويات الدول واختلاف طبيعة القضايا والمؤشرات الفرعية المناسبة لها، فضلاً عن عدم توافر قيم عديدة متسقة لجميع المؤشرات المطلوبة، فقد أصبح من غير الممكن بناء نموذج تقييم مكافئ بدقة لكل دولة من دول المجموعة.

وبناءً على ما سبق، سيتم الاعتماد على مؤشر المعرفة العالمي والصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، كأداة تحليلية مرجعية، نظرًا لتوافر بياناته لكافة دول مجموعة البريكس، بما يتيح إجراء مقارنات منهجية دون قيود تتعلق بتباين مصادر البيانات.

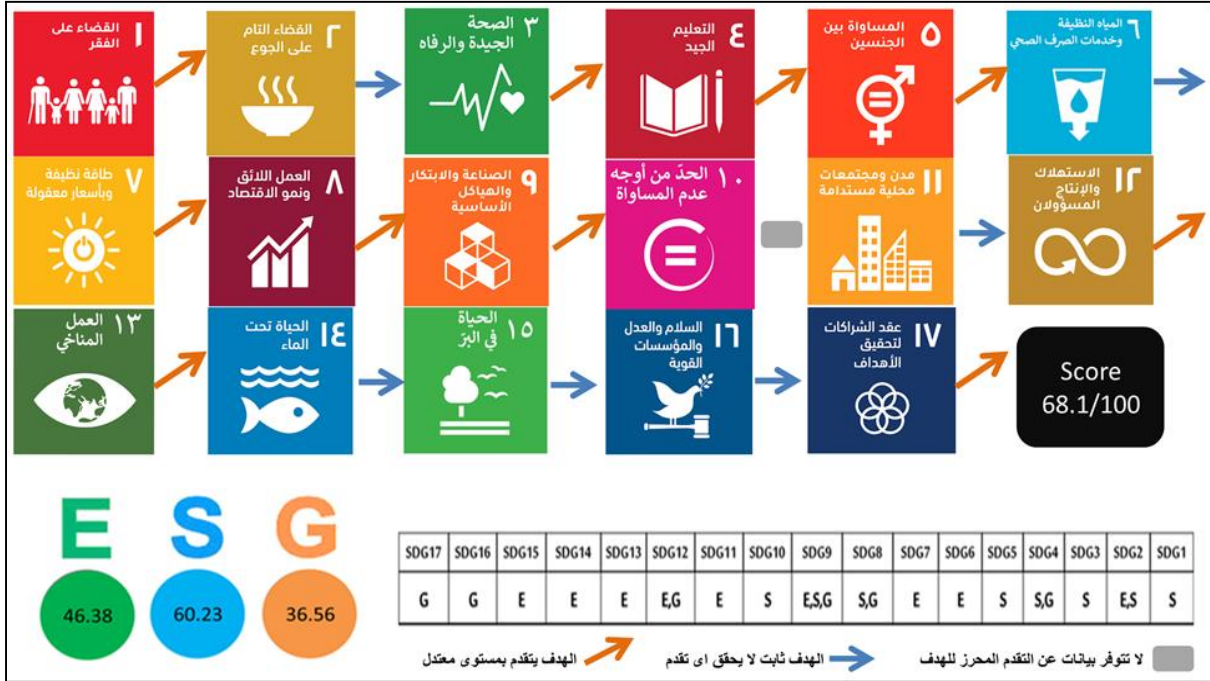
كما تُظهر مقارنة نتيجة المؤشر السيادي المركب لمصر، التي وضعها ضمن فئة التصنيف المتوسط (BBB) مع ترتيبها في مؤشر المعرفة العالمي، درجة واضحة من التوافق في الموقع النسبي لمصر، فضلاً عن تشابه طبيعة التحديات، خاصة تلك المرتبطة بالبعد البيئي. ويعزز هذا الاتساق بين المؤشرين من موثوقية الاعتماد على مؤشر المعرفة العالمي، بوصفه أداة قادرة على دعم التحليل المقارن بين مصر ودول البريكس، دون الحاجة إلى إعادة بناء نموذج المؤشر المركب لكل دولة على حدة.

هذا، وسوف يعتمد تحليل العلاقة بين تطبيق مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ومستوى التقدم المُحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في كلٍ من مصر ومجموعة دول البريكس خلال عام 2025، على المقارنة بين أداء هذه الدول وفقًا لمؤشر تقرير المعرفة العالمي لعام 2025، ومستويات التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كما وردت في تقرير التنمية المستدامة العالمية لعام 2025. استنادًا إلى الترابط الهيكلي بين مقاييس الـ(ESG) وأهداف التنمية المستدامة على المستوى الكلي، كما أوضحت الدراسة في الجدول رقم (1-5)، والذي يبيّن أن أبعاد الـ(ESG) الثلاثة تسهم بصورة متداخلة وتكاملية في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. حيث يركز البعد البيئي على الأهداف التي تُدعم تحقيق الاستدامة البيئية. بينما ارتبط البعد الاجتماعي بقضايا الشمول الاجتماعي والعدالة وتحسين جودة الحياة، أما بُعد الحوكمة، فيمثل الإطار التمكيني الذي يضمن فاعلية تنفيذ السياسات واستدامتها، من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة وكفاءة المؤسسات، وهو ما يسهم في تكامل الأبعاد الأخرى وتعظيم أثرها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

## 2.4 علاقة مقاييس الـ(ESG) بالتقدم المحرز في أهداف الـ(SDGs)

### 1.2.4 علاقة الـ(ESG) بالتقدم المحرز في أهداف الـ(SDGs) بمصر

يوضح الشكل (1-4) مستوى التقدم في أهداف التنمية المستدامة لمصر خلال عام 2025 وقيم أبعاد الـ(ESG) كما يبين الشكل ارتباط كل بُعد من أبعاد الاستدامة (E,S,G)، بأهداف التنمية المستدامة من الهدف الأول (SDGs1) إلى الهدف (SDGs17) استنادًا إلى الجدول (1-5) بالدراسة والذي يتبين منه ما يلي:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: <https://www.knowledge4all.org/ar> , <https://sdgtransformationcenter.org>

شكل رقم (1-4)

علاقة الـ(ESG) بالتقدم في أهداف الـ(SDGs) لمصر خلال عام 2025

### أولاً: أداء الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

يتبين من الشكل (1-4) أن مؤشر أداء الدولة في تحقيق أهداف الـ(SDGs) بلغ (68.1 من 100) وفقاً لتقرير التنمية المستدامة العالمية عام 2025، بما يعكس تقدماً إيجابياً نسبياً في مسار الاستدامة، وإن كان هذا التقدم غير متوازن بين الأهداف، فقد تحقق تحسن معتدل (يوضحه ميل اتجاه السهم) في عدد من الأهداف، أبرزها القضاء على الفقر، والصحة الجيدة والرفاه، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، والطاقة النظيفة، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والصناعة والابتكار والبنية التحتية، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والعمل المناخي، وعقد الشراكات.

في المقابل، استمر الركود النسبي (يوضحه ثبات اتجاه السهم بشكل أفقي) في مجموعة من الأهداف المرتبطة بإدارة الموارد الطبيعية وجودة الحوكمة، ولا سيما القضاء على الجوع، والمياه النظيفة والصحي، والمدن المستدامة، والحياة تحت الماء، والحياة في البر، والسلام والعدل والمؤسسات القوية، وهو ما يعكس استمرار تحديات هيكلية ومؤسسية تحد من تحقيق

تنمية مستدامة متكاملة. هذا وتحل مصر المرتبة 167/91 بتقرير التنمية المستدامة العالمية عام 2025

## ثانيًا: العلاقة بين أداء أبعاد مقاييس (ESG) ومستوى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

### • البُعد البيئي (E) وتأثيره على أهداف التنمية المستدامة:

بلغ أداء البُعد البيئي (E = 46.38 من 100) وهو مستوى أقل من المتوسط ما يعكس قيودًا واضحة تحدّ من قدرة الدولة على تحقيق أهداف الاستدامة البيئية. ويظهر أن التقدم في العمل المناخي لا يزال محدودًا وفي إطار تحسن معتدل، على الرغم من السياسات المعلنة، مما يشير إلى فجوة بين الالتزامات الاستراتيجية والتنفيذ الفعلي. ويتزامن ذلك مع ركود ملحوظ في الأهداف المرتبطة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، ولا سيما القضاء على الجوع، والمياه النظيفة والصرف الصحي، والمدن المستدامة، والحياة تحت الماء، والحياة في البر، الأمر الذي يؤكد أن ضعف كفاءة الإدارة البيئية يُعد من أبرز معوقات تحقيق تقدم أوسع في أجندة الاستدامة، الشكل رقم (1-4).

### • البُعد الاجتماعي (S) ودوره المحوري في دعم التقدم التنموي:

سجّل البُعد الاجتماعي أداءً بلغ (S = 60.23 من 100)، وهو مستوى أعلى من المتوسط، مما يعكس قوة نسبية في هذا البُعد وانعكاساته الإيجابية على عدد من أهداف التنمية المستدامة. ويتضح ذلك في التحسن المعتدل للأهداف المرتبطة بالحماية الاجتماعية والتنمية البشرية، ولا سيما القضاء على الفقر، والصحة الجيدة، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والصناعة والابتكار. وتشير هذه النتائج إلى أن توسع برامج الحماية الاجتماعية، وتحسن الوصول إلى الخدمات الأساسية، والاستثمار في رأس المال البشري تمثل محركات رئيسة للتقدم المحقق، كما تُعد العامل الأكثر تأثيرًا في رفع الأداء الكلي للدولة في مؤشر SDGs، الشكل رقم (1-4).

### • بُعد الحوكمة (G) وتأثيره المُقيّد على مسار الاستدامة:

بلغ أداء بُعد الحوكمة (G = 36.56 من 100)، وهو مستوى منخفض يعكس تحديات مؤسسية واضحة تتعلق بالشفافية، وسيادة القانون، وكفاءة المؤسسات، ومكافحة الفساد. وقد انعكس هذا الضعف في ركود أداء هدف السلام والعدل وبناء المؤسسات القوية، بوصفه هدفًا محوريًا لتحقيق تكامل وفعالية باقي أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن تحسّنًا محدودًا في بعض الأهداف ذات الارتباط غير المباشر بالحوكمة، مثل الشراكات من أجل التنمية، والتعليم الجيد، والنمو الاقتصادي، والصناعة والابتكار والبنية التحتية، والإنتاج والاستهلاك المسؤولين، قد أسهم في تخفيف الأثر السلبي لضعف الحوكمة، فإن هذا التحسن يظل غير كافٍ لإحداث تحول نوعي في المسار التنموي الكلي، الشكل رقم (1-4).

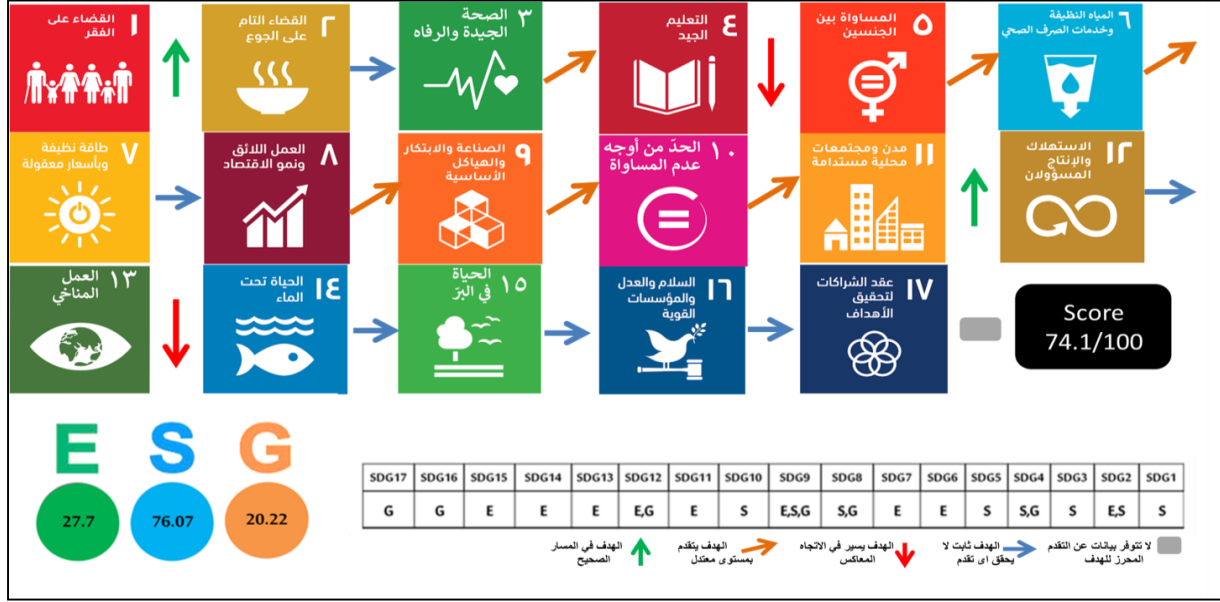
## 2.2.4 علاقة الـ (ESG) بالتقدم المحرز في أهداف الـ (SDGs) بروسيا

يوضح الشكل (2-4) مستوى التقدم في أهداف التنمية المستدامة لروسيا خلال عام 2025 وقيم أبعاد الـ (ESG) كما يبين الشكل ارتباط كل بُعد من أبعاد الاستدامة (E,S,G) بأهداف التنمية المستدامة من الهدف الأول (SDGs1) إلى الهدف (SDGs17) استنادًا إلى الجدول (5-1) بالدراسة والذي يتبين منه ما يأتي:

### أولاً: أداء الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

بلغ مؤشر أداء الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (74.1 من 100) بما يعكس مسارًا إيجابيًا واضحًا نحو تعزيز الاستدامة. وأظهرت النتائج تقدمًا ملحوظًا (يعكسه اتجاه السهم لأعلى) في أهداف مثل القضاء على الفقر والمدن والمجتمعات المستدامة، إلى جانب تحسن معتدل في أداء عدد من الأهداف، من بينها الصحة الجيدة والرفاه، والمساواة بين الجنسين، والمياه النظيفة والصرف الصحي، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والصناعة والابتكار والبنية التحتية، والحد من أوجه عدم

المساواة. في المقابل، لا تزال بعض الأهداف تعاني من ركود نسبي، ولا سيما الهدف الثاني، والسابع، والثاني عشر، والرابع عشر، والخامس عشر، والسادس عشر، فضلاً عن تسجيل تراجع (يعكسه اتجاه السهم لأسفل) في أداء الهدف الرابع (التعليم الجيد) والهدف الثالث عشر (العمل المناخي)، وهو ما يشير إلى استمرار تحديات تعيق تحقيق تقدم متوازن في مختلف أهداف التنمية المستدامة، الشكل رقم (2-4) يبين أن روسيا تحتل المرتبة 167/51 بتقرير التنمية المستدامة العالمية 2025.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: <https://www.knowledge4all.org/ar>، <https://sdgtransformationcenter.org>

شكل رقم (2-4)

علاقة الـ ESG بالتقدم في أهداف الـSDGs لروسيا خلال عام 2025

ثانياً: العلاقة بين أداء مقاييس (ESG) ومستوى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

• البُعد البيئي (E) وتأثيره على أهداف التنمية المستدامة:

بلغ أداء البُعد البيئي (E = 27.7 من 100)، وهو مستوى منخفض للغاية يعكس وجود قيود حادة تحدّ من قدرة الدولة على تحقيق أهداف البيئة والاستدامة. ويتضح ذلك في التراجع الواضح لهدف العمل المناخي، إلى جانب ضعف الأداء في أهداف القضاء على الجوع، والطاقة النظيفة، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والحياة تحت الماء، والحياة في البر. وتؤكد هذه النتائج أن محدودية الكفاءة البيئية والموارد المتاحة تمثل معوقاً رئيساً أمام إحراز تقدم ملموس في المسار البيئي للتنمية المستدامة في روسيا، شكل رقم (2-4).

• البُعد الاجتماعي (S) ودوره المحوري في دعم التقدم التنموي:

سجّل البُعد الاجتماعي أداءً بلغ (S = 76.07 من 100)، وهو مستوى أعلى من المتوسط يعكس قوة وفعالية الأداء الاجتماعي في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتضح ذلك في التحسن الملحوظ لعدد من الأهداف، أبرزها القضاء على الفقر، والصحة الجيدة، والمساواة بين الجنسين، والمياه النظيفة والصرف الصحي، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والصناعة والابتكار، والحد من أوجه عدم المساواة.

تؤكد هذه النتائج أن سياسات الحماية الاجتماعية، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتعزيز رأس المال البشري تمثل محركات رئيسة للتقدم العام في مؤشر SDGs، شكل رقم (2-4)

#### • بُعد الحوكمة (G) وتأثيره المُقيّد على مسار الاستدامة:

سُجّل بُعد الحوكمة أداءً بلغ (20.22 = G من 100) وهو مستوى منخفض جداً يعكس تحديات مؤسسية جسيمة تتمثل في ضعف الشفافية، وتراجع سيادة القانون، ومحدودية كفاءة المؤسسات، وضعف آليات مكافحة الفساد. وقد انعكس هذا القصور بوضوح في ركود هدف السلام والعدل وبناء المؤسسات القوية، بوصفه هدفاً محورياً لفعالية باقي أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من تسجيل تحسن محدود في بعض الأهداف ذات الارتباط غير المباشر بالحوكمة، مثل العمل والنمو الاقتصادي، والصناعة والابتكار، والإنتاج والاستهلاك المسؤولين، فإن هذه المكاسب لم تكن كافية للتخفيف من الأثر السلبي لضعف الحوكمة على الأداء العام، شكل رقم (2-4)

### 3.2.4 علاقة الـ (ESG) بالتقدم المحرز في أهداف الـ (SDGs) بالصين

#### أولاً: أداء الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

بلغ مؤشر أداء الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (74.4 من 100) وهو مستوى يعكس قدرة مرتفعة نسبياً على التقدم في مسار الاستدامة، مع تحقيق إنجازات ملموسة في بعض المجالات الأساسية. وقد سُجّل تقدم واضح في القضاء على الفقر (الهدف 1) والصناعة والابتكار والبنية التحتية (الهدف 9)، بما يعكس فاعلية السياسات الداعمة للنمو الإنتاجي وتعزيز القدرات الصناعية.

وفي المقابل، حققت مجموعة من الأهداف تحسناً تدريجياً دون بلوغ مستويات متقدمة، من بينها الصحة الجيدة والرفاه، والمياه النظيفة والصرف الصحي، والطاقة النظيفة وبأسعار معقولة، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والحد من أوجه عدم المساواة، والمدن والمجتمعات المستدامة، والسلام والعدل وبناء المؤسسات القوية، مما يشير إلى تحسن نسبي في الأطر الاجتماعية والمؤسسية مع استمرار الحاجة إلى تعزيز كفاءة التنفيذ.

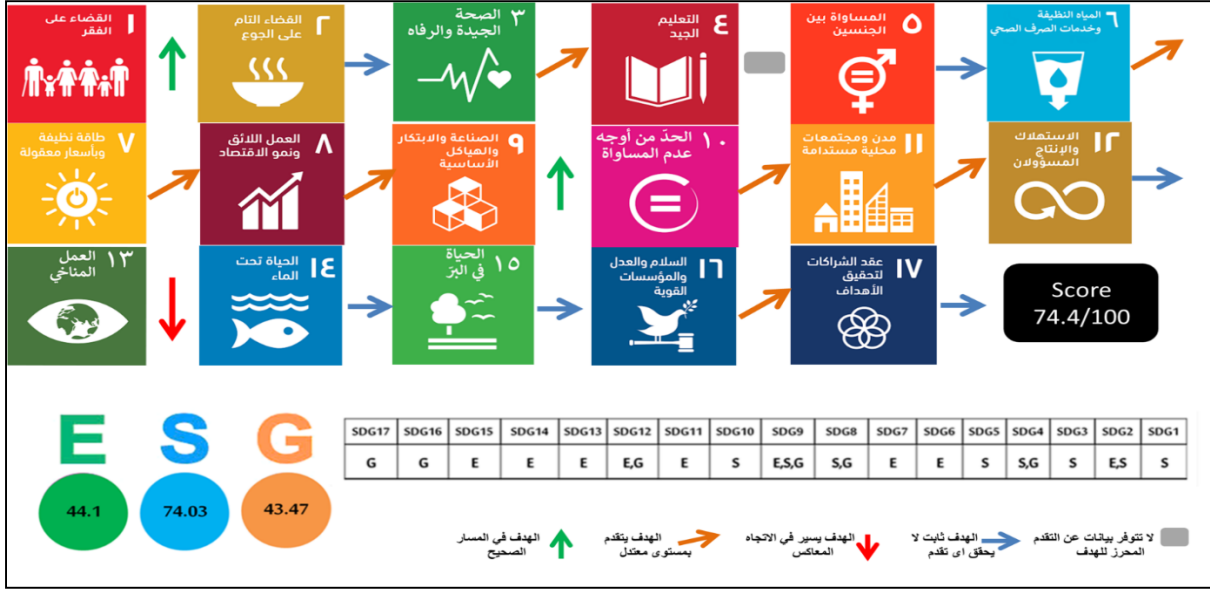
من ناحية أخرى، أظهرت المؤشرات حالة من الثبات المحدود في عدد من الأهداف، أبرزها القضاء على الجوع، والمساواة بين الجنسين، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والحياة تحت الماء، والحياة في البر، وتعزيز الشراكات من أجل التنمية المستدامة، في حين سُجّل تراجع نسبي في أداء العمل المناخي (الهدف 13)، وهو ما يؤكد الحاجة إلى تسريع التحول نحو سياسات بيئية أكثر

كفاءة واستدامة، شكل رقم (3-4) تحتل الصين المرتبة 167/49 بتقرير التنمية المستدامة العالمية 2025

#### ثانياً: العلاقة بين أداء مقاييس (ESG) ومستوى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

#### • البُعد البيئي (E) وتأثيره على أهداف التنمية المستدامة:

سُجّل البُعد البيئي أداءً بلغ (44.1) وهو مستوى يعكس قصوراً نسبياً في القدرة على تحقيق الاستدامة البيئية. ويتضح ذلك في تراجع هدف العمل المناخي، إلى جانب ركود الأهداف المرتبطة بإدارة الموارد الطبيعية، مثل القضاء على الجوع، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والحياة تحت الماء، والحياة في البر. وتشير هذه النتائج إلى أن السياسات البيئية القائمة، على الرغم من اتساع نطاقها، تواجه تحديات في كفاءة التنفيذ والتحول نحو أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة. وعلى الرغم من التحسن المُسجل في أهداف مثل المياه والصرف الصحي، والطاقة النظيفة، والمدن والمجتمعات المستدامة، إلا أنه لم يكن كافياً لمعالجة الاختلالات في الإدارة البيئية أو إحداث تحسن شامل في الأداء البيئي، شكل رقم (3-4)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: <https://www.knowledge4all.org/ar>, <https://sdgtransformationcenter.org>

شكل رقم (3-4)

### علاقة الـ ESG بالتقدم في أهداف الـ SDGs للصين خلال عام 2025

#### • البُعد الاجتماعي (S) ودوره المحوري في دعم التقدم التنموي:

سجّل البُعد الاجتماعي أداءً مرتفعاً نسبياً بلغ (74.03) مما يعكس دوراً محورياً في دعم التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتبين ذلك في التحسن الواضح لأهداف القضاء على الفقر، والصحة الجيدة والرفاه، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والصناعة والابتكار، والحد من أوجه عدم المساواة. ويعكس هذا الأداء فاعلية السياسات الاجتماعية، والاستثمار المكثف في رأس المال البشري، وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية، مما جعل البُعد الاجتماعي المحرك الرئيس للأداء الكلي للصين في مؤشر أهداف التنمية المستدامة، شكل رقم (3-4)

#### • بُعد الحوكمة (G) وتأثيره المُقيّد على مسار الاستدامة:

سجّل بُعد الحوكمة أداءً بلغ (43.47) وهو مستوى يعكس تحديات مؤسسية مستمرة تؤثر على كفاءة التنسيق بين السياسات العامة. ويتضح ذلك من ركود أهداف الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والشراكات من أجل التنمية المستدامة، ما يعكس قيوداً في فعالية الأطر التنظيمية وآليات التعاون المؤسسي. وفي المقابل، أظهر الأداء تحسناً نسبياً في أهداف ذات صلة مباشرة بالحوكمة، مثل السلام والعدل وبناء المؤسسات القوية، والعمل والنمو الاقتصادي، ما ساهم جزئياً في تخفيف الأثر السلبي لضعف الحوكمة على المسار التنموي العام، إلا أن هذا التحسن لم يكن كافياً لإحداث تحول نوعي شامل، شكل رقم (3-4)

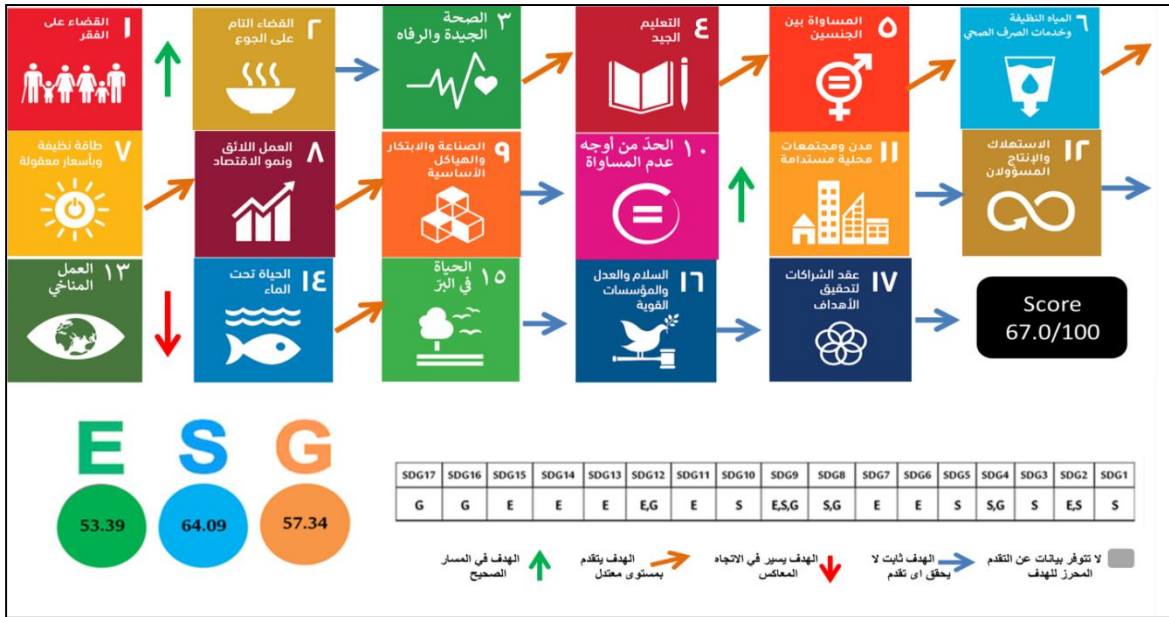
### 4.2.4 علاقة الـ (ESG) بالتقدم المحرز في أهداف الـ (SDGs) بالهند

#### أولاً: أداء الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

بلغ مؤشر أداء الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (100/67.0) مع تحقيق تقدم واضح في أهداف القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة، مما يعكس قدرة السياسات الاجتماعية على معالجة بعض الاختلالات الهيكلية المتعلقة بالدخل

والعدالة الاجتماعية. كما سجلت مجموعة من الأهداف تحسناً تدريجياً، من بينها الصحة الجيدة والرفاه، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، والمياه النظيفة والصرف الصحي، والطاقة النظيفة وبأسعار معقولة، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والحياة تحت الماء.

في المقابل، ظلت أهداف أخرى في حالة ركود، مثل القضاء على الجوع، والصناعة والابتكار والبنية التحتية، والمدن والمجتمعات المستدامة، والاستهلاك والإنتاج المسؤول، والحياة في البر، والسلام والعدل وبناء المؤسسات القوية. وتعزيز الشراكات من أجل التنمية المستدامة. ويشير هذا التباين إلى وجود فجوة واضحة بين التقدم الاجتماعي من جهة، وقدرة الدولة على تحقيق تحول نوعي في أنماط الإنتاج والاستهلاك، والتوسع الحضري المستدام، وتعزيز الابتكار، وترسيخ الحوكمة الفعالة من جهة أخرى. ويزداد وضوح هذا التباين مع تراجع أداء العمل المناخي (الهدف 13)، مما يبرز محدودية دمج البعد البيئي في السياسات الاقتصادية والتنموية، الشكل رقم (4-4). هذا وتحتل الهند المرتبة 167/99 بتقرير التنمية المستدامة العالمية 2025.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: <https://www.knowledge4all.org/ar>, <https://sdgtransformationcenter.org>

شكل رقم (4-4)

علاقة الـ ESG بالتقدم في أهداف الـ SDGs للهند خلال عام 2025

ثانياً: العلاقة بين أداء مقاييس (ESG) ومستوى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

• البُعد البيئي (E) وتأثيره على أهداف التنمية المستدامة:

تراجع أداء العمل المناخي (الهدف 13)، إلى جانب ركود الأهداف المرتبطة بإدارة الموارد الطبيعية، مثل القضاء على الجوع، والصناعة والابتكار والبنية التحتية، والمدن والمجتمعات المستدامة، والاستهلاك والإنتاج المسؤول، والحياة في البر، مما يشير إلى محدودية قدرة السياسات البيئية الحالية على معالجة الاختلالات الهيكلية المرتبطة بالضغط على الموارد الطبيعية. في المقابل، لوحظ تحسن محدود في بعض المجالات الخدمية والقطاعية والتي تعكسها أهداف المياه والصرف الصحي، والطاقة

النظيفة، والحياة تحت الماء، إلا أن هذا التحسن يظل جزئيًا لم ينعكس في رفع الكفاءة الشاملة للإدارة البيئية أو تعزيز التكامل بين الأهداف البيئية المختلفة. شكل رقم (4-4)

#### • البُعد الاجتماعي (S) ودوره المحوري في دعم التقدم التنموي:

سجّل البُعد الاجتماعي قيمة (64.29) مما يعكس أداءً مرتفعًا نسبيًا ودورًا فاعلاً في دعم التقدم المحقق ضمن مسار أهداف التنمية المستدامة. ويتضح ذلك في التقدم الملحوظ بأهداف القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة، إلى جانب تحسن تدريجي في مؤشرات الصحة الجيدة والرفاه، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والحياة تحت الماء. في المقابل، استمر الركود في بعض الأهداف الهيكلية، وعلى رأسها القضاء على الجوع والصناعة والابتكار، مما يشير إلى محدودية قدرة السياسات الاجتماعية على النفاذ إلى القطاعات الإنتاجية والغذائية بشكل أكثر شمولًا. شكل رقم (4-4)

#### • بُعد الحوكمة (G) وتأثيره المُقيّد على مسار الاستدامة:

بلغ مؤشر أداء الحوكمة (57.34) وهو مستوى يعكس تحسنًا نسبيًا محدودًا دون الوصول إلى تقدم ملموس، ويُعزى هذا الأداء إلى حالة الجمود التي تشهدها غالبية الأهداف المرتبطة مباشرة ببُعد الحوكمة، وعلى رأسها هدف الصناعة والابتكار والبنية التحتية، وهدف الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، إضافة إلى هدف السلام والعدل وبناء المؤسسات القوية، وهدف تعزيز الشراكات من أجل التنمية المستدامة. ويعكس هذا الوضع وجود تحديات هيكلية تتعلق بضعف فعالية الأطر التنظيمية، وقصور التنسيق المؤسسي، وانخفاض كفاءة آليات الشراكة. في المقابل، لوحظ تحسن محدود في بعض الأهداف ذات الصلة غير المباشرة بالحوكمة، مثل التعليم الجيد والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، إلا أن هذا التحسن يبقى محدود الأثر ولا يكفي لإحداث تحول مؤسسي شامل يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة متكاملة، شكل رقم (4-4)

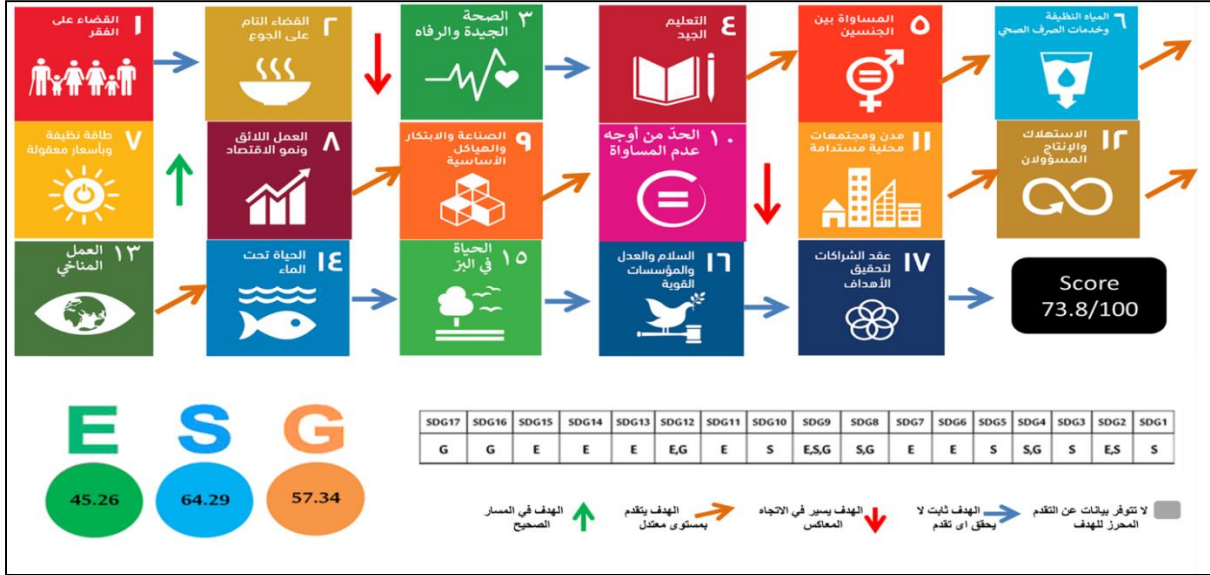
### 5.2.4 علاقة الـ (ESG) بالتقدم المحرز في أهداف الـ (SDGs) بالبرازيل

#### أولاً: أداء الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

سجّل أداء الدولة في مؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة قيمة (73.8) ما يضعها ضمن فئة الأداء المتقدم، ويعكس التزامًا جادًا نحو تحقيق الاستدامة الشاملة، ويظهر هذا الأداء تحسنًا ملحوظًا في الهدف السابع المتعلق بالطاقة النظيفة بأسعار معقولة، إلى جانب تقدم تدريجي في أهداف أخرى، منها ضمان التعليم الجيد، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتحسين خدمات المياه والصرف الصحي، ودعم العمل اللائق والنمو الاقتصادي، وتطوير الصناعة والابتكار والبنية التحتية، وبناء مدن ومجتمعات مستدامة، وتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المسؤول، والعمل المناخي.

في المقابل، هناك حالة من الثبات أو محدودية التقدم في أهداف أخرى، مثل القضاء على الفقر، والصحة الجيدة والرفاه، والحياة تحت الماء، والحياة في البر، وتعزيز السلام والعدالة وبناء مؤسسات قوية، وتفعيل الشراكات من أجل التنمية المستدامة. كما لوحظ تراجع في أداء الهدف الثاني (القضاء على الجوع) والهدف العاشر (الحد من أوجه عدم المساواة). ما يشير إلى وجود فجوة واضحة بين التحسن النسبي في بعض المؤشرات الاجتماعية، وبين محدودية القدرة على إحداث تحولات هيكلية مستدامة في مجالات الإنتاج، والتخطيط الحضري، والابتكار، وترسيخ منظومة الحوكمة الرشيدة.

الشكل رقم (5-4) يذكر أن البرازيل تحتل المرتبة 167/54 بتقرير التنمية المستدامة العالمية 2025



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: <https://www.knowledge4all.org/ar> , <https://sdgtransformationcenter.org>

شكل رقم (4-5)

### علاقة الـ ESG بالتقدم في أهداف الـ SDGs للبرازيل خلال عام 2025

ثانياً: العلاقة بين أداء مقاييس (ESG) ومستوى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

#### • البُعد البيئي (E) وتأثيره على أهداف التنمية المستدامة:

بلغت قيمة البُعد البيئي (45.26) ما يعكس تحسناً دون المتوسط في مقومات الاستدامة البيئية، ويشير إلى محدودية القدرة على إحداث تحول فعّال في المسار البيئي للتنمية. ويتضح ذلك في ركود الأهداف المرتبطة بإدارة الموارد الطبيعية، ولا سيما الحياة تحت الماء (الهدف 14) والحياة في البر (الهدف 15)، الأمر الذي يعكس ضعف فعالية السياسات البيئية الحالية في معالجة الاختلالات الهيكلية الناتجة عن الضغوط على الموارد الطبيعية. في المقابل، أحرزت بعض الأهداف الأخرى تحسن معتدل، منها ضمان المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي (الهدف 6)، وتطوير الصناعة والابتكار والبنية التحتية (الهدف 9)، وبناء مدن ومجتمعات مستدامة (الهدف 11)، وتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المسؤولين (الهدف 12)، والعمل المناخي (الهدف 13). ومع ذلك، يظل هذا التقدم جزئياً ومحدود الأثر، إذ لم ينعكس في رفع كفاءة الإدارة البيئية الشاملة، كما لم يسهم في تعزيز التكامل بين الأهداف البيئية المختلفة، وهو ما يقيد فاعلية الجهود نحو تحقيق الاستدامة البيئية الشاملة.

شكل رقم (4-5)

#### • البُعد الاجتماعي (S) ودوره المحوري في دعم التقدم التنموي:

بلغ أداء البُعد الاجتماعي (64.29) مما يعكس أداءً مرتفعاً نسبياً مقارنة بالأبعاد الأخرى، ويؤكد الدور الفاعل لهذا البُعد في دعم التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويظهر ذلك من خلال تحسن في أهداف التعليم الجيد، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتوفير العمل اللائق ودعم النمو الاقتصادي، والصناعة والابتكار، شكل رقم (4-5)

#### • بُعد الحوكمة (G) وتأثيره المُقيّد على مسار الاستدامة:

سجل بُعد الحوكمة قيمة بلغت (57.34)، وهي قيمة تعكس تقدماً نسبياً محدوداً في هذا المجال. ويُعزى هذا الأداء إلى حالة الركود التي تشهدها غالبية الأهداف المرتبطة مباشرة ببُعد الحوكمة، وعلى رأسها هدف السلام والعدل وبناء المؤسسات

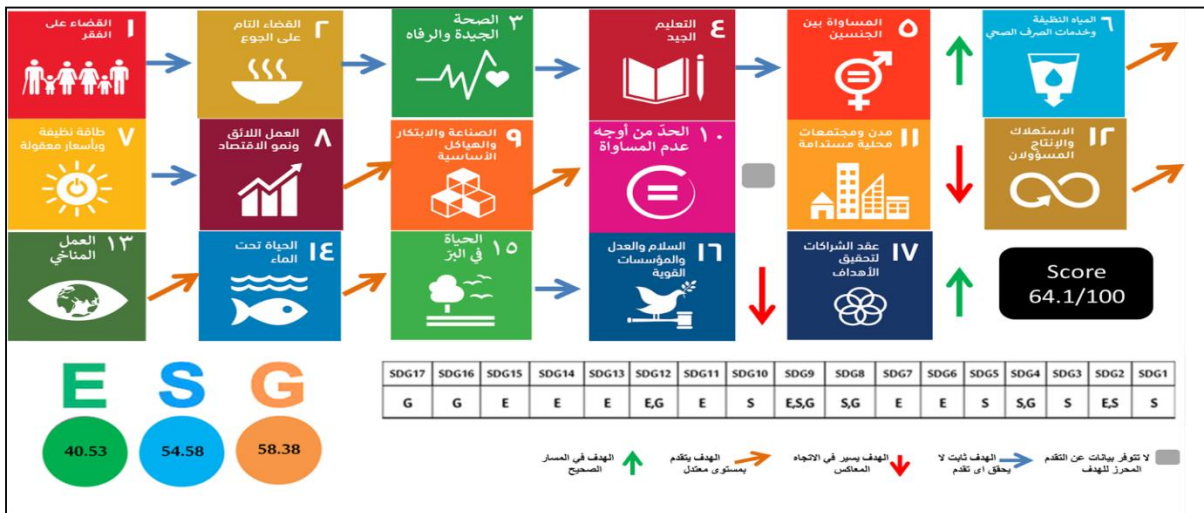
القوية، وهدف تعزيز الشراكات من أجل التنمية المستدامة. ويكشف ذلك عن وجود قيود هيكلية تتعلق بضعف فعالية الأطر التنظيمية، وقصور مستوى التنسيق المؤسسي، وتراجع كفاءة آليات الشراكة. في المقابل، أظهر الأداء تحسناً نسبياً في بعض الأهداف ذات الصلة غير المباشرة بالحوكمة، مثل التعليم الجيد والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والإنتاج والاستهلاك المسؤولين، إلا أن هذا التحسن يظل محدود الأثر ولا يكفي لإحداث تحول مؤسسي شامل قادر على دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة متكاملة. شكل رقم (4-5).

#### 6.2.4 علاقة الـ (ESG) بالتقدم المحرز في أهداف الـ (SDGs) بجنوب أفريقيا أولاً: أداء الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

بلغ أداء الدولة في مؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة (100/64.1) وهو ما يعكس تقدماً متوسطاً في مجمل المسار التنموي. ويظهر هذا الأداء تحسناً ملحوظاً في الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين، والهدف السابع عشر الخاص بتعزيز الشراكات من أجل التنمية المستدامة، إلى جانب تقدم تدريجي في أهداف أخرى مثل تحسين خدمات المياه والصرف الصحي، ودعم العمل اللائق والنمو الاقتصادي، وتطوير الصناعة والابتكار والبنية التحتية، وتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المسؤولين، والعمل المناخي، والحياة تحت الماء.

في المقابل، تظهر عدد من الأهداف حالة من الثبات أو محدودية التقدم، لا سيما هدف القضاء على الفقر، والقضاء على الجوع، وتحسين الصحة الجيدة والرفاه، وضمان التعليم الجيد، وتوفير الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة، بالإضافة إلى هدف الحياة تحت الماء. كما سجل الأداء تراجعاً في الهدف الحادي عشر المتعلق ببناء مدن ومجتمعات حضرية مستدامة، والهدف السادس عشر الخاص بالسلام والعدل وبناء المؤسسات القوية.

يشير هذا التباين إلى فجوة واضحة بين التحسن النسبي في المؤشرات الاجتماعية، والقدرة المحدودة على إحداث تحولات هيكلية مستدامة في مجالات الإنتاج، والتخطيط الحضري، وتعزيز الابتكار، وترسيخ منظومة الحوكمة الرشيدة شكل رقم (4-6). يذكر أن جنوب أفريقيا تحتل المرتبة 167/111 بتقرير التنمية المستدامة العالمية 2025.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: <https://www.knowledge4all.org/ar>, <https://sdgtransformationcenter.org>

شكل رقم (4-6)

علاقة الـ ESG بالتقدم في أهداف الـ SDGs لجنوب أفريقيا خلال عام 2025

## ثانيًا: العلاقة بين أداء مقاييس (ESG) ومستوى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

### • البُعد البيئي (E) وتأثيره على أهداف التنمية المستدامة:

سجّل البُعد البيئي درجة (40.53) وهي قيمة دون المتوسط تعكس ضعف الأداء البيئي ومحدودية القدرة على تحقيق استدامة بيئية فعّالة. ويعود هذا الأداء إلى الركود الواضح في الأهداف المرتبطة بإدارة الموارد الطبيعية، لا سيما القضاء على الجوع (الهدف 2) والطاقة النظيفة وبأسعار معقولة (الهدف 7)، والحياة في البر (الهدف 15). على الرغم من ذلك، أحرزت بعض الأهداف المرتبطة بالبيئة تقدمًا محدودًا، منها ضمان المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي (الهدف 6)، وتطوير الصناعة والابتكار والبنية التحتية (الهدف 9)، وتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المسؤولين (الهدف 12)، والعمل المناخي (الهدف 13)، والحياة تحت الماء (الهدف 14). في المقابل، سجّل الأداء تراجعًا في الهدف الحادي عشر الخاص ببناء مدن ومجتمعات حضرية مستدامة، ما يعكس ضعف التكامل بين السياسات البيئية والتخطيط الحضري، ويحدّ من القدرة على إحداث تحول بيئي شامل ومستدام. شكل رقم (4-6)

### • البُعد الاجتماعي (S) ودوره المحوري في دعم التقدم التنموي:

سجّل البُعد الاجتماعي قيمة (54.58)، وهي تعكس مستوى أداء متوسطًا يميل إلى الارتفاع نسبيًا. ويتضح ذلك من التحسن الملحوظ في أداء الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين، في حين تستمر غالبية الأهداف الأخرى المرتبطة بهذا البُعد في حالة من الثبات أو الركود خاصة أهداف القضاء على الفقر، والقضاء على الجوع، وتعزيز الصحة الجيدة والرفاه، وضمان التعليم الجيد. على الجانب الآخر، أحرز كل من الهدف الثامن الخاص بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف التاسع المتعلق بالصناعة والابتكار والبنية التحتية تقدمًا ملحوظًا، إلا أن هذا التقدم يظل غير كافٍ لإحداث نقلة نوعية شاملة في الأداء الاجتماعي، بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة متكاملة. شكل رقم (4-6)

### • بُعد الحوكمة (G) وتأثيره المُقيّد على مسار الاستدامة:

سجّل بُعد الحوكمة قيمة (58.38) ما يعكس تقدمًا نسبيًا مقارنة ببقية أبعاد مقاييس (ESG) ويعود هذا الأداء أساسًا إلى التحسن الملحوظ في الهدف السابع عشر المتعلق بتعزيز الشراكات من أجل التنمية المستدامة، إلى جانب تقدم معتدل في الهدف الثامن الخاص بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف التاسع المرتبط بالصناعة والابتكار والبنية التحتية، والهدف الثاني عشر الخاص بأنماط الإنتاج والاستهلاك المسؤولين. في المقابل، أسهم ركود الهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد، إلى جانب تراجع أداء الهدف السادس عشر المعني بالسلام والعدل وبناء المؤسسات القوية، في إبراز قيود هيكلية مرتبطة بضعف فعالية الأطر التنظيمية، وقيود التنسيق المؤسسي، وانخفاض كفاءة آليات الشراكة، مما يحدّ من قدرة هذا البُعد على دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل شامل. شكل رقم (4-6)

## 7.2.4 علاقة الـ (ESG) بالتقدم المحرز في أهداف الـ (SDGs) بالإمارات

### أولًا: أداء الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

بلغ أداء الدولة في مؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة (69.8) وهو ما يعكس تقدمًا نسبيًا في المسار التنموي العام. ويُبرز هذا الأداء تحسنًا ملحوظًا في الهدف الرابع الخاص بالتعليم الجيد، والهدف التاسع المتعلق بالصناعة والابتكار والبنية التحتية، إلى جانب تحسن تدريجي في أهداف أخرى تشمل الهدف الثالث المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه، والهدف الخامس

الخاص بالمساواة بين الجنسين، والهدف السادس المتعلق بالمياه النظيفة والصرف الصحي، والهدف السابع المرتبط بالطاقة النظيفة وبأسعار معقولة، إضافة إلى الهدف الحادي عشر الخاص ببناء مدن ومجتمعات حضرية مستدامة. في المقابل، تُظهر مؤشرات الأهداف الأول والثاني والثامن والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر حالة من الاستقرار دون تحقيق تقدم ملموس، مما يشير إلى وجود فجوات هيكلية واستمرار تحديات تعيق إحراز تحولات أوسع في المسار التنموي المستدام. شكل رقم (4-7). تحتل الإمارات المرتبة 167/80 بتقرير التنمية المستدامة العالمية 2025

**ثانياً: العلاقة بين أداء مقاييس (ESG) ومستوى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة**

• **البُعد البيئي (E) وتأثيره على أهداف التنمية المستدامة:**

سجّل البُعد البيئي قيمة بلغت (35.92)، وهي قيمة تشير إلى مستوى أداء أقل من المتوسط في مؤشرات الاستدامة البيئية. ويُعزى هذا الأداء إلى ركود الأهداف المرتبطة بإدارة الموارد الطبيعية، ولا سيما الهدف المتعلق بالقضاء على الجوع، والهدف الثاني عشر الخاص بتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المسؤولين، والهدف الثالث عشر المعني بالعمل المناخي، إضافة إلى الهدف الرابع عشر المتعلق بالحياة تحت الماء، والهدف الخامس عشر الخاص بالحياة في البر وفي المقابل، تحقق تقدم محدود في عدد من الأهداف المرتبطة بهذا البُعد، مثل الهدف السادس المتعلق بالمياه النظيفة والصرف الصحي، والهدف السابع الخاص بالطاقة النظيفة بأسعار معقولة، والهدف الحادي عشر المعني بالمدن والمجتمعات المحلية المستدامة. ويعكس هذا التباين ضعف التكامل بين السياسات البيئية، مما يحد من القدرة على إحداث تحول بيئي فعّال ومستدام، شكل رقم (4-7).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: <https://www.knowledge4all.org/ar>, <https://sdgtransformationcenter.org>

شكل رقم(4-7)

علاقة الـ ESG بالتقدم في أهداف الـ SDGs للإمارات خلال عام 2025

### • البُعد الاجتماعي (S) ودوره المحوري في دعم التقدم التنموي:

سجّل البُعد الاجتماعي قيمة (73.35) وهو ما يعكس أداءً متقدمًا نسبيًا. ويظهر ذلك من التحسن الملحوظ في أهداف التعليم الجيد (الهدف الرابع) وتطوير الصناعة والابتكار والبنية التحتية (الهدف التاسع)، مما يعكس فاعلية السياسات والاستثمارات في تنمية رأس المال البشري وتعزيز البنية الأساسية للنمو الاجتماعي. كما سجّل تحسنًا معتدلاً في أهداف الصحة الجيدة والرفاه (الهدف الثالث) والمساواة بين الجنسين (الهدف الخامس)، مما يدل على تقدم تدريجي لا يزال بحاجة إلى دعم إضافي وتكامل مؤسسي أكبر. في المقابل، يعكس الركود في أهداف القضاء على الفقر والقضاء على الجوع (الأهداف الأول والثاني) والعمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف الثامن) تحديات هيكلية في تحقيق العدالة الاجتماعية وربط النمو الاقتصادي بتحسين مستويات المعيشة، ما يؤكد الحاجة إلى سياسات اجتماعية أكثر شمولية وتكاملية. شكل رقم (4-7)

### • بُعد الحوكمة (G) وتأثيره المُقيّد على مسار الاستدامة:

سجّل بُعد الحوكمة قيمة (64.59) وهو ما يعكس تقدمًا نسبيًا في مؤشرات الحوكمة. ويُعزى هذا الأداء أساسًا إلى التحسن الملحوظ في أهداف التعليم الجيد (الهدف الرابع) وتطوير الصناعة والابتكار والبنية التحتية (الهدف التاسع)، مما يشير إلى تطور نسبي في كفاءة المؤسسات وقدرتها على دعم بناء القدرات وتعزيز البنية التنظيمية الداعمة للتنمية. في المقابل، أبرز الركود في أهداف العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف الثامن)، وتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المسؤولين (الهدف الثاني عشر)، والسلام والعدل وبناء المؤسسات القوية (الهدف السادس عشر)، وعقد الشراكات من أجل التنمية المستدامة (الهدف السابع عشر) أوجه القصور المؤسسي، لا سيما فيما يتعلق بفعالية الحوكمة الاقتصادية، وتعزيز سيادة القانون، وتطوير آليات التعاون والتنسيق بين الجهات المختلفة. يعكس هذا التباين الحاجة إلى إصلاحات هيكلية أعمق لتعزيز جودة الحوكمة وضمن استدامتها. شكل رقم (4-7).

## 8.2.4 علاقة الـ (ESG) بالتقدم المحرز في أهداف الـ (SDGs) بإندونيسيا

### أولاً: أداء الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

بلغ مؤشر أداء الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (70.2) وهو ما يعكس تقدمًا نسبيًا في المسار التنموي. وقد تحقق تحسن واضح في أهداف القضاء على الفقر، وضمان التعليم الجيد، مع تسجيل تقدم تدريجي في أهداف أخرى، مثل الصحة الجيدة والرفاه، والمياه النظيفة والصرف الصحي، والطاقة النظيفة وبأسعار معقولة، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والصناعة والابتكار والبنية التحتية، والحياة تحت الماء.

في المقابل، ظلت بعض الأهداف في حالة ركود، ومنها القضاء على الجوع (الهدف الثاني)، المساواة بين الجنسين (الهدف الخامس)، الحد من أوجه عدم المساواة (الهدف العاشر)، المدن والمجتمعات المستدامة (الهدف الحادي عشر)، الإنتاج والاستهلاك المسؤول (الهدف الثاني عشر)، العمل المناخي (الهدف الثالث عشر)، الحياة في البر (الهدف الخامس عشر)، السلام والعدل وبناء المؤسسات القوية (الهدف السادس عشر)، والشراكات لتحقيق التنمية المستدامة (الهدف السابع عشر). هذا الأداء يشير إلى وجود فجوات هيكلية تعيق تحقيق تقدم متكامل ومستدام في مسار التنمية. شكل رقم (4-8) تحتل إندونيسيا المرتبة 167/77 بتقرير التنمية المستدامة العالمية 2025.

## ثانياً: العلاقة بين أداء مقاييس (ESG) ومستوى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

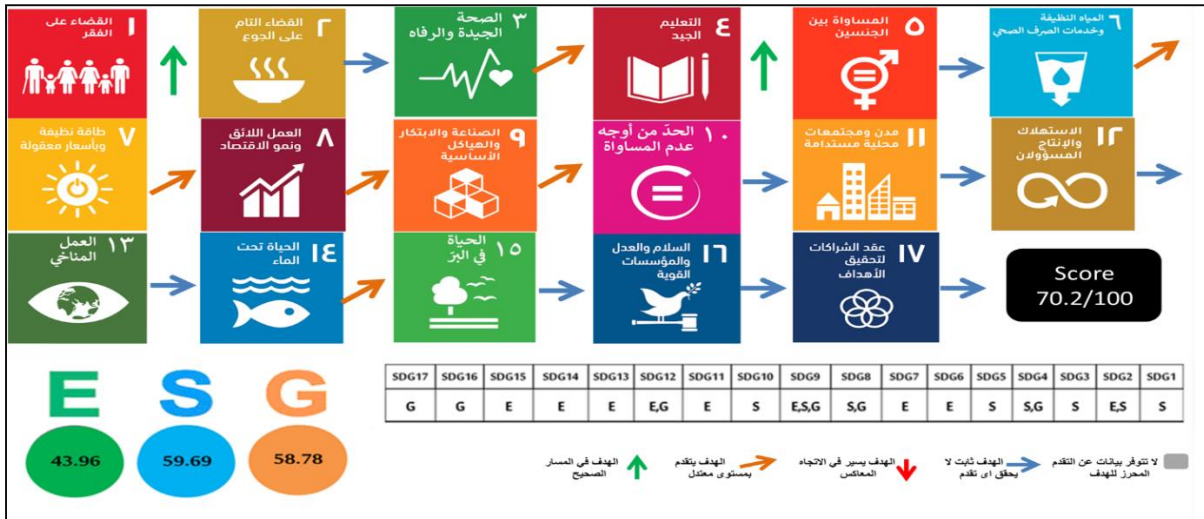
### • البُعد البيئي (E) وتأثيره على أهداف التنمية المستدامة:

بلغ بُعد الاستدامة البيئية (43.96) وهو مستوى أدنى من المتوسط ويعكس تحسناً محدوداً في القدرة على تحقيق أهداف البيئة والاستدامة. يعود هذا الأداء بشكل رئيس إلى الركود في الأهداف المرتبطة بإدارة الموارد الطبيعية، ولا سيما القضاء على الجوع، المدن والمجتمعات المستدامة (الهدف 11)، تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المسؤولين (الهدف 12)، العمل المناخي (الهدف 13)، والحياة في البر (الهدف 15).

في المقابل، شهدت بعض الأهداف المرتبطة بالبُعد البيئي تحسناً محدوداً، مثل المياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف 6)، الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة (الهدف 7)، الصناعة والابتكار والبنية التحتية (الهدف 9)، والحياة تحت الماء (الهدف 14) هذا التباين يعكس ضعف التكامل بين السياسات البيئية المختلفة، مما يحد من القدرة على إحداث تحول بيئي فعّال ومستدام (شكل رقم 8-4)

### • البُعد الاجتماعي (S) ودوره المحوري في دعم التقدم التنموي:

سجّل البُعد الاجتماعي قيمة بلغت (59.69) وهو ما يعكس أداءً فوق المتوسط ويشير إلى مساهمة واضحة في دعم التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة. ويتضح ذلك في التحسن الملحوظ في هدف القضاء على الفقر (الهدف 1) وضمان التعليم الجيد (الهدف 4)، إلى جانب تحسن تدريجي في مؤشرات الصحة الجيدة والرفاه (الهدف 3)، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف 8)، والصناعة والابتكار والبنية التحتية (الهدف 9)، مما يدل على تقدم تدريجي يحتاج إلى تعزيز الدعم والتكامل المؤسسي. في المقابل، يُظهر الركود في أهداف القضاء على الجوع (الهدف 2)، والمساواة بين الجنسين (الهدف 5)، والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10) وجود تحديات هيكلية تعيق تحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة وربط النمو الاقتصادي بتحسين مستويات المعيشة، مما يؤكد الحاجة إلى سياسات اجتماعية أكثر شمولاً وتكاملاً لتعزيز تأثير البُعد الاجتماعي على الاستدامة الشاملة. (شكل رقم 8-4)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: <https://www.knowledge4all.org/ar>, <https://sdgtransformationcenter.org>

شكل رقم (8-4)

علاقة الـ ESG بالتقدم في أهداف الـ SDGs بإندونيسيا خلال عام 2025

### • بُعد الحوكمة (G) وتأثيره المُقيّد على مسار الاستدامة:

سجّل بُعد الحوكمة درجة بلغت 58.78، مما يعكس تقدماً نسبياً في مؤشرات الحوكمة، ويُعزى هذا الأداء بشكل أساسي إلى التحسن الملحوظ في تحقيق أهداف التعليم الجيد (الهدف 4)، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف 8)، والصناعة والابتكار والبنية التحتية (الهدف 9).

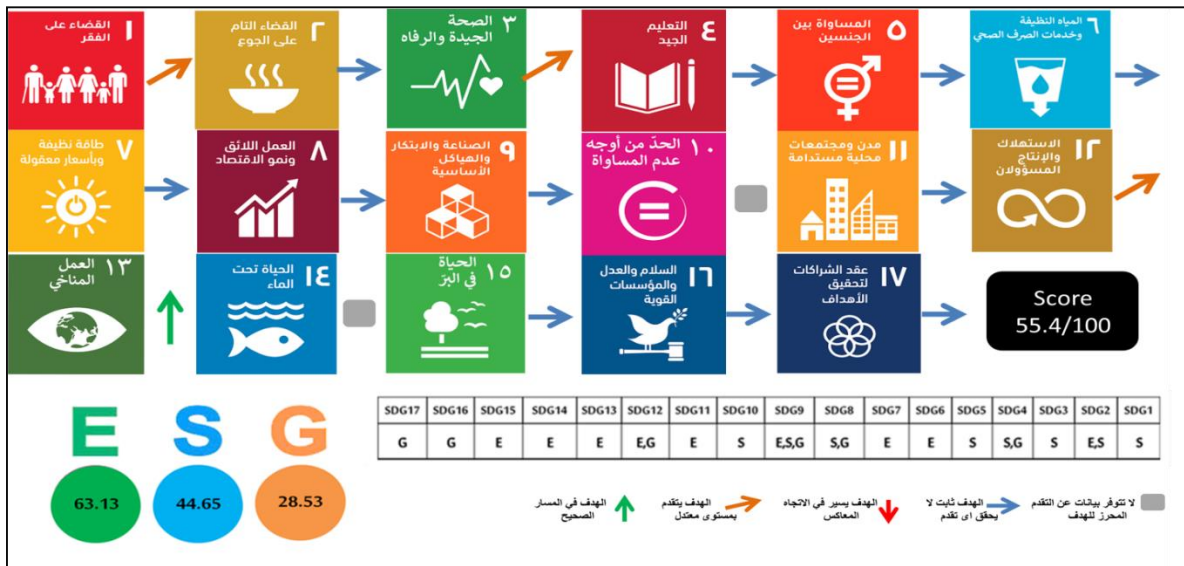
وفي المقابل، ساهم الركود في بعض الأهداف، مثل تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المسؤولين (الهدف 12)، والسلام والعدل وبناء المؤسسات القوية (الهدف 16)، وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف (الهدف 17)، في كشف أوجه القصور المؤسسي، ولا سيما فيما يتعلق بفاعلية الحوكمة الاقتصادية، وتعزيز سيادة القانون، وتطوير آليات التعاون والتنسيق بين الأطراف المعنية. ويعكس هذا التباين الحاجة إلى إصلاحات هيكلية أعمق لتعزيز جودة الحوكمة وضمان استدامتها، بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو متكامل. شكل رقم (4-8)

### 9.2.4 علاقة الـ (ESG) بالتقدم المحرز في أهداف الـ (SDGs) بإثيوبيا

#### أولاً: أداء الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

سجّل مؤشر أداء الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (55.4) وهو ما يعكس مستوى متوسطاً من التقدم العام. وقد برز الهدف الثالث عشر المتعلق بالعمل المناخي كأحد أكثر الأهداف تقدماً، حيث سجّل تحسناً ملحوظاً مقارنة ببقية الأهداف، بينما أحرزت بعض الأهداف الأخرى تقدماً تدريجياً، من بينها القضاء على الفقر، والصحة الجيدة والرفاه، والإنتاج والاستهلاك المسؤولين. وفي المقابل، بقيت غالبية الأهداف الأخرى في حالة ركود نسبي دون تحقيق تقدم يُذكر، مما يوضح وجود فجوات هيكلية وتحديات مؤسسية وتنموية تعيق إحراز تقدم متوازن ومتكامل في مختلف أبعاد التنمية المستدامة. ويؤكد هذا الوضع الحاجة إلى سياسات أكثر تكاملاً وتنسيقاً، قادرة على معالجة الاختلالات القائمة وتسريع وتيرة الإنجاز في الأهداف المتأخرة.

شكل رقم (4-9) تحتل إثيوبيا المرتبة 167/145 بتقرير التنمية المستدامة العالمية 2025



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: <https://www.knowledge4all.org/ar>, <https://sdgtransformationcenter.org>

شكل رقم (9-4)

## علاقة الـ ESG بالتقدم في أهداف الـ SDGs بإثيوبيا خلال عام 2025

### ثانيًا: العلاقة بين أداء مقاييس (ESG) ومستوى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

#### • البُعد البيئي (E) وتأثيره على أهداف التنمية المستدامة:

سجّل البُعد البيئي قيمة بلغت (63.13) وهي قيمة تشير إلى مستوى متقدم نسبيًا في مؤشرات الاستدامة البيئية. ويُعزى هذا الأداء الإيجابي بشكل رئيس إلى التقدم الملحوظ في الهدف الثالث عشر المتعلق بالعمل المناخي، إضافة إلى تحسن تدريجي في الهدف الثاني عشر الخاص بتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المسؤولين. في المقابل، لم يحقق أى من الأهداف المرتبطة بإدارة الموارد الطبيعية تقدمًا يُذكر، مما يعكس عدم التوازن في الأداء البيئي. شكل رقم (4-9)

#### • البُعد الاجتماعي (S) ودوره المحوري في دعم التقدم التنموي:

سجّل البُعد الاجتماعي قيمة بلغت (44.65)، وهي نتيجة تعكس أداءً دون المتوسط في هذا البُعد. ويُعزى هذا المستوى المحدود من التقدم إلى غياب التحسن في معظم الأهداف الاجتماعية، باستثناء الهدف الأول (القضاء على الفقر) والهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه) اللذين شهدا تحسنًا نسبيًا. ويشير هذا الوضع إلى وجود تحديات هيكلية واجتماعية تعيق تحقيق تقدم متوازن في الأهداف الاجتماعية، بما يستدعي تبني سياسات اجتماعية أكثر شمولًا وتكاملاً، تعالج أوجه القصور القائمة وتسهم في رفع كفاءة الأداء الاجتماعي ضمن مسار التنمية المستدامة.

#### • بُعد الحوكمة (G) وتأثيره المُقيّد على مسار الاستدامة:

سجّل بُعد الحوكمة درجة بلغت (28.53)، وهي نتيجة تعكس أداءً متدنّيًا في هذا البُعد. ويُعزى هذا الضعف بشكل رئيس إلى أن معظم الأهداف المرتبطة بالحوكمة لا تزال في حالة ركود دون تحقيق أي تقدم يُذكر، على الرغم من تسجيل تحسن محدود في الهدف الثاني عشر المتعلق بتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المسؤولين. بصفة عامة يعكس الأداء المنخفض في بُعد الحوكمة تحديات كبيرة تواجه الدولة على صعيد القدرات المؤسسية والتنظيمية. فالركود العام لمعظم الأهداف المرتبطة بهذا البُعد يشير إلى ضعف فاعلية السياسات وآليات التنسيق بين المؤسسات، مما يحدّ من قدرتها على دعم مسارات التنمية المستدامة الأخرى. ومن ثم يسلط هذا الوضع الضوء على أهمية التركيز على تعزيز الشفافية، تقوية سيادة القانون، وتطوير آليات التعاون بين المؤسسات، لضمان أن تصبح الحوكمة عنصرًا محفزًا للتنمية المستدامة بدلًا من كونها عائقًا أمامها.

## 10.2.4 علاقة الـ ESG بالتقدم المحرز في أهداف الـ (SDGs) بإيران

### أولًا: أداء الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

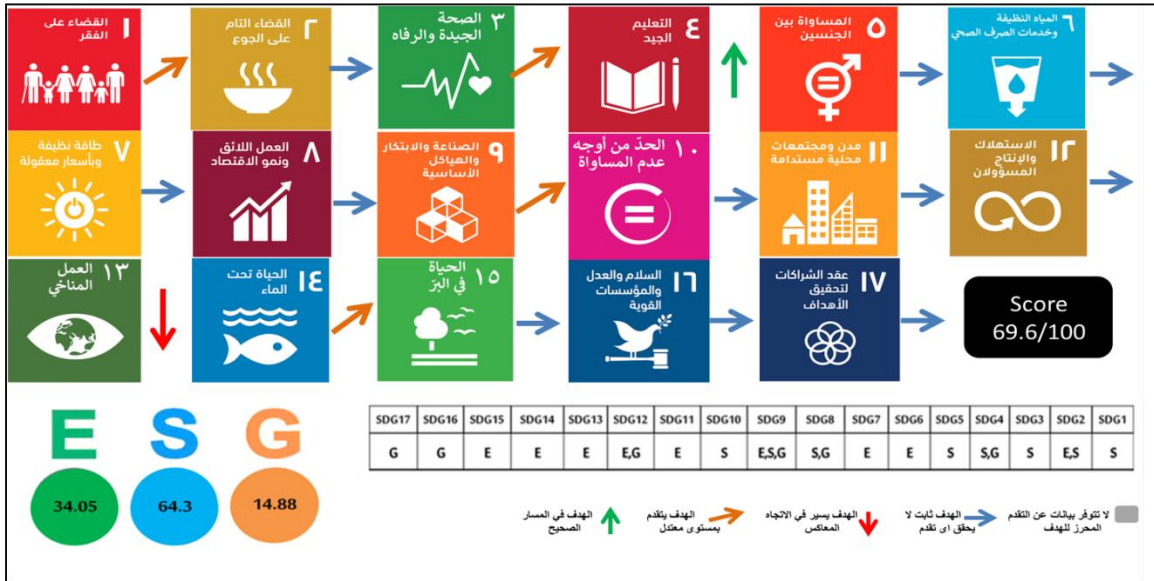
سجّل مؤشر أداء الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (69.6)، وهي قيمة تعني أن مستوى التقدم العام يقع ضمن النطاق المتوسط، مع تباين واضح بين الأهداف. فقد تحقق تقدم ملحوظ في بعض الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وعلى رأسها الهدف الرابع (التعليم الجيد)، إضافة إلى تحسن تدريجي في أهداف القضاء على الفقر، والصحة الجيدة والرفاه، والصناعة والابتكار والبنية التحتية، والحياة تحت الماء. في المقابل، تعاني غالبية الأهداف الأخرى من حالة ركود، مع تسجيل

تراجع في الهدف الثالث عشر (العمل المناخي)، وهو ما يعكس وجود فجوات هيكلية ومؤسسية تعيق تحقيق تقدم متوازن وشامل. شكل رقم (4-10) تحتل إيران المرتبة 167/83 بتقرير التنمية المستدامة العالمية 2025.

## ثانيًا: العلاقة بين أداء مقاييس (ESG) ومستوى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

### • البُعد البيئي (E) وتأثيره على أهداف التنمية المستدامة:

يعكس الأداء البيئي المنخفض (34.05) تحديات في قدرة الدولة على تحقيق تحول فعّال ومستدام في إدارة الموارد الطبيعية والعمل المناخي. فركود معظم الأهداف البيئية يشير إلى قصور في التخطيط والتنفيذ، كما أن التحسن الجزئي في بعض الأهداف مثل الهدف التاسع (الصناعة والابتكار) والهدف الرابع عشر (الحياة تحت الماء) يظل محدود الأثر، ولا يوازن الفجوات الهيكلية القائمة. هذا الوضع يبرز الحاجة إلى تعزيز سياسات بيئية متكاملة تركز على التخطيط الاستراتيجي، وكفاءة التنفيذ، والتنسيق بين القطاعات، لضمان تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة ضمن مسار التنمية المستدامة.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: <https://www.knowledge4all.org/ar>, <https://sdgtransformationcenter.org>

### شكل رقم (4-10)

### علاقة الـ ESG بالتقدم في أهداف الـ SDGs بإيران خلال عام 2025

### • البُعد الاجتماعي (S) ودوره المحوري في دعم التقدم التنموي:

يعكس هذا الأداء الاجتماعي (64.3) فوق المتوسط قدرة الدولة على إحراز تقدم ملموس في عدد من الأهداف الأساسية مثل التعليم والصحة والقضاء على الفقر، مما يشير إلى فعالية بعض السياسات الاجتماعية وجهود الاستثمار في رأس المال البشري. ومع ذلك، فإن استمرار ركود أهداف أساسية مثل القضاء على الجوع، والمساواة بين الجنسين، والحد من أوجه عدم المساواة يشير إلى وجود فجوات هيكلية واجتماعية لم تُعالج بعد، ويؤكد أن التحسن الاجتماعي لا يزال غير متوازن، ما يستدعي تبني استراتيجيات أكثر شمولاً وتكاملاً لتعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق تنمية مستدامة متوازنة.

### • بُعد الحوكمة (G) وتأثيره المُقيّد على مسار الاستدامة:

يعكس الأداء المنخفض جداً في بُعد الحوكمة (14.88) تحديات مؤسسية تعيق قدرة الدولة على تنسيق السياسات العامة وتنفيذها بفاعلية. ويؤدي هذا الضعف إلى ركود معظم أهداف التنمية المستدامة، على الرغم من بعض التحسن المحدود في الهدف التاسع، ما يجعل الحوكمة الضعيفة عاملاً مقيداً أساسياً يحد من إمكانية تحقيق تقدم متوازن ومستدام في الأبعاد الاجتماعية والبيئية على حد سواء.

مما سبق يتضح أن مستوى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يرتبط ارتباطاً مباشراً بأداء مقاييس ESG، إذ إن التحسن النسبي في البعد الاجتماعي أسهم في تقدم بعض أهداف SDGs في حين أدى ضعف البعدين البيئي والحوكيمي إلى إبطاء التقدم الكلي وخلق حالة من عدم التوازن بين الأهداف. ومن ثم، فإن تحقيق تقدم أكثر شمولاً واستدامة يتطلب تعزيز التكامل بين أبعاد ESG الثلاثة، ولا سيما من خلال إصلاحات حوكمية، وسياسات بيئية أكثر فاعلية، بما يدعم تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة متوازنة ومتكاملة. ويوضح الجدول (1-4) مقارنة نتائج علاقة مقاييس الـ(ESG) بأهداف SDGs

#### جدول رقم(1-4)

نتائج علاقة مقاييس الـ ESG بأهداف SDGs على مستوى مصر ودول البريكس

الدولة	علاقة الـ ESG بمستوى التقدم المحرز بأهداف SDGs
مصر	التقدم في SDGs يعتمد على البعد الاجتماعي، في حين يحد ضعف الأداء البيئي والحوكمة من تحقيق تنمية شاملة. وأن تعزيز التكامل بين أبعاد ESG ضروري لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.
روسيا	البعد الاجتماعي يدعم التقدم في SDGs، بينما الأداء البيئي والحوكمة يشكلان قيوداً. تعزيز الإدارة البيئية والحوكمة الرشيدة مطلوب لتحقيق مسار تنموي متوازن.
الصين	التقدم في SDGs يستند على البعد الاجتماعي، في حين يحد ضعف الأداء البيئي والحوكمة من تعظيم العائد التنموي. التكامل بين أبعاد ESG شرط أساسي لتحقيق أهداف مستدامة متوازنة.
الهند	البعد الاجتماعي يدعم تقدم SDGs، بينما الأداء البيئي والحوكمة يشكلان عوائق. تعزيز الإدارة البيئية وتطوير الحوكمة وتحسين التنسيق بين السياسات أساسي لتحقيق تنمية مستدامة.
البرازيل	التقدم في SDGs مرتبط مباشرة بتطبيق ESG، إذ يدعم البعد الاجتماعي الإنجاز، والبيئي يمثل تحدياً، والحوكمة تعمل كعامل موازن لاستدامة النتائج والسياسات المتكاملة..
جنوب أفريقيا	البعد الاجتماعي يعزز التقدم في SDGs، والبيئي يشكل تحدياً رئيساً، والحوكمة تعمل كعنصر موازن لضمان استدامة الإنجازات وتعزيز فاعلية السياسات.
الإمارات	التقدم في SDGs يعتمد على البعد الاجتماعي، والبيئي يحتاج إلى سياسات متكاملة، والحوكمة تضمن استدامة الإنجازات وفاعلية السياسات.
أندونيسيا	البعد الاجتماعي يدعم التقدم في SDGs، والبيئي دون المتوسط، والحوكمة تواجه قيوداً مؤسسية. تحسين الحوكمة والتكامل بين الأبعاد الثلاثة أساسي لتحقيق تنمية مستدامة متوازنة.
أثيوبيا	التقدم في SDGs مرتبط بأداء ESG، إذ يدعم البعد البيئي والعمل المناخي بعض الأهداف، الاجتماعي محدود، والحوكمة الحلقة الأضعف. ويعد تعزيز الحوكمة والتكامل بين السياسات ضرورياً لتحقيق تقدم مستدام.
إيران	البعد الاجتماعي يسهم في بعض تقدم SDGs، البيئي يمثل ضغطاً بسبب إدارة الموارد، والحوكمة عامل مقيد. تحسين الحوكمة والتكامل بين السياسات البيئية والاجتماعية شرط أساسي لتحقيق تقدم مستدام.

وفي ضوء هذه النتائج يمكن أن تستفيد مصر ودول البريكس من التجارب الدولية والإقليمية لتحسين تطبيق مقاييس الـ(ESG) وهو ما يتناوله الجزء التالي.

### 3.4 إفادة مصر ودول البريكس من التجارب الدولية والإقليمية في تطبيق مقاييس (ESG)

في ظل التباين الواضح في مستويات تطبيق مقاييس الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في مصر ودول البريكس، تبرز أهمية الإفادة من التجارب الدولية والإقليمية الناجحة التي أسهمت في تحويل هذه المقاييس من أطر طوعية إلى أدوات تنظيمية وتنموية فعّالة، باعتبارها مرجعًا عمليًا يمكن الاسترشاد به لتجاوز التحديات المرتبطة بتفاوت مستويات التطبيق وتعزيز فاعلية منظومة (ESG)

يمكن لمصر الاستفادة من التجارب الدولية، ولا سيما الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، في الانتقال التدريجي من الإفصاح الطوعي إلى الإفصاح شبه الإلزامي عن مقاييس ESG، خاصة للشركات الكبرى والكيانات ذات المصلحة العامة. كما تبرز أهمية الإفادة من التجربة الأوروبية في توحيد معايير الإفصاح وربطها بمفهوم الأهمية المزدوجة، بما يسمح بتقييم تأثير السياسات الاقتصادية على البيئة والمجتمع، وتأثير المخاطر البيئية والاجتماعية على الاستقرار المالي. وعلى المستوى الإقليمي، يمكن لمصر كذلك الاستفادة من تجربة السعودية في دمج الاستدامة ضمن الرؤى الوطنية طويلة الأجل وربط ESG بالاستثمار العام والتمويل السيادي، بما يعزز توجيه الموارد نحو مشروعات تنموية مستدامة.

يمكن لروسيا أن تستفيد من التجارب الدولية في تحييد مقاييس ESG عن التقلبات السياسية، وذلك من خلال بناء أطر مؤسسية مستقلة ومستقرة مشابهة للنموذج الأوروبي. كما تبرز أهمية الإفادة من التجربة الكندية في التركيز على الإفصاح البيئي والمناخي المرتبط بالقطاعات كثيفة الموارد، بما يساهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل المخاطر البيئية طويلة الأجل.

يمكن للصين أن تستفيد من التجارب الأوروبية في تعزيز جودة الإفصاح والشفافية البيئية والاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بسلاسل القيمة العالمية ومنع التضليل البيئي، بما يدعم قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الدولية. كما يمكنها الاستفادة من التجربة الكندية في مواءمة المعايير الوطنية مع الأطر الدولية مثل ISSB، بما يقلل فجوات المقارنة ويعزز ثقة المستثمرين الدوليين في تقارير ESG الصادرة عن الشركات الصينية.

تستطيع الهند الاستفادة من التجارب الإقليمية، خاصة السعودية وقطر، في ربط برامج التنمية الاجتماعية الواسعة بمؤشرات ESG قابلة للقياس، بما يحوّل السياسات الاجتماعية إلى أدوات تقييم معيارية واضحة. كما يمكن للهند الاستفادة من التجربة الأوروبية في تعزيز البعد البيئي عبر سياسات أكثر صرامة لخفض الانبعاثات وتحسين إدارة الموارد، خاصة في ظل الضغوط البيئية الناتجة عن النمو السكاني والصناعي المتسارع.

يمكن للبرازيل أن تستفيد من التجارب الأوروبية والكندية في تعزيز الأطر التنظيمية لحماية التنوع البيولوجي وربطها بالتمويل المستدام، بما يحول الموارد الطبيعية إلى رافعة تنموية مستدامة بدلاً من كونها مصدرًا للضغوط البيئية. كما تبرز أهمية الإفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي في تطبيق العناية البيئية والاجتماعية عبر سلاسل القيمة، خاصة في القطاعات الزراعية والاستخراجية.

تعد جنوب أفريقيا من الدول المؤهلة للإفادة من التجارب البريطانية والأوروبية في تعزيز دور الأسواق المالية في فرض الإفصاح عن ESG، حيث يمكن تطوير متطلبات أكثر إلزامية للشركات المدرجة، بما يحسن الحوكمة ويعزز ثقة المستثمرين. كما يمكنها

الإفادة من التجربة الكندية في إدارة المخاطر المناخية داخل القطاع المالي، خاصة في ظل تعرض الاقتصاد لمخاطر التحول الطاقى.

تُبرز التجارب الدولية، ولا سيما الأوروبية والبريطانية، أهمية انتقال **الإمارات** تدريجيًا من المبادرات الطوعية إلى أطر شبه إلزامية للإفصاح عن مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، مع توحيد معايير التقارير وربطها بمفهوم الأهمية المزدوجة بما يعزز جودة التقييم والمساءلة. كما تُظهر هذه التجارب ضرورة تعميق البعد البيئي من خلال سياسات أكثر صرامة لخفض الانبعاثات وحماية التنوع البيولوجي، بما يواكب قوة الحوكمة وتطور أدوات التمويل المستدام. وتُعد التجربة السعودية في ربط مقاييس ESG بالاستثمار السيادي نموذجًا يمكن للإمارات تعزيزه عبر صناديقها السيادية لتوجيه الموارد نحو مشروعات ذات أثر تنموي مستدام. وفي هذا السياق، تمثل الإفادة من الأطر الأوروبية مثل CSRD و SFDR عنصرًا حاسمًا لرفع جودة البيانات والإفصاح، والحد من مخاطر التضليل البيئي، وتعزيز ثقة المستثمرين.

توضح التجارب الدولية أن نجاح تطبيق مقاييس ESG في **إندونيسيا** يتطلب تقوية الإطار المؤسسي للتنفيذ، حيث لا يكفي وجود أطر تنظيمية واضحة دون آليات فعالة للمتابعة والمساءلة. كما تبرز التجربة البريطانية أهمية إدماج الاعتبارات البيئية والعمل المناخي ضمن سياسات التخطيط الحضري والصناعي، بدلًا من التعامل معها كسياسات قطاعية منفصلة. وتؤكد توجيهات العناية الأوروبية أهمية ربط الاستدامة بسلاسل القيمة لضمان حقوق العمال وتقليص الفجوات الاجتماعية، بما يعزز العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي. ويُعد توحيد معايير الإفصاح وفق النماذج الدولية خطوة أساسية لتقليل تشتت التقارير وتحسين قابلية المقارنة ورفع مصداقية الأداء المستدام.

تُظهر التجارب الدولية أن نجاح السياسات البيئية والاجتماعية في **إثيوبيا** يرتبط بالبناء التدريجي للأطر المؤسسية وتعزيز القدرات الإدارية والتنفيذية، وهو ما يمثل أولوية لتحقيق استدامة شاملة. كما تؤكد التجارب الإقليمية أن الربط بين الاستدامة والتنمية الاجتماعية، خاصة من خلال الاستثمار في التعليم والصحة، يسهم في تحسين الأداء الكلي لمقاييس ESG. وتكشف الخبرات الدولية إمكانية تعميم النجاحات الأولية في العمل المناخي لتشمل إدارة الموارد الطبيعية وتطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري، بما يعزز الكفاءة البيئية. وفي هذا الإطار، يمثل التمويل الدولي المشروط بمعايير ESG، كما في التجربتين الأوروبية والكندية، فرصة مهمة لتعزيز القدرات المحلية وتسريع مسار التحول نحو التنمية المستدامة.

تعكس التجارب الدولية أن إصلاح منظومة الحوكمة يُعد المدخل الرئيس لتحسين فعالية تطبيق مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في **إيران**، إذ يجد ضعف الحوكمة من تحقيق أي تقدم مستدام في الأبعاد الأخرى. كما تؤكد التجربة الأوروبية أهمية توحيد السياسات البيئية ضمن إطار وطني شامل بدلًا من الاعتماد على سياسات متفرقة، بما يعزز الاتساق والكفاءة. وتبرز ضرورة تعزيز الشفافية والإفصاح بالإفادة من النماذج الأوروبية والبريطانية لرفع مصداقية الأداء المستدام وبناء الثقة المؤسسية. وفي الوقت ذاته، تُظهر الخبرات الدولية أن ربط العدالة الاجتماعية بالاستقرار الاقتصادي، من خلال تحسين المساواة ودعم الفئات منخفضة الدخل، يمثل عنصرًا حاسمًا لتحقيق استدامة طويلة الأجل.

#### 4.4 الإجراءات المقترحة لتحسين تطبيق مقاييس الـ (ESG) في مصر ودول البريكس

في ضوء تحليل الوضع الراهن لممارسات مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في كل من مصر ودول مجموعة البريكس، وعلاقتها بمستوى التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة لهذه الدول، وفي ضوء الاستفادة من التجارب

الدولية والإقليمية، يمكن بلورة حزمة متكاملة من الإجراءات التنفيذية الهادفة إلى الارتقاء بمستوى تطبيق هذه المقاييس. تركز هذه الإجراءات على تعزيز التكامل والتوازن بين الأبعاد الثلاثة لمقاييس (ESG)، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء التنموي، وتحسين جودة السياسات العامة، وتعزيز قدرة الدول محل الدراسة على استقطاب الاستثمارات المستدامة والمسؤولة. كما تستهدف هذه الحزمة دعم مواءمة السياسات والاستراتيجيات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، من خلال ربط كل إجراء مقترح بالهدف الأممي المناظر له، بما يعزز الاتساق بين الأطر الوطنية والالتزامات الدولية. وقد جرى تصنيف هذه الإجراءات وفق الأبعاد الثلاثة لمقاييس الاستدامة (البيئي، الاجتماعي، والحوكمة)، وذلك على النحو المبين في الجدول (4-2).

جدول رقم (2-4)

الإجراءات المقترحة لتحسين تطبيق مقاييس الـ (ESG) في مصر ودول البريكس

الدولة	الإجراءات المقترحة	الربط مع أهداف التنمية المستدامة
	<b>البُعد البيئي</b>	
	تحويل الأطر والاستراتيجيات البيئية إلى برامج تنفيذية ذات جداول زمنية ومؤشرات أداء واضحة، مع آليات متابعة ومساءلة.	الهدف (13)، (16)
	دمج الطاقة المتجددة في القطاع الصناعي وسلاسل الإنتاج وعدم قصرها على توليد الكهرباء، مع حوافز مالية وتنظيمية.	الهدف (7)، (9)، (13)
	تعميق أدوات التمويل الأخضر عبر التوسع في السندات الخضراء وربط التمويل بتقييم الأثر البيئي للمشروعات.	الهدف (8)، (12)، (17)
	رفع كفاءة إدارة الموارد والمخلفات من خلال تطوير إدارة المياه وتطبيق الاقتصاد الدائري وإعادة التدوير.	الهدف (6)، (11)، (12)
	إلزام الشركات الكبرى بالإفصاح البيئي الموحد وربطه بمفهوم الأهمية المزدوجة للحد من فجوات التطبيق.	الهدف (12)، (16)
	<b>البُعد الاجتماعي</b>	
	الانتقال التدريجي إلى الإفصاح شبه الإلزامي عن المؤشرات الاجتماعية على غرار التجربة الأوروبية والبريطانية.	الهدف (8)، (16)
	توحيد معايير الإفصاح الاجتماعي وربطها بمفهوم الأهمية المزدوجة لتقييم الأثر المجتمعي والمخاطر الاجتماعية على الأداء الاقتصادي.	الهدف (10)، (12)، (16)
	تحويل برامج الحماية الاجتماعية إلى أدوات تمكين اقتصادي عبر ربطها بالتدريب والتشغيل في القطاعات الخضراء والرقمية.	الهدف (1)، (8)
	تعميق الاستثمار في رأس المال البشري والمهارات المستقبلية من خلال توجيه التمويل العام والسيادي للتعليم الفني وتمكين المرأة والشباب.	الهدف (4)، (5)، (8)
	تعزيز العدالة المكانية والشمول الاجتماعي بتوجيه الاستثمارات إلى المناطق الأكثر احتياجًا وربطها بمؤشرات اجتماعية واضحة.	الهدف (10)، (11)
	دمج البُعد الاجتماعي في قرارات الاستثمار العام والتمويل السيادي عبر إدراج تقييم الأثر الاجتماعي لضمان عائد اجتماعي مستدام.	الهدف (8)، (17)
	<b>بُعد الحوكمة</b>	
	الانتقال التدريجي إلى الإفصاح شبه الإلزامي عن ESG بالزام الشركات الكبرى والكيانات ذات المصلحة العامة ضمن إطار زمني مرحلي.	الهدف (12)، (16)
	توحيد معايير الإفصاح وربطها بمفهوم الأهمية المزدوجة عبر اعتماد إطار وطني موحد للإفصاح غير المالي.	الهدف (8)، (16)
	تعزيز التنسيق المؤسسي في ملف الاستدامة من خلال إنشاء آلية مركزية تضمن تكامل السياسات وتقليل الازدواجية.	الهدف (16)، (17)
	دمج مقاييس ESG في قرارات الاستثمار العام والتمويل السيادي لربط التمويل بتقييم الحوكمة والأثر التنموي.	الهدف (8)، (17)
	تعزيز دور الجهات الرقابية والمتابعة المستقلة عبر تقوية صلاحيات الرقابة وإلزام الشركات بمراجعة تقارير الاستدامة.	الهدف (16)
	رفع كفاءة البيانات والشفافية المؤسسية من خلال تطوير قواعد بيانات وطنية موحدة لمؤشرات ESG.	الهدف (9)، (16)
	<b>البُعد البيئي</b>	

مصر

الدولة	الإجراءات المقترحة	الربط مع أهداف التنمية المستدامة
	<b>البُعد البيئي</b>	
روسيا	تعزيز إلزامية التمويل الأخضر عبر تحويل المعايير الطوعية إلى أطر تنظيمية تدريجية تربط التمويل بالأثر البيئي الحقيقي.	الهدف (12)،(13)،(17)
	توسيع استخدام الطاقة المتجددة في القطاع الصناعي وليس الاكتفاء بالمشروعات التجريبية، على غرار التجربة الأوروبية.	الهدف (7)،(9)،(13)
	تعميق خفض الانبعاثات في الصناعات الثقيلة من خلال ربط تحديث المعدات بأهداف مناخية قابلة للقياس.	الهدف (9)،(12)،(13)
	تعزيز إدارة الموارد المائية والاقتصاد الدائري عبر تعميم إعادة التدوير ومعالجة مياه الصرف في القطاعات الصناعية.	الهدف (6)،(12)،(14)
	حماية النظم البيئية المحلية من خلال دمج إعادة التأهيل البيئي والتنوع البيولوجي في المشروعات الصناعية.	الهدف (13)،(15)
	<b>البُعد الاجتماعي</b>	
روسيا	توحيد معايير تقييم البُعد الاجتماعي بما يضمن حقوق العمال والتنوع والعدالة الاجتماعية وفق نماذج الاتحاد الأوروبي.	الهدف (8)،(10)،(16)
	تحويل مبادرات المسؤولية الاجتماعية إلى برامج تنمية مستدامة مرتبطة باحتياجات المجتمعات المحلية.	الهدف (1)،(11)
	تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري عبر التدريب المستمر والسلامة المهنية وتطوير المهارات.	الهدف (4)،(8)
	تعميق سياسات التنوع والشمول خاصة تمكين النساء والشباب في القطاعات الإنتاجية والتقنية.	الهدف (5)،(8)،(10)
	فصل البُعد الاجتماعي عن الضغوط الجيوسياسية لضمان توجيه الاستثمارات الاجتماعية لاحتياجات المجتمع الفعلية.	الهدف (10)،(16)
		<b>بُعد الحوكمة</b>
روسيا	الانتقال التدريجي من الإفصاح الطوعي إلى شبه الإلزامي عن ESG للشركات الكبرى والكيانات المؤثرة.	الهدف (12)،(16)
	توحيد معايير الإفصاح غير المالي وربطها بمفهوم الأهمية المزدوجة كما في التجربة الأوروبية (CSRD).	الهدف (8)،(12)،(16)
	تعزيز استقلالية ومساءلة مجالس الإدارة وربطها بالأداء البيئي والاجتماعي.	الهدف (16)
	تقوية آليات مكافحة الفساد والأخلاقيات المؤسسية لضمان الشفافية وتقليل المخاطر الاستثمارية.	الهدف (16)
	إلزام الشركات بنشر تقارير استدامة مدققة وفق معايير دولية مثل GRI لتعزيز ثقة المستثمرين.	الهدف (12)،(17)
	<b>البُعد البيئي</b>	
الصين	تعميق التحول منخفض الكربون في الصناعات الثقيلة عبر تشديد المعايير الإلزامية لاستخدام التكنولوجيا منخفضة الانبعاثات.	الهدف (9)،(12)،(13)
	ربط التوسع في الطاقة المتجددة بسلاسل الإنتاج الصناعية لتعزيز خفض الانبعاثات وتحقيق كفاءة الطاقة.	الهدف (7)،(9)،(13)
	تعزيز جودة التمويل الأخضر من خلال ربطه بتقييم الأثر البيئي ومنع التضليل البيئي، على غرار التجربة الأوروبية.	الهدف (12)،(13)،(17)
	توسيع برامج حماية النظم البيئية والتنوع البيولوجي ودمجها ضمن سياسات المناخ والتنمية الإقليمية.	الهدف (13)،(15)

الدولة	الإجراءات المقترحة	الربط مع أهداف التنمية المستدامة	
مصر	<b>البُعد البيئي</b>		
	تحسين الإفصاح البيئي عبر مواءمة المعايير الوطنية مع ISSB لتعزيز قابلية المقارنة الدولية.	الهدف (12)، (16)	
	<b>البُعد الاجتماعي</b>		
	تعزيز إلزامية الإفصاح عن المؤشرات الاجتماعية خاصة حقوق العمال والصحة والسلامة المهنية عبر سلاسل القيمة.	الهدف (8)، (16)	
	ربط برامج التعليم الرقمي والتدريب بالتحول الأخضر والتكنولوجي لدعم فرص العمل المستقبلية.	الهدف (4)، (8)، (9)	
	تعميق سياسات المساواة بين الجنسين والشمول الاجتماعي في سوق العمل والمناصب القيادية.	الهدف (5)، (10)	
	تحسين استدامة نظم الحماية الصحية والاجتماعية مع التركيز على الفئات الأكثر هشاشة.	الهدف (3)، (10)	
	تعزيز مسؤولية الشركات تجاه المجتمعات المحلية والموردين وفق معايير العناية الواجبة الأوروبية.	الهدف (1)، (8)، (11)	
	<b>بُعد الحوكمة</b>		
	الانتقال التدريجي من الإفصاح الطوعي إلى شبه الإلزامي عن ESG وفق إطار زمني واضح للشركات الكبرى.	الهدف (12)، (16)	
	مواءمة معايير الإفصاح الصينية مع الأطر الدولية مثل ISSB لتقليل فجوات المقارنة وتعزيز ثقة المستثمرين.	الهدف (8)، (16)، (17)	
	تعزيز استقلالية مجالس الإدارة والرقابة الداخلية خاصة في الشركات المملوكة للدولة.	الهدف (16)	
	توسيع الإفصاح الإلزامي عن المخاطر المناخية والمالية في القطاعين المالي والصناعي.	الهدف (13)، (16)	
	تقوية الحوكمة في سلاسل التوريد العالمية لمنع الانتهاكات الاجتماعية والتضليل البيئي.	الهدف (8)، (12)، (16)	
	الهند	<b>البُعد البيئي</b>	
		تشديد السياسات الإلزامية لخفض الانبعاثات الصناعية خاصة في القطاعات كثيفة الطاقة، على غرار التجربة الأوروبية.	الهدف (9)، (12)، (13)
تعميق دمج الاقتصاد الدائري في الصناعة من خلال إلزام الشركات بإعادة التدوير وكفاءة استخدام الموارد.		الهدف (12)، (13)	
توسيع ربط الطاقة المتجددة بالقطاع الصناعي والنقل وعدم الاكتفاء بمشروعات التوليد.		الهدف (7)، (9)، (13)	
تحسين إدارة المياه والنفايات والتنوع البيولوجي عبر معايير وطنية موحدة للإفصاح والتقييم البيئي.		الهدف (6)، (12)، (15)	
رفع جودة الإفصاح البيئي وتوحيد معاييرها للحد من التفاوت بين الشركات الكبرى والمتوسطة.		الهدف (12)، (16)	
<b>البُعد الاجتماعي</b>			
تحويل برامج المسؤولية الاجتماعية إلى مؤشرات ESG قابلة للقياس بالإفصاح من التجارب الخليجية.		الهدف (1)، (10)، (16)	
تعزيز سياسات التنوع والمساواة بين الجنسين وربطها بمؤشرات أداء واضحة في التقارير المؤسسية.		الهدف (5)، (8)	

الدولة	الإجراءات المقترحة	الربط مع أهداف التنمية المستدامة
مصر	<b>البُعد البيئي</b>	
	تعميق الاستثمار في التعليم والتدريب المهني والتقني لدعم سوق العمل في القطاعات الخضراء.	الهدف (4)،(8)
	تحسين شروط العمل والسلامة المهنية خاصة في القطاعات كثيفة العمالة وسلاسل التوريد.	الهدف (8)،(16)
	تعزيز الإفصاح عن الأثر الاجتماعي للشركات على المجتمعات المحلية لزيادة الشفافية والمساءلة.	الهدف (11)،(16)
	<b>بُعد الحوكمة</b>	
	توسيع نطاق الإفصاح الإلزامي عن ESG ليشمل الشركات المتوسطة تدرجيًا بجانب الكبرى.	الهدف (12)،(16)
	مواءمة تقارير BRSR مع الأطر الدولية مثل ISSB لتعزيز قابلية المقارنة الدولية.	الهدف (8)،(16)،(17)
	تعزيز استقلالية مجالس الإدارة ولجان المراجعة لضمان فعالية الرقابة والمساءلة.	الهدف (16)
	تقوية آليات مكافحة الفساد وحماية حقوق المساهمين خاصة المستثمرين الأقلية.	الهدف (16)
	دمج إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ضمن الحوكمة المؤسسية لتحقيق استدامة طويلة الأجل.	الهدف (9)،(12)،(16)
	<b>البُعد البيئي</b>	
	تعزيز الأطر التنظيمية لحماية التنوع البيولوجي وربطها بالتمويل المستدام، خاصة في القطاعات الزراعية والاستخراجية.	الهدف (13)،(15)
	توسيع تطبيق الاقتصاد الدائري في الصناعة والطاقة للحد من النفايات والانبعاثات وتحسين كفاءة الموارد.	الهدف (12)،(13)
	ربط سوق السندات الخضراء بتقييم الأثر البيئي الفعلي للمشروعات على غرار التجربة الأوروبية.	الهدف (8)،(12)،(17)
	تعميق دمج الاستدامة البيئية في استراتيجيات الشركات بما يتجاوز المبادرات الطوعية إلى ممارسات ملزمة.	الهدف (9)،(12)
	تعزيز إدارة الموارد المائية والصرف الصحي وفق معايير موحدة تدعم الاستدامة الحضرية.	الهدف (6)،(11)
<b>البُعد الاجتماعي</b>		
تحويل مبادرات المسؤولية الاجتماعية إلى مؤشرات ESG قابلة للقياس تقلل التفاوت بين المناطق والشركات.	الهدف (1)،(10)،(16)	
تعزيز حماية حقوق العمال وتحسين ظروف العمل خاصة في القطاعات كثيفة العمالة وسلاسل التوريد.	الهدف (6)،(16)	
توجيه الاستثمارات الاجتماعية نحو تنمية المجتمعات المحلية في الصحة والتعليم والبنية التحتية.	الهدف (3)،(4)،(11)	
تعميق سياسات الرفاه الوظيفي والتنمية البشرية لرفع الإنتاجية والاستقرار الاجتماعي.	الهدف (8)،(10)	
تعزيز الشفافية في الإفصاح عن الأثر الاجتماعي للشركات لرفع ثقة المجتمع والمستثمرين.	الهدف (16)	
<b>بُعد الحوكمة</b>		
البرازيل	<b>البُعد البيئي</b>	
	تعميق الاستثمار في التعليم والتدريب المهني والتقني لدعم سوق العمل في القطاعات الخضراء.	الهدف (4)،(8)
	تحسين شروط العمل والسلامة المهنية خاصة في القطاعات كثيفة العمالة وسلاسل التوريد.	الهدف (8)،(16)
	تعزيز الإفصاح عن الأثر الاجتماعي للشركات على المجتمعات المحلية لزيادة الشفافية والمساءلة.	الهدف (11)،(16)
	<b>بُعد الحوكمة</b>	
	توسيع نطاق الإفصاح الإلزامي عن ESG ليشمل الشركات المتوسطة تدرجيًا بجانب الكبرى.	الهدف (12)،(16)
	مواءمة تقارير BRSR مع الأطر الدولية مثل ISSB لتعزيز قابلية المقارنة الدولية.	الهدف (8)،(16)،(17)
	تعزيز استقلالية مجالس الإدارة ولجان المراجعة لضمان فعالية الرقابة والمساءلة.	الهدف (16)
	تقوية آليات مكافحة الفساد وحماية حقوق المساهمين خاصة المستثمرين الأقلية.	الهدف (16)
	دمج إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ضمن الحوكمة المؤسسية لتحقيق استدامة طويلة الأجل.	الهدف (9)،(12)،(16)
	<b>البُعد البيئي</b>	
	تعزيز الأطر التنظيمية لحماية التنوع البيولوجي وربطها بالتمويل المستدام، خاصة في القطاعات الزراعية والاستخراجية.	الهدف (13)،(15)
	توسيع تطبيق الاقتصاد الدائري في الصناعة والطاقة للحد من النفايات والانبعاثات وتحسين كفاءة الموارد.	الهدف (12)،(13)
	ربط سوق السندات الخضراء بتقييم الأثر البيئي الفعلي للمشروعات على غرار التجربة الأوروبية.	الهدف (8)،(12)،(17)
	تعميق دمج الاستدامة البيئية في استراتيجيات الشركات بما يتجاوز المبادرات الطوعية إلى ممارسات ملزمة.	الهدف (9)،(12)
	تعزيز إدارة الموارد المائية والصرف الصحي وفق معايير موحدة تدعم الاستدامة الحضرية.	الهدف (6)،(11)
<b>البُعد الاجتماعي</b>		
تحويل مبادرات المسؤولية الاجتماعية إلى مؤشرات ESG قابلة للقياس تقلل التفاوت بين المناطق والشركات.	الهدف (1)،(10)،(16)	
تعزيز حماية حقوق العمال وتحسين ظروف العمل خاصة في القطاعات كثيفة العمالة وسلاسل التوريد.	الهدف (6)،(16)	
توجيه الاستثمارات الاجتماعية نحو تنمية المجتمعات المحلية في الصحة والتعليم والبنية التحتية.	الهدف (3)،(4)،(11)	
تعميق سياسات الرفاه الوظيفي والتنمية البشرية لرفع الإنتاجية والاستقرار الاجتماعي.	الهدف (8)،(10)	
تعزيز الشفافية في الإفصاح عن الأثر الاجتماعي للشركات لرفع ثقة المجتمع والمستثمرين.	الهدف (16)	
<b>بُعد الحوكمة</b>		

الدولة	الإجراءات المقترحة	الربط مع أهداف التنمية المستدامة
	<b>البُعد البيئي</b>	
	توسيع نطاق الإفصاح الإلزامي عن ESG مع التطبيق الفعلي لمبدأ التطبيق أو التفسير.	الهدف (12)،(16)
	مواءمة معايير الحوكمة البرازيلية مع الأطر الدولية لتعزيز قابلية المقارنة وجذب الاستثمار المستدام.	الهدف(16)،(17)
	تعزيز تطبيق العناية الواجبة البيئية والاجتماعية عبر سلاسل القيمة وفق النموذج الأوروبي.	الهدف(8)،(12)،(16)
	تقوية آليات مكافحة الفساد والرقابة المؤسسية خاصة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية.	الهدف(16)
	دمج الحوكمة البيئية والاجتماعية ضمن التقارير المؤسسية لضمان إدارة متكاملة للمخاطر.	الهدف (9)،(12)،(16)
	<b>البُعد البيئي</b>	
	تعميق التحول إلى الطاقة المتجددة عبر توسيع برامج مثل REIPPPP وربطها بالقطاع الصناعي والتعديني.	الهدف (7)،(9)،(13)
	تشديد سياسات خفض الانبعاثات في الصناعات الثقيلة والتعدين باستخدام تكنولوجيا منخفضة الكربون.	الهدف (9)،(12)،(13)
	تحسين إدارة الموارد المائية وإعادة التدوير في القطاعات كثيفة الاستهلاك للمياه لمواجهة ندرتها.	الهدف (6)،(12)
	تعزيز تطبيق الاقتصاد الدائري وإدارة النفايات الصناعية خاصة في قطاع التعدين والطاقة.	الهدف (12)،(13)
	توسيع برامج حماية التنوع البيولوجي وإعادة تأهيل الأراضي المتضررة من الأنشطة الصناعية.	الهدف (13)،(15)
	<b>البُعد الاجتماعي</b>	
	تعزيز سياسات المساواة والاندماج الاجتماعي وربطها بمؤشرات أداء واضحة في التقارير المؤسسية.	الهدف (5)،(10)
	تحويل برامج التنمية المجتمعية إلى أدوات تمكين اقتصادي من خلال دعم المشروعات الصغيرة وخلق فرص عمل محلية.	الهدف (1)،(8)،(11)
	تحسين شروط العمل والسلامة المهنية خاصة في القطاعات عالية المخاطر مثل التعدين والطاقة.	الهدف (8)،(16)
	تعميق الاستثمار في تنمية مهارات العمال بما يتوافق مع التحول الأخضر والرقمي.	الهدف (4)،(8)
	تعزيز الشمول المالي والحماية الاجتماعية للفئات منخفضة الدخل عبر القطاع المالي	الهدف (1)،(10)
	<b>بُعد الحوكمة</b>	
	الانتقال من الإفصاح الطوعي إلى متطلبات أكثر إلزامية عن ESG للشركات المدرجة في بورصة جوهانسبرغ.	الهدف (12)،(16)
	مواءمة تقارير الإفصاح مع الأطر الأوروبية والبريطانية لتعزيز الشفافية وقابلية المقارنة.	الهدف (16)،(17)
	تعزيز إدارة المخاطر المناخية داخل القطاع المالي بالإفادة من التجربة الكندية.	الهدف (13)،(17)
	تقوية استقلالية مجالس الإدارة ولجان الاستدامة لضمان المساءلة الفعالة.	الهدف (16)

الدولة	الإجراءات المقترحة	الربط مع أهداف التنمية المستدامة
	<b>البُعد البيئي</b>	
	دمج مقاييس ESG بشكل مؤسسي داخل هياكل الحوكمة لضمان التنفيذ الفعلي للسياسات البيئية والاجتماعية.	الهدف (9)،(12)،(16)
	<b>البُعد البيئي</b>	
	تشديد سياسات خفض الانبعاثات عبر وضع أهداف قطاعية ملزمة للصناعة والطاقة بما يتماشى مع الحياد الكربوني.	الهدف (7)،(9)،(13)
	ربط التوسع في الطاقة المتجددة بالأنشطة الصناعية وعدم الاكتفاء بتوليد الكهرباء فقط، مع حوافز تنظيمية وتمويلية.	الهدف (7)،(9)،(12)
	تعميق تطبيق الاقتصاد الدائري في إدارة النفايات والمياه عبر إلزام الشركات الكبرى بمؤشرات أداء بيئية واضحة.	الهدف (6)،(12)
	تعزيز حماية التنوع البيولوجي وربط مشروعات التنمية العمرانية بتقييم الأثر البيئي الإلزامي.	الهدف (13)،(15)
	الانتقال التدريجي إلى الإفصاح البيئي شبه الإلزامي وفق معايير موحدة مستوحاة من CSRD الأوروبية.	الهدف (12)،(16)
	<b>البُعد الاجتماعي</b>	
	الانتقال إلى الإفصاح شبه الإلزامي عن المؤشرات الاجتماعية خاصة بحقوق العمال والسلامة المهنية.	الهدف (8)،(16)
	تحويل مبادرات المسؤولية الاجتماعية من العمل الخيري إلى التمكين الاقتصادي وربطها بسوق العمل والمهارات المستقبلية.	الهدف (1)،(8)
	تعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين عبر مؤشرات قياس إلزامية في الشركات المدرجة.	الهدف (5)،(10)
	تعميق الاستثمار في التعليم الرقمي والابتكار الصحي كجزء من رأس المال البشري المستدام.	الهدف (3)،(4)
	دمج العدالة الاجتماعية والشمول في قرارات الاستثمار العام والتنمية المحلية.	الهدف (10)،(11)
	<b>بُعد الحوكمة</b>	
	الانتقال التدريجي من الإفصاح الطوعي إلى شبه الإلزامي عن ESG للشركات الكبرى والكيانات ذات المصلحة العامة.	الهدف (12)،(16)
	توحيد معايير الإفصاح غير المالي وربطها بمفهوم الأهمية المزدوجة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والمالي.	الهدف (12)،(16)
	ربط مقاييس ESG بقرارات الاستثمار السيادي عبر الصناديق السيادية على غرار التجربة السعودية.	الهدف (9)،(17)
	تعزيز دور الجهات الرقابية وآليات المراجعة المستقلة لضمان مصداقية تقارير الاستدامة.	الهدف (16)
	تطوير قواعد بيانات وطنية موحدة لمؤشرات ESG لتحسين جودة البيانات والشفافية المؤسسية.	الهدف (16)،(17)
	<b>البُعد البيئي</b>	
إندونيسيا	تعزيز آليات التنفيذ والرقابة على سياسات مكافحة إزالة الغابات وربطها بمؤشرات أداء قابلة للقياس.	الهدف (13)،(15)
	دمج الاعتبارات المناخية في التخطيط الحضري والصناعي بدل التعامل معها كسياسات بيئية منفصلة.	الهدف (9)،(11)،(13)

الدولة	الإجراءات المقترحة	الربط مع أهداف التنمية المستدامة
	<b>البُعد البيئي</b>	
	توسيع استخدام الطاقة المتجددة خاصة الطاقة الحرارية الجوفية والشمسية في القطاعات الصناعية.	الهدف (7)،(9)
	تعزيز حماية النظم البحرية والساحلية عبر ربط التنمية الساحلية بتقييمات الأثر البيئي الإلزامية.	الهدف (14)
	الانتقال التدريجي إلى الإفصاح البيئي شبه الإلزامي وفق معايير موحدة لتحسين الشفافية البيئية.	الهدف (12)،(16)
	<b>البُعد الاجتماعي</b>	
	ربط سلاسل القيمة الزراعية والصناعية بمعايير العناية الواجبة الاجتماعية لضمان حقوق العمال.	الهدف (8)،(10)
	تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية والسكان الأصليين في إدارة الغابات والموارد الطبيعية.	الهدف (1)،(15)
	توسيع برامج التمكين الاقتصادي للمرأة خاصة في المناطق الريفية وربطها بريادة الأعمال المستدامة.	الهدف (5)،(8)
	تحويل برامج التحويلات النقدية إلى أدوات تمكين بشري عبر ربطها بالتعليم والصحة والعمل.	الهدف (1)،(3)،(4)
	دمج المعايير الاجتماعية في قرارات التمويل المستدام خاصة في البنوك والمؤسسات المالية.	الهدف (8)،(10)
	<b>بُعد الحوكمة</b>	
	تقوية آليات المتابعة والمساءلة المؤسسية لضمان التطبيق الفعلي لمقاييس ESG.	الهدف (16)
	توحيد معايير الإفصاح عن ESG لتحسين قابلية المقارنة وزيادة ثقة المستثمرين.	الهدف (12)،(16)
	تعزيز دور الحكومة الرقمية (E-Government) في تحسين الشفافية وتبسيط الإجراءات.	الهدف (16)
	ربط الإفصاح عن الاستدامة بالمخاطر البيئية والاجتماعية في القطاعات عالية التأثير مثل التعدين والطاقة.	الهدف (9)،(12)
	تعزيز سيادة القانون وحوكمة الموارد الطبيعية للحد من الفساد وضمان عدالة توزيع العوائد.	الهدف (16)
إثيوبيا	<b>البُعد البيئي</b>	
	تحويل الاستراتيجيات المناخية الوطنية إلى برامج تنفيذية بجدول زمني ومؤشرات أداء واضحة لتعزيز خفض الانبعاثات.	الهدف (13)
	توسيع الاستثمار في الطاقة المتجددة وربطها بالتنمية الصناعية والزراعية لخفض البصمة الكربونية وتحسين أمن الطاقة.	الهدف (7)،(9)
	تعميم مبادرات التشجير وإعادة تأهيل الأراضي ضمن إطار للاقتصاد الدائري يعزز استدامة الموارد الطبيعية.	الهدف (12)،(15)
	تعزيز إدارة الموارد المائية والنفايات عبر التوسع في إعادة التدوير وتحويل المخلفات إلى طاقة.	الهدف (6)،(12)
	الإفادة من التمويل الدولي الأخضر المشروط بـ ESG لدعم القدرات المؤسسية في العمل المناخي.	الهدف (13)،(17)
<b>البُعد الاجتماعي</b>		

الدولة	الإجراءات المقترحة	الربط مع أهداف التنمية المستدامة
	<b>البُعد البيئي</b>	
	ربط برامج الحماية الاجتماعية مثل PSNP بفرص العمل المستدامة والزراعة الذكية مناخيًا.	الهدف (1)،(2)،(8)
	تعميق الاستثمار في التعليم والصحة كمدخل لتعزيز الأداء الاجتماعي الشامل لمقاييس ESG.	الهدف (3)،(4)
	توسيع تمكين المرأة اقتصاديًا وربط ريادة الأعمال النسائية بسلاسل القيمة المحلية.	الهدف (5)،(8)
	تعزيز الأمن الغذائي عبر تعميم الزراعة التكيفية في المناطق المعرضة للجفاف.	الهدف (2)،(13)
	توسيع مشاركة المجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ المشروعات التنموية لضمان الاستدامة الاجتماعية.	الهدف (10)،(16)
	<b>بُعد الحوكمة</b>	
	البناء التدريجي لإطار وطني موحد لحوكمة ESG يحدد الأدوار والمسؤوليات وآليات المتابعة.	الهدف (16)
	تعزيز الشفافية والإفصاح المالي وغير المالي في المؤسسات العامة والخاصة.	الهدف (16)
	تقوية استقلالية الجهات الرقابية ومؤسسات مكافحة الفساد لضمان نزاهة تطبيق السياسات.	الهدف (16)
	توسيع نماذج الحوكمة التشاركية على المستوى المحلي لزيادة المساءلة وملكية المجتمع للمشروعات.	الهدف (11)،(16)
	مواءمة التشريعات التجارية وقوانين الشركات مع المعايير الدولية للحوكمة المستدامة.	الهدف (8)،(16)
	<b>البُعد البيئي</b>	
	توحيد السياسات البيئية ضمن إطار وطني شامل لخفض الانبعاثات وإدارة الموارد بدل الاعتماد على مبادرات متفرقة.	الهدف (13)،(15)
	توسيع الاستثمار في الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري تدريجيًا عبر حوافز تنظيمية وتمويلية.	الهدف (7)،(13)
	تعزيز كفاءة إدارة المياه عبر تعميم تقنيات الري الحديث وإعادة الاستخدام الصناعي للحد من الإجهاد المائي.	الهدف (6)،(12)
إلزام الصناعات الكبرى بتطبيق نظم مراقبة الانبعاثات والإفصاح البيئي للحد من تلوث الهواء الحضري.	الهدف (11)،(13)	
<b>البُعد الاجتماعي</b>		
ربط المسؤولية الاجتماعية للشركات ببرامج تنمية اقتصادية محلية مستدامة في المناطق الريفية.	الهدف (1)،(8)،(10)	
تعزيز السلامة والصحة المهنية عبر معايير إلزامية موحدة في القطاعات الصناعية عالية المخاطر.	الهدف (3)،(8)	
توسيع تمكين المرأة اقتصاديًا وربط سياسات التوظيف والتعليم بالمساواة بين الجنسين.	الهدف (5)،(8)	
تحويل المبادرات الاجتماعية للشركات من أنشطة خيرية إلى أدوات لرفع الإنتاجية والاستقرار الاجتماعي.	الهدف (8)،(10)	
<b>بُعد الحوكمة</b>		

الربط مع أهداف التنمية المستدامة	الإجراءات المقترحة	الدولة
<b>البُعد البيئي</b>		
الهدف(16)	إصلاح منظومة الحوكمة المؤسسية كمدخل رئيس لتفعيل مقاييس ESG وتعزيز الثقة المؤسسية.	
الهدف (16)،(17)	الانتقال التدريجي إلى الإفصاح شبه الإلزامي عن مؤشرات ESG على غرار النماذج الأوروبية والبريطانية.	
الهدف (12)،(16)	توحيد معايير الإفصاح غير المالي وربطها بمفهوم الأهمية المزدوجة لرفع مصداقية التقارير.	
الهدف (16)	تعزيز استقلالية نظم الرقابة الداخلية ومكافحة الفساد داخل الشركات والمؤسسات العامة.	
الهدف (8)،(16)	اعتماد التقارير المتكاملة التي تربط الأداء المالي بالبيئي والاجتماعي ضمن نموذج حوكمة واحد.	

## النتائج والتوصيات

استهدفت الدراسة بناء إطار مفاهيمي وتحليلي واضح لمقاييس ESG، وتحليل التجارب الدولية والإقليمية، مع إجراء تحليل مقارنة لتطبيقاتها في مصر ودول مجموعة البريكس، وقياس أثرها على التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة. واعتمدت الدراسة على منهجيات متعددة، شملت الاستعراض المنهجي للأدبيات، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، بالاستناد إلى بيانات وتقارير دولية ورسمية، بهدف استخلاص أفضل الممارسات وتقديم توصيات عملية تدعم توظيف مقاييس ESG لتعزيز الأداء التنموي وصنع القرار في مصر ودول البريكس.

### أولاً: النتائج

تشتمل الدراسة الحالية على أربعة فصول بخلاف المقدمة، والنتائج والتوصيات تناول **الفصل الأول** التطور المفاهيمي لمقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ودورها المتنامي كإطار مؤسسي عالمي لتقييم الأداء غير المالي ودعم التنمية المستدامة. وأظهر التحليل أن ESG لم تعد مجرد امتداد للاستثمار الأخلاقي، بل أصبحت أداة استراتيجية لإدارة المخاطر وتعظيم القيمة طويلة الأجل، مدعومة بمبادرات ومعايير دولية عززت من توحيد المفاهيم ورفع مستوى الشفافية.

وأكد الفصل أن أبعاد ESG الثلاثة تعمل كنظام متكامل ومتراابط، حيث تمثل الحوكمة الركيزة الأساسية لضمان تحويل الالتزامات البيئية والاجتماعية إلى نتائج عملية قابلة للتحقق. وأثبتت النتائج أن التركيز المتوازن على الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة يعظم الأثر التنموي، في حين أن المعالجة الجزئية تقلل من فعالية سياسات الاستدامة.

كما أوضح الفصل أن المؤشرات البيئية تسهم بشكل مباشر في تحقيق الأهداف المناخية وحماية الموارد الطبيعية، بينما تُعد المؤشرات الاجتماعية الأكثر شمولاً من حيث ارتباطها بأهداف التنمية المستدامة، لا سيما في مجالات التعليم والعمل اللائق وتقليل عدم المساواة. وفي المقابل، تمثل الحوكمة الإطار المؤسسي الحاسم لضمان الشفافية والمساءلة وكفاءة إدارة المخاطر.

وبيّنت النتائج أن العلاقة بين ESG وأهداف التنمية المستدامة علاقة تكاملية متعددة المستويات، حيث يؤدي تحسين الأداء في أي بُعد من أبعاد ESG إلى تحقيق مجموعة مترابطة من أهداف التنمية المستدامة في آن واحد. كما أظهر الفصل أن الأطر الدولية للإفصاح عن ESG عززت قابلية المقارنة والثقة الاستثمارية، على الرغم مما تواجهه من تحديات تتعلق بالإلزام وفجوات البيانات. ويخلص الفصل إلى أن مقاييس ESG تمثل مدخلاً عملياً واستراتيجياً لتفعيل أجندة التنمية المستدامة 2030، وتشكل أساساً نظرياً متيناً للانتقال إلى التحليل التطبيقي في الفصول اللاحقة، بهدف تقييم الأثر الفعلي لهذه المقاييس في السياق المدرس.

استعرض **الفصل الثاني** تحليلاً للتجارب الدولية والإقليمية في تطبيق مقاييس الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، بهدف استخلاص الدروس المستفادة من أفضل الممارسات العالمية، وبيان الفرص والتحديات المرتبطة بتطبيق هذه المقاييس في سياقات اقتصادية وتنموية مختلفة. وقد أظهر التحليل أن الدول المتقدمة وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، تمتلك أطراً تشريعية وتنظيمية متقدمة لدمج معايير (ESG) في السياسات العامة وممارسات الشركات والأسواق المالية. فقد تميز الاتحاد الأوروبي بإطار مؤسسي شامل مدعوم بالصفقة الخضراء الأوروبية، ولائحة التصنيف الأوروبي، وتوجهات الإفصاح والاستدامة، بما عزز الشفافية والمساءلة والاستثمار الأخضر، على الرغم مما يواجهه من تحديات تتعلق بتعقيد المعايير وتفاوت قدرات الدول والشركات على الامتثال. كما أظهرت المملكة المتحدة تقدماً ملحوظاً في التشريعات المناخية والسياسات الاجتماعية والحوكمة، في مقابل استمرار تحديات تتعلق بتكاليف التحول البيئي وفجوات البيانات. أما الولايات المتحدة، فقد اتسمت ممارسات (ESG) فيها بتباين واضح بين المبادرات الطوعية والتشريعات الفيدرالية، وهو ما انعكس في ضعف نسبي للبعد البيئي مقارنة بالبعدين الاجتماعي والحوكومي. وفي كندا، برز تطور مهم في أطر الإفصاح والاستدامة، مدعوماً

بمبادرات حكومية وتشريعات لمكافحة العمل الجبري والتضليل البيئي، مع استمرار تحديات تتعلق بطوعية بعض المعايير وتعدد الأطر التنظيمية.

وعلى المستوى الإقليمي، أوضح الفصل أن المملكة العربية السعودية، وقطر، والمملكة المغربية تبنت استراتيجيات وطنية واضحة لدمج معايير (ESG) مدفوعة برؤى تنموية طويلة الأجل، مثل رؤية السعودية 2030، ورؤية قطر الوطنية 2030، والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في المغرب. وقد أظهرت هذه الدول تقدمًا ملحوظًا في البعد الاجتماعي، خاصة في مجالات خفض البطالة، وتمكين المرأة، وتحسين نظم الحماية الاجتماعية، إلى جانب تحسن نسبي في الحوكمة من خلال تعزيز الشفافية وبناء مؤسسات رقابية فعالة. في المقابل، ظل البعد البيئي يمثل التحدي الأكبر، نتيجة الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية، وضغوط الموارد الطبيعية، وارتفاع تكاليف التحول نحو الاقتصاد منخفض الكربون.

وبيّنت نتائج التحليل الرباعي (SWOT) أن أبرز نقاط القوة المشتركة بين هذه الدول تتمثل في وجود أطر تنظيمية ومؤسسية داعمة للاستدامة، وتزايد الاهتمام بالاستثمار المسؤول والتمويل الأخضر، في حين تتركز نقاط الضعف في تعقيد متطلبات الامتثال، والاعتماد على الإفصاح الطوعي في بعض الحالات، وفجوات البيانات البيئية. كما أتاحت التحليل تحديد فرص واعدة، تشمل التوسع في الاقتصاد الأخضر، وتطوير الطاقة المتجددة، وتعزيز الابتكار والاستثمار المستدام، مقابل تحديات رئيسة تتعلق بتغير المناخ، وارتفاع تكاليف التحول، والحاجة إلى موازنة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لمقاييس (ESG) وأخيرًا يؤكد الفصل على أن تطبيق مقاييس (ESG) يمثل مسألاً ضروريًا لتعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلا أن فاعليته تظل مرهونة بقدرة الدول على تحقيق التوازن بين الطموح التنظيمي، ومرونة التنفيذ، وبناء القدرات المؤسسية، بما يضمن انتقالًا مستدامًا وعادلًا يتلاءم مع الخصوصيات الوطنية ومستويات التنمية المختلفة.

وفي ضوء ما سبق، نجد أن إجراءات البُعد البيئي في هذه الدول بصفة عامة، تتركز على التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون عبر تبني استراتيجيات وطنية لخفض الانبعاثات، والتوسع في استخدام الطاقة المتجددة، وتطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري وترشيد استخدام الموارد. وتشمل الإجراءات الداعمة لذلك الإفصاح عن الانبعاثات الكربونية، وتنفيذ برامج كفاءة الطاقة، وتحسين نظم رصد الأداء البيئي، وتشجيع الاستثمار في التقنيات النظيفة والابتكار الأخضر. بينما يركز البُعد الاجتماعي، على تعزيز العدالة والشمول الاجتماعي وتحسين جودة الحياة، من خلال دعم حقوق العمال، وتمكين المرأة، وتطوير نظم الحماية الاجتماعية، والصحة، والتعليم. وتتمثل الإجراءات التنفيذية في تطبيق الأجور العادلة، وتنفيذ برامج التدريب وبناء المهارات، وإلزام الشركات بالعناية الواجبة الاجتماعية والإفصاح عن الأثر الاجتماعي لأنشطتها، فضلًا عن مكافحة ممارسات العمل الجبري وعمالة الأطفال. وفيما يخص بُعد الحوكمة، يركز على تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، وتطوير أطر الإفصاح الإلزامي عن ممارسات الاستدامة، ومواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية. وتشمل الإجراءات العملية إلزام الشركات بإعداد تقارير استدامة مدققة، وتطبيق مبدأ الأهمية المزدوجة، وإنشاء هيئات رقابية مستقلة، ومكافحة التضليل البيئي، بما يسهم في رفع كفاءة المؤسسات وضمان استدامة السياسات العامة.

استهدف **الفصل الثالث** إجراء تحليل مقارنة لتطبيقات مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في مصر ودول مجموعة البريكس، استنادًا إلى الإطار التحليلي الذي تم بناؤه في الفصل الثاني، وبالاعتماد على مؤشرات كمية ونوعية تعكس واقع الأداء المؤسسي والتنموي في هذه الدول. وينطلق الفصل من فرضية مفادها أن تبني مقاييس ESG أصبح أداة استراتيجية لتعزيز التنمية المستدامة، وجذب الاستثمارات، وتحسين كفاءة السياسات العامة.

يستعرض الفصل ممارسات ESG في مصر باعتبارها حالة نامية تشهد تطورًا تدريجيًا مدعومًا بإطار استراتيجي وطني، مثل رؤية مصر 2030، والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ، وتنامي دور المؤسسات التنظيمية والرقابية في دعم الإفصاح غير المالي والتمويل المستدام. ويظهر التحليل أن مصر حققت تقدمًا ملحوظًا في البُعد الاجتماعي، خاصة في مجالات الحماية الاجتماعية وتحسين توزيع

الدخل، إلى جانب خطوات مهمة في البُعد البيئي من خلال مشروعات الطاقة المتجددة والسندات الخضراء، إلا أن بُعد الحوكمة لا يزال يمثل التحدي الأكبر نتيجة محدودية مؤشرات المساءلة والشفافية مقارنة بعدد من دول البريكس.

وعلى مستوى دول البريكس، يكشف التحليل عن تباين واضح في أنماط تبني ESG. فقد تميزت الصين والهند بنهج مؤسسي أكثر تكاملاً، مدعوم بالزامية الإفصاح، والتوسع في التمويل الأخضر، وتحسين مؤشرات الحوكمة والقدرة التنظيمية، ما انعكس في تحقيق مستويات أداء أعلى من المتوسط. كما برزت البرازيل وجنوب أفريقيا كنماذج تعتمد على أطر تنظيمية واضحة للإفصاح والاستدامة، مع تركيز قوي على البُعد البيئي، لا سيما الطاقة النظيفة وحماية التنوع البيولوجي. في المقابل، واجهت روسيا وإيران تحديات ملحوظة في تطبيق ESG نتيجة العقوبات والقيود الجيوسياسية، ما حدّ من تطور الحوكمة والتمويل المستدام على الرغم من وجود مبادرات جزئية في بعض القطاعات. أما إندونيسيا وإثيوبيا، فقد أظهرت إمكانات بيئية واجتماعية واعدة، إلا أن ضعف البنية المؤسسية والحوكمة قلل من كفاءة التطبيق الشامل لمقاييس ESG.

ويعتمد الفصل على التحليل الرباعي (SWOT) لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات، حيث تبيّن أن أبرز نقاط القوة المشتركة تتمثل في التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة، والاهتمام المتزايد بالتمويل الأخضر، وتحسن الأطر الاجتماعية. في حين تتركز نقاط الضعف في تفاوت جودة الإفصاح، وضعف القدرات الفنية والمؤسسية، واعتماد بعض الاقتصادات على الصناعات كثيفة الانبعاثات. أما الفرص فتتمثل في جذب الاستثمارات المستدامة، وتطوير الاقتصاد الدائري، وتعزيز الابتكار المؤسسي، بينما تشمل التحديات الرئيسة التغير المناخي، وارتفاع تكلفة التحول الأخضر، والضعف السياسي والاقتصادية. ويخلص التحليل إلى أن الفجوة بين مصر وبعض دول البريكس في تطبيق مقاييس ESG لا تعكس ضعفاً هيكلياً بقدر ما تمثل فرصة استراتيجية، يمكن لمصر استغلالها من خلال تعزيز الإطار التشريعي، وتوسيع إلزامية الإفصاح، وتحسين جودة الحوكمة، بما يدعم تحقيق تنمية مستدامة أكثر تكاملاً، ويرسخ مكانتها الإقليمية في مجال الاستدامة.

وفيما يتعلق بالتحليل الكمي المقارن والذي تم إجراءه لمقاييس الـ ESG في مصر ودول مجموعة البريكس، استناداً إلى منهجية مؤشر المعرفة العالمي لعام 2025، وذلك بهدف رصد أوجه التباين في مستويات الأداء الكلي والفرعي، وتحليل الفروق الناجمة عن اختلاف الأطر المؤسسية، والسياسات العامة، والأولويات التنموية المعتمدة في كل دولة.

على المستوى الكلي، أظهرت نتائج المؤشر وجود تباين واضح في مستويات الأداء بين الدول محل الدراسة، حيث جاءت مصر دون المتوسط مقارنة بعدد من دول البريكس مثل الهند، والصين، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والإمارات، وهو ما يعكس تقدّم هذه الدول في دمج معايير الاستدامة داخل السياسات الاقتصادية والمؤسسية. في المقابل، تفوقت مصر على دول أخرى مثل روسيا، وإثيوبيا، وإيران، مما يشير إلى قدرتها النسبية على تحقيق توازن أفضل بين الأبعاد الثلاثة مقارنة بهذه الدول، على الرغم من استمرار عدد من التحديات الهيكلية. ويظهر هذا الوضع أن مصر لا تزال في مرحلة النمو التدريجي لتطبيق ESG، مع اعتماد ملحوظ على المبادرات الطوعية، مقارنة بالدول التي اتجهت نحو أطر تنظيمية أكثر إلزامية.

وعلى مستوى الأبعاد الثلاثة، يبيّن التحليل أن البُعد الاجتماعي يمثل البُعد الأكثر تقدماً لدى أغلب دول البريكس ومصر، مدعوماً بالاستثمار في التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، وتحسين النفاذ الرقمي. وقد حققت دول مثل روسيا، والصين، والإمارات أداءً مرتفعاً في هذا البُعد نتيجة اتساع مظلة الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، في حين سجلت مصر أداءً أعلى من المتوسط، مدعوماً بتحسين عدالة توزيع الدخل والتغطية الصحية، وإن ظل تمكين المرأة يمثل أحد مجالات التحسين الرئيسة.

أما البُعد البيئي، فقد أظهر تبايناً أكبر بين الدول، حيث تصدرت الهند وإثيوبيا الأداء البيئي نتيجة ارتفاع مساهمة الطاقة المتجددة وتحسن مؤشرات الإدارة البيئية. في المقابل، جاءت مصر وعدد من دول البريكس في مستوى متوسط، على الرغم من امتلاكها مبادرات بيئية ومشروعات طاقة نظيفة، وهو ما يشير إلى فجوة بين السياسات المعلنة ونتائج الأداء الفعلي، خاصة في ما يتعلق بكفاءة استخدام الموارد وخفض البصمة البيئية.

وفيما يتعلق ببُعد الحوكمة، يُعد هذا البُعد الأكثر تحديًا لمصر وعدد من دول البريكس، حيث سجلت مصر أداءً منخفضًا نسبيًا نتيجة ضعف مؤشرات المساءلة والشفافية، على الرغم من وجود أطر تنظيمية وتشريعية داعمة. في المقابل، حققت الإمارات، وجنوب أفريقيا، وإندونيسيا، والهند مستويات متقدمة في الحوكمة، مدفوعة بارتفاع فعالية الحكومة، وجودة التنظيم، وسيادة القانون، وهو ما يعكس دور الحوكمة الرشيدة كعنصر حاسم في تحسين كفاءة تطبيق مقاييس ESG. ويخلص التحليل المقارن إلى وجود ترابط وثيق بين الأبعاد الثلاثة، إذ يؤثر ضعف الحوكمة سلبًا على الأداء البيئي والاجتماعي، بينما يساهم تعزيز الإطار المؤسسي في تحسين نتائج الاستدامة بشكل عام. كما يبرز التحليل أن الفجوة بين مصر وبعض دول البريكس لا تمثل عائقًا هيكليًا بقدر ما تشكل فرصة استراتيجية، يمكن من خلالها تسريع دمج مقاييس ESG عبر تعزيز إلزامية الإفصاح، وتطوير القدرات المؤسسية، وتحسين جودة الحوكمة، بما يدعم تحقيق التنمية المستدامة ويعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري على المدى الطويل.

يتناول **الفصل الرابع** تحليل العلاقة التفاعلية بين مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ومستوى التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في مصر ودول مجموعة البريكس خلال عام 2025، وذلك في ضوء التحولات العالمية المتسارعة التي جعلت من الاستدامة محورًا أساسيًا للسياسات الاقتصادية والمالية. وينطلق الفصل من فرضية أن مقاييس ESG تمثل أداة تحليلية كمية ونوعية قادرة على تقييم فجوة الأداء بين السياسات المعلنة والنتائج الفعلية، كما تعكس قدرة الدول على إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية بما يدعم الاستقرار الاقتصادي والتنمية الشاملة. حيث يعرض الفصل في بدايته مؤشرات تقييم أداء مقاييس ESG موضحةً أن العديد من المؤشرات الشائعة تركز على مستوى الشركات أو جودة الإفصاح المالي، دون أن تقدم تقييمًا شاملاً للأداء السيادي للدول. وفي هذا السياق، يبرز المؤشر السيادي المركب للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية باعتباره أكثر المنهجيات شمولًا، لاعتماده على إطار كمي متكامل يدمج الأبعاد الثلاثة في نموذج واحد، ويتيح المقارنة بين الدول المتقدمة والنامية من منظور استراتيجي يرتبط بالاستقرار المالي وجاذبية الاستثمار. وبالتطبيق على الحالة المصرية، أظهر المؤشر أن مصر تقع ضمن فئة الأداء المتوسط (BBB)، مع قوة نسبية في البعد الاجتماعي، مقابل تحديات واضحة في البعدين البيئي والحوكومي.

ونظرًا لصعوبة تطبيق المنهجية الكاملة للمؤشر السيادي المركب على دول البريكس نتيجة تباين الأولويات ونقص البيانات المتسقة، لذا تم الاعتماد على مؤشر المعرفة العالمي كأداة تحليلية مرجعية. لما يوفره من بيانات موحدة تسمح بإجراء مقارنة منهجية بين مصر ودول البريكس. وقد أظهر الاتساق بين نتائج المؤشرين بالنسبة لمصر مصداقية هذا الاختيار المنهجي.

يعتمد التحليل المقارن على الربط الهيكلي بين أبعاد ESG وأهداف التنمية المستدامة، حيث يوضح الفصل أن البعد البيئي يرتبط بالأهداف المعنية بالعمل المناخي وإدارة الموارد الطبيعية، بينما يدعم البعد الاجتماعي أهداف العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية، في حين يمثل بُعد الحوكمة الإطار التمكيني الذي يضمن فاعلية تنفيذ السياسات واستدامتها. ويؤكد الفصل أن ضعف أي من هذه الأبعاد ينعكس سلبًا على التقدم الكلي في تحقيق أهداف SDGs وعند تحليل الحالة المصرية، يتبين أن مستوى التقدم في أهداف التنمية المستدامة بلغ نحو 68.1/100، مع تحسن ملحوظ في الأهداف الاجتماعية مثل الفقر، والصحة، والتعليم، مقابل ركود في الأهداف المرتبطة بإدارة الموارد الطبيعية وجودة الحوكمة. وقد عكس ذلك أداءً اجتماعيًا أعلى من المتوسط، في حين ظل الأداء البيئي والحوكومي دون المستوى المطلوب، مما حدّ من تحقيق تنمية مستدامة متكاملة. بينما أظهرت روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا نمطًا متكررًا يتمثل في أن البعد الاجتماعي يمثل المحرك الرئيس للتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، فإن محدودية الأداء البيئي والحوكومي أسهمت في تقليص الأثر الكلي لهذا التقدم. ففي الصين وروسيا، دعمت السياسات الاجتماعية والاستثمار في رأس المال البشري تحسين عدد من الأهداف، إلا أن التحديات البيئية وضعف كفاءة الحوكمة قلل من تعظيم العوائد التنموية. أما الهند والبرازيل، فقد حققتا تحسنًا اجتماعيًا نسبيًا، قابله قصور في دمج الاعتبارات البيئية والحوكومية

ضمن السياسات الاقتصادية. وفي جنوب أفريقيا، برزت الحوكمة بوصفها عاملاً موازناً نسبياً، على الرغم من استمرار التحديات البيئية والاجتماعية.

وفي الإمارات، ساهمت قوة البعد الاجتماعي وتطور الحوكمة في دعم التقدم التنموي، بينما ظل البعد البيئي بحاجة إلى سياسات أكثر تكاملاً. وفي إندونيسيا، ظهر تحسن اجتماعي مقابل قيود بيئية ومؤسسية. أما إثيوبيا، فقد حققت تقدماً نسبياً في العمل المناخي، لكن ضعف البعدين الاجتماعي والحوكمي حدّ من تحقيق نتائج شاملة. وفي إيران، شكل ضعف الحوكمة العامل الأكثر تقييداً لمسار الاستدامة، على الرغم من وجود بعض التحسن الاجتماعي.

ويخلص الفصل إلى أن تحقيق تقدم متوازن ومستدام في أهداف التنمية المستدامة يتطلب تكاملاً حقيقياً بين أبعاد ESG الثلاثة، حيث لا يكفي التركيز على البعد الاجتماعي بمعزل عن إصلاحات بيئية ومؤسسية عميقة. ويختتم الفصل بتقديم حزمة متكاملة من الإجراءات المقترحة لمصر ودول البريكس، مصنفة وفق الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكومية، ومرتبطة مباشرة بأهداف التنمية المستدامة، بما يعزز جودة السياسات العامة، ويرفع كفاءة الأداء التنموي، ويدعم قدرة هذه الدول على جذب الاستثمار المستدام وتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة على المدى الطويل.

## ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج التحليلية والكمية التي توصلت إليها الدراسة، يمكن استخلاص التوصيات الآتية:

- (1) الانتقال التدريجي من الإفصاح الطوعي إلى شبه الإلزامي عن مقاييس ESG، خاصة للشركات الكبرى والكيانات ذات المصلحة العامة، لضمان الاتساق وتحسين جودة التطبيق.
- (2) توحيد معايير الإفصاح غير المالي وربطها بمفهوم الأهمية المزدوجة، بما يتيح تقييم تأثير السياسات الاقتصادية على البيئة والمجتمع، وتأثير مخاطر الاستدامة على الاستقرار المالي.
- (3) تعزيز بُعد الحوكمة باعتباره المدخل التمكيني لبقية الأبعاد، عبر تقوية آليات المساءلة والشفافية، واستقلالية الجهات الرقابية، وتحسين جودة التنظيم.
- (4) سد الفجوة بين الاستراتيجيات البيئية والتنفيذ الفعلي من خلال تحويل الأهداف المناخية إلى برامج تنفيذية بجداول زمنية ومؤشرات أداء قابلة للقياس.
- (5) دمج الاستدامة البيئية في السياسات الصناعية والاستثمارية وعدم قصرها على قطاع الطاقة، بما يدعم التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون ويعزز القيمة المضافة.
- (6) تعظيم الاستفادة من قوة البعد الاجتماعي عبر تحويل برامج الحماية الاجتماعية من أدوات دعم استهلاكي إلى أدوات تمكين اقتصادي وبناء مهارات منتجة.
- (7) ربط قرارات الاستثمار العام والتمويل السيادي بمقاييس ESG، على غرار التجارب الإقليمية الناجحة، لتوجيه الموارد نحو مشروعات ذات أثر تنموي مستدام.
- (8) الاستثمار في بناء القدرات المؤسسية وتحسين جودة البيانات، بما يدعم قابلية المقارنة بين الدول، ويعزز ثقة المستثمرين، ويسرع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع العربية

- البورصة المصرية. (2024). المنهجية: مؤشر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ESG-EGX. القاهرة: البورصة المصرية.
- بنك قطر الوطني الأهلي (2024) التقرير السنوي -60 عام من النمو والتميز
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2025). مصر ومجموعة البريكس خلال الفترة (2013-2024).
- الحادي، أشرف (2025). المؤسسات المصرية تعزز الشفافية في معايير ESG وفق تقرير سيسيرو وبيروناي. موقع أرقام. متاح على <https://arqam.news/506218>
- إلهام بوجعدار، طلال عباسي. (2022). استشراف المستقبل لتحقيق التنمية المستدامة. تجربة الإمارات العربية المتحدة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة.
- الهيئة العامة للرقابة المالية. (2021). مؤشرات الأداء الرئيسية لإفصاحات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. القاهرة: الهيئة العامة للرقابة المالية
- مصراوي. (2021). July 13) الرقابة المالية تطالب الشركات بالإفصاح عن ممارسات الاستدامة. تم الاسترجاع من [https://www.masrawy.com/news/news\\_economy/details/2021/7/13/2055632/](https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2021/7/13/2055632/)

### ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abbink J. (2011). Ethnic-based federalism and conflict in Ethiopia. African Affairs 110(439) 593–614.
- Abdelmalak, D. (2024). The Effect of ESG on Indices' and Firms' Performance: A Global and an Egyptian Perspective. Master's Thesis, The American University in Cairo. AUC Knowledge Fountain.
- Abebe T. (2016). Public sector reform and institutional development in Ethiopia. African Journal of Public Administration and Management 27(1) 45–62.
- Abela, A. (2024). Navigating the challenges of ESG reporting: The path to broader sustainable development. Sustainability, 16(2), 606. MDPI.
- Abramov A. Chernova M. & Shcherbak A. (2024). The impact of ESG rankings on credit spreads of corporate bonds in Russia. Journal of Corporate Finance Research 18(3) 38–48. [https://journals.rcsi.science/2073-0438/article/view/302664/en\\_US](https://journals.rcsi.science/2073-0438/article/view/302664/en_US)
- Adane M. et al. (2017). Access to improved water supply and sanitation in Ethiopia. Journal of Water Sanitation and Hygiene for Development 7(2) 267–276.
- Administrative Control Authority. (2023). Annual anti-corruption and transparency report. ACA Egypt.
- ADNEC Group. (2024). ESG Report 2024. Retrieved from <https://www.adnec.ae>
- Agustina R. et al. (2019). Universal health coverage in Indonesia Progress challenges and opportunities. The Lancet 393(10166) 75–102.
- Ahmadzadeh M. & Mohammadi S. (2019). Corporate governance reforms in Iran Challenges and outcomes. Journal of Financial Reporting and Accounting 17(2) .

- Ahmed Imran Hunjra John W. Goodell (2024). The Palgrave Handbook of Green Finance for Sustainable Development. Environmental Social and Governance (ESG) Investing What It Is & How It Works
- Al Remeithi F. & Al Omani H. (2022). Sustainability initiatives among top companies in the United Arab Emirates. *Journal of Strategic Management* 7(1) 38-51.
- Alagna, V., Walsh, C., Sampson, K., & Keith, A. Environmental sustainability indicators and corporate environmental performance. *Journal of Environmental Management* 245, 123–134 (2019). <https://doi.org/10.1016/j.jenvman.2019.05.021>
- Alemu B. (2015). Forest landscape restoration in Ethiopia Progress and challenges. *Journal of Environmental Management* 150 93–102.
- Alencar Nääs I. de & Costa Neto P. L. de O. (2024). Evolution and challenges of environmental social and governance practice An analysis of the Brazilian Stock Exchange's Corporate Sustainability Index (ISE B3). *Sustainability* 16(15) 6531. <https://doi.org/10.3390/su16156531>
- Aleshkova I. & Kodaneva S. (2025). ESG principles implementation in the Russian corporate governance model Conditions issues and prospects. *Law Journal of the Higher School of Economics* 18(2) 118–138
- Alomari, M. A., & Heffron, R. J. (2021). Utilising law in the transition of the Kingdom of Saudi Arabia to a low-carbon economy. *Environmental Innovation and Societal Transitions*, 39, 107-118.
- Almaqtari, F. A., Raweh, N. A., & Abdullah, A. A. H. (2025). INVESTIGATING THE LEGAL FRAMEWORKS GOVERNING ENVIRONMENTAL ACCOUNTING PRACTICES AND THEIR IMPLICATIONS FOR CORPORATE SUSTAINABILITY REPORTING IN SAUDI ARABIA. *Malaysian Journal of Syariah and Law*, 13(1), 249-290..
- Araya A. & Stroosnijder L. (2011). Conservation agriculture-based technologies and crop productivity in Ethiopia. *Field Crops Research* 124(3) 173–181.
- Ayalew K. (2017). Corporate governance frameworks in Ethiopia Progress and challenges. *Journal of African Business* 18(2) 210–228.
- Babynina L. Kartashova L. Busalov D. Chernitsova K. & Akhmedov F. (2023). Effective ESG transformation of Russian companies in the new environment Current challenges and priorities. *Academic Journal of Interdisciplinary Studies* 12(6). <https://www.richtmann.org/journal/index.php/ajis/article/view/13551>
- Barney, J. (1991). Firm resources and sustained competitive advantage. *Journal of Management*, 17(1), 99–120. /
- Bataeva B. S. & Karpov N. A. (2023). Impact of corporate governance factors on ESG disclosure by Russian public companies. *Upravlenets / The Manager* 14(3) 30–43. <https://econpapers.repec.org/RePEc%3Aurl%3Auprav%3Av%3A14%3Ay%3A2023%3Ai%3A3%3Ap%3A30-43>

- Bataeva B. S. Kokurina A. D. & Karpov N. A. (2021). The impact of ESG reporting on the financial performance of Russian public companies. *Upravlenets – The Manager* 12(6) 20–32. <https://upravlenets.usue.ru/en/issues-2021/909>
- Bekele G. & Tadesse G. (2012). Feasibility study of small hydro/solar/wind hybrid system for rural electrification in Ethiopia. *Applied Energy* 97 5–15.
- Berhane G. et al. (2014). The Productive Safety Net Programme in Ethiopia Impacts and challenges. IFPRI.
- Bezerra, R. R. R., Martins, V. W. B., & Macedo, A. N. (2024). Validation of Challenges for Implementing ESG in the Construction Industry Considering the Context of an Emerging Economy Country. *Applied Sciences*, 14(14), 6024. <https://doi.org/10.3390/app14146024>
- Blackwood E. & Wieringa S. (2020). Gender and women's empowerment in Indonesia. *Asian Journal of Women's Studies* 26(2) 153–172.
- Botsis A. Ennis R. Malik U. Martin A. Odedra K. Ranjan A. & Le Blanc V. (2025). Understanding the UK ESG ratings market Findings from our surveys. Financial Conduct Authority. <https://www.fca.org.uk/publications/research-notes/understanding-uk-esg-ratings-market-findings-our-surveys>
- British Business Bank (2023) Annual Report and Accounts 2023- Driving growth across the UK. <https://www.british-business-bank.co.uk/sites/g/files/sovrnj166/files/2023-12/bbb-annual-report-2023.pdf?attachment>
- Busch J. et al. (2015). Reductions in emissions from deforestation from Indonesia's moratorium on new oil palm timber and logging concessions. *PNAS* 112(5).
- Butt S. (2012). Judicial reform in Indonesia Progress and challenges. *Asia Pacific Law Review* 20(2) 139–156.
- Caciato E. H. de A. Silva Filho C. F. da De Benedicto S. C. Ferrari V. E. Mariosa D. F. de Melo Conti D. Branchi B. A. & Bourdon García R. D. (2025). Comparative Study of ESG Practices Among Brazilian Sanitation Companies. *Sustainability* 17(16) 7312. <https://doi.org/10.3390/su17167312>
- Cahyaningtyas S. R. Muhsyaf S. A. & Husnaini W. (2024). Environmental Social and Governance (ESG) Disclosure and Company Performance Empirical Evidence in Indonesian Banking. *Jurnal Ekonomi Akuntansi dan Manajemen* 23(2).
- Campos S. A. P. de de Andrade T. Estivaleta V. de F. B. Costa V. F. & Stefanan A. A. (2014). Corporate social responsibilities practices in Brazilian context an analysis of business model for sustainability and best place to work. *Revista de Administração da UFSM* 8(2) 184–201. <https://doi.org/10.5902/1983465910607>

- Canfora P. Arranz Padilla M. Polidori O. Pickard Garcia N. Ostojic & S. Dri M. (2022) Development of the EU Sustainable Finance Taxonomy – A framework for defining substantial contribution for environmental objectives 3-6. EUR 30999 EN. European Commission
- Cassia Bomer Galvao Leo Tadeu Robles Sergio Sampaio Cutrim & Raul Lamarca 2025 Best practices in ESGa benchmarking for Brazilian seaports sustainability journey Journal of Shipping and Trade <https://link.springer.com/article/10.1186/s41072-025-00206-2>
- Central Bank of Egypt. (2021). Governance framework for the banking sector. CBE.
- CFA Institute National Stock Exchange of India & CFA Society India. (2024). The Current State of BRSR at Corporate India Sustainability Disclosures Improving but Data Quality Issues Persist.
- Chambers and Partners. (2025). ESG 2025 – Brazil Trends and Developments. Global Practice Guides.
- Chang M. C. et al. (2014). Teacher reform in Indonesia The role of politics and evidence. World Bank Publications.
- Chartered Institute of Personnel and Development (CIPD). (2022). Good Work Index 2022: UK Working Lives Survey. CIPD. [https://www.cipd.org/globalassets/media/knowledge/knowledge-hub/reports/good-work-index-survey-report-2022\\_tcm18-109896.pdf](https://www.cipd.org/globalassets/media/knowledge/knowledge-hub/reports/good-work-index-survey-report-2022_tcm18-109896.pdf)
- Chell C. (n.d.). Bill C-59 Anti-greenwashing guidance. KPMG. <https://kpmg.com/ca/en/home/insights/2025/07/bill-c-59-anti-greenwashing-guidance.html#footnote>
- Chen S. & Fan M. (2024). ESG ratings and corporate success Analyzing the environmental governance impact on Chinese companies' performance. *Frontiers in Energy Research* 12. *Frontiers*. <https://doi.org/10.3389/fenrg.2024.1371616>
- Chen, S., Song, Y., & Gao, P. (2023). Environmental, social, and governance (ESG) performance and financial outcomes: Analyzing the impact of ESG on financial performance. *Journal of environmental management*, 345, 118829.
- China News. (2025). China installs record wind and solar capacity. <https://apnews.com>
- China Securities Law. (2020). Revised Securities Law. Ministry of Justice of China.
- China Securities Regulatory Commission. (2023). Disclosure requirements for listed companies. <http://www.csrc.gov.cn>
- Claessens S. & Yurtoglu B. (2013). Corporate governance and development Insights from Indonesia and emerging markets. *Journal of International Business Studies*.
- Clark G. L. Feiner A. & Viehs M. (2015). From the stockholder to the stakeholder How sustainability can drive financial outperformance. University of Oxford. <https://www.smithschool.ox.ac.uk/research/sustainable-finance/publications/From-the-Stockholder-to-the-Stakeholder.pdf>

- Comissão de Valores Mobiliários (CVM). (2021). CVM Resolution No. 59 (2021) / 2022-2023 updates — Disclosure requirements for ESG for listed companies. Chambers and Partners Global Practice Guides.
- Coral Triangle Initiative. (2017). Regional Plan of Action for Coral Reef Conservation. CTI-CFF Secretariat.
- Corporate Governance and ESG Trends and Practices. (2024). Journal of Sustainable Competitive Intelligence.
- Costa E. & Silva Oliveira I. O. (2025). The Challenges of Strategic ESG Practices in Organizations. Revista Interface Tecnológica 21(2) 415–426.
- Costa E. C. Oliveira Silva Oliveira I. de O. S. & da Costa E. C. (2025). The Challenges of Strategic ESG Practices in Organizations. Revista Interface Tecnológica 21(2) 415–426. <https://doi.org/10.31510/infa.v21i2.2036>
- Daniali R. Nouri B. A. & Erfanian Z. (2021). Identifying sustainable development requirements in the food and pharmaceutical industries. Sustainability 13(22) =
- Darsono S. N. A. C. & Ma'la A. (2023). The Impact of ESG Practices on Sustainable Companies Performance in Indonesia. BALANCE Economic Business Management and Accounting Journal. UM Surabaya Journal
- de Alencar Nääs I. & Costa Neto P. L. de O. (2024). Evolution and Challenges of Environmental Social and Governance Practices An Analysis of the Brazilian Stock Exchange's Corporate Sustainability Index (ISE B3). Sustainability 16(15) 6531. MDPI <https://doi.org/10.3390/su16156531>
- Department of Business Energy and Industrial strategy (2022). Mandatory climate-related financial disclosures by publicly quoted companies large private companies and LLPs- Non-binding guidance.
- Deribew A. et al. (2016). The burden of diseases in Ethiopia 2000–2016. PLoS One 11(8) e0160461.
- Difa, A. P. S., & Larasati, A. Y. (2024). Enhancing Value: The Impact of Environmental, Social, and Governance Disclosure on Indonesian Basic Materials Sector Companies. Jurnal Akuntansi, 16(1), 27-40.
- DiMaggio, P., & Powell, W. (1991). The new institutionalism in organizational analysis. University of Chicago Press /
- Direktorat Jenderal EBTKE. (2021). Indonesia Renewable Energy Outlook. Ministry of Energy and Mineral Resources.
- Dwivedi, A. ESG disclosure, corporate accountability and sustainable development goals. Sustainability 15(7), 1–18 (2023). <https://doi.org/10.3390/su15076021>
- Ebrahimi M. & Shafiee S. (2018). Regulatory compliance and corporate governance in Iran. Corporate Governance The International Journal of Business in Society
- ECSN. (2025). ESG implementation and governance practices in Russian companies. ECSN Report. <https://ecsn.ru/wp-content/uploads/202505eng.pdf>
- ECSN. (2025). ESG implementation and social impact assessment in Russian companies. ECSN Report. <https://ecsn.ru/wp-content/uploads/202505eng.pdf>

- EdGC. (2021). Corporate social responsibility and ESG practices in Russia. EdGC Journal. <https://edgccjournal.org/0869-0499/article/view/687972>
- Egyptian Environmental Affairs Agency. (2023). Annual environmental performance report. EEAA.
- Egyptian Stock Exchange (EGX). (2021). Environmental disclosure guidelines for listed companies. EGX.
- Elkington, J. (1997). Cannibals with forks: The triple bottom line of 21st century business. Oxford: Capstone /
- European Commission. (2019). The European Green Deal. Brussels European Commission.
- European Commission. (2020). A new Circular Economy Action Plan For a cleaner and more competitive Europe. Publications Office of the European Union.
- European Commission. (2020). EU Biodiversity Strategy for 2030 Bringing nature back into our lives. Publications Office of the European Union.
- European Commission. (2020). EU taxonomy for sustainable activities Regulation (EU) 2020/852. Publications Office of the European Union.
- European Commission. (2021). Forging a climate-resilient Europe – The new EU Strategy on Adaptation to Climate Change. Publications Office of the European Union.
- European Commission. (2022). Proposal for a Corporate Sustainability Due Diligence Directive (CSDDD). Brussels European Commission.
- European Environment Agency. (2022). Zero pollution monitoring and outlook 2022. EEA.
- European Parliament & Council of the European Union. (2022b). Directive (EU) 2022/2464 on corporate sustainability reporting (CSRD).
- Evidence on environmental social and governance practices associated with the cost of capital of companies in the capital markets in G20 countries (including Brazil). (2024). Sustainability 16(13) 5650. <https://doi.org/10.3390/su16135650>
- Federal Democratic Republic of Ethiopia. (2011). Climate Resilient Green Economy Strategy. Addis Ababa FDRE.
- Financial Regulatory Authority (FRA). (2022). Corporate governance guide and sustainability reporting standards in Egypt. FRA Publications.
- Financial Regulatory Authority (FRA). Guidelines on sustainability and climate-related disclosures. Financial Regulatory Authority (2021).
- Financial Reporting Council. (2022). Developments in Audit and Corporate Reporting. <https://www.fca.org.uk/publication/feedback/fs22-4.pdf>
- Fitriani F. Hofman B. & Kaiser K. (2005). Local governance and decentralization in Indonesia. World Bank Policy Review 19(1) 35–52.

- Forte, H. C., Crisóstomo, V. L., & Peixoto Neto, L. M. (2024). Influence of environmental, social and governance practices on the performance of Brazilian companies. *Sociedade, Contabilidade e Gestão*, 18(3). [https://doi.org/10.21446/scg\\_ufrj.v18i3.62403](https://doi.org/10.21446/scg_ufrj.v18i3.62403)
- Framework for implementing environmental, social and governance (ESG) principles. In *Environmental, Social and Governance (ESG) Implementation Principles*. Climate Analytica by ISO/CS.
- Freeman, R. E. (2010). *Strategic management: A stakeholder approach* (Revised edition). Cambridge University Press.
- Friede G. Busch T. & Bassen A. (2015). ESG and financial performance Aggregated evidence from more than 2000 empirical studies. *Journal of Sustainable Finance & Investment* 5(4) 210–233. <https://doi.org/10.1080/20430795.2015.1118917>
- Fu, Zhengwei. (2024) *Three Essays on Environmental, Social, and Governance (ESG)* (Doctoral dissertation, University of South Carolina).
- Galego Álvarez I. Formigoni H. & Antunes M. T. P. (2014). Corporate social responsibility practices at Brazilian firms. *RAE – Revista de Administração de Empresas*
- Gaveau D. L. A. et al. (2016). Rapid conversions and avoided deforestation Examining four decades of industrial plantation expansion in Borneo. *Scientific Reports* 6
- Gebre Y. T. (2011). Community participation and rural governance in Ethiopia. *Journal of Sustainable Development in Africa* 13(4) 152–167.
- Gebreselassie S. & Kirui O. K. (2016). Soil and water conservation practices in Ethiopia. Review of impacts and challenges. *Land Degradation & Development* 27(4)
- Glass, L. M., & Newig, J. (2019). Governance for achieving the Sustainable Development Goals: How important are participation, policy coherence, reflexivity, adaptation and democratic institutions?. *Earth System Governance*, 2, 100031.
- Godoi J. L. F. de França. (2024). *Práticas de ESG nas empresas brasileiras desafios e perspectivas* (TCC Universidade Estadual Paulista). UNESP Repository
- Government Equalities Office(2023) *Inclusive Britain update report*. <https://www.gov.uk/government/publications/inclusive-britain-update-report/inclusive-britain-update-report>
- Gunawan J. & Hermawan A. (2020). Sustainability reporting practices in Indonesia Trends and challenges. *Social Responsibility Journal* 16(5) 689–706.
- Hadwiger, M. (2022). ESG investing themes in developing countries research progress and future prospects: a systematic literature review. *PQDT-Global*.

- Harper, Ho Virginia (2024) 'US ESG Regulation in Transnational Context' in Jens-Hinrich Binder Klaus Hopt and Thilo Kuntz (eds) Corporate Purpose CSR and ESG (Oxford 2024; online edn Oxford Academic 19 Dec. 2024) <https://doi.org/10.1093/oso/9780198912576.003.0004>
- Headey D. & Taffesse A. S. (2014). Enhancing food security in Ethiopia. *Food Policy* 48 74–85.
- Hetman de Almeida Caciato, E., Ferreira da Silva Filho, C., Carvalho De Benedicto, S., Ferrari, V. E., Ferreira Mariosa, D., de Melo Conti, D., ... & Bourdon García, R. D. (2025). Comparative Study of ESG Practices Among Brazilian Sanitation Companies. *Sustainability*, 17(16), 7312. <https://doi.org/10.3390/su17167312>
- Hetman de Almeida Caciato, E., Ferreira da Silva Filho, C., Carvalho De Benedicto, S., Ferrari, V. E., Ferreira Mariosa, D., de Melo Conti, D., Branchi, B. A., & Bourdon García, R. D. (2025). Comparative Study of ESG Practices Among Brazilian Sanitation Companies. *Sustainability*, 17(16), 7312. <https://doi.org/10.3390/su17167312>
- Hill H. (2018). The Indonesian economy Labor market developments and challenges. *Journal of Southeast Asian Economies* 35(1) 1–20.
- Hosseini S. M. & Jandaghi G. (2015). Corporate governance and disclosure practices in Iran. *International Journal of Business and Management* 10(4) 52–64.
- Huber, B. M., Comstock, M., & Polk, D. (2018). ESG reports and ratings: What they are, why they matter. Harvard Law School Forum on Corporate Governance and Financial Regulation <https://corpgov.law.harvard.edu/2018/07/27/esg-reports-and-ratings-what-they-are-why-they-matter/>
- IBM. (2023). Environmental social and governance (ESG) strategies. Retrieved from <https://www.ibm.com/ae-ar/think/topics/environmental-social-and-governance>
- ICMA & IFC. (2023). Sustainable bond market: Leveraging finance for SDGs. International Capital Market Association & International Finance Corporation.
- ILO. (2021). Child labour in Ethiopia Trends and policy responses. International Labour Organization.
- Institute of Directors in South Africa. (2016). King IV Report on Corporate Governance for South Africa. IoDSA.
- International Labour Organization. (2022). Labour standards and working conditions in South Africa. ILO Publications.
- International Labour Organization. (2022). Working conditions and labor rights in India. ILO.
- International Sustainability Standards Board (ISSB). (2023). IFRS S1: General Requirements for Disclosure of Sustainability-related Financial Information. IFRS Foundation.

- Islam, H. (2025). Nexus of economic, social, and environmental factors on sustainable development goals: The moderating role of technological advancement and green innovation. *Innovation and Green Development*, 4(1), 100183.
- Ismael de Oliveira Silva Oliveira (2025). The challenges of strategic ESG practices in organizations. <https://revista.fatectq.edu.br/interfacetecnologica/en/article/view/2036>
- Itan I. Hilrian R. D. & Ramadana M. (2023). The Role of Board Composition on ESG Disclosure An Analytical Study in Indonesia. *Owner Riset dan Jurnal Akuntansi* 9(4). owner.polgan.ac.id
- Pysklevitz, J., Battirola, L. D., & Junior, U. J. R. (2022). Indicadores de sustentabilidade em corporações do ramo energético: uma avaliação com empresas Brasileiras. *Research, Society and Development*, 11(16), e564111638592-e564111638592.
- Jiang P. C. Feng G. F. & Yang H. C. (2022). New measurement of sovereign ESG index. *Innovation and Green Development* 1(2) 100009.
- Johannesburg Stock Exchange (JSE). (2021). Sustainability and ESG Disclosure Guidance.
- Johannesburg Stock Exchange. (2021). Sustainability and ESG Disclosure Guidance. JSE Publications.
- Kassa S. (2021). Municipal solid waste management and waste-to-energy initiatives in Ethiopia. *Waste Management & Research* 39(7) 897–906.
- Kazemi H. & Shad F. (2023). Investigating the impact of environmental social and governance (ESG) performance on asymmetric cost behavior. *Journal of Accounting and Economics*.
- Kebede E. (2017). Women's economic empowerment in Ethiopia Drivers and challenges. *African Development Review* 29(3) 432–444.
- Kelboro G. & Stellmacher T. (2015). Protected areas and livelihood conflicts in Ethiopia. *Environmental Management* 56(6) 1320–1332.
- Kotsantonis S. & Serafeim G. (2019). Four things no one will tell you about ESG data. *Journal of Applied Corporate Finance* 31(2) 50–58. <https://doi.org/10.1111/jacf.12360>
- Kotsantonis S. Pinney C. & Serafeim G. (2016). ESG integration in investment management Myths and realities. *Journal of Applied Corporate Finance* 28(2) 10–16. <https://doi.org/10.1111/jacf.12175>
- KPMG South Africa. (2023). Corporate governance and ESG practices in South Africa. KPMG Insights.
- KPMG South Africa. (2023). ESG and sustainability reporting trends in South Africa. KPMG Insights Report.
- Krishnan Aarti and Maxwell Simon (ed)(2020) Counting carbon in global trade Why imported emissions challenge the climate regime and what might be done about it. ODI Global. ISBN978-1-8380751-0-1
- Kuzmin E. Vlasov M. Strielkowski W. Faminskaya M. & Kharchenko K. (2023). Human capital in the sustainable economic development of the energy sector. arXiv. <https://arxiv.org/abs/2312.06450>

- Li Y. & Li C. (2025). The impact of ESG ratings on corporate sustainability Evidence from Chinese listed firms. *Sustainability* 17(13) 5942. <https://doi.org/10.3390/su17135942>
- Liang, H., Renneboog, L., & Sun, S. ESG performance and sustainable development goals. *Journal of Corporate Finance* 72, 102115 (2022). <https://doi.org/10.1016/j.jcorpfin.2021.102115>
- Lukács, J., Zéman, Z., & Béres, D. Corporate governance and sustainable development goals: Institutional perspectives. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society* 25(1), 45–63 (2025). <https://doi.org/10.1108/CG-09-2023-0412>
- Lunawat, R. M., Elmarzouky, M., & Shohaieb, D. (2025). Integrating Environmental, Social, and Governance (ESG) factors into the investment returns of American companies. *Sustainability*, 17(19), 8522.
- Madalena. (2023). ESG and firms' market value: The moderating role of information asymmetry. Master's in Accounting.
- Madani K. (2014). Water management in Iran Challenges and opportunities. *Journal of Environmental Studies* 22(2) 45–58.
- Madyan M. & Widuri S. K. (2023). Environmental Social Governance (ESG) Performance and Capital Structure The Role of Good Corporate Governance. *Journal of Theoretical and Applied Management* 16(3). *Journal of Universitas Airlangga*
- Mahmoudi H. & Goudarzi G. (2019). Air pollution and mitigation strategies in Tehran Iran. *Environmental Science and Pollution Research* 26(20) 20592–20604.
- Mahoney L. & Roberts R. (2007). Corporate social performance sustainability and greenwashing. *Accounting Forum* 31(4) 361–380.
- Manjengwa, E., Dunga, S. H., Mncayi-Makhanya, P., & Makhalima, J. (2025). ESG performance and economic growth in BRICS countries: A dynamic ARDL panel approach. *Sustainability*, 17(14), 6334.
- Martini, A. Socially responsible investing: from the ethical origins to the sustainable development framework of the European Union. *Environ Dev Sustain* 23, 16874–16890 (2021). <https://doi.org/10.1007/s10668-021-01375-3>
- Mazzioni, S., Soschinski, C. K., Leite, M., Magro, C. B. D., & Sanches, S. L. R. (2024). ESG performance in emerging economies. *Macro Management & Public Policies*, 6(1), 21-35.
- Ministry of Corporate Affairs. (2022). Corporate Social Responsibility (CSR) annual report. Government of India.
- Ministry of Environment – Egypt. (2022). National climate change strategy 2050. Government of Egypt.
- Ministry of Environment Forest and Climate Change (2019). Ethiopia's National Adaptation Plan. Addis Ababa.

- Ministry of Environment and Forestry of Indonesia. (2020). Indonesia State of the Environment Report. Government of Indonesia.
- Ministry of Human Resources and Social Security. (2023). Labour protection regulations
- Mirzaei M. & Karimi A. (2023). Business sustainability in Iran Integrated reporting and assurance. International Journal of Corporate Sustainability
- Moeliono M. et al. (2017). Decentralization land governance and community empowerment in Indonesia. Forest Policy and Economics 82 106–116.
- Moghadam V. M. (2014). Women's employment and empowerment in Iran Progress and challenges. Journal of Middle Eastern Women's Studies 10(1) 45–66.
- Mohanty, A., Priya, V. K., Paithe, U. N., & Mohanty, A. (2025). 'E' of Environmental, Social, and Governance (ESG) in India: reporting, review and future prospects. Discover Global Society, 3(1), 136.
- Moniaga S. (2010). Indigenous rights and land conflicts in Indonesia. Asia Pacific Journal of Anthropology 11(1) 1–15.
- Morgans C. L. et al. (2018). Sustainable palm oil and consumer behavior in Indonesia. Journal of Cleaner Production 196,117–129.
- Moscow Exchange (2023). ESG indices and reporting. Retrieved December 3, 2025 from <https://sr2023.moex.com/en/3/0/4/index.html>
- Moussa A. S. Elmarzouky M. & Shohaieb D. (2024). Green governance How ESG initiatives drive financial performance in UK firms? Sustainability 16(24) 10894. <https://doi.org/10.3390/su162410894>
- MPhil Thesis, Gordon Institute of Business Science, University of Pretoria
- MSCI. (2022). ESG investing From niche to mainstream. MSCI Research. <https://www.msci.com/our-solutions/esg-investing>
- Muningsgar A. I. P. & Pangestuti I. R. D. (2024). The Influence of ESG Disclosures on Company Value In 5 ASEAN Countries. Indonesian Interdisciplinary Journal of Sharia Economics (IIJSE) 7(1) 1455-1473. UAC E-Journal
- Nejati M. & Ghasemi S. (2012). Corporate Social Responsibility in Iran from the perspective of employees. Journal of Business Ethics.
- Nkosi P. Mthembu T. & Zulu R. (2022). Green finance and sustainable development in South Africa. African Journal of Sustainable Business 7(1) 40–55.
- Nurahman D. Majid M. A. & Hersugondo H. (2024). ESG Disclosure's Positive Impact on Financial Performance in Indonesia's Growth. Research Horizon 4(6) 25–34. Lifescifi Journal

- Ocorian. (2024 May 30). Navigating the UK's new Sustainability Disclosure Requirements (SDR) What asset managers need to know. <https://www.ocorian.com/knowledge-hub/insights/navigating-uks-new-sustainability-disclosure-requirements-sdr-what-asset>
- OECD. (2022). Corporate governance in Egypt Transparency and accountability improvements. OECD Publishing.
- OECD. (2022). Sustainability Policies and Practices for Corporate Governance in Brazil. OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/a9889ba3-en>
- Olwagen, E. (2022). The impact of corporate venture capital on CSR outcomes in BRICS countries (Master's thesis, University of Pretoria (South Africa)).
- Otoritas Jasa Keuangan. (2017). Sustainable Finance Roadmap Phase II. Jakarta OJK.
- Pankaj Sharma (2024). The Current State of BRSR at Corporate India. <https://rpc.cfainstitute.org/research/reports/2024/the-current-state-of-brsr-at-corporate-india>
- Pascoe B. (2023). White paper on ESG practices in China. ICMA. <https://www.icmagroup.org/assets/Whitepaper-on-ESG-practices-in-China-ENG-January-2023.pdf>
- Peixoto, B. T. (2025). ESG reporting now mandatory in Brazil. Bruno Teixeira Peixoto. <https://www.brunoteixeirapeixoto.com.br/en/post/esg-reporting-now-mandatory-in-brazil>
- Pendergrass, K. L., Sampson, W., Walsh, T., & Alagna, L. (2019). Toward environmentally sustainable digital preservation. *The American Archivist*, 82(1), 165-206.
- performance and the UN Sustainable Development Goals. Proceedings of the 17th International Conference on Business Excellence, 776–790. /
- Porter, M. E., & Kramer, M. R. (2011). Creating shared value. *Harvard Business Review*, 89(1/2), 62–77.
- Possebon, E. A. G., Cippiciani, F. A., Savoia, J. R. F., & de Mariz, F. (2024). ESG Scores and Performance in Brazilian Public Companies. *Sustainability*, 16(13), 5650. <https://doi.org/10.3390/su16135650>
- Pratikno P. (2015). Accountability and public sector reforms in Indonesia. *Public Administration and Development* 35(3) 150–160.
- Prihandini W. (2025). ESG Disclosure in the Sustainability Reports of Indonesian Banks 2022. *International Journal of Economics Business and Accounting Research (IJEBAR)* 8(4). Journal STIE AAS.
- Quest Journals. (2023). ESG Reporting Practices by Indian Corporate Firms A Comparative Study between Chemical and Pharmaceutical Sector. *Journal of Research in Business and Management* 11(3) 94-98. <https://www.questjournals.org/jrbm/papers/vol11-issue3/11039498.pdf>
- Rafiei M. & Mardani M. (2023). The effect of ESG performance on financial and non-financial performance in companies listed on the Tehran Stock Exchange. *Accounting Research Review*.

- Rahul Sharma, Janmejy Shukla, Kanchan Tolani, Akhilesh Ingle, Rohit Sharma, and Khushi Manekar. (2025). "Corporate Sustainability in India: ESG Practices, Net-Zero Strategies, and the Path to a Green Economy". *Metallurgical and Materials Engineering* 31 (4):803-10. <https://doi.org/10.63278/1516>.
- Resosudarmo B. P. & Burke P. J. (2018). Environmental policy and institutions in Indonesia. *Bulletin of Indonesian Economic Studies* 54(1) 1–18.
- Rashidi H. et al. (2020). Renewable energy potential and policies in Iran. *Renewable and Sustainable Energy Reviews* 131 110005.
- RCSI. (2022). Corporate governance and social responsibility in Russian enterprises. *RCSI Journal*. <https://journals.rcsi.science/2072-8166/article/view/317614>
- Retnosari R. Astutik E. P. & Frimasika A. V. (2025). The Impact of Environmental Social and Governance Disclosure on Financial Performance in Indonesian Mining Companies. *Journal Ilmiah Akuntansi Kesatuan* 13(5) 1227–1286. [jurnal.ibik.ac.id](http://jurnal.ibik.ac.id)
- Rosati, F., & Faria, L. G. D. (2019). Business contribution to the Sustainable Development Goals: A framework for action. *Business Strategy and the Environment*, 28(5), 770–782.
- Rosser A. & Edwin D. (2010). The politics of corporate social responsibility in Indonesia. *Pacific Affairs* 83(1) 231–251.
- Rumaningsih, D. W., & Rusmanto, T. . (2024). Impact of The Corporate Governance on Sustainability Report Disclosure with Environmental Performance as A Moderation Variable in Indonesia. *Jurnal Indonesia Sosial Sains*, 5(09), 2163–2172. <https://doi.org/10.59141/jiss.v5i09.1224>
- Rusagro. (2021). Social factors and ESG initiatives. *Rusagro Annual Report*. <https://ar2021.rusagroup.ru/en/esg/social-factors>
- Sachs J. D. & Warner A. (2011). Natural resource governance and economic outcomes in Indonesia. *Resources Policy* 36(3) 178–190.
- Sadiq, M., Ngo, T. Q., & Pantamee, A. A. (2023). The role of environmental, social, and governance in achieving sustainable development goals: Evidence from ASEAN countries. *Journal of Economic and Development Studies*, 36(1), 170–190
- Sadiq, M., Ngo, T. Q., Pantamee, A. A., Khudoykulov, K., Ngan, T. T., & Tan, L. P. (2023). The role of environmental social and governance in achieving sustainable development goals: evidence from ASEAN countries. *Economic research-Ekonomska istraživanja*, 36(1), 170-190.
- Salehi-Isfahani D. (2017). Social development initiatives in Iran Corporate and governmental roles. *Middle East Development Journal* 9(3) 211–230.
- SAP. (2021). ESG reporting guide Environmental performance in organizations. Retrieved from <https://www.sap.com/mena-ar/resources/esg-reporting-guide>

- N. (2025). Corporate Governance ESG Disclosure and Firm Value Evidence from Public Companies in Indonesia. *Journal of Economics and Management* 3(2) 47–56. [ejournal.publine.or.id](http://ejournal.publine.or.id)
- Sartono M. A. & Siregar S. V. (2021). ESG disclosure quality in emerging markets Evidence from Indonesia. *Journal of Asian Finance Economics and Business* 8(6)
  - Saygili, E., Arslan, S., & Birkan, A. O. (2022). ESG practices and corporate financial performance: Evidence from Borsa Istanbul. *Borsa Istanbul Review*, 22(3), 525-533.
  - SEBI. (2024). Business responsibility and sustainability reporting (BRSR) Core: Annual update. Securities and Exchange Board of India.
  - Securities and Commodities Authority. (2020). Corporate Governance Code. Securities and Commodities Authority.
  - Securities and Exchange Board of India. (2023). Business Responsibility and Sustainability Reporting (BRSR) framework. SEBI.
  - Sen, I., Quercia, D., Capra, L., Montecchi, M., & Šćepanović, S. (2023). Insider stories: analyzing internal sustainability efforts of major US companies from online reviews. *Humanities and Social Sciences Communications*, 10(1).
  - Shabani M. Hosseini S. H. & Faghih N. (2025). Innovative work climate and corporate social responsibility. Evidence from Iranian companies. *Sustainability* 17(14) .
  - Shaikh, Imlak. (2022). Environmental, social, and governance (ESG) practice and firm performance: An international evidence. *Journal of Business Ethics*, 23(2),
  - Shaikh, Imlak. (2022). Environmental, social, and governance (ESG) practice and firm performance: An international evidence. *Journal of Business Ethics*, 23(2),
  - Shen, H., Lin, H., Han, W., & Wu, H. (2023). ESG in China: A review of practice and research, and future research avenues. *China Journal of Accounting Research*.
  - Sherlock S. (2019). Reforming Indonesia's anti-corruption institutions The role of the KPK. *Bulletin of Indonesian Economic Studies* 55(3) 329–348.
  - Silva F. E. da & Mascena K. M. C. de. (2024). The Relationship Between ESG and Financial Performance in Brazilian Companies. *Revista de Administração da UFSM* 17(4) e3. <https://doi.org/10.5902/1983465986555>
  - South African Department of Labour. (2021). Skills development and labour market overview. Department of Labour Publications.
  - South African National Treasury. (2022). Public Finance Management and Anti-Corruption Framework. National Treasury Reports.

- State-owned Assets Supervision and Administration Commission. (2023). SOE governance reforms. <http://www.sasac.gov.cn>
- Stéphane Jean-François. (2018). Archives changement climatique et développement durable Le cas de la National Archives and Records Administration. Master. Retrieved from <https://dune.univ-angers.fr/fichiers/17007015/2018HMAR8925/fichier/8925F.pdf>
- Stoyanova D. & Tutcher L. (2024). Beyond compliance How ESG reporting influences the cost of capital in UK firms. *Journal of Risk and Financial Management* 17(8) 326. <https://doi.org/10.3390/jrfm17080326>
- Suchman, M. C. (1995). Managing legitimacy: Strategic and institutional approaches. *Academy of Management Review*, 20(3), 571–610.
- Sullivan R. & Mackenzie C. (2020). *Responsible investment Guide to ESG data and disclosure*. Routledge.
- Suryaningtyas D. & Wibowo A. (2020). E-government implementation and transparency in Indonesia. *Journal of Asian Public Policy* 13(4) 456–472.
- Tacconi L. (2016). Preventing fires and haze in Southeast Asia. *Environmental Conservation* 43(4).
- Tata Chemicals. (2023–2024). ESG Action Report / Environmental Report 2023 24. <https://ir.tatachemicals.com/2023-24/environmental.php>
- The role of environmental, social, and governance in achieving sustainable development goals: Evidence from ASEAN countries. *Journal of Economic and Development Studies*, 36(1), 170–190
- Transparency International. (2020). *Corruption perceptions index 2020 for Ethiopia*. Berlin Transparency International.
- Tsang, A., Frost, T., & Cao, H. (2023). Environmental, social, and governance (ESG) disclosure: A literature review. *The British Accounting Review*, 55(1), 101149
- Umar, M., et al. (2022), ESG scores and target price accuracy: Evidence from sell-side recommendations in BRICS. *International Review of Financial Analysis*
- UN Women. (2023). *Gender equality progress in China*. <https://www.unwomen.org>
- UNDP India. (2023). *Human development and social inclusion in India*. United Nations Development Programme.
- UNDP. (2022). *Human development and social inclusion in South Africa*. UNDP Africa Office.
- UNDP. (2023). *ESG Integration in Public Finance*. United Nations Development Programme.
- UNESCO. (2019). *Education sector analysis. Ethiopia*. Paris UNESCO.
- United Company RUSAL. (2023). *Sustainability report Environmental performance and climate impact*. RUSAL.
- United Nations Development Programme. (2022). *Human rights and social inclusion in South Africa*. UNDP Africa Reports.

- United Nations. (2021). China's poverty alleviation achievements. <https://news.un.org>
- Utami W. & Kurniawati M. (2019). Challenges of sustainability reporting for SMEs in Indonesia. *International Journal of Innovation Creativity and Change* 7(5)
- Vale. (2025). Report on the Brazilian Corporate Governance Code – 2025. Vale
- Vaughan S. & Gebremichael M. (2011). Rethinking business and politics in Ethiopia. The role of the developmental state. IDS Working Paper 330.
- Voltolini, L. (2025). ESG integration in portfolio optimization: A Brazilian market study. *Brazilian Review of Finance*, 23(1), e202504. <https://doi.org/10.12660/rbfin.v23n1.2025.92821>
- Whelan N. (2020 May 20). The 8 biggest environmental issues in the US. World Atlas. <https://www.worldatlas.com/articles/the-8-biggest-environmental-issues-in-the-us.html>
- Widianingsih I. & Morrell E. (2007). Participatory planning in Indonesia Seeking innovation beyond the Musrenbang. *Policy Studies* 28(1) 1–15.
- Wondimu A. (2020). Corporate social responsibility and sustainability practices in Ethiopia. *Journal of African Business* 21(4) 451–470.
- World Bank. (2018). Ethiopia Public financial management and governance review. Washington DC. World Bank.
- World Bank. (2018). Indonesia's conditional cash transfer program Evaluation of social protection impacts. Washington DC.
- World Bank. (2019). Indonesia Marine debris hotspot and mitigation strategy. Washington DC.
- World Bank. (2020). Green Bond Market Development in Indonesia. Washington DC.
- World Bank. (2021). Evaluating social protection reforms in Egypt. World Bank Publications.
- World Bank. (2022). China tax administration reforms. <https://www.worldbank.org>
- World Bank. (2022). Egypt Green economy transition and environmental sustainability report. World Bank Publications.
- World Bank. (2023). South Africa Environmental and Social Development Review. World Bank Group.
- World Bank. (2023). South Africa Environmental Performance and Sustainable Development Review.
- World Bank. (2023). South Africa Social development and inclusion review. World Bank
- World Health Organization. (2021). Universal health coverage in China. <https://www.who.int>
- Z. Yu et al. . (2024). How does ESG performance determine investment mix? New empirical evidence from BRICS. *Borsa Istanbul Review*, 520-529.
- Zarei E. & Abbasi M. (2018). Occupational health and safety practices in Iranian industries. *Safety Science* 105 200–208.

- Zhu B. Guo R. Deng Z. et al. (2021). Unprecedented decarbonization of China's power system in the post-COVID era.
- ثالثًا: المواقع الإلكترونية
- Abu Dhabi National Oil Company. (2024). ADNOC Sustainability Report 2024. Retrieved from <https://www.adnoc.ae>
- Abu Dhabi Securities Exchange (ADX). (n.d.). ESG Disclosure Guide for Listed Companies. Retrieved November 29 2025 from <https://www.adx.ae/-/media/adx/related-documents/sustainability/esg-guide-english.pdf>
- Abu Dhabi Securities Exchange. (n.d.). ESG Disclosure Guidance for Listed Companies. Retrieved from <https://www.adx.ae>
- Adler & Allan. Adler & Allan Ltd. (2023 May 31) What the Environment Act 2021 targets mean for your organisation. Retrieved from <https://www.adlerandallan.co.uk/knowledge/insight/what-environment-act-2021-targets-mean-for-your-organisation>
- Anderson K. (2025 August 5). What is the Non-Financial Reporting Directive (NFRD)? . Greenly. Retrieved from <https://greenly.earth/en-gb/blog/company-guide/what-is-the-non-financial-reporting-directive-nfrd>
- Bergmann, E. (2025, March 24). Demystifying green marketing: FTC Green Guides and the EU green claims directive. H2 Compliance. Retrieved from <https://h2compliance.com/demystifying-green-marketing-ftc-green-guides-and-the-eu-green-claims-directive/#:~:text=The%20FTC%20Green%20Guides%2C%20first,methods%20used%20to%20verify%20compostability.>
- Bilancia-Consulting. (6 Nov 2025). ESG compliance in 2025 Key regulatory changes every Indian business must know. Retrieved from <https://bilancia-group.com/esg-compliance-in-2025-key-regulatory-changes-every-indian-business-must-know/>
- Branch L. S. (2025 November 10). Consolidated federal laws of Canada fighting against forced labour and Child Labour in Supply Chains Act. Fighting Against Forced Labour and Child Labour in Supply Chains Act. Retrieved from <https://laws.justice.gc.ca/eng/acts/F-10.6/page-1.html#h-1397922>
- BRNN. (2025). China's ecological restoration and forest expansion. <https://ar.brnn.com>
- Canadian Securities Administrators. (2025 April 23) CSA updates market on approach to climate-related and diversity-related disclosure projects. Retrieved from <https://www.securities-administrators.ca/news/csa-updates-market-on-approach-to-climate-related-and-diversity-related-disclosure-projects>
- Carbonwire. (2025 April). India enhances ESG reporting framework with green credit Disclosures Retrieved from <https://carbonwire.org/carbon-initiatives/india-enhances-esg-reporting-framework-with-green-credit-disclosures/>

- Chartered Professional Accountants of Ontario (n.d.) Canadian sustainability disclosure standards (csds). <https://www.cpaontario.ca/sustainability/sustainability-reporting-standards/csds-sustainability-reporting-standards>
- China CSR Report. (2022). Corporate social responsibility trends in China. <http://www.csrchina.net>
- Cleuder Innocent (2025). ESG Challenges in Brazil in 2025 Between Discourse and Retraction in Business Practices <https://doisz.com/en/blog/desafios-do-esg-no-brasil-em-2025-entre-o-discurso-e-a-retracao-nas-praticas-empresariais/>
- Climate Change Committee. (2024 December 4). Climate action. <https://www.theccc.org.uk/climate-action>
- Corporate Finance Institute. (2023, May 5) Climate disclosures for federally regulated institutions - Canada. <https://corporatefinanceinstitute.com/resources/esg/climate-disclosures-for-federally-regulated-institutions-canada/#:~:text=Time%20minutes-,What%20are%20the%20New%20Climate%20Disclosure%20Rules%20for%20Federally%20Regulated,disclosures%20for%20companies%20and%20LLPs.&text=Your%20browser%20can't%20play%20this%20video.&text=An%20error%20occurred.,is%20disabled%20in%20your%20browser.>
- Creagh, Matt & Sukhram, Sharon. (28 Jan 2025). Protecting labour rights, human rights and the environment in global value chains | TUC. Trades Union Congress. <https://www.tuc.org.uk/blogs/protecting-labour-rights-human-rights-and-environment-global-value-chains>
- Cui J. (2025). Empirical analysis of digital innovations impact on corporate ESG performance The mediating role of GAI technology. arXiv. <https://arxiv.org/abs/2504.01041>
- Cyberspace Administration of China. (2021). Personal Information Protection Law. <http://www.cac.gov.cn>
- DLA Piper. (2021). Recent key ESG and green finance regulation changes in Russia. Retrieved December 3, 2025. <https://www.dlapiper.com/en-ro/insights/publications/2021/09/recent-key-esg-and-green-finance-regulation-changes-in-russia>
- Dubai Government. (n.d.). Dubai Clean Energy Strategy 2050. Retrieved November 29 2025 from <https://www.dubai.ae/en/about-dubai/strategies-initiatives/dubai-clean-energy-strategy-2050>
- EGX. (2022). S&P/EGX ESG Index Methodology. Egyptian Exchange. Available at [https://www.egx.com.eg/getdoc/fdd6f085-d88e-4072-a753-fa540d136442/SP\\_ESG\\_Index\\_en.aspx](https://www.egx.com.eg/getdoc/fdd6f085-d88e-4072-a753-fa540d136442/SP_ESG_Index_en.aspx)
- Emirates NBD. (n.d.). Sustainability and Social Responsibility. Retrieved from <https://www.emiratesnbd.com>
- Emirates NBD. (n.d.). Sustainability Governance Framework. Retrieved from <https://www.emiratesnbd.com>
- Environment Agency – Abu Dhabi. (n.d.). Biodiversity Conservation. Retrieved November 29 2025 from <https://www.ead.gov.ae/en/biodiversity>
- Environment Agency – Abu Dhabi. (n.d.). Water Strategy. Retrieved November 29 2025 from <https://www.ead.gov.ae/en/water>

- ESG World Russia. (2024). ESG World Russia 2023–2024 Environmental sustainability and corporate performance. ESG World. <https://esgworld.ru>
- Euronews. (2025). China to build the world’s largest solar farm. <https://arabic.euronews.com>
- European Commission. (n.d.a). Corporate sustainability due diligence. [https://commission.europa.eu/business-economy-euro/doing-business-eu/sustainability-due-diligence-responsible-business/corporate-sustainability-due-diligence\\_en](https://commission.europa.eu/business-economy-euro/doing-business-eu/sustainability-due-diligence-responsible-business/corporate-sustainability-due-diligence_en)
- European Commission. (n.d.b) Corporate sustainability reporting. [https://finance.ec.europa.eu/capital-markets-union-and-financial-markets/company-reporting-and-auditing/company-reporting/corporate-sustainability-reporting\\_en](https://finance.ec.europa.eu/capital-markets-union-and-financial-markets/company-reporting-and-auditing/company-reporting/corporate-sustainability-reporting_en)
- European Environment Agency. (n.d.). State of Europe’s environment. <https://www.eea.europa.eu/en/topics/at-a-glance/state-of-europes-environment?activeTab=e3e6b879-fef4-4a88-9436-5f0064698270>
- European Union (2022a). Corporate sustainability reporting. Directive (EU) 2022/2464 of the European Parliament and of the Council of 14 December 2022 amending Regulation (EU) No 537/2014 Directive 2004/109/EC Directive 2006/43/EC and Directive 2013/34/EU. PE/35/2022/REV/1 <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:32022L2464>
- EUROSIF. (2025 May 21) Sustainable Finance Disclosure Regulation (SFDR). [www.eurosif.org/policies/sfdr-sustainable-finance-dislosure-regulation](http://www.eurosif.org/policies/sfdr-sustainable-finance-dislosure-regulation)
- Federal Trade Commission (2021 July 16). Green guides. Federal Trade Commission. <https://www.ftc.gov/news-events/topics/truth-advertising/green-guides>
- Ferso ESG. (2024 December). Research shows growth of ESG practices in Brazil. (Report on survey of Brazilian companies).
- Financial Conduct Authority. (2024 November 15). FCA welcomes move to bring ESG ratings providers into regulation. <https://www.fca.org.uk/news/statements/fca-welcomes-move-bring-esg-ratings-providers-regulation>
- Financial Conduct Authority. (2025 December 1). FCA sets out proposals to make ESG ratings transparent reliable and comparable. <https://www.fca.org.uk/news/press-releases/fca-proposals-esg-ratings>
- Gazprom Group. (2023). Gazprom Group’s Social Impact Report 2023. Gazprom. <https://sustainability.gazpromreport.ru/fileadmin/f/2023/gazprom-sustainability-report-en-2023.pdf>
- Glaucio Honorato (2024). Convergences Between ESG And Circular Economy. A Comparative Analysis Of Implementation Practices In Brazil. <https://revista.feb.unesp.br/gepros/article/view/3039>
- Global Reporting Initiative (GRI). Linking the SDGs and the GRI standards. Global Reporting Initiative (2018). <https://www.globalreporting.org>

- Government of Canada (2025 October 10). Implementing the Standard on the Disclosure of Greenhouse Gas Emissions and the Setting of Reduction Targets <https://www.canada.ca/en/public-services-procurement/services/acquisitions/green-procurement-tools/mandatory-criteria/implementing-standard-disclosure-greenhouse-gas-emissions-setting-reduction-targets.html>
- Government of Canada (2025). Innovation Science and Economic Development Canada; Office of the Deputy Minister; Competition Bureau Canada. (2025 June 11). Environmental claims and the Competition Act. <https://competition-bureau.canada.ca/en/how-we-foster-competition/education-and-outreach/publications/environmental-claims-and-competition-act#sec01>
- HM Treasury. (2024 May 15). Sustainability Disclosure Requirements Implementation Update 2024. GOV.UK. <https://www.gov.uk/government/publications/sustainability-disclosure-requirements-implementation-update-2024>.
- ILO. (2023). Supply chain governance in China. <https://www.ilo.org>
- India-Briefing. (2025 February). BRSR reporting in India key changes to ESG disclosures introduced by SEBI.
- Infosys. (2023). Sustainability and social responsibility initiatives. <https://www.infosys.com/sustainability>
- Institute of Sustainability Studies. (2025 March 21). What is the climate-related financial disclosure (CRFD). <https://instituteofsustainabilitystudies.com/insights/lexicon/what-is-the-climate-related-financial-disclosure-crfd>
- International Labour Organization. (2022). Occupational safety in China. <https://www.ilo.org>
- International Monetary Fund. (2023). China financial sector stability report. <https://www.imf.org>
- International Society for ESG (ISESG). (2024). Green without governance Russia's ESG dilemma. Retrieved December 3 2025 from <https://www.isesg.org/post/green-without-governance-russia-s-esg-dilemma-behind-the-geopolitical-curtain>
- ISESG. (2024). Green without governance Russia's ESG dilemma. Retrieved December 3 2025 from <https://www.isesg.org/post/green-without-governance-russia-s-esg-dilemma-behind-the-geopolitical-curtain>
- Magnusson T. (2025 May 22). The UK's non-financial reporting landscape in 2025. Position Green. <https://www.positiongreen.com/insights/articles/uk-non-financial-reporting-standards-overview>
- Masdar. (n.d.). Masdar City – Sustainable Urban Development. Retrieved November 29, 2025 from <https://www.masdar.ae/en/masdar-city>
- Ministry of Community Development. (n.d.). Community Support Programs. Retrieved from <https://www.mocd.gov.ae>
- Ministry of Education. (n.d.). Madrasa e-Learning Platform. Retrieved from <https://www.moe.gov.ae>

- Ministry of Energy and Infrastructure. (2021). UAE Net Zero by 2050 Strategic Initiative. Retrieved November 29 2025 from <https://www.moei.gov.ae/en/media-center/news/uae-launches-net-zero-by-2050-strategy.aspx>
- Ministry of Energy and Infrastructure. (n.d.). UAE Waste Management Strategy. Retrieved November 29, 2025. from <https://www.moei.gov.ae/en/strategies/waste-management-strategy.aspx>
- Ministry of Health and Prevention. (n.d.). Public Health Initiatives. Retrieved from <https://www.mohap.gov.ae>
- Ministry of Human Resources and Emiratisation. (2021). UAE Labour Law Federal Decree-Law No. 33 of 2021 on the Regulation of Labour Relations. Retrieved from <https://www.mohre.gov.ae>
- Ministry of Human Resources and Emiratisation. (n.d.). Occupational Health and Safety Regulations. Retrieved from <https://www.mohre.gov.ae>
- Ministry of Human Resources and Emiratisation. (n.d.). Wage Protection System. Retrieved from <https://www.mohre.gov.ae>
- Money boost HubUK. (2025). How the UK's regulatory framework shapes ESG reporting standards for investors. <https://moneyboothubuk.com/how-the-uks-regulatory-framework-shapes-esg-reporting-standards-for-investors/>
- Moscow Exchange. (2024). Sustainable development and green finance. Retrieved December 3 2025 from <https://sr2024.moex.com/en/1/4/4/index.html>
- Moscow Exchange. (2024). Sustainable development and green finance. Retrieved December 3 2025 from <https://sr2024.moex.com/en/1/4/4/index.html>
- Mountain View. (2022). ESG Sustainability Report. Retrieved from <https://www.mountainviewegypt.com/mediaroom/news/Mountain-View-issues-ESG-Sustainability-Report>
- Nornickel. (2021). ESG strategy and environmental monitoring. Retrieved December 3, 2025 from <https://csr2021.nornickel.ru/en/strategic/esg/>
- Nornickel. (2024). Climate change approaches and management. Retrieved December 3, 2025 from <https://sr2024.nornickel.com/climate-change/approaches-management/>
- OECD & G20. (2021). G20/OECD Principles of Corporate Governance. <https://www.oecd.org>
- OECD. (2022). Corporate governance reform in China. <https://www.oecd.org>
- OECD. (2023). China digital skills and workforce transformation. <https://www.oecd.org>
- Office of the Superintendent of Financial Institutions. (2025 March 7). Climate Risk Management. <https://www.osfi-bsif.gc.ca/en/guidance/guidance-library/climate-risk-management>
- People's Bank of China. (2022). Green finance guidelines. <http://www.pbc.gov.cn>

- People's Daily Online. (2025). China's clean-energy industrial upgrading. <https://arabic.people.com.cn>
- People's Daily Online. (2025). China's energy transition and carbon reduction progress. <https://arabic.people.com.cn>
- Reuters. (2024). "Brazil to tap ESG bonds to preserve Amazon forgoing dedicated debt official says.". Reuters
- Richtmann F. (2021). Governance and ESG performance in Russian corporate sector. Richtmann Academic Journal. <https://www.richtmann.org/journal/index.php/ajis/article/view/13551>
- Richtmann F. (2021). Social dimensions of ESG in Russian corporate sector. Richtmann Academic Journal. <https://www.richtmann.org/journal/index.php/ajis/article/view/13551>
- Rosneft. (2022). Carbon management plan. Retrieved December 3, 2025
- Rosneft. (2023). Advanced water treatment projects. Retrieved December 3 2025
- Rosneft. (2023). Ecological rehabilitation programs. Retrieved December 3 2025
- Rosneft. (2023). Environmental protection initiatives. Retrieved December 3 2025
- Rosneft. (2023). Water management and recycling initiatives. Retrieved December 3 2025
- Rosneft. (2023a). Environmental protection initiatives. Retrieved December 3 2025
- Rosneft. (2023b). Water management and ecological rehabilitation projects. Retrieved December 3 2025 from <https://rosneft.com/press/news/item/222011/>
- RSM Global. (2025 January 9). ESG Goals Building Resilient and Responsible Indian Businesses. <https://www.rsm.global/india/insights/consulting-insights/esg-and-indian-businesses>
- Rusagro Group. (2024). ESG strategy and environmental protection programs. Rusagro. <https://ar2024.rusagrogrou.ru>
- Shanghai Stock Exchange. (2022). ESG disclosure guidelines. <http://www.sse.com.cn>
- Sistema PJSC. (2023). Corporate social responsibility and community initiatives. Sistema. <https://sistema.com>
- Sistema. (n.d.). Sustainable development and corporate governance. Sistema Group. <https://sistema.com/sustainable-development>
- Task Force on Climate-Related Financial Disclosures. (2023 December 4) About Task force on climate-related financial disclosures (TCFD). <https://www.fsb-tcf.org/about>
- Telecommunications and Digital Government Regulatory Authority. (n.d.). Digital Governance and Cybersecurity Framework. Retrieved from <https://www.tdra.gov.ae>
- The Investopedia Team. (2025, November 27). Environmental, social, and governance (ESG) criteria. Investopedia. <https://www.investopedia.com/terms/e/environmental-social-and-governance-esg-criteria.asp>
- Transparency International. (2023). China anti-corruption efforts. <https://www.transparency.org>

- U.S. Securities and Exchange Commission. (2024 March 6). SEC adopts rules to enhance and standardize climate-related disclosures for investors. <https://www.sec.gov/newsroom/press-releases/2024-31>
- U.S. Securities and Exchange Commission. (2025a January 8). 2025 names Rule Faqs. <https://www.sec.gov/rules-regulations/staff-guidance/division-investment-management-frequently-asked-questions/2025-names-rule-faqs>
- U.S. Securities and Exchange Commission. (n.d.). Fund disclosure at a glance. <https://www.sec.gov/about/divisions-offices/division-investment-management/fund-disclosure-glance>
- UAE Gender Balance Council. (n.d.). Gender Balance Initiatives and Policies. Retrieved from <https://www.genderbalancecouncil.ae>
- UAE Government. (n.d.). Anti-Corruption Policies and National Integrity Program. UAE Government.
- UAE Government. (n.d.). Code of Ethics and Professional Conduct. UAE Government.
- UK Government Official Website. (2023 July 26) State of the environment. Health people and the environment. <https://www.gov.uk/government/publications/state-of-the-environment/state-of-the-environment-health-people-and-the-environment#contents>
- United Nations. (2021). China's poverty alleviation achievements. <https://news.un.org>
- VEB.RF. (n.d.). National competence center Green finance. Retrieved December 3 2025 from <https://veb.ru/en/sustainable-development/green-finance/national-competence-center/>

رابعاً: مواقع الالكترونية باللغة العربية

- تقرير مؤشر المعرفة العالمي (2025)، UNDP، <https://www.knowledge4all.org/ar>.

## abstract

This study aims to develop a clear conceptual and analytical framework for Environmental, Social, and Governance (ESG) sustainability metrics, analyze relevant international and regional experiences, and then conduct a comparative analysis of the application of these metrics in Egypt and the BRICS countries, measuring their impact on progress towards the Sustainable Development Goals (SDGs).

The study employs a combination of methodologies, including a systematic literature review, a descriptive-analytical approach, and a comparative approach, drawing on international and official data and reports. The goal is to identify best practices and formulate practical recommendations that support the use of ESG to improve development performance and the quality of decision-making.

Chapter 1 addresses the conceptual development of ESG metrics and their role as a global framework for evaluating non-financial performance, managing risks, and enhancing long-term value. It emphasizes the interconnectedness of their three dimensions, considering governance as the cornerstone that ensures the transformation of environmental and social commitments into measurable and verifiable outcomes. The chapter also clarifies that social indicators are linked to the largest number of SDGs, while the environmental dimension directly contributes to climate action and resource protection. Governance remains a crucial factor in ensuring transparency, accountability, and effective risk management. Chapter 2 reviewed international and regional experiences, highlighting the progress of the European Union, the United Kingdom, and Canada in legislation, disclosure, and sustainable finance frameworks, contrasting this with the United States' divergence between voluntary initiatives and federal regulation. Regionally, the chapter highlighted the experiences of Saudi Arabia, Qatar, and Morocco in integrating sustainability into their long-term visions and their social and governance progress, while acknowledging that the environmental dimension remains a major challenge. The SWOT analysis concluded that data gaps, the complexity of compliance, and the relative voluntary nature of some standards are the most significant constraints, while also presenting promising opportunities for expansion in the green economy and innovation.

Chapter 3 compared ESG implementation in Egypt and the BRICS countries, demonstrating that Egypt is achieving relative social and environmental progress supported by national frameworks and green finance, while governance remains the most significant challenge. The chapter also revealed variations within the BRICS countries; China and India appear more integrated and committed, Brazil and South Africa stand out with clearer regulatory frameworks, while sanctions constrain Russia and Iran, and institutional capacity limits effective implementation in Indonesia and Ethiopia. Chapter Four analyzes the relationship between ESGs and SDGs, emphasizing that weak governance or environmental impact diminishes the overall effect of social progress. It asserts that achieving balanced progress requires integrating these three dimensions and translating strategies into measurable implementation, while enhancing data quality and disclosure, and linking public investment and sovereign finance to ESG standards. The study concludes by presenting a comprehensive package of proposed measures for Egypt and the BRICS countries, categorized according to environmental, social, and governance dimensions, and directly linked to the Sustainable Development Goals. This will enhance the quality of public policies, improve the efficiency of development performance, and support these countries' ability to attract sustainable investment and achieve comprehensive and balanced long-term development. In light of the analytical and quantitative findings of the study, it recommends a gradual transition from voluntary to quasi-mandatory disclosure of ESG metrics, along with the standardization of non-financial disclosure criteria. It also recommends strengthening accountability and transparency mechanisms and bridging the gap between environmental strategies and practical implementation through measurable

programs. The findings highlight the need to integrate environmental sustainability into industrial and investment policies, maximize the social dimension through economic empowerment, link public investment and sovereign finance to ESG metrics, and invest in building institutional capacity and improving data quality to support the achievement of the Sustainable Development Goals.

**Keywords:** ESG, BRICS countries, sustainability metrics, Sustainable Development Goals.

### أعداد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
1	دراسة الهيكل الإقليمي للعمالة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية	ديسمبر 1977	د. محمد فحج النور	د. محمد عبد الفتاح منجي، د. هدي صبيحي وآخرون

INP	INP	April 1978	Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories.	2
INP	INP	February 1978	Terms of Reference for The Regional Development Plan of South of Egypt.	3
د. أحمد فرحات ، د. محمد صلاح وآخرون	د. محمد فح النور	يوليو 1978	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	4
د. أحمد فرحات، د. حسين حافظ وآخرون	د. أحمد ذكي عبد الهادي	أبريل 1978	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية حتى عام 1985	5
.....	.....	أكتوبر 1978	التغذية والتنمية الزراعية في البلاد العربية	6
د. رمزي ذكي، د. عبد القادر حمزة وآخرون	د. الفونس عزيز	أكتوبر 1978	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجي وسلبيات مواجهته ( 1970/69 – 1975)	7
د. أحمد شلبي ، د. سيد حسين وآخرون	د. الفونس عزيز	يونيو 1979	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	8
.....	د. رمزي ذكي	أغسطس 1979	دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر (1970 1976)	9
.....	د. علي نصار	فبراير 1980	حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادي والعشرون	10
د. علي نصار ، د. أماني عمر وآخرون	د. محرم الحداد	مارس 1980	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية في جمهورية مصر العربية	11
د. أحمد الشرقاوي وآخرون	أ. عبد اللطيف حافظ	مارس 1980	دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر (1970/71- 1978)	12
د. صقر أحمد صقر وآخرون	د. الفونس عزيز	يوليو 1980	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبي وسبل ترشيدها	13
د. سعد علام وآخرون	د. موريس مكرم الله	يوليو 1980	التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	14
د. ثروت محمد علي ، د. يحي عبد الرحمن	د. أحمد فرحات	June 1985	A study on Development of the Egyptian National fleet	15
.....	د. رمزي ذكي	أبريل 1981	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر 1970 – 1979	16
د. سليمان حزين وآخرون	أ. لبيب زمزم	يونيو 1981	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	17
د. رأفت شفيق، د. ثروت محمد علي وآخرون	د. ممدوح الشرقاوي	يوليو 1981	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية ( التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر	18
د. سيد دحية وآخرون	د. الفونس عزيز	ديسمبر 1981	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	19
د. ثروت محمد علي، د. راجية عابدين وآخرون	د. محمد عبد الفتاح منجي	أبريل 1982	الصناعات التحويلية في المصري. (ثلاثة أجزاء)	20
د. عبد القادر دياب، د. أحمد برانية وآخرون	د. موريس مكرم الله	سبتمبر 1982	التنمية الزراعية في مصر ( جزآن)	21
د. سعد علام، د. عبد القادر دياب وآخرون	د. محمد عبد الفتاح منجي	أكتوبر 1983	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	22

23	دور القطاع الخاص في التنمية	نوفمبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. فوزي رياض، د. ممدوح الشرقاوي وآخرين
24	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية في مصر	مارس 1985	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. عبد العزيز إبراهيم
25	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتي والاستغلال السمكي	أكتوبر 1985	د. احمد عبد الوهاب	أ.د. بركات أحمد الفرا، أ.د. عبد العزيز إبراهيم
26	تقييم الاتفاقية التوسع التجاري والتعاون الاقتصادي بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر 1985	د. أحمد الشرقاوي	د. محمود عبد العلي صلاح، د. محمد قاسم وآخرون
27	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر 1985	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. محمد نصر فريد وآخرون
28	الأنفاق المستقبلية في صناعة الغزل والنسيج في مصر	نوفمبر 1985	د. فوزي رياض فهى	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. مصطفى أحمد مصطفى وآخرون
29	دراسة تمهيدية لاستكشاف آفاق الاستثمار الصناعي في إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر 1985	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. فتحي الحسيني خليل، د. رأفت شفيق وآخرون
30	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار في ج. م. ع. مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي	ديسمبر 1985	د. السيد دحيه	د. سعد حافظ محمود
31	دور المؤسسات الوطنية في تنمية الأساليب الفنية للإنتاج في مصر ( جزآن )	ديسمبر 1985	د. الفونس عزيز	د. محمد أحمد العجلان، د. إجلال راتب وآخرون
32	إمكانات وحدود مساهمة ضريبية على الدخل الزراعي في مواجهة مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومي	يوليو 1986	د. عبد الفتاح حسين	د. حسين الفقير، م. محمود موسي الفرارجي
33	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وطرق قياسها في جمهورية مصر العربية	يوليو 1986	د. علا الحكيم	أ. هشام علي الليثي
34	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتي من القمح	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول	د. سعد طه علام، د. بركات الفرا، د. هدي النمر وآخرون
35	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	سبتمبر 1986	د. عماد الشرقاوي	د. راجيه عابدين
36	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الأراضي الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر 1986	د. عبد القادر دياب	د. مجدي محمد خليفة وآخرون
37	مشكلات صناعة الألبان في مصر	مارس 1988	د. هدى صالح النمر	د. مجدي محمد خليفة وآخرون
38	آفاق الاستثمارات العربية ودورها في خطط التنمية المصرية	مارس 1988	د. مصطفى أحمد	د. مجدي محمد خليفة، د. حامد إبراهيم وآخرون
39	تقدير الإيجار الاقتصادي للأراضي الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الإقليمي لجمهورية مصر العربية عامي 1985/80	مارس 1988	د. احمد حسن إبراهيم	.....

40	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو 1988	د. سعد طه علام	د. بركات الفراء، د. هدى صالح النمر وآخرون
41	بحث الاستزراع السمكي في مصر ومحددات تنميته	أكتوبر 1988	د. على ابراهيم عرابي	.....
42	نظم توزيع الغذاء في مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر 1988	د. محمد سمير مصطفى	.....
43	دور الصناعات الصغيرة في التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالي	أكتوبر 1988	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوي، د. حسين طه الخير وآخرون
44	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر 1988	د. ثروت محمد على	.....
45	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير 1989	د. سيد حسين احمد	د. عبد القادر حمزة، د. عبد العزيز إبراهيم، وآخرون
46	إمكانات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة للدولة في مصر	فبراير 1989	د. احمد حسن إبراهيم	.....
47	مدى إمكانية تحقيق ذاتي من السكر	سبتمبر 1989	د. سعد طه علام	د. هدى محمد صالح وآخرون
48	دراسة تحليلية لآثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعي	فبراير 1990	د. سيد حسين احمد	د. سيد عذب، د. بركات الفراء وآخرون
49	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس 1990	د. ابراهيم العيسوي	د. عثمان محمد عثمان، د. سهير أبو العينين وآخرون
50	المسح الاقتصادي والاجتماعي والعمراي لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس 1990	د. احمد برانية	.....
51	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى	مايو 1990	د. السيد ناصف	د. فادية عبد السلام، د. مجدى محمد خليفة وآخرون
52	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية في مصر	سبتمبر 1990	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوي، د. حامد إبراهيم وآخرون
53	بحث الاعتماد على الذات في مجال الطاقة من منظور تنموي وتكنولوجي	سبتمبر 1990	د. راجية عابدين	د. عماد الشرفاوي أمين، د. فائق فريد فرج الله وآخرون
54	التخطيط الاجتماعي والإنتاجية	أكتوبر 1990	د. وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قوره، د. محمد عبد العزيز عيد وآخرون
55	مستقبل استصلاح الأراضي في مصر في ظل محددات الأراضي والمياه والطاقة	أكتوبر 1990	د. محمد سمير مصطفى	د. عبد الرحيم مبارك هاشم، د. صلاح اسماعيل
56	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية في الاقتصاد المصري	نوفمبر 1990	د. عثمان محمد عثمان	د. أحمد حسن إبراهيم،

د. هدي محمد صبيحي وآخرون				
د. حسام محمد المنذور	د. رأفت شفيق بسادة	نوفمبر 1990	بنوك التنمية الصناعية في بعض دول مجلس التعاون العربي	57
د. ثروت محمد على وآخرون	د. فتحي الحسين	نوفمبر 1990	بعض آفاق التنسيق الصناعي بين دول مجلس التعاون العربي	58
.....	د. السيد ناصف	نوفمبر 1990	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصري (مرحلة ثانية)	59
د. محمود علاء عبد العزيز، د. عبد القادر دياب	د. محمد سمير مصطفى	ديسمبر 1990	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعي وانعكاساتها الاقتصادية	60
د. مجدي محمد خليفه، د. فادية عبد السلام	د. محمد عبد الشفيق	يناير 1991	الإمكانات والآفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربي في ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	61
د. هدى صالح النمر، د. عماد الدين مصطفى	د. سعد طه علام	يناير 1991	إمكانية التكامل الزراعي بين مجلس التعاون العربي	62
د. محمد نصر فريد، د. بركات أحمد الفرا وآخرون	د. سيد حسين احمد	أبريل 1991	دور الصناديق العربية في تمويل القطاع الزراعي	63
د. فريد أحمد عبد العال	د. صالح مغيب	أكتوبر 1991	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزآن) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	64
د. بركات أحمد الفرا، د. هدي صالح النمر وآخرون	د. سعد طه علام	أكتوبر 1991	مستقبل إنتاج الزيوت في مصر	65
د. أماني عمر زكي، د. محمد الكفراوي وآخرون	د. محرم الحداد	أكتوبر 1991	الإنتاجية في الاقتصاد القومي المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	66
د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وآخرون	د. محرم الحداد	أكتوبر 1991	الإنتاجية في الاقتصاد القومي المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثاني) الدراسات التطبيقية	66
د. على نصار	د. سعد حافظ	ديسمبر 1991	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية في مصر والعالم العربي	67
د. رمضان عبد المعطي، د. امال حسن الحريري وآخرون	د. اماني عمر	ديسمبر 1991	ميكنة الأنشطة والخدمات في مركز التوثيق والنشر	68
د. ثروت محمد علي، د. فتحية زغلول وآخرون	د. راجيه عابدين	يناير 1992	إدارة الطاقة في مصر في ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها دوليا وإقليميا ومحليا	69
د. فريد أحمد عبد العال وآخرون	د. عزه سليمان	يناير 1992	واقع آفاق التنمية في محافظات الوادي الجديد	70
د. سلوى محمد مرسي،	د. مصطفى أحمد	يناير 1992	انعكاسات أزمة الخليج (1991/90) على الاقتصاد المصري	71

د. مجدي محمد خليفة وآخرون				
د. عبد الفتاح حسين، د. هدى صالح النمر وآخرون	د. عبد القادر دياب	مايو 1992	الوضع الراهن والمستقبلي لاقتصاديات القطن المصري	72
د. رمزي زكي، د. حسين الفقير	د. ابراهيم العيسوي	يوليو 1992	خبرات التنمية في الدول الآسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها في مصر	73
.....	د. فتحي الحسيني	سبتمبر 1992	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	74
د. رأفت شفيق بسادة، د. سهير أبو العينين وآخرون	د. عثمان محمد عثمان	سبتمبر 1992	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية في الاقتصاد المصري في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	75
فادية محمد عبد السلام	د. السيد ناصف	سبتمبر 1992	السياسات النقدية في مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى " ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية في الجانب المالي والاقتصادي المصري	76
د. سيد حسين أحمد، د. بركات أحمد الفرا وآخرون	سعد طه علام	يناير 1993	التحرير الاقتصادي وقطاع الزراعة	77
د. على نصار، د. ماجدة إبراهيم وآخرون	د. محرم الحداد	يناير 1993	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصري ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادي قومي للتخطيط التأشيري المرحلة الأولى	78
د. فتحية زغلول، د. نوال على حله وآخرون	راجيه عابدين	مايو 1993	بعض قضايا التصنيع في مصر منظور تنموي تكنولوجي	79
د. سالم عبد العزيز محمود، د. دسوقي عبد الجليل وآخرون	د. محمد عبد العزيز	مايو 1993	تقويم التعليم الأساسي في مصر	80
د. الفونس عزيز، د. فادية عبد السلام وآخرون	د. اجلال راتب	مايو 1993	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبي على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصري	81
د عفاف فؤاد، د صلاح العدوي وآخرون	د. امانى عمر	Nov 1993	The Current Development In The Methodology and Applications of Operations Research Obstacles and Prospects in Developing Countries	82
د. أحمد برانية، د. بركات الفرا وآخرون	د. سعد طه علام	نوفمبر 1993	الآثار البيئية الزراعية	83
د. هدى صالح النمر د. عبد القادر دياب وآخرون	د. محمد سمير مصطفى	ديسمبر 1993	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	84
د. أحمد هاشم، د. مجدي خليفة وآخرون	د. إجلال راتب	يناير 1994	اثر قيام السوق الأوروبية المشتركة على مصر والمنطقة	85
د. عبد القادر محمد دياب، د. أمانى عمر زكي وآخرون	د. محرم الحداد	يونيو 1994	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي " المرحلة الاولى "	86
.....	د. وفاء عبد الله	سبتمبر 1994	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات في ج. م. ع. (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر 1992 في مدينة السلام)	87

88	تحرير القطاع الصناعي العام في مصر في ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر 1994	راجيه عابدين	د. فتحية زعلول، د. ثروت محمد على وآخرون
89	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادي بمصر (مجلدان)	سبتمبر 1994	د. رمزي زكي	د. عثمان محمد عثمان، د. أحمد حسن إبراهيم، وآخرون
90	واقع التعليم الإعدادي وكيفية تطويره	نوفمبر 1994	د. محمد عبد العزيز	د. دسوقي عبد الجليل، د. زينات طباله وآخرون
91	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر 1994	د. عبد القادر دياب	د. أحمد برانية، د. هدي صالح النمر
92	دور الدولة في القطاع الزراعي في مرحلة التحرير الاقتصادي	ديسمبر 1994	د. سعد طه علام	د. محمد محمود رزق، د. نجوان سعد الدين وآخرون
93	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعي المصري في ظل الإصلاح الاقتصادي	يناير 1995	د. راجيه عابدين	د. فتحية زعلول، د. نفسية سيد أبو السعود وآخرون
94	مشروع انشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي (المرحلة الثانية)	فبراير 1995	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي عمر، د. حسين صالح وآخرون
95	السياسات القطاعية في ظل التكيف الهيكلي	أبريل 1995	د. محمود عبد الحى	.....
96	الموازنة العامة للدولة في ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادي	يونية 1995	د. ثروت محمد على	د. محمد نصر فريد، د. نبيل عبد العليم صالح وآخرون
97	المستجدات العالمية ( الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس 1995	د. إجلال راتب	د. مصطفى أحمد مصطفى، د. سلوى مرسي وآخرون
98	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية في قطاع الأعمال العام	يناير 1996	فتحي الحسيني خليل	د. صالح مغيب، د. محمد عبد المجيد وآخرون
99	أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعي	يناير 1996	د. سعد طه علام	د. محمود مرعى، د. منى الدسوقي
100	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي (المرحلة الثالثة)	مايو 1996	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
101	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو 1996	INP	INP
102	التعليم الثانوي في مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو 1996	د. محمد عبد العزيز	د. لطف الله إمام صالح، د. دسوقي عبد الجليل وآخرون
103	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر 1996	د. سعد طه علام	د. بركات احمد الفراء، د. أحمد برانية وآخرون

104	دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات	أكتوبر 1996	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. حسين صالح وآخرون
105	تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة لاطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر 1996	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة وآخرون، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج
106	المنظمات غير الحكومية والتنمية في مصر ( دراسة حالات)	ديسمبر 1996	د. نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء عبد الله وآخرون
107	الابعاد البيئية المستدامة في مصر	ديسمبر 1996	د. راجية عابدين	د. نفيسة سيد أبو السعود
108	التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي: مصادر ومستقبل التمويل الزراعي في مصر	مارس 1997	د. محمد عبد العزيز	د. وفيق أشرف حسونة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
109	التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي ومصادر ومستقبل التمويل الزراعي في مصر	أغسطس 1997	د. ثروت محمد على	إبراهيم صديق على، د. بهاء مرسي وآخرون
110	ملامح الصناعة المصرية في ظل العوامل الرئيسية المؤثرة في مطلع القرن الحادي والعشرين	ديسمبر 1997	د. ممدوح الشرقاوي	د. فتحي الحسن خليل، د. ثروت محمد على وآخرون
111	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة في مصر	فبراير 1998	د. سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وآخرون
112	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية في اطار نظام السوق الحرة	فبراير 1998	د. هدي صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. محمد سمير مصطفى
113	الزراعة المصرية في مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير 1998	د. سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وآخرون
114	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو 1998	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وآخرون
115	تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية ( المرحلة الثالثة)	يونيو 1998	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. امانى عمر زكي عمر وآخرون
116	حول أهم التحديات الاجتماعية في مواجهة القرن 21	يونيو 1998	د. وفاء عبد الله	د. عبد العزيز عيد، د. نادرة وهدان وآخرون
117	محددات الطاقة الادخارية في مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونيو 1998	د. ابراهيم العيسوي	د. أحمد حسن إبراهيم، د. سهير أبو العينين وآخرون
118	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو 1998	د. عبد القادر دياب	د. محمد سمير مصطفى، د. أحمد برانية وآخرون
119	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادي	سبتمبر 1998	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. هدي النمر وآخرون
120	استراتيجية استغلال البعد الحيزي في مصر في ظل الاصلاح الاقتصادي	ديسمبر 1998	د. سيد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وآخرون

121	مدخل محاسبي مقترح للقياس الكمي للأهمية النسبية لحسابات الأصول والخصوم في القطاع الصناعي	ديسمبر 1998	د. ايمان الشربيني	.....
122	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر 1998	د. عبد الله الداغوشي	سمير ناصر. د. أماني عمر، د وآخرون
123	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى في مصر	ديسمبر 1998	د. ماجدة إبراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العينين وآخرون
124	اقتصاديات القطاع السياحي في مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومي	ديسمبر 1998	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحى، د. فادية عبد السلام، وآخرون
125	تحديات التنمية الراهنة في بعض محافظات جنوب مصر	فبراير 1999	د. سيد عبد المقصود	.....
126	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية في الزراعة المصرية	سبتمبر 1999	د. سعد طه علام	د. هدى النمر، د. عماد مصطفى وآخرون
127	ادارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي	سبتمبر 1999	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحى، د. فادية عبد السلام وآخرون
128	قواعد ونظم معلومات التفاوض في المجالات المختلفة	سبتمبر 1999	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. محمد يحيى عبد الرحمن وآخرون
129	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصري	يناير 2000	د. ماجدة إبراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العينين وآخرون
130	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل في محافظات مصر وتطورها خلال الفترة 1996-1986	يناير 2000	د. عزه سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود د. السيد محمد الكيلاني وآخرون
131	التعليم الفني وتحديات القرن الحادي والعشرون	يناير 2000	د. محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي عبد الجليل- د. زينبات طبالة وآخرون
132	أنماط الاستيطان في منطقة جنوب الوادي " توشكي "	يونيو 2000	د. سيد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا الحكيم وآخرون
133	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو 2000	د. محمد محمود رزق	د. ممدوح الشرقاوي وآخرون
134	الإعاقة والتنمية في مصر	يونيو 2000	د. نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء عبد الله وآخرون
135	تقويم رياض الأطفال في القاهرة الكبرى	يناير 2001	د. محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي عبد الجليل، د. إيمان منجي وآخرون
136	الجمعيات الأهلية وألويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير 2001	د. عزه سليمان	د. محاسن مصطفى، حسنين، د. خفاجي، محمد عبد اللطيف.
137	آفاق ومستقبل التعاون الزراعي في المرحلة القادمة	يناير 2001	د. احمد برانيه	د. مصطفى عماد الدين،

د. سعد الدين، نجوان.				
د. وفيق أشرف حسونة، د. عزة الفندري وآخرون	د. نادرة وهدان	يناير 2001	تقويم التعليم الصحي الفني في مصر	138
د. أماني عمر زكي، د. فتحية زغلول وآخرون	د. محمد الكفراوي	يناير 2001	منهجية جديدة للاستخدام الأمثل للمياه في مصر مع التركيز على مياه الري الزراعي مرحلة أولى	139
د. محمود عبد الحى، د. مجدي خليفة وآخرون	د. اجلال راتب	يناير 2001	التعاون الاقتصادي المصري الدولي _ دراسة بعض حالات الشراكة	140
د. سيد محمد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وآخرون	د. السيد محمد كيلاني	يناير 2001	تصنيف وترتيب المدن المصرية ( حسب بيانات تعداد 1996)	141
د. ممدوح الشرقاوي، د. محمد محمود رزق وآخرون	د. عبد القادر دياب	يناير 2001	الميزة النسبية ومعدلات الحماية لبعض السلع الزراعية والصناعية	142
د. سيد حسين، د. بركات أحمد الفراء وآخرون	د. هدى صالح النمر	ديسمبر 2001	سبل تنمية الصادرات من الخضمر	143
محرم الحداد، د. ماجدة إبراهيم وآخرون	د. محمد عبد العزيز عيد	ديسمبر 2001	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمي المرحلة الثانوية	144
د. محاسن مصطفى حسنيين، د. يمن الحماتي وآخرون	د. عزة سليمان	فبراير 2002	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزي والمحافظات	145
د. محمد حمدي سالم، د. محمد يحيى عبد الرحمن وآخرون	د. ممدوح الشرقاوي	مارس 2002	أثر البعد المؤسسي والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	146
د. نجوان سعد الدين، د. أحمد برانية وآخرون	د. عبد القادر دياب	مارس 2002	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	147
د. أماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وآخرون	د. محمد الكفراوي	مارس 2002	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه في مصر (مرحلة ثانية)	148
د. إجلال راتب العقيلي، د. مصطفى أحمد مصطفى	د. محمود عبد الحى	مارس 2002	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادي المصري الخارجي " الجزء الأول" خلفية أساسية "	149
د. نادرة عبد الحليم وهدان، د. عزة الفندري وآخرون	د. وفاء عبد الله	أبريل 2002	المشاركة الشعبية ودورها في تعاضم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	150
.....	د. سهير ابو العينين	أبريل 2002	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للاقتصاد المصري عام 1998 – 1999	151
د. عبد القادر دياب، د. محمد سمير مصطفى وآخرون	د. هدى صالح النمر	يوليو 2002	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة في عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعي	152
د. حسام مندرة، د. فادية عبد العزيز وآخرون	د. محرم الحداد	يوليو 2002	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية في مصر	153

154	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية في مصر ( الواقع والمستقبل)	يوليو 2002	د. ممدوح الشرقاوي	د. إيمان أحمد الشريبي، د. محمد حسن توفيق
155	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعي وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو 2002	د. محمد عبد العزيز	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات طبالة وآخرون
156	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو 2002	د. عزة سليمان	د. اجلال راتب، د. محاسن مصطفى حسنين وآخرون
157	موقف مصر في التجمعات الإقليمية	يوليو 2002	د. سلوى مرسي	د. مجدي محمد خليفة وآخرون
158	إدارة الدين العام المحلي وتمويل الاستثمارات العامة في مصر	يوليو 2002	د. السيد دحيه	د. نيفين كمال، د. سهير أبو العنين وآخرون
159	التأمين الصحي في واقع النظام الصحي المعاصر	يوليو 2002	د. عزة عمر الفنديري	د. وفاء أحمد عبد الله، د. نادرة عبد الحليم وهدان وآخرون
160	تطبيق الشبكات العصبية في قطاع الزراعة	يوليو 2002	د. محمد الكفراوي	د. امانى عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وآخرون
161	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو 2002	د. سمير عريقات	د. منى عبد العال الدسوقي، د. محمد مرعي وآخرون
162	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير 2003	د. سيد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. فريد عبد العال وآخرون
163	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحي"	يوليو 2003	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. نفيسة أبو السعود وآخرون
164	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو 2003	د. عبد القادر دياب	د. سيد حسين أحمد، د. ياسر كمال السيد وآخرون
165	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي " دراسة نظرية تحليلية ميدانية"	يوليو 2003	د. محمد عبد العزيز	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات محمد طلبة وآخرون
166	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحية في محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو 2003	د. سلوى مرسي	د. وفاء أحمد عبد الله، د. أحمد برانية وآخرون
167	العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري	يوليو 2003	د. سهير ابو العنين	د. نيفين كمال حامد وآخرون، د. فتحية زغلول وآخرون
168	العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو 2003	د. عزة سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود، د. السيد محمد الكيلاني وآخرون
169	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعي التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو 2003	د. عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
170	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ لها	يوليو 2003	د. فادية عبد السلام	د. مصطفى أحمد مصطفى،

د. اجلال راتب وآخرون				
أحمد برانية، د. سيد حسين	د. هدي صالح النمر	يوليو 2003	أولويات الاستثمار في قطاع الزراعة	171
د. حسام محمد مندور، د. إيمان الشربيني وآخرون	د. ممدوح الشرقاوي	يوليو 2003	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة الأحذية الجديدة في مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	172
د. اجلال راتب، د. محرم الحداد وآخرون	د. عزيزة عبد الرزاق	يوليو 2003	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلى	173
د. إبراهيم حسن العيسوي، د. محمد على نصار وآخرون	د. مصطفى احمد	يوليو 2003	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية: القضايا والمعوقات الحاكمة	174
د. فتحية زغلول، د. إيمان الشربيني وآخرون	د. محرم الحداد	يوليو 2004	بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعي	175
د. خالد محمد فهي، د. حنان رجائي وآخرون	د. نفيسة ابو السعود	يوليو 2004	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة في مصر	176
د. أماني عمر، د. محمد الكفراوي وآخرون	د. عبد القادر حمزه	يوليو 2004	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات القطاع الصحي	177
د. ممدوح الشرقاوي، د. سيد حسين وآخرون	د. عبد القادر دياب	يوليو 2004	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	178
د. اجلال راتب العقيلي، د. سلوى محمد مرسي وآخرون	د. فادية عبد السلام	يوليو 2004	إمكانيات وأثار قيام منطقة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة ( ودروس مستفادة للاقتصاد المصري)	179
د. السيد محمد الكيلاني، د. عبد الحميد القصاص وآخرون	د. محمد سمير مصطفى	يوليو 2004	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	180
د. لطف الله إمام صالح، د. عزة عمر الفنديري	د. زينبات محمد طباله	يوليو 2004	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف - التعليم ما قبل الجامعي - التعليم العالي (عدد خاص)	181
د. نفيسة أبو السعود، د. نعيمة رمضان وآخرون	د. محرم الحداد	يوليو 2004	تحديد الاحتياجات بقطاعي الصرف الصحي والطرق والكباري لمواجهة العشوائيات ( عدد خاص)	182
د. حسام مندور ، د. فادية عبد السلام وآخرون	د. محرم الحداد	يناير 2005	خصائص ومتغيرات السوق المصري _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظري والتحليلي"	183
د. حسام المندور، د. فادية عبد السلام وآخرون	د. محرم الحداد	يناير 2005	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثاني: الإطار التطبيقي " سوق الخدمات التعليمية - سوق الخدمات السياحية - سوق البرمجيات"	184
.....	د. محرم الحداد	يناير 2005	خصائص ومتغيرات السوق المصري ( دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقي " يوق الأدوية - سوق السلع الغذائية والزراعية - سوق حديد التسليح و الأسمت"	185

186	الملكية الفكرية والتنمية في مصر	أغسطس 2005	د. لطف الله صالح	.....
187	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة في ظل سيناريوهات بديلة	يونية 2006	د. عبد الحميد القصاص	د. ماجدة إبراهيم سيد د. زينات طبالة وآخرون
188	الحاسبات الإقليمية كمدخل للمركزية المالية	يونية 2006	د. علا الحكيم	د. السيد محمد الكيلاني د. فريد عبد العال وآخرون
189	المعاشات والتأمينات في جمهورية مصر العربية ( الواقع وإمكانات التطوير)	يونيه 2006	د. محمود عبد الحى	د. زينات طبالة د. سمير رمضان وآخرون
190	بعض القضايا المتصلة بالصادرات ( دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه 2006	د. فاديه عبد السلام	د. اجلال راتب د. مصطفى أحمد مصطفى وآخرون
191	مشروع تنمية جنوب الوادي " توشكي " بين الأهداف والإنجازات	يونية 2006	د. هدى صالح النمر	د. عبد القادر دياب د. سيد حسين وآخرون
192	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية في مصر ( التوزيع الإقليمي للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية 2006	د. نفيسة ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي د. عزة يحيى وآخرون
193	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو 14000) " على معهد التخطيط القومي" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية 2006	د. نفيسة ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي، د. زينب محمد نبيل
194	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية 2006	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. حنان رجائي وآخرون
195	السوق المصرية للغزل	يونية 2006	د. عبد القادر دياب	د. عبد القادر حمزة د. محمد الكفراوي وآخرون
196	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس 2007	د. سلوى مرسي	د. سمير مصطفى، د. فادية عبد السلام وآخرون
197	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل في البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس 2007	د. محمد الكفراوي	د. عبد القادر حمزة د. أماني عمر وآخرون
198	تقييم موقف مصر في بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس 2007	د. اجلال راتب	د. نجلاء علام د. نبيل الشيبى وآخرون
199	التضخم في مصر بحث في أسباب التضخم، وتقييم مؤشراتته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس 2007	د. إبراهيم العيسوي	د. سيد عبد العزيز دحية د. سهير أبو العنين وآخرون
200	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيواني في ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور في مصر	أغسطس 2007	د. صادق رياض	د. هدى صالح النمر د. محمد مرعي وآخرون
201	مستقبل التنمية في محافظات الحدود ( مع التطبيق على سيناء)	أغسطس 2007	د. فريد عبد العال	د. السيد محمد الكيلاني د. علا الحكيم وآخرون
202	سياسات إدارة الطاقة في مصر في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس 2007	د. راجيه عابدين	د. فتحية زغلول ، د. نجوان سعد الدين وآخرون

203	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر 2007	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. إيمان أحمد الشربيني وآخرون
204	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر 2007	د. عزة عمر الفنري	د. وفاء أحمد عبد الله د. نادرة وهدان وآخرون
205	خدمات ما بعد البيع في السوق المصري (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر 2007	د. محمد عبد الشفيق	د. نجلاء علام، د. عبد السلام محمد السيد وآخرون
206	العناقد الصناعية والتحالفات الاستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية	فبراير 2008	د. إيمان الشربيني	د. سحر عبد الحلیم البهائي د. أحمد سليمان وآخرون
207	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان في مصر	سبتمبر 2008	د. محمود ابراهيم	د. عبد الغني محمد د. نادية فهمي وآخرون
208	الإسقاطات القومية للسكان في مصر خلال الفترة (2006 – 2031)	سبتمبر 2008	د. فريال عبد القادر	د. سعاد أحمد الضوي د. عبد الغني محمد عبد الغني وآخرون
209	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة في مصر	سبتمبر 2008	د. محرم الحداد	د. حسام المندور د. اجلال راتب وآخرون
210	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر 2008	د. نادرة وهدان	د. زينات طبالة د. عزة الفنري وآخرون
211	التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفادة	نوفمبر 2008	د. فاديه عبد السلام	د. محمد عبد الشفيق د. لطف الله إمام صالح وآخرون
212	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر 2008	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. سيد حسين وآخرون
213	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير 2009	د. عبد القادر دياب	د. هدي صالح النمر د. سيد حسين
214	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس 2009	د. نجوان سعد الدين	د. سعد طه علام د. ممدوح الشرقاوي وآخرون
215	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب في مصر (1988 – 2005)	أغسطس 2009	د. محمود ابراهيم	د. فادية عبد السلام د. مني توفيق يوسف وآخرون
216	آليات تحقيق اللامركزية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكاني في مصر	أغسطس 2009	د. عبد الغني محمد	د. شحاته محمد شحاته د. كامل البشار وآخرون
217	نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر 2009	د. محرم الحداد	د. حسام مندورة د. اجلال راتب وآخرون
218	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة في مصر	فبراير 2010	د. إيمان الشربيني	د. عزة عمر الفنري د. زينات محمد طلبية وآخرون

فريد عبد العال د. خضر عبد العظيم أبو قوره وآخرون	د. سيد عبد المقصود	فبراير 2010	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خريطة المحافظات وأثارها على التنمية	219
د. ممدوح فهيم الشرقاوي د. لطف الله إمام صالح وآخرون	د. عبد الشفيق عيسى	مارس 2010	بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري " من الجوانب القطاعية والتنوعية والدولية"	220
د. محمود إبراهيم فراج د. منى توفيق	د. مجدي عبد القادر	يوليه 2010	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموغرافية على مستوى المحافظات في مصر 2012 – 2032	221
د. زينات طبالة د. إيمان الشربيني وآخرون	د. دسوقي عبد الجليل	يوليه 2010	المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفني الصناعي في مصر" دراسة ميدانية "	222
د. ممدوح شرقاوي د. هدي النمر وآخرون	د. عبد القادر دياب	يوليه 2010	المشروعات القومية للتنمية الزراعية في الأراضي الصحراوية	223
د. على عبد الرازق جلي د. زينات طبالة وآخرون	د. خضر ابو قوره	سبتمبر 2010	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر	224
د. حسام مندور د. نفيسة أبو السعود وآخرون	د. محرم الحداد	أكتوبر 2010	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخي العالمي	225
د. السيد دحية د. سهير أبو العينين وآخرون	د. ابراهيم العيسوي	يناير 2011	آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	226
د. على نصار د. محمود صالح وآخرون	د. نيفين كمال	يناير 2011	نحو مزيج أمثل للطاقة في مصر"	227
د. سيد دحية د. حسام مندور وآخرون	د. محرم الحداد	أغسطس 2011	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات في مصر	228
عزينة على عبد الرزاق د. منى عبد العال الرزاق وآخرون	د. مجدي عبد القادر	أغسطس 2011	المدن الجديدة في إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في مصر	229
د. عبد العزيز إبراهيم د. محمد عبد الشفيق عيسى وآخرون	د. اجلال راتب	أكتوبر 2011	تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام 2000 حتى عام 2010/2011	230
د. سهير أبو العينين	د. ابراهيم العيسوي	يونيه 2012	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	231
د. السيد دحية د. نيفين كمال وآخرون	د. ابراهيم العيسوي	يونيه 2012	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية في مصر في ضوء الدروس المستفادة من الفكر الاقتصادي ومن تجارب الدول في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	232
د. على نصار د. زينات طبالة وآخرون	د. امانى حلمي الرئيس	مارس 2012	تطوير جودة البيانات في مصر	233

234	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه 2012	د. وفاء عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح
235	السوق المحلية للقمح ومنتجاته	يونيه 2012	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي د. هدى النمر وآخرون
236	أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع التنمية المحلية)	يونيه 2012	د. فريد عبد العال	د. سيد عبد المقصود د. علا سليمان الحكيم وآخرون
237	إدارة الموارد الطبيعية في ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية	يونيه 2012	د. نفيسة ابو السعود	د. سحر الهائي، د. أحمد برانية وآخرون
238	رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر في ظل التغيرات الراهنة	يونيه 2012	د. ايمان الشربيني	د. نجوان سعد الدين د. محمد حسن توفيق
239	تطوير النظام القومي لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياها كركيزة أساسية لتنمية مصر	سبتمبر 2012	د. محرم الحداد	د. زلفى شليبي د. سيد دياب وآخرون
240	(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادي المصري في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)	سبتمبر 2012	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. محمد عبد الشفيق وآخرون
241	المجتمع المدني ومستقبل التنمية في مصر	سبتمبر 2012	د. وفاء عبد الله	.....
242	التغيرات الهيكلية للقوة العمل على مستوى المحافظات في مصر وآفاق المستقبل	سبتمبر 2012	د. مجدي عبد القادر	د. زينات طبالة د. عزت زيان وآخرون
243	تطوير استراتيجيات التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل	نوفمبر 2013	د. محرم الحداد	د. زلفى شليبي، د. محمد عبد الشفيق وآخرون
244	أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)	نوفمبر 2013	د. فريد عبد العال	د. سيد عبد المقصود د. علا الحكيم وآخرون
245	نموذج رياضي إحصائي للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية	نوفمبر 2013	د. محمد الكفراوي	.....
246	دور الجمعيات الأهلية في دعم التعليم الأساسي " دراسة ميدانية"	نوفمبر 2013	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
247	" دور السياسات المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر" مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام	نوفمبر 2013	د. سهير ابو العينين	د. نفين كمال د. هبة الباز وآخرون
248	"بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصري"	نوفمبر 2013	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. محمد عبد الشفيق وآخرون
249	الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة في مصر	ديسمبر 2013	د. ممدوح الشرقاوي	د. نجوان سعد الدين

د. إيمان احمد الشربيني وآخرون				
د. عزيزة عبد الرزاق د. محمد حسن توفيق	د. ايمان الشربيني	ديسمبر 2013	الصناديق والحسابات الخاصة "فلسفة الإنشاء - الأسباب - جدواها ومستقبلها"	250
د. محمد سمير مصطفى، د. نفيسة أبو السعود وآخرون	د. حسام نجاتي	فبراير 2014	الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة	251
	د. عبد القادر دياب	فبراير 2014	إدارة الزراعة المصرية في اطار التغيرات المحلية والدولية	252
د. فادية عبد السلام د. مصطفى أحمد مصطفى وآخرون	د. اجلال راتب	ديسمبر 2014	تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس	253
د. خضر عبد العظيم أبو قورة- د. لطف الله إمام صالح وآخرون	د. دسوقي عبد الجليل	ديسمبر 2014	التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين في مصر" معلم التعليم الأساسي نموذجاً"	254
د. علي نصار د. أحمد فرحات وآخرون	د. منى دسوقي	ديسمبر 2014	استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية	255
د. سعد طه علام د. عبد الفتاح حسين وآخرون	د. حنان رجائي	يناير 2015	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير 2011	256
د. أحمد عبد الوهاب برانية د. نفيسة سيد أبو السعود وآخرون	د. سمير مصطفي	أبريل 2015	التدهور البيئي في مصر منهج دليلي لتقدير تكاليف الضرر	257
.....	د. ايمان الشربيني	مايو 2015	بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإعادة هندسة القطاع الحكومي في مصر - دراسة حالة " معهد التخطيط القومي"	258
د. علاء الدين زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون	د. هدى صالح النمر	يوليو 2015	تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد 2015 في سياق توجهات التنمية في مصر	259
د. فادية عبد السلام د. سلوى مرسي وآخرون	د. أجلال راتب	أغسطس 2015	العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة	260
د. سهير أبو العينين، د. نفيسة أبو السعود وآخرون	د. نيفين كمال	أكتوبر 2015	إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في مصر	261
د. هدى صالح النمر د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون	د. عبد القادر دياب	سبتمبر 2014	السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير"	262
د. فريد عبد العال	د. سيد عبد المقصود	أبريل 2016	المرصد الحضري لمدينة الأقصر محافظة الأقصر	263

د. محمود عبد العزيز عليوه وآخرون				
د. هدي صالح النمر د. أحمد برانية وآخرون	د. عبد القادر دياب	أبريل 2016	الطاقة المتجددة بين نتائج وابتكارات البحث العلمي والتطبيق الميداني في الريف المصري	264
د. عبد العزيز إبراهيم د. بركات أحمد الفرا وآخرون	د. هدى صالح النمر	يوليو 2016	نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر في مصر – سبل وآليات تحقيق الثاني من أهداف التنمية المستدامة- (2016 – 2030)	265
د. إجلال راتب، د. فادية عبد السلام وآخرون	د. حسن صالح	يوليو 2016	التغيرات في أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد (العالمي والعربي والمصري)	266
د. سيد عبد المقصود د. فريد عبد العال وآخرون	أ.د. منى دسوقي	يوليو 2016	مستقبل التنمية في المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الاحمر ( الشلاتين وحلايب)	267
د. على نصار د. هدى النمر وآخرون	د. ماجد خشبة	يوليو 2016	نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 على أوضاع التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة 2015/2030	268
د. عبد الفتاح حسين د. أمل زكريا	د. سهير أبو العينين	يوليو 2016	متطلبات تطوير الحاسبات القومية في مصر	269
د. سيد محمد عبد المقصود د. أحمد عبد العزيز البقل وآخرون	د. فريد عبد العال	أغسطس 2016	آليات التنمية الاقليمية المتوازنة	270
د. نفيسة سيد محمد أبو السعود، د. أحمد حسام الدين محمد نجاتي وآخرون	د. محمد سمير مصطفى	أغسطس 2016	تفاعلات المياه والمناخ والانسان في مصر (اعادة التشكيل من أجل اقتصاد متواصل)	271
د. محمد عبد الشفيق ، د. زلفي عبد الفتاح شلبي وآخرون	د. محرم الحداد	أغسطس 2016	تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادي على المستوى المؤسسي والقومي في مصر	272
د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون	د. دسوقي عبد الجليل	أغسطس 2016	اشكالية المواطنة في مصر – الحقوق والواجبات	273
د. هدى صالح النمر د. هبة صالح مغيب وآخرون	د. أمل زكريا	سبتمبر 2016	كفاءة الاستثمار العام في مصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)	274
د. ممدوح الشرقاوى د. زلفى شلبي وآخرون	د. إيمان الشربيني	أكتوبر 2016	الاجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر	275
د. محمد سمير مصطفى د. مها الشال وآخرون	د. نفيسة أبو السعود	يوليو 2017	الادارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها في دعم الاقتصاد القومي	276
د. محمد ماجد خشبة د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون	د. علاء زهران	يوليو 2017	متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة في مصر	277

278	آليات وسبل اصلاح قطاع الأعمال العام في جمهورية مصر العربية	يوليو 2017	د. أحمد عاشور	د. أمل زكريا عامر د. سهير أبو العينين وآخرون
279	سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام في مصر	أغسطس 2017	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين زهران د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
280	الخيارات الاستراتيجية لإصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعي في مصر	أغسطس 2017	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة - د. محرم صالح الحداد وآخرون
281	المسئولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المحلية في مصر	سبتمبر 2017	د. حنان رجائي	د. سعد طه علام د. نجوان سعد الدين وآخرون
282	تنمية وترشيد استخدامات المياه في مصر	سبتمبر 2017	د عبد القادر دياب	د. أحمد برانية د. بركات الفرا وآخرون
283	اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وأثارها على الاقتصادات الإفريقية عموما والاقتصاد المصري خصوصا	سبتمبر 2017	د محمد عبد الشفيق	د. اجلال راتب د. فادية عبد السلام
284	دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الإنتاج والاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية في مصر	أكتوبر 2017	د. حسام نجاتي	د. سحر الهائي د. حنان رجائي وآخرون
285	صناعة الرخام في مصر "الواقع والمأمول" بالتطبيق على المنطقة الصناعية بشق الثعبان	ديسمبر 2017	د إيمان الشربيني	د. ممدوح الشرقاوى د. محمد نصر فريد وآخرون
286	تطوير منظومة التعليم العالي في مصر	ديسمبر 2017	د. محرم الحداد	د. دسوقي عبد الجليل د. محمد عبد الشفيق
287	الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادي وقحالة البيئة	ديسمبر 2017	د. محمد سمير مصطفى	د. عبد القادر دياب د. أحمد عبد العزيز البقلي
288	نحو تحسين أنماط الانتاج المستدام بقطاع الزراعة في مصر	يونيو 2018	د هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمد زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
289	مبادرة الحزام والطريق وانعكاساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر	يونيو 2018	د. ماجد خشبة	د. محمد على نصار د. هبة جمال الدين وآخرون
290	دراسة تحليلية لموقع مصر في التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات	يونيو 2018	د أماني حلمي الرئيس	د. فادية محمد عبد السلام، د. حسن محمد ربيع وآخرون
291	سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية في مصر	يوليو 2018	د فادية عبد السلام	د. حجازي الجزار د. محمود عبد العي صلاح وآخرون
292	التغير الهيكل لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على العمالة)	يوليو 2018	د محرم الحداد	د. اجلال راتب د. محمد عبد الشفيق وآخرون

293	التأمين وإدارة المخاطر في الزراعة المصرية	يوليو 2018	د. سمير عريقات	د. سعد طه علام، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
294	اهمية المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الشباب المصري 18-35 سنة - دراسة تطبيقية على محافظة القاهرة	أغسطس 2018	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
295	التعاون المصري الأفريقي في مجال استئجار الأراضي والتصنيع الغذائي	سبتمبر 2018	د. محمد سمير مصطفى	د. نفيسة سيد أبو السعود، د. حمداوي بكري وآخرون
296	لا مركزية الإدارة البيئية في مصر وسبل دعمها	سبتمبر 2018	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفى، د. سحر إبراهيم الهاني وآخرون
297	تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام 2003 مع اهتمام خاص بدورها في مساندة أهداف خطط التنمية	سبتمبر 2018	د. حجازي الجزائر	د. علي فتحي البجلاتي د. أحمد عاشور وآخرون
298	الممارسات الاحتكارية في أسواق السلع الغذائية الأساسية في مصر	أكتوبر 2018	د. عبد القادر دياب	د. أحمد برانية، د. هدى صالح النمر وآخرون
299	سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية	أكتوبر 2018	د. نجلاء علام	د. محمد عبد الشفيق د. مجدى خليفة وآخرون
300	تفعيل منظومة جودة التصدير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات	ديسمبر 2018	د. إيمان الشربيني	د. زلفى شلبي د. محمد حسن توفيق وآخرون
301	دور العناقد الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث في مصر - بالتطبيق على محافظة دمياط	فبراير 2019	د. محمد حسن توفيق	د. إيمان الشربيني د. سمير عريقات وآخرون
302	سياحة التراث الثقافي المستدامة مع التطبيق على القاهرة التاريخية	يونيو 2019	د. سلوى مرسى	د. إجلال راتب العقيلي د. زينب محمد الصادي وآخرون
303	تطور منهجية جداول المدخلات والمخرجات ومقتضيات تفعيل استخدامها في مصر	يوليو 2019	د. حجازي الجزائر	د. سهير أبو العنين، د. أحمد ناصر وآخرون
304	مستقبل القطن المصري في سياق استراتيجية التنمية الزراعية في مصر	يوليو 2019	د. سعد طه علام	د. سمير عبد الحميد عريقات، د. نجوان سعد الدين وآخرون
305	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر بالتركيز على الصادرات	أغسطس 2019	د. محرم الحداد	د. إجلال راتب، د. محمد عبد الشفيق وآخرون
306	منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر	أغسطس 2019	د. فادية عبد السلام	د. محمود عبد الحي د. محمد عبد الشفيق عيسى وآخرون
307	نحو منهجية لقياس المؤشرات وتصوير متكامل لنموذج السيناريوهات البديلة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 - حالة مصر	أغسطس 2019	د. عبد الحميد القصاص	د. أحمد سليمان د. علا عاطف وآخرون

308	تطوير التعليم الأساسي في مصر في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة	سبتمبر 2019	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام، د. زينات طبالة وآخرون
309	النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرائية في مصر خلال 2006-2017	سبتمبر 2019	د. عزت زيان	د. أحمد عبد العزيز البقلي، د. حامد هطل وآخرون
310	الزراعة التعاقدية كمدخل للتنمية الزراعية المستدامة في مصر	أكتوبر 2019	د. هدى صالح النمر	د. بركات أحمد الفرا د. محمد ماجد خشبة وآخرون
311	فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله	2020 مارس	د. هدى صالح النمر	د. أحمد برانيه، د. بركات أحمد الفرا وآخرون
312	متطلبات تنمية القرية المصرية في إطار رؤية مصر 2030	2020 مارس	د. حنان رجائي	د. سعد طه علام د. سمير عبد الحميد عريقات وآخرون
313	الاسرة المصرية وادوار جديده في مجتمع يتغير (بالتركيز على منظومة القيم)	يونيو 2020	أ.د. زينات طبالة	أ.د. دسوقي عبد الجليل أ.د. عزة عمر الفندري وآخرون
314	الاستثمار في المشروعات البيئية في مصر وفرص تنميتها	يونيو 2020	أ.د. نفيسة سيد أبو السعود	أ.د. خالد محمد فهبي د. منى سامي وآخرون
315	"استشراف الآثار المتوقعة لبعض التطورات التكنولوجية على التنمية في مصر وبدائل سياسات التعامل معها"(بالطبيق على الذكاء الاصطناعي: AI - وسلسلة الكتل: Blockchain)	يونيو 2020	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. عبد الحميد القصاص أ.د. امانى الرئيس وآخرون
316	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر بالتركيز على الاستثمارات	يونيو 2020	د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيق أ.د. زلفى شلبي وآخرون
317	سياسات وآليات تعميق الصناعات التحويلية المصرية في ظل الثورة الصناعية الرابعة	يونيو 2020	د. مها الشال	أ.د. عزت النمر د. حجازي الجزار وآخرون
318	دور الخدمات الدولية في تنمية صادرات مصر من وإلى أفريقيا	يونيو 2020	د. إجلال راتب	أ.د. سلوى مرسى أ.د. فادية عبد السلام وآخرون
319	سياسات الإصلاح الاقتصادي وأثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية	يونيو 2020	د. حسين صالح	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. محمد عبد الشفيق وآخرون
320	المسئولية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية ( بال تطبيق على محافظة المنوفية )	يوليو 2020	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. عزة يحيى وآخرون
321	الشراكة بين القطاعين العام والخاص – التحديات والأفاق المستقبلية	أغسطس 2020	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. سهير أبو العنينين د. أحمد رشاد وآخرون
322	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على القيمة المضافة)	أغسطس 2021	أ.د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيق أ.د. زلفى شلبي وآخرون

323	أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (2003-2019)	أغسطس 2021	أ.د. محمود عبد الحى	د. حجازي الجزار د. عبد السلام محمد وآخرون
324	تجارة مصر الخارجية وأهمية النفاذ إلى أسواق دول غرب أفريقيا (الواقع الحالي – الإمكانيات والتحديات)	أغسطس 2021	أ.د. محمد عبد الشفيق	أ.د. محمود عبد الحى وآخرون
325	ثقافة التنمية في مصر - محاولة لقياس الأداء التنموي الثقافي	أغسطس 2021	أ.د. دسوقي عبد الجليل	أ.د. لطف الله إمام أ.د. زينات طبالة وآخرون
326	الأبعاد التنموية والاستراتيجية للأمن السيبراني ودوره في دعم الاقتصادات الرقمية والمشفرة – مسارات التجربة المصرية في ضوء التجارب العالمية	أغسطس 2021	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. أماني الريس وآخرون
327	تعزيز سلاسل القيمة بصناعة الملابس الجاهزة لدعم تنافسية الصادرات المصرية.	يوليو 2022	أ.د. إجلال راتب	أ.د. سلوى مرسى د. أحمد رشاد وآخرون
328	دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تجارة وصناعة الخدمات في مصر	يوليو 2022	أ.د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيق د. بسمة الحداد وآخرون
329	انعكاسات جائحة كورونا على فرص العمل للمرأة المصرية	يوليو 2022	أ.د. زينات طبالة	أ.د. إيمان منجى وآخرون
330	توليد المجمعات الزراعية / الصناعية في محيط مواقع الإنتاج (بالتطبيق على تجهيز وحفظ الخضروات والفاكهة)	يوليو 2022	أ.د. عبد الفتاح حسين	أ.د. عبد القادر دياب أ.د. بركات الفرا وآخرون
331	تنمية الصناعات كثيفة المعرفة: بالتركيز على صناعة الحاسبات اللوحية	يوليو 2022	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. حسين صالح د. أحمد رشاد وآخرون
332	التخطيط الاستراتيجي للتعليم الفني الصناعي في مصر في ضوء تعميق التصنيع المحلي	يوليو 2022	أ.د. دسوقي عبد الجليل	أ.د. لطف الله إمام أ.د. زينات طبالة وآخرون
333	قطاع الخدمة المدنية في مصر وإمكانيات التطوير في ظل الاقتصاد الرقمي	يوليو 2022	د. أمل زكريا	أ.د. فريد عبد العال وآخرون
334	التوجه التصديري للزراعة المصرية: بين الواقع والطموح	يوليو 2022	أ.د. هدى صالح النمر	أ.د. وحيد مجاهد د. أحمد رشاد وآخرون
335	تحليل هيكل القوي العاملة في الاقتصاد المصري في ظل الثورة الصناعية الرابعة	يوليو 2022	د. حجازي الجزار	د. وفاء مصلي د. سحر عبود وآخرون
336	الإنفاق الصحي في مصر بين اعتبارات الكفاءة والفاعلية	يوليو 2022	أ.د. عزة عمر الفنندري	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. لطف الله إمام، وآخرون
337	العناقيد الصناعية لقطاع تكنولوجيا المعلومات في مصر : التحديات والفرص الواعدة	يوليو 2022	أ.د. بسمة الحداد	أ.د. فادية عبد السلام وآخرون
338	بناء القاعدة التكنولوجية الوطنية في مصر والتصنيع المحلي للآلات والمعدات الإنتاجية	يوليو 2022	أ.د. محمد عبد الشفيق	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. حجازي الجزار وآخرون
339	متطلبات النهوض بالتعاونيات الزراعية في مصر في سياق رؤية مصر 2030	يوليو 2022	أ.د. حنان رجائي	أ.د. سمير عريقات

أ.د. نجوان سعد الدين وآخرون				
أ.د. زينات طبالة أ.د. إيمان منجى وآخرون	أ.د. مجدة إمام	يوليو 2022	تداعيات جائحة كورونا على الأسرة المصرية من منظور تنموي	340
أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. سحر إبراهيم وآخرون	أ.د. فريد عبد العال	يوليو 2022	سياسة التنمية الحضرية كآلية لتنمية الاقتصاد المحلي (بالتطبيق على مدينة القاهرة)	341
أ.د. أماني الرئيس وآخرون	أ.د. ماجد خشبة	يوليو 2022	تطبيقات التكنولوجيا الحيوية ودورها في دعم التنمية المستدامة في مصر	342
أ.د. سعد زكي نصار، وآخرون	أ.د. عبد الفتاح حسين	فبراير 2023	الإطار المؤسسي لحيازة واستغلال الأراضي الزراعية الجديدة في إطار التنمية الزراعية المستدامة	343
أ.د. علاء زهران، أ.د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون	أ.د. هدى صالح النمر	يوليو 2023	استشراف الآثار المرتقبة لتداعيات أزمة الحرب الروسية الأوكرانية: الانعكاسات على أوضاع الأمن الغذائي المصري وإمكانيات وسبل المواجهة	344
أ.د. علاء زهران، أ.د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون	أ.د. ماجد خشبة	أبريل 2023	حوكمة التكنولوجيا البازغة لدعم التنمية المستدامة – خبرات دولية ووطنية مقارنة	345
د. أحمد سليمان، أ.د. عزة الفندري وآخرون	أ.د. زينات طبالة	يوليو 2023	قراءة تحليلية لتطور مستويات التنمية البشرية في مصر	346
أ.د. سحر الهبائي، أ.د. سيد عبد المقصود وآخرون	أ.د. محمود عبد الحى	يوليو 2023	تقدير تكاليف المعيشة في ضوء المستجدات الدولية والمحلية	347
أ.د. فادية عبد السلام، أ.د. سلوى مرسى وآخرون	أ.د. إجلال راتب	يوليو 2023	التمكين الاقتصادي للمرأة في إطار تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري	348
أ.د. علاء زهران أ.د. نفيسة أبو السعود	أ.د. خالد عطية	أبريل 2024	الإدارة المستدامة للمخلفات الالكترونية في مصر	349
أ.د. أحمد برانية أ.د. علاء زهران	أ.د. هدى صالح النمر	أبريل 2024	دور التقنيات الزراعية الحديثة وتطبيقاتها في تعزيز استدامة الزراعة والغذاء في مصر "التحديات والفرص"	350
أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. أحمد البقلي	أ.د. فريد عبد العال	أبريل 2024	دور نظم المعلومات المكانية في ادارة منظومة التنمية العمرانية في مصر- بالتطبيق على الساحل الشمالي الغربي	351
أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. فريد عبد العال	أ.د. أحمد البقلي	أبريل 2024	ما بعد حياه كريمة: تشغيل الخدمات، استدامة الموارد، والتخطيط المحلي	352
أ.د. بسمة الحداد د. حسن ربيع	د. هبة جمال الدين	أبريل 2024	حركة الافروستريك وتأثيراتها المستقبلية على مصر والسيناريوهات المتوقعة والسياسات الممكنة لدعم صانع القرار	353
أ.د. أماني الرئيس د. يحيى حسين	د. منى سامى	أبريل 2024	إطار مقترح لعمل سوق الكربون في مصر	354

أ.د. فادية عبد السلام أ.د. محمود عبد الحى	د. نجلاء حرب	أبريل 2024	Refugees in Egypt: Impacts and Policy Recommendations	355
د. مها الشال د. عصام الجوهري	أ.د. ماجد خشبة	أبريل 2024	دور صناعة الفضاء في دعم التنمية المستدامة في مصر في ضوء الخبرات العالمية	356
أ.د. لطف الله إمام أ.د. زينات طبالة وآخرون	أ.د. دسوقي عبد الجليل	يناير 2025	نظم الحماية الاجتماعية في مصر في ضوء التحديات المعاصرة	357
أ.د. علاء زهران أ.د. خالد عطية وآخرون	أ.د. هدى صالح النمر	يناير 2025	التغيرات المناخية والقطاع الزراعي المصري: تحليل كمي وكيفي للأثار وسياسات وآليات المواجهة	358
أ.د. هدى النمر أ.د. بركات الفراء وآخرون	أ.د. سحر الهائي	يناير 2025	تنمية الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى الأسواق الأفريقية: التحديات والفرص	359
أ.د. فادية عبد السلام أ.د. حسين صالح وآخرون	أ.د. إجلال راتب	يناير 2025	دور بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية في تحقيق هدف الصادرات حتى 2030	360
أ.د. بسمة الحداد أ.د. ماجدة إبراهيم وآخرون	أ.د. هبة جمال الدين	يناير 2025	مراكز فكر المستقبل في ضوء التغيرات العالمية رؤية مستقبلية لمراكز الفكر في مصر	361
أ.د. إجلال راتب أ.د. محمد عبد الشفيق وآخرون	أ.د. فادية عبد السلام	يناير 2025	دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية	362
أ.د. سيد عبد المقصود د. أمل زكريا	أ.د. فريد عبد العال	يناير 2025	التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية" بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد"	363
أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. فريد عبد العال	أ.د. أحمد البقلي	يناير 2025	تطوير التجمعات الحضرية (عواصم المحافظات) لتعزيز الروابط الحضرية-الريفية في مصر	364
أ.د. علاء زهران د. مها الشال	أ.د. ماجد خشبة	يناير 2025	نحو سياسة وطنية لتعزيز قدرات البحث والتطوير والابتكار في القطاع الصناعي المصري	365
أ.د. أحمد برانية أ.د. بركات الفراء	أ.د. عبد العزيز إبراهيم	يناير 2025	السياسات وآليات التنفيذ الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي في ظل ندرة المياه وتغير المناخ في مصر	366
أ.د. سعيد المصري أ.د. عبير صالح	أ.د. هويدا رومان	فبراير 2025	المسح التبعي للقيم الثقافية المصرية	367
أ.د. عزة الفنري أ.د. لطف الله إمام وآخرون	أ.د. نيفين مكرم	أبريل 2025	دور التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في تحسين منظومة التأمين الصحي الشامل	368
أ.د. خالد عطية، أ.د. نفيسة أبو السعود وآخرون	أ.د. سحر الهائي	2026	تأثير تطبيق الآلية الأوروبية لتعديل حدود الكربون على الصادرات المصرية (دراسة تطبيقية على قطاع الأسمدة).	369
أ.د. أحمد البقلي ، د. أمل زكريا وآخرون	أ.د. فريد عبد العال	2026	دور رأس المال الاجتماعي في تطوير مؤشرات التنافسية بالمحافظات.	370
أ.د. خالد عطية، أ.د. سحر الهائي وآخرون	أ.د. نفيسة أبو السعود	2026	مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ودورها في تعزيز التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين مصر ودول البريكس.	371



Arab Republic of Egypt  
Institute of National Planning



## Planning and Development Issues Series

# Environmental, Social, and Governance (ESG) Sustainability Metrics and Their Role in Promoting Sustainable Development: A Comparative Study Between Egypt and The BRICS Countries

No. (371) – 2026